

القوانين الفقهية

لابن جزي

ترجمة المؤلف

هو أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الفرناطي من ذوي الاصاله والوجاهة والنباهة والعدالة الإمام الحافظ العمدة المتفنن اخذ عن ابن الزبير ولازم ابن رشد وأبا المجد بن أبي الأحوط والقاضي ابن برطال وأبا القاسم بن الشاطط وانتفع به وابن الكماد والولي الطنجالي وغيرهم . ومنه ابنائوه محمد وأبو بكر أحمد ومحمد الله وأمان الدين بن الخطيب وإبراهيم الخزرجي وغيرهم . ألف في فنون من العلم منها وسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم . والاقوال السنية في الكلمات السنية . والدعوات والاذكار المخرجة من صحيح الاخبار . والقوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية والتنبيه على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية . وتقريب الوصول الى علم الاصول . والنور المبين في قواعد عقائد الدين ، والمختصر البارع ، في قراءة نافع ، وأصول القراء الستة غير نافع . والفوائد العامة في لحن العامة . وغير ذلك مما قيده من التفسير والقراءة وفهرسة كبيرة اشتملت على كثير من اهل المشرق والمغرب . توفي شهيدا في واقعة طريف سنة ٧٤١ وكان مولده سنة ٦٩٣ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال عبد الله خديم الكتاب والسنة : محمد بن أحمد
ابن محمد بن جزي الكلبي تاب الله عليه آمين

الحمد لله ذي الجلال الذي عجزت عن ادراك كنهه عقول العارفين ، والكمال الذي قصرت عن احصاء ثنائه السنة الواصفين ، والقدرة التي وجلت من رهبتها قلوب الخائفين ، والعظمة التي عنت لعزتها وجوه الطائعين والعاكفين ، والعلم الذي احاط بما فوق العرش الى اطباق الثرى ، والحكمة التي ظهر اثرها في كل ما نشأ وبرأ وذرا مما نرى ومما لا نرى والرحمة الواسعة التي شملت اكفافها في جميع الورى ، والنعمة السابغة ، والحجة البالغة ، والسطوة الدامغة ، لمن كذب وافترى . سبحانه من ملك لم يخلق عباده عبثا ولم يتركهم سدى ، بل ارسل الرسل مبشرين ومنذرين ، وداعين الى الحق والهدى . ونهى وامر وحذر وبشر ووعد من اهتدى ، واوعد من اعتدى . ثم ختم الرسالة بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم صاحب الدعوة التامة ، والرسالة العامة ، الى الانس والجان ، والملة الناسخة لجميع الاديان ، والشريعة الباقية الى آخر الزمان . والآيات البيّنات والادلة القاطعة الساطعة البرهان ، وانزل عليه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان ، وجعله معجزة ظاهرة للعيان ، متجددة ما اختلف الملوان وتعاقب الازمان . فما قبضه الله اليه حتى اكمل به الدين ، واوضح السبيل المستبين ، واقامه حجة الله على الخلق اجمعين ، وظهر في الوجود مصداق قوله تعالى «وما ارسلناك الا رحمة للعالمين» صلى الله عليه وسلم ، وتبارك وترحم ، وشرف وكرم ، وعلى آله الطاهرين واصحابه الاكرمين (اما بعد) فهذا كتاب في

قوانين الاحكام الشرعية ، ومسائل الفروع الفقهية ، على مذهب إمام المدينة أبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي رضي الله عنه اذ هو الذي اختاره اهل بلادنا بالاندلس وسائر المغرب اقتداء بدار الهجرة وتوفيقا من الله تعالى وتصديقا لقول الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم (لا يزال اهل المغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة) ثم زدنا الى ذلك التنبيه على كثير من الاتفاق والاختلاف الذي بين الامام المسمى وبين الامام أبي عبد الله أحمد بن إدريس الشافعي والامام أبي حنيفة النعمان ابن ثابت والامام أبي عبد الله بن حنبل لتكمل بذلك الفائدة ويعظم الانتفاع ، فان هؤلاء الاربعة هم قدوة المسلمين في اقطار الارض وأولو الابحار والاشياع . وربما نهت على مذهب غيرهم من أئمة المسلمين كسفيان الثوري ، والحسن البصري ، وعبد الله بن المبارك ، وإسحاق بن راهوية ، وأبي ثور والنخعي، وداود بن علي إمام الظاهرية - وقد أكثرنا من نقل مذهبه - والليث بن سعد ، وسعيد بن المسيب ، والأوزاعي وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين ، فان كل واحد منهم مجتهد في دين الله ومذاهبهم طرق موصلة الى الله . واعلم ان هذا الكتاب ينيف على سائر الكتب بثلاث فوائد (الفائدة الاولى) انه جمع بين تمهيد المذهب وذكر الخلاف العالي بخلاف غيره من الكتب فانها في المذهب خاصة او في الخلاف العالي خاصة (الفائدة الثانية) إنا لمناه بحسن التقسيم والترتيب، وسهله بالتهذيب والتقريب ، فكم فيه من تقسيم قسيم وتفصيل أصيل يقرب البعيد ويلين الشريد (الفائدة الثالثة) إنا قصدنا اليه الجمع بين الإيجاز والبيان ، على اتها قلما يجتمعان ، فجاء بعون الله سهل العبارة ، لطيف الاشارة ، تام المعاني مختصر الالفاظ حقيقا بأن يلهج به الحفاظ ، والى الله نرغب في ان يجعله موجبا لغفرانه وموصلا لرضوانه، وفاتحا لخزائن احسانه وامتنانه ؛ انه ذو فضل عظيم .

بيان اصطلاح الكتاب

إذا تكلمنا في مسألة قيدنا أولا بمذهب مالك ثم نتبعه بمذهب غيره إما نصا وتصريحا وإما إشارة وتلويحا وإذا سكتنا عن حكاية الخلاف في مسألة فذلك مؤذن في الأكثر بعدم الخلاف فيها . وإذا ذكرنا الإجماع والاتفاق فنعني إجماع الأمة . وإذا ذكرنا الجمهور فنعني اتفاق العلماء إلا من شذ قوله . وإذا ذكرنا الأربعة فنعني مالكا والشافعي وأبا حنيفة وابن حنبل وفي ذلك إشعار بمخالفة بعض العلماء لهم وربما صرحنا بذلك . وإذا قلنا قال قوم أو خلافا لقوم فنعني خارج المذاهب الأربعة ، وإذا ذكرنا الثلاثة فنعني مالكا والشافعي وأبا حنيفة وفي ذلك إشعار بمخالفة أحمد بن حنبل لهم أو أنه لم ينقل له مذهب في تلك المسألة . وإذا ذكرنا الإمامين فنعني مالكا والشافعي وإذا ذكرنا ضمير الاثنين كقولنا عندهما أو خلافا لهما فنعني الشافعي وأبا حنيفة . وإذا ذكرنا ضمير الجماعة فقلنا عندهم أو خلافا لهم وشبه ذلك فنعني الشافعي وأبا حنيفة وابن حنبل وإذا قلنا المذهب فنعني مذهب مالك وفي ذلك إشعار بمخالفة غيره . وإذا قلنا المشهور فنعني مشهور مذهب مالك وفي ذلك إشعار بخلاف في المذهب . وإذا قلنا قيل كذا أو اختلف في كذا أو في كذا قولان فأكثر فنعني في المذهب . وإذا قلنا روايتان فنعني عن مالك وأكثر ما نقدم القول المشهور .

بيان ترتيب الكتاب :

اعلم انني افتتحته بعقيدة سنية وجيزة تقديمها للأهم فلا جرم ان الاصول أهم من الفروع ، ومن الحق تأخير التابع وتقديم المتبوع . ثم قسمت الفقه الى قسمين أحدهما في العبادات والآخر في المعاملات وضمنت كل قسم عشرة كتب على مائة باب فانحصر الفقه في عشرين كتابا ومائتي باب (القسم الاول) فيه من الكتب : كتاب الطهارة ، كتاب الصلاة ، كتاب الجنائز ، كتاب الزكاة ، كتاب الصيام والاعتكاف، كتاب الحج، كتاب الجهاد، كتاب الايمان والنذور، كتاب الاطعمة والاشربة والصيد والذبائح، كتاب الضحايا والعقيقة والختان (القسم الثاني) فيه من الكتب : كتاب النكاح ، كتاب الطلاق وما يتصل به، كتاب البيوع ، كتاب العقود

المشاكل للبيوع ، كتاب الاقضية والشهادات ، كتاب الابواب المتعلقة بالاقضية ، كتاب الدماء والحدود ، كتاب الهبات وما يجانسها ، كتاب العتق وما يتعلق به ، كتاب الفرائض والوصايا ، (ثم ختمته) بكتاب الجامع وهو يحتوي على عشرين بابا . وانما انحصرت الكتب والابواب في هذا العدد لانني ضمت كل شكل الى شكله والحق كل فرع بأصله وربما جمعت في ترجمة واحدة ما يفرقه الناس في تراجم كثيرة رعبا للمقاربة والمشاكل ورغبة في الاختصار . والله المستعان ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم . (الفاحة) فيما يجب في الاعتقادات من اصول الديانات : ويشتمل على عشرة ابواب : خمسة الإلهيات ، وخمسة في السمعية .

الباب الاول

في وجود الباري جل جلاله وعز نواله

اعلم ان العالم العلوي والسفلي كله محدث بعد عدم شاهد على نفسه بالحدوث ولخالقه بالقدم ، وذلك لما يبدو عليه من تغيير الصفات وتعاقب الحركات والسكنات وغير ذلك من الامور الطارئات . وكل محدث فلا بد له من محدث اوجده وخالق خلقه اذ لا بد لكل فعل من فاعل فجميع الموجودات من الارض والسموات والحيوانات والجمادات من الجبال والبحار والأنهار والاشجار والثمار والازهار والرياح والسحاب والامطار والشمس والقمر والنجوم واختلاف الليل والنهار وكل صغير وكبير فيه آثار الصنعة ولطائف الحكمة والتدبير ، ففي كل شيء دليل قاطع وبرهان ساطع على وجود الصانع وهو الله رب العالمين وخالق الخلق اجمعين ، الملك الحق المبين الذي احتجب عن الابصار بكبريائه وعلو شأنه وظهر للبصائر بقوة سلطانه ووضوح برهانه . فما اعظم برهان الله وما اكثر الدلائل على الله «افي الله شك فاطر السموات والارض» وحسبك الفطرة التي فطر الناس عليها وما يوجد في النفوس ضرورة من افتقار العبودية ومعرفة الربوبية «ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله» .

الباب الثاني

في صفات الله تعالى عز شأنه وبهر سلطانه

جرت عادة المتكلمين بإثبات سبع صفات وهي: الحياة ، والقدرة ، والارادة ، والعلم ، والسمع ، والبصر ، والكلام (فاما الحياة) فان الله هو الاول القديم الذي لم يزل في ازل الازل قبل وجود الزمان ولم يكن معه شيء غيره وهو الان على ما عليه كان ، وانه الحي الباقي «الآخر» الذي لا يموت وكل من عليها فان . (واما القدرة) فانه قدير على كل شيء لا يعجزه شيء ولا يصعب عليه شيء وبيده

ملكوت كل شيء . الا ترى اثر قدرته في اختراع الموجودات وامساك الارض
والسماوات ونفوذ امره في التصرف في المخلوقات ففي كل يوم يميت ويحيي ويخلق
ويقني ويفقر ويغني ويهدي ويضل ويعز ويلذل ويعطي ويمنع ويخفف ويرفع
ويستعد ويشقي ويعاني ويبتلي «انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون» .
(واما الادارة) فانه سبحانه المرشد لجميع الكائنات المدبر للحادثات المقدر المقدرات
الفعال لما يريد فكل نفع وضر وحلو ومر وكفر وايمان وطاعة وعصيان وزيادة
ونقصان وربح وخسران فيارادته القديمة وقضائه وقدره ومشيئته الحكيمة لاراد
لامره ولا معقب لحكمه ولا اعتراض عليه في فعله «لا يسأل عما يفعل وهم يسألون»
كل نعمة منه فضل وكل نعمة منه عدل اقتضى ذلك ملكه وحكمته فالمالك يفعل ما
يشاء في ملكه والملك يحكم بما اراد على ممالكه والحكيم اعلم بما تقتضيه حكمته
«والله يعلم وانتم لا تعلمون» قدر ارزاق الخلق وآجالهم واعمالهم وشقاوتهم
وسعادتهم «كل في كتاب مبين» خلق قوما للجنة فيسرهم لليسرى ويعمل اهل
الجنة يعملون ، وخلق قوما للنار فيسرهم لليسرى ويعمل اهل النار يعملون «وما
ربك بظلام للعبيد» (واما العلم) فانه تبارك وتعالى اسمه عالم بجميع المعلومات
محيط بما تحت الارض السفلى الى ما فوق السماوات احاط بكل شيء علما
واحصى كل شيء عددا وعلم ما كان وما يكون وما لا يكون لو كان كيف كان يكون
وهو حاضر بعلمه في كل مكان وريقب على كل انسان «يعلم سركم وجهركم ويعلم
ما تكسبون» قد استوى عنده الظاهر والباطن واطلع على مخبات السرائر ومكنونات
الضمائر حتى انه يعلم ما يهجس في نفوس الحيتان في قعور البحار «انه عليم
بذات الصدور» . (واما السمع والبصر) فانه تعالى سميع بصير لا يعزب عن سمعه
مسموع وان خفي ولا يغيب عن رؤيته مرأى وان دق «يعلم السر واخفى» حتى
ديبب النملة السوداء على الصخرة الصماء في الليلة الظلماء «لا يخفى عليه شيء
في الارض ولا في السماء» وما احسن تعقيب هذا ببرهان «هو الذي يصوركم في
الارحام كيف يشاء» . (واما الكلام) فانه جل وعز متكلم بصفة ازلية ليس بحرف
ولا صوت ولا يقبل العدم ولا ما في معناه من السكوت ولا التبعض ولا التقديم ولا
التأخير الذي لا يشبه كلام المخلوقين كما لا تشبه ذاته ذوات المخلوقين لا تنفذ
كلماته كما لا تحصى معلوماته ولا تنحصر مقدراته «قل لو كان البحر مدادا
لكلمات ربي لنفد البحر قبل ان تنفذ كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا» . والدليل
على ثبوت هذه الصفات ثلاثة اوجه (الوجه الاول) انها صفات كمال فوجب وصف
الله بها ، واضدادها صفات نقص فوجب تنزيهه عنها «والله المثل الاعلى» (الوجه
الثاني) انها تدل عليها آثار حكمته فان اتقان الصنعة دليل على حياة الصانع وقدرته
وعلمه وسائر صفاته (الوجه الثالث) ما ورد من النصوص الصريحة في القرآن
والاخبار الصحيحة .

الباب الثالث

في أسماء الله تعالى الحسنى

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة) وقد وردت معدودة معينة في حديث أخرجه الترمذي من طريق أبي هريرة رضي الله عنه . واختلف الناس في تلك الأسماء المعينة فيه هل هي مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم كأصل الحديث أو هي موقوفة على أبي هريرة لأن لله تعالى أسماء زائدة على تلك المعينة ، منها ما ورد في القرآن والحديث ومنها ما هي أسماء مشتقة من أفعاله . واعلم أن أسماء الله وصفاته تنقسم على الجملة إلى ثلاثة أقسام منها ما يرجع إلى الذات وإلى صفات الذات وإلى صفات الفعل وتنقسم على التفصيل بالنظر إلى معانيها عشرة أقسام (الأول) اسم يدل على الذات وهو قولنا (الله) وقد قيل إنه اسم الله الأعظم (الثاني) أسماء تدل على الوجدانية كإسمه الواحد والصمد والوتر (الثالث) أسماء تدل على الحياة كالحي والأول والآخر (الرابع) أسماء تدل على اختراع المخلوقات وذلك أخص صفات الربوبية كالخالق والباري والفاطر (الخامس) أسماء تدل على القدرة كالقدير والمنتقم والقهار (السادس) أسماء تدل على الإرادة كالمريد والفعال لما يريد والقباض والباسط (السابع) أسماء تدل على الإدراك كالعليم والسميع والبصير (الثامن) أسماء تدل على العظمة والجلال كالعظيم والكبير والعلي (التاسع) أسماء تدل على الملك والتملك كالملك والمالك والغني (العاشر) أسماء تدل على الرحمة كالرحمن الرحيم والغفار والتواب والوهاب .

الباب الرابع

في توحيد الله تعالى

وهو محصل قولنا «لا إله إلا الله» وهو أن تؤمن بأنه إله واحد أحد فرد صمد لم يتخذ صاحبة ولا ولدا ولا يشاركه في حكمه أحد ، ليس له نسي ربوبيته شريك ولا نظير وليس له نسي ملكه ضد ولا ند ولا منازع ولا ظهير . والبرهان الواضح على الوجدانية معقول أربع آيات (الأولى) قوله تعالى «لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا» ومنه أخذ التكلمون دليل التمانع إلا أن القرآن أفصح وأوضح (الثانية) قوله تعالى «قل لو كان معه آلهة كما تقولون إذا لابتغوا إلى ذي العرش سبيلا» فإن عدم النزاع دليل على عدم المنازع (الثالثة) قوله تعالى «ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق ولعل بعضهم على بعض» فكون الوجود كله مرتبطا ببعضه ببعض دليل على أن ماله واحد (الرابعة) معقول قوله تعالى «واتخذوا من دون الله آلهة لا يخلقون شيئا وهم يخلقون» فإن

من صفات الإله كونه خالقاً ولا خالق إلا الله فلا إله إلا الله ، وغيره مخلوق ، والمخلوق لا يكون شريكاً لخالقه «أفمن يخلق كمن لا يخلق أفلا تذكرون» .

تكميل: الطوائف المخالفة في التوحيد النصارى والمجوس والصابئة والمنجمون والطبائعيون . فاما النصارى فكفروا بأقوالهم الفاسدة ومذاهبهم الضالة فسي عيسى وامي عليهما السلام وأبلغ الرد عليهم مضمون خمس آيات (الاولى) قوله «كانا يأكلان الطعام» فذلك صفة الحدوث والعبودية لا صفة الربوبية (الثانية) قوله «أن مثل عيسى عند الله كمثل آدم» اي من قدر على خلق الانسان من غير أم ولا ولد قادر على خلق آخر بأم دون والد (الثالثة) قوله «قولوا اتخذ الله ولداً سبحانه هو الغني» فان الغني المطلق لا يحتاج الى زوجة ولا ولد ولا الى احد (الرابعة) قوله «وما ينبغي للرحمن ان يتخذ ولداً ان كل من في السماوات والارض الا آتي الرحمن عبداً» فان الربوبية والعبودية لا يجتمعان (الخامسة) قول عيسى عليه السلام «اني عبد الله» وقوله «يا بني اسرائيل اعبدوا الله ربسي وربكم» فاعترافه على نفسه بالعبودية بيان كذب من وصفه بالربوبية . واما المجوس فكفروا بعبادة النور والرد عليهم قوله «وجعل الظلمات والنور» فان المحدث المخلوق لا يكون إلها . واما الصابئة فكفروا بعبادة الملائكة ونسبتهم الى الله والرد عليهم قوله «بل عباد مكرمون» واما المنجمون فاثبتوا للكواكب تأثيراً في الوجود والرد عليهم قوله «والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره» والمسخر مملوك مقهور ، وقوله «لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهم» فكيف يشارك مخلوق خالقه . واما الطبائعيون فنسبوا الافعال للطبيعة والرد عليهم قوله «ثمرات مختلفة ألوانها» وقوله «تسقى بماء واحد ونفضل بعضها على بعض في الاكل» فان اختلاف الاشكال والالوان والروائح والطعوم والمنافع والمضار دليل على الفاعل المختار .

اشارة صوفية : التوحيد نوعان عام وخاص فالعام عدم الاشراك الجلي وهو مقام الايمان الحاصل لجميع المؤمنين والخاص عدم الاشراك الخفي وهو مقام الاحسان وهو خاص بالاولياء العارفين رضي الله عنهم أجمعين .

الباب الخامس

في تنزيه الله تعالى

وهو معنى قولنا سبحانه الله وذلك ان تؤمن بأنه ليس كمثل شيء ولا هو مثل شيء لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء تعالى ان يكون له شبهة او مثيل او عدل او نظير او قرين وانه لا يفتقر الى شيء وان كل شيء اليه فقير وانه لا يليق به نقص ولا عيب بل تقديس عن كل نقص وتبرأ من جميع العيوب وانه لا تأخذه سنة ولا نوم ولا تلحقه آفة ولا يصيبه عجز ولا نصب ولا لغوب ، وانه لا تنفعه طاعة العباد ولا تضره الذنوب وانه لا يموت ولا يفنى ولا يضل ولا ينسى ولا يكون في

ملكه الا ما يشاء فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وانه لا يظلم احداً وانه لا تنقص خزائنه ولا يبدا ما عنده ابدا .

(تنبيه) : ورد في القرآن والحديث الفاظ يوهم ظاهرها التشبيه بقوله تعالى «على العرش استوى» و «يداه مبسوطتان» وكحديث نزول الله كل ليلة الى سماء الدنيا وغير ذلك وهي كثيرة تفرق الناس فيها ثلاث فرق (الفرقة الاولى) السلف الصالح من الصحابة والتابعين وائمة المسلمين آمنوا بها ولم يبحثوا عن معانيها ولا تأولوها بل أنكروا على من تكلم فيها «والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا» وهذه طريقة التسليم التي تعود الى السلامة وبها اخذ مالك والشافعي واكثر المحدثين (الفرقة الثانية) قوم حملوها على ظاهرها فلزمهم التجسيم ويعزى ذلك الى الحنبلية وبعض المحدثين (الفرقة الثالثة) قوم تأولوها واخرجوها على ظاهرها الى ما يقتضيه ادلة العقول وهم اكثر المتكلمين والله اعلم .

الباب السادس

في الايمان بملائكة الله وكتبه ورسله

اعلم ان (الملائكة) عباد الله مكرمون عنده يعبدونه ويسبحونه ويطيعونه ولا يعصونه ولا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون فمنهم حملة العرش وسكان السماوات وحفظة على بني آدم وموكلون بالامطار والنبات والنطف والارحام والتماس مجالس الذكر ولا يحيط بعددهم الا الله وان الله بعث الانبياء وارسل الرسل مبشرين ومنذرين ومنهم من سماه الله في القرآن ومنهم من لم يسمه وأولهم آدم ابو البشر وآخرهم سيدهم (محمد) صلى الله عليه وسلم النبي الأمي خاتم النبيين وان الله أنزل عليه جبريل الأمين بالقرآن المبين كما أنزل التوراة على موسى وأنزل الانجيل على عيسى وأنزل الزبور على داود وأنزل صحفا على غيرهم من الانبياء صلوات الله عليهم أجمعين فقال تعالى «قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل الى ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والاسباط وما أوتى موسى وعيسى وما أوتى النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون» وان الله أوجب على جميع الامم بالدخول في دين الاسلام» ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين» وان الله آتى كل نبي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر . ولما كانت رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم أعم وشريعته ناسخة لما تقدم اقتضى ذلك ان تكون براهينه أظهر وآياته أبهر ودلائل صدقه أكبر وأكثر مبالغة في اقامة الحجة وايضاحا لسلوك المحجة فلقد ايده الله بأنواع من الآيات الباهرة والعلامات الظاهرة فيها عبرة لأولي الالباب . وما احواله واقواله وافعاله الا العجب العجيب . ولقد أحصى له علماؤنا رضوان الله عليهم ألف معجزة وهي ترجع الى خمسة أنواع (أحدها) القرآن العظيم الذي أعجز الانس والجن على الايمان بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا وتضمن من العلوم الإلهية والحكم

الربانية والاسرار التي كانت محجوبة عنها عقول البرية ما يدل قطعاً على انه تنزيل من الرحمن الرحيم (والثاني) ما ظهر على يديه صلى الله عليه وسلم من المعجزات الخوارق للعادات وهي كثيرة جداً (والثالث) ما سبق قبله من الاعلام به والمبشرات (الرابع) ما ظهر لسائر امته من الكرامات فانها دليل على صحة دينهم وصدق متبوعهم صلى الله عليه وسلم وانظر ظهور دينه في المشرق والمغرب وحفظه من التغير والتبديل منذ ازيد من سبعمائة عام يظهر لك ان ذلك بأمر سماوي واعتقاد رباني (والخامس) ما وهبه الله من الاخلاق العظيمة والشعائل الكريمة التي لا يجمعها الله الا لاحب عباده اليه واکرمهم عليه وحسبك قوله سبحانه «وانك لعلی خلق عظیم» واعلم ان معجزاته صلى الله عليه وسلم بالنظر الى نقلها تنقسم ثلاثة اقسام (الاول) ما تقطع بصحته فتقوم به الحجة وان كان واحداً على انفراده كالقرآن العظيم وكانشق القمر لوروده في القرآن وكنب الماء من بين اصابه صلى الله عليه وسلم وتكثر الطعام القليل لاشتهار ذلك وانتشاره وعدول روايته ووقوعه في مشاهد عظيمة ومحافل كثيرة (الثاني) ما تقطع بصحة نوعه لكثرة وقوعه وان لم تقطع بصحة آحاده كالاخبار بالغيوب واجابة الدعوات فان ذلك كثر منه صلى الله عليه وسلم حتى صار مجموعة مقطوعاً به (الثالث) ما نقل نوعه واشخاصه نقل الاحاد ولكن اذا جمع الى غيره افاد القطع بوقوع المعجزات.

الباب السابع

في الايمان بالدار الآخرة وتشتمل على اثنتي عشرة مسألة

(المسألة الاولى) الايمان بالبرزخ وعذاب من شاء الله في القبور وذلك من القرآن قوله «برزخ الى يوم يبعثون» وقوله «النار يعرضون عليها غدواً وعشيّاً ويوم تقوم الساعة ادخلوا آل فرعون اشد العذاب» فذلك دليل على عذاب قبل يوم القيامة ومن السنة اخبار صحيحة (المسألة الثانية) سؤال الملكين وقد وردت به الاحاديث الصحاح وإليه الإشارة بقوله «يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة» (المسألة الثالثة) قيام الخلق من قبورهم وحشرهم الى الحساب والثواب والعقاب فذلك جواز قدرة الله عز وجل عليه «وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهلون عليه» «ما خلقكم ولا بعثكم الا كنفس واحدة» ودليل وقوعه ورود الشرائع ونطق الرسل والكتب به ولا سيما شريعتنا ، فقد ابلغت في النذارة والبشارة لتقوم الحجة على العالمين . ثم ان الحكمة تقتضي مجازاة المحسن باحسانه والمسيء باساءته «ليجزى الله كل نفس ما كسبت» وانما يظهر ذلك في الدار الآخرة لا في الدنيا ، ولولا الجزاء الاخروي لاستوى المؤمن والكافر والطيع والمعاصي «افنجل المسلمين كالمجرمين» (المسألة الرابعة) الحساب على الاعمال وقد نطق به الكتاب والسنة (المسألة الخامسة) القصاص بين العباد

وقد نطق به ايضا الكتاب والسنة (المسألة السادسة) وزن الاعمال وقد نطق به ايضا الكتاب والسنة (المسألة السابعة) اعطاء الكتاب إما باليمين وإما بالشمال وقد ورد ايضا في الكتاب والسنة (المسألة الثامنة) جواز الناس على الصراط وهو جسر محدود على جهنم والناس متفاوتون في سرعة الجواز على قدر أعمالهم ومنهم من يكب في نار جهنم دليله من القرآن قوله «فأهدوهم الى صراط الجحيم» ومن السنة أحاديث صحاح (المسألة التاسعة) حوض النبي صلى الله عليه وسلم ترده أمته لا يظلم من شرب منه أبدا ويؤاد عنه من بدل أو غير ودليله من القرآن قوله «إنا أعطيناك الكوثر» وقد جاء تفسيره بالحوض في الحديث الصحيح ومن السنة أحاديث صحيحة كثيرة (المسألة العاشرة) شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم في أمته ودليلها من القرآن قوله «عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا» ومن السنة أحاديث صحيحة . والشفاعة في خمسة مواطن (أحدها) في إراحة الناس من الموقف وتمجيل الفصل وهي مختصة بنبينا صلى الله عليه وسلم (الثانية) في اتقاذ من وجبت عليه النار (الثالثة) في إخراج من دخل النار من المذنبين (الرابعة) في تمجيل دخول الجنة (الخامسة) في رفعة الدرجات في الجنة (الحادية عشرة) في دخول النار ويدخلها صنفان (الصنف الأول) الكفار كلهم ويعذبون بأنواع المذاب وبعضهم أشد عذابا من بعض وهم فيها خالدون «لا يفتر عنهم وهم فيه مبلسون» (الصنف الثاني) من شاء الله من عصاة المؤمنين ثم يخرجون منها برحمة الله تعالى وشفاعة الانبياء والملائكة والشهداء الصالحين وسائر المؤمنين .

تحقيق :

انما يدخل من المؤمنين النار من اجتمعت فيه سبعة أوصاف (أحدها) ان تكون له ذنوب تحوزا من المتقين (الثاني) أن يموت غير تائب من ذنوبه فان التائب من الذنب كمن لا ذنب له (الثالث) أن تكون ذنوبه كبائر فان الصفائر تغفر باجتناّب الكبائر (الرابع) أن لا تثقل حسناته فلو رجحت على سيئاته ولو بوزن ذرة نجا من النار (الخامس) أن لا يكون ممن له النجاة بعمل سابق كأهل بدر وبيعة الرضوان (السادس) أن لا يشفع فيه أحد (السابع) أن لا يغفر له الله (الثانية عشرة) دخول الجنة ولا يدخلها الا المؤمنون وينعمون فيها بأنواع النعيم وينظرون الى وجه الله الكريم بدليل قوله تعالى «وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة» وأحاديث صحيحة صريحة وهم فيها خالدون جعلنا الله منهم بفضله ورحمته .

الباب الثامن

في الإمامة وفيه مسألتان

(المسألة الاولى) في إثبات إمامة الخلفاء الاربعة رضي الله عنهم والدليل على

إمامة جميعهم من ثلاثة أوجه (أحدها) ان كل واحد منهم جمع شروط الإمامة على الكمال (والآخر) ان كل واحد منهم اجمع المسلمون في زمانه على بيعته والدخول تحت طاعته ، والإجماع حجة (والثالث) ما سبق لكل واحد منهم من الصحبة والهجرة والمناقب الجليلة وثناء الله عليهم وشهادة الصادق صلى الله عليه وسلم لهم بالجنة ثم ان ابا بكر وعمر اشار رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خلافتهما وامر بالاعتداء بهما وقدم ابا بكر على حجة الوداع وعلى الصلاة بالناس في مرض موته وذلك دليل على استخلافه . ثم استخلف ابو بكر عمر ثم جعل عمر الامر شورى بين ستة واتفقوا على تقديم عثمان الى ان قتل مظلوما بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ووعد له بالجنة على ذلك ثم كان احق الناس بها بعده علي لرتبته الشريفة وفضائله المنيفة واما ما شجر بين علي ومعاوية ومن كان مع كل منهما من الصحابة فالاولى الامساك عن ذكره وان يذكروا بأحسن الذكر ويلتمس لهم احسن التاويل فان الامر كان في محل الاجتهاد . فاما علي ومن كان معه فكانوا على الحق لانهم اجتهدوا فاصابوا فهم ماجورون واما معاوية ومن كان معه فاجتهدوا فاخطأوا فهم معذورون وينبغي توقيهم وتوقيع سائر الصحابة ومحبتهم لما ورد في القرآن من الثناء عليهم ولصحبتهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقد قال صلى الله عليه وسلم (الله الله في اصحابي لا تجعلوهم غرضا بعدي فمن احبهم فبحبي احبهم ومن ابغضهم فببغضي ابغضهم ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله) (المسألة الثانية) في شروط الإمامة وهي ثمانية : الاسلام ، والبلوغ ، والعقل ، والذكورة ، والعدول ، والعلم ، والكفاءة . وان يكون نسبه من قريش وفي هذا خلاف فان اجتمع الناس على من لم تجتمع الشروط فيه جاز خوفا من ايقاع الفتنة ، ولا يجوز الخروج على الولاة وان جاروا حتى يظهر منهم الكفر الصراح وتجب طاعتهم فيما احب الانسان وكره الا ان امروا بمعصية فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

الباب التاسع

في الايمان والاسلام وفيه مسالتان

(المسألة الاولى) في معناهما اما الاسلام فمعناه في اللغة الانقياد مطلقا ومعناه في الشريعة الانقياد لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم بالنطق باللسان والعمل بالجوارح . واما الايمان فمعناه في اللغة التصديق مطلقا ومعناه في الشريعة التصديق بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فالاسلام والايمان على هذا متباينان . وعلى ذلك قوله تعالى «قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا» وقد يستعملان مترادفين كقوله «فاخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين» وقد يستعملان متداخلين بالعموم والخصوص فيكون الاسلام اعم اذا كان الانقياد باللسان والقلب والجوارح لان الايمان خاص

بالقلب ، ويكون الايمان اعم اذا قلنا انه قول اللسان واخلاص بالقلب وعميل بالجوارح وهو قول كثير من السلف . واذا قلنا ان الاسلام باللسان والجوارح خاصة (المسألة الثانية) في احكامهما وفي ذلك اربع صور (الاولى) ان يجمع بينهما وهو ان يكون العبد مؤمناً بقلبه متقاداً بجوارحه فهذا مخلص عند الله (الثانية) عكسهما وهو ان يعدم الوصفين فهذا كافر مخلد في النار (الثالثة) الانقياد للجوارح دون الايمان بالقلب فهذا مخلد في النار وهو الذي كان يسمى في زمن النبوة منافقاً وسمى بعد ذلك زنديقاً (الرابعة) عكسها وهي الايمان بالقلب دون النطق والعمل فاذا كان ذلك لاكره ولضيق الوقت كمن اسلم ثم مات بآثر ذلك قبل ان يسمعه نطق ولا عمل فهو معذور مخلص عند الله وان كان لغير ذلك فاختلف فيه .

الباب العاشر

في الاعتصام بالسنة وفيه مسالتان

(المسألة الاولى) في ترك البدع . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (تركت فيكم امرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله وسنتي) وقال صلى الله عليه وسلم (اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم) وحض على الاقتداء بالخلفاء الراشدين فالخير كله في التمسك بالكتاب والسنة والاقتداء بالسلف الصالح وتجنب كل محدث وبدعة . وقد كان المتقدمون يذمون البدع على الاطلاق . وقال المتأخرون انها خمسة اقسام واجبة كتدوين العلم . ومندوبة كصلاة التراويح . وحرام كالكوس وغيرها . ومكروه كتخصيص بعض الايام ببعض العبادات . ومباح كمثل ما أحدثه الناس من المطاعم والملابس . فقد قالت عائشة رضي الله عنها لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مناخل . (المسألة الثانية) في النظر والتقليد وذلك ان الاعتقاد يحصل إما بالنظر وإما بالتقليد . فأمّا التقليد فاختلف العلماء فيه فمذهب المتكلمين انه لا يجوز ولا يجزأ . وقال اكثر المحدثين انه جائز يخلص عند الله وهو الصحيح لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قنع من الناس بحصول الايمان بأي وجه حصل من تقليد او نظر ، ولو اوجب عليهم الاستدلال او النظر لعسر الدخول في الدين على كثير من الناس كاهل البوادي وغيرهم وانما النظر والاستدلال شأن ذوي العقول الراجحة والاذهان الثابتة وفيه تفاوت درجات العلماء وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ^{فهم} ثم ان خير الاستدلال ما كان على طريقة السلف الصالح من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين وهو الاستدلال بكتاب الله وتدبر آياته والاعتبار في بديع مخلوقاته وعجائب مصنوعاته والاقتداء بأخبار المصطفى صلى الله عليه وسلم وجميل سيرته وباهر علاماته ثم اخلاص المحبة له ولاهل بيته الطاهرين وازواجه وامهات المؤمنين واصحابه الابرار الاكرمين والتابعين لهم بإحسان الى يوم الدين ورضي الله عنهم اجمعين آمين .

القِسْمُ الْأَوَّلُ

من القوانين الفقهية في العبادات وفيها عشرة كتب

الكتاب الأول

في الطهارة وفيها مقدمة وعشرة أبواب

المقدمة وفيها مسألتان :

(المسألة الأولى) في أنواع الطهارة : الطهارة في الشرع معنوية وحسية فالمعنوية طهارة الجوارح والقلب من دنس الذنوب . والحسية هي الفقهية التي تراد للصلاة وهي على نوعين : طهارة حدث ، وطهارة خبث ، فطهارة الحدث ثلاث : كبرى وهي الفسل وصغرى وهي الوضوء . وبدل منهما عند تطهرهما وهو التيمم . وطهارة الخبث ثلاث : غسل ، ومسح ، ونضج . (المسألة الثانية) في شروط وجوب الطهارة وإنما تجب الطهارة على من وجبت عليه الصلاة وذلك بعشرة شروط : (الأول) الإسلام وقيل بلوغ الدعوة فعلى الأول لا تجب على الكافر وعلى الثاني تجب عليه وذلك مبني على الخلاف في مخاطبة الكفار بالفروع ولا تصح الصلاة من كافر بإجماع وإذا أسلم المرتد لم يلزمه قضاء ما فاتته من الصلوات في رده خلافا للشافعي (الثاني) العقل ، فلا تجب على المجنون والمغفم عليه إلا إذا أفاق في بقية الوقت بخلاف السكران فإنها لا تسقط عنه (الثالث) البلوغ ، وعلاماته خمس : الاحتلام ، والانبات ، والحيض ، والحمل ، وبلوغ السن وهو خمسة عشر عاما ، وقيل سبعة عشر عاما . فلا تجب على الصبي ويؤمر بها لسبع ويضرب عليها لعشر . وإن صلت ثم بلغ في بقية الوقت أو في أثناء الصلاة لزمته الإعادة خلافا للشافعي (الرابع) ارتفاع دم الحيض والنفاس (الخامس) دخول

الوقت (السادس) عدم النوم (السابع) عدم النسيان (الثامن) عدم الاكراه ويقضي التأثم والناسي والمكره اجماعا (التاسع) وجود الماء او الصعيد فمن عدمهما فاختلف هل يصلي ام لا وهل يقضي ام لا (العاشر) القدرة على الفعل بقدر الامكان .

الباب الاول

في الوضوء وفيه اربعة فصول

(الفصل الاول) في انواع الوضوء - وهو على خمسة انواع : واجب ، ومستحب ، وسنة ، ومباح ، وممنوع . ولا يصلي الا بالواجب وهو الوضوء لصلاة الغرض والتطوع وسجود القرآن بإجماع ولصلاة الجنائز عند الجمهور وليس المصحف خلافا للظاهرية وللطوائف خلافا لابي حنيفة فمن ترضا لشيء من هذه الاشياء جاز له فعل جميعها . واما السنة فوضوء الجنب للنوم واوجبه ابن حبيب والظاهرية . واما المستحب فالوضوء لكل صلاة عند الجمهور خلافا لمن اوجبه . ووضوء المستحاضة وصاحب السلس لكل صلاة خلافا لهم في وجوبه . والوضوء للتقربات كال تلاوة والذكر والدعاء والعلم والمخاوف كركوب البحر والدخول على السلطان والقوم . واما المباح فللتنظيف والتبريد . واما الممنوع فالتجديد قبل ان تقع به عبادة .

(الفصل الثاني) في فرائض الوضوء وهي ستة : النية : وغسل الوجه ، وغسل اليدين ، ومسح الرأس ، وغسل الرجلين . والفور . فاما النية فهي القصد وتجب في كل قرينة بأربعة اوصاف وهي ان تكون فعلا لا تركا سوى الصيام ، وان تكون من حقوق الله تعالى تحزرا من اداء الديون وشبهه . وان تكون فيما يفعله المرء بنفسه تحزرا من غسل الميت ومن يوضئ غيره . وان تكون معقولة المعنى فلهذا لا تجب في ازالة النجاسة بإجماع وتجب في التيمم عند الاربعة وتجب في الوضوء والفسل عند الإمامين خلافا لابي حنيفة .

(فرعان) : (الاول) ينوي المتطهر اداء الغرض او رفع حكم الحدث او استباحة ما تجب الطهارة له سواء اطلق او عين (الثاني) محل النية في اول الطهارة وقيل في اول فروضها وفاقا للشافعي وقيل يستصحب ذكرها من اول الطهارة الى اول فرض فان تأخرت عن محلها او تقدمت بكثير بطلت وان تقدمت بيسير فقولان . ولا يشترط بقاؤها ذكرا بل حكما وفي تأثير رفضها قولان واما الوجه فحده طولاً من اول مئابة شعر الرأس المعتاد الى آخر الدقن فلا يدخل الصلح ولا التزعتان وحده عرضاً من الاذن الى الاذن وفاقا للشافعي وقيل من العذار الى العذار وقيل بالاول في نقي الخد وبالثاني في الملتحي وانفرد القاضي عبد الوهاب بقولهما بين الصدغ والاذن ستة ، ويجب تخليط ما على الوجه من شعر خفيف واختلف في الكثيف ويجب إمراز اليد على اللحية وفي وجوب تخليطها قولان . واما اليدين فمسح اطراف الاصابع الى المرفقين ويجب غسل المرفقين والكعبين على المشهور وفاقا

لهم وفي تخليل أصابع اليدين والرجلين قولان : الوجوب ، والندب ، وفي إجماله الخاتم ثلاثة أقوال يفرق في الثالثة فيجال الضيق دون الواسع وبه قال ابن حنبل . وأما الرأس فيجب مسح جميعه وحده من اول منابت الشعر فوق الجبهة الى آخرها في القفا خلافا لابن مسلمة في قوله يجزي مسح الثلثين ولابي الفرج في الثلث ولابي حنيفة في الربع وللشافعي بشعرة ولا يمسح على حائل خلافا لابن حنبل ولا فضيلة في تكرار المسح خلافا للشافعي . والاختيار في صفة المسح ان يبدأ من مقدم الرأس ويمر الى مؤخره ثم يرجع الى حيث بدأ والرجوع سنة ويجب مسح ما طال من الشعر في المشهور . وأما الرجلان فالفرض غسلهما الى الكعبين عند الجمهور . وقال الطبري يمسحان ، والكعبان هما اللذان في جاني الساق ففي كل رجل كعبان وقيل اللذان عند معقد الشراك ففي كل رجل كعب . وأما الفور فواجب مع الذكر والقدرة في المشهور وعلى ذلك ان فرق ناسيا او عاجزا بنى او عامدا ابتدا وقيل هو سنة واسقطه الشافعي وأبو حنيفة .

(الفصل الثالث) في سننه وهي ست : غسل اليدين قبل ادخالهما فسي الإناء ، والمضمضة والاستنشاق ، والاستنثار ، ومسح الاذنين ، والترتيب . فأما غسل اليدين قبل ادخالهما الإناء فمسنون عند الثلاثة لكل متوضئ او مفتسل طاهر اليدين من النجاسة وأوجه الظاهرية عند القيام من النوم وابن حنبل من نوم الليل خاصة وهل غسلهما للتعبد او للنظافة في ذلك قولان يبنى عليهما فرعان وهما هل يغسلهما مجموعتين او متفرقتين وهل يعيد غسلهما اذا أحدث في أثناء الطهارة اولا وفي كل واحد منهما قولان . وأما المضمضة فسنة في الوضوء عند الأربعة . وأما الاستنشاق والاستنثار فسنتان عند الثلاثة في الوضوء وأوجهها ابن حنبل . وصفة المضمضة ان يخضض الماء في فمه ثم يمجعه ، وصفة الاستنشاق ان يجذب الماء بخياشيمه ويستحب له المبالغة فيه الا في الصوم وسنة الاستنثار ان يجعل ابهامه وسبابته على أنفه ثم ينثر بريح الانف ويجوز ان يتمضمض ويستنشق من غرفة واحدة او من غرفتين فأكثر . وأما الاذنان فتمسحان عند الأربعة وقال قوم تغسلان مع الوجه ، ومسحهما سنة عند الإمامين ، وأوجه ابو حنيفة ويجدد الماء لهما خلافا لابن حنيفة . وأما الترتيب فسنة في المشهور وفاقا لابن حنيفة وقيل واجب وفاقا للشافعي .

(الفصل الرابع) في فضائل الوضوء ومكروهاته - أما فضائله فست (الاولى) السواك قيل وأوجه الظاهرية والعود الأخضر احسن الا للصائم فان لم يجد عودا استاك بإصبعه (الثانية) التسمية في اوله وقيل بانكارها وأوجهها قوم خلافا للأربعة (الثالثة) تكرار المفسولات مرتين او ثلاثا والثلاث افضل (الرابعة) الابتداء باليمنى قبل الميسر (الخامسة) الابتداء بمقدم الرأس (السادسة) ذكر الله في أثناء الوضوء وان يقول في آخره أشهد ان لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم . اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وزاد الشافعي مسح الرقبة ، وأما جعل الإناء على اليمين

فذلك أمكن له . وأما مكروهاته فست : وهي الوضوء في الخلاء ، والكلام بغير ذكر الله تعالى ، والاكتثار من صب الماء ، والاقتصار على مرة واحدة فسي المفسولات إلا للعالم بالوضوء ، والزيادة على الثلاث ، والوضوء في أواني الذهب والفضة وقيل في هذا أنه حرام والمسح بالمنديل جائز واستحب الشافعي تركه . «تنبيه» : لا بد في غسل الوجه واليدين والرجلين من تغسل الماء اليهما والتدليك باليد مع الماء فلا يجوز أن يرسل الماء من يده قبل وصوله إلى العضو لأن ذلك مسح ولا أن يوصله من غير تدليك ولا أن يدلّكه بعد ذهاب الماء عنه ويجب أن يتفقد المواضع الخفية كأسارير الجبهة ومارن الأنف وما غار من الإحقان وشقاق اليد والرجل وتحت أصابع الرجل وأطراف الأظفار .

«فرع» من نسي شيئاً من فرائض الوضوء فإن ذكر بعد أن جف وضوؤه فعل ما ترك خاصة وإن ذكر قبل أن يجف وضوؤه ابتدأ الوضوء ، قال الطليطي أنه بعيد الذي نسي وما بعده ولا يتبدى الوضوء وهو الصحيح والله أعلم . وكذلك أن تركه عامداً وإن كان صلى أعاد الصلاة في العمد والنسيان ومن ترك سنة ناسياً صحّت صلاته وفعل ما نسي لما يستقبل فإن تركها عامداً فهو كالناسي وقيل تبطل صلاته لتهاونه وإن ترك فضيلة فلا شيء عليه .

الباب الثاني

في نواقض الوضوء وفيه فصلان

«الفصل الأول» في النواقض في المذهب وهي ثلاثة : الأحداث ، والأسباب ، والارتداد ، فأما الأحداث فهي الخارج المعتاد من السبيلين وذلك خمسة أشياء : البول ، والغائط ، والريح بصوت ، وبغير صوت ، والودي وهو ماء أبيض خائر يخرج بآثر البول ، والمنى وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند الالتذاذ .

فروع ثلاثة : «الفرع الأول» أن خرج الحدث من أحد المخرجين على وجه الصحة نقض الوضوء إجماعاً وإن خرج من غير المخرجين ففيه قولان وإن خرج خارج غير معتاد كالخصي والدود من أحدهما لم ينقض الوضوء خلافاً لابن عبد الحكم ولهم «الفرع الثاني» أن خرج البول والمنى على وجه السلس الملازم لم ينقض خلافاً لهما فإن قدر صاحب السلس على رفعه بمداوة أو نكاح ففي نقضه قولان وإذا مدى صاحب السلس أو بال بول العادة وجب عليه الوضوء ويعرف ذلك بأن مذي المادة بشهوة وبول المادة يكثر ويمكن إمساكه «الفرع الثالث» من يتقن الطهارة ثم شك في الحدث فعليه الوضوء خلافاً لهما وإن ثبتن الحدث وشك في الطهارة فعليه الوضوء ، وأما أسباب الأحداث : فمنها السكر ، والجنون ، والأغماء ، تنقض الوضوء بإجماع سواء كانت قليلة أو كثيرة ومنها النوم وفيه طريقتان : (الأولى) النظر إلى حياة النائم فإن كانت لا يتهاى معها خروج الحدث كالجالس لم ينقض بخلاف المضطجع وفاقاً لهما (الثانية) النظر إلى النوم وهو أربعة

اقسام فالطويل الثقيل ينقض وعكسه لا ينقض وفي الطويل الخفيف وفي عكسه قولان ، ومنها لمس النساء فان كان بلذة نقض وان كان دونها لم ينقض سواء كان من وراء ثوب أم لا وسواء كان لزوجه او اجنبية ويستوي في اعتبار اللذة اللامس والملمس وينقض الوضوء عند الشافعي مطلقا ولا ينقض الوضوء عند أبي حنيفة مطلقا فان قصد اللذة ولم يجدها فقولان مبنيان على الرفض ولا يشترط وجودها في القبلة على المشهور . ومنها مس الذكر والمراعى فيه باطن الكف والاصابع وقيل اللذة وينقض عند الشافعي مطلقا ولا ينقض عند أبي حنيفة مطلقا وفي مسه من وراء حائل خلاف ولا ينقض مس ذكر صبي خلافا للشافعي ولا بهيمة . ومنها مس المرأة فرجها وفيه ثلاث روايات فقيل ينقض وفاقا للشافعي وعدمه وفاقا لأبي حنيفة والفرق بين ان تلتطف أم لا وأما مس الدبر فلا ينقض خلافا لحمد يس والشافعي . وأما الانعاط دون مذي ففيه قولان . وأما الارتداد فينقض في المشهور وقيل لا ينقض وفاقا للشافعي .

(الفصل الثاني) في النواقض خارج المذهب - ينقض القسيء ، والقلس ، والزعاف ، والحجامة ، وخروج القيح عند أبي حنيفة وابن حنبل ، والقهقهة في الصلاة عند أبي حنيفة ، وأكل لحوم الأبل نيا أو مطبوخا عند ابن حنبل ، وأكل ما مست النار عند بعض السلف ثم أجمع على نسخه ، وحمل الميتة عند ابن حنبل ، وذبح البهائم عند الحسن البصري ولم يصح عنه ، ومس الأنثيين عند عروة بن الزبير ومس الإبطين عند ابن عمر ولم يصح عنه .

الباب الثالث

في الاغتسال وفيه اربعة فصول

(الفصل الاول) في انواع الغسل وهو واجب وستة ومستحب ، فالواجب : من الجنابة والحيض والتفاس والاسلام . والستة الغسل للجمعة وأوجبه الظاهرية وللميدين وللأحرام بالحج والدخول مكة وغسل الميت وقيل بوجوبه . والمستحب الغسل للطواف والسمي بين الصفا والمروة والوقوف بعرفة والمزدلفة والغسل من دم الاستحاضة واغتسال من غسل الميت .

(الفصل الثاني) في فرائضه وهي خمسة : النية خلافا لأبي حنيفة ، وتعميم البدن بالماء أجماعا ، والتدليك في المذهب خلافا لهم ، والغور مع الذكر والقدرة خلافا لهما ، وتخليل اللحية وفاقا للشافعي وقيل ستة .

(الفصل الثالث) في سننه وهي خمس : غسل اليدين قبل ادخالهما في الإناء والمضمضة والاستنشاق وأوجبهما في الغسل أبو حنيفة ومسح داخل الأذنين وتخليل شعر الرأس وقيل فضيلة وأوجبه الشافعي .

(الفصل الرابع) في فضائله وهي خمس : التسمية ، والغرف على الرأس ثلاثا ، وتقديم الوضوء ، والبداة بإزالة الأذى قبل الوضوء ، والبداة بالأعالي

والميامن . ومكروهاته خمس : الاكثار من صب الماء ، والتنكيس فسي عمله ، وتكرار غسل الجسد اذا اوعب والاغتسال في الخلاء والكلام بغير ذكر الله . وصفته ان يبدأ بغسل يديه ثم يزيل ما على يديه من الاذى ثم يغسل فرجه من الجنباة لثلاثا بمسه بعد الوضوء ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ويجوز ان يؤخر غسل رجليه الى آخر غسله ثم يخلل أصول الشعر بيده ثم يفيض على رأسه ثلاثا غرفات وتصفى المرأة شعر رأسها المظفور وليس عليها حل عقاصها خلافا للشافعي ثم يغسل سائر جسده .

فروع خمسة : (الفرع الاول) يجب ان يتفقد المواضع الخفية كتحت الدقن والابطين وأصول الفخذين وتحت الركبتين وعمق السرة وغير ذلك . (الفرع الثاني) من انتقض وضوءه اثناء غسله أعاد الوضوء واختلف هل ينويه ام لا (الفرع الثالث) يجزئ الحائض الغناب غسل واحد للحيض والجنباة وتنوب نية الغسل عن الوضوء لدخوله تحته بخلاف العكس . (الفرع الرابع) اذا اغتسل للجنباة والجمعة ففي ذلك صور : الاولى ان ينوي جنباة ويتبعها الجمعة ليجزيه عنهما اتفاقا . (الفرع الخامس) تقتل الذمية تحت المسلم من الحيض لحق الزوج وان لم تكن لها نية ويجبرها الزوج او السيد على الغسل من الحيض لا من جنباة عند ابن القاسم وقال اشهب لا يجبرها .

الباب الرابع

في موجبات الغسل

وهي جنباة ، والدخول في الاسلام ، وانقطاع دم الحيض والتفاس - وسيأتي في بابه - فاما جنباة فثلاثة انواع : الانزال في اليقظة ، ومغيب الحشفة ، والاحتلام . فاما الانزال فهو خروج المنى والمنى الماء الدافق وهو ابيض خائر رائحته الطلع او العجين فان خرج بلذة معتادة من الجماع فما دونه وجب الغسل اجماعا وان خرج بغير لذة او بلذة غير معتادة كحك الجسد والافتسال بالماء الحار او بامر مؤلم كالضرب لم يجب الغسل وقيل يجب وفاقا للشافعي ولو وجدت اللذة المعتادة غير مقارنة كمن جامع او باشر ولم يخرج منه ماء ثم خرج منه بعد ذهاب اللذة فثلاثة اقوال : وجوب الغسل وفاقا للشافعي ، ونفيه ، والتفرقة بين ان يكون جامع واغتسل له قبل خروج المنى فلا يعيد الغسل وبين ان يكون لم يغتسل فيغتسل . وحيث قلنا لا يجب الغسل ففي وجوب الوضوء واستحبابه قولان . واما مغيب الحشفة او قدرها في قبل او دبر من بهيمة او آدمي فموجب للغسل انزل ام لم ينزل اجماعا بعد خلاف بين السلف ، اذ قد نسخ ، انما الماء من الماء .

فوائد :

اعلم ان مغيب الحشفة او قدرها كما يوجب الغسل يوجب الحد في الزنى ويحصن الزوجين ويفسد الصيام الواجب والتطوع ويوجب الكفارة في رمضان ويوجب على الرجل الكفارة عن المرأة اذا اكرهها ويفسد تتابع الصوم في الكفارة ويفسد الحج اذا كان قبل الوقوف بعرفة ويوجب العمرة والهدي اذا كان بعد جمره العقبة وقبل الافاضة ويوجب الهدى اذا كان بعد الافاضة وقبل جمره العقبة لمن آخر رميها ويفسد الاعتكاف ويفسد العمرة ويوجب إحجاج المرأة اذا اكرهها ويوجب برّ من حلف أن يطأ ويوجب حنث من حلف أن لا يطأ ويوجب القيمة على الاب في وطء جارية ابن ابنه ، ويوجب القيمة على الغاصب لرقبة الجارية ويوجب القيمة على احد الشريكين اذا وطأ الجارية المشتركة ويقطع عصمة الزوج المفقود اذا دخل بها الثاني ويقطع رجعة الزوج الاول الذي ارتجعها ولم يعلم وبصح به نكاح الزوج الثاني اذا زوجها وليان من رجلين ولم يعلم احدهما بالآخر وبصح به شراء المشتري الثاني اذا باعها سيدها او وكيله ممن رجلين ولم يعلم احدهما بالآخر ويوجب تحريم الربيبة ويوجب فسخ نكاح البنت اذا تزوج الأم وأولج فيها ويوجب تحريم الاخت الثانية بملك اليمين وتحريم العمة على بنت اخيها بملك اليمين وتحريم الخالة على بنت أختها بملك اليمين ويوجب تحريم المتكوجة في العدة ، ويوجب الصداق كاملا ، ويوجب الصداق على الغاصب والزاني ، وبصح به النكاح اذا عقد بصداق فاسد ويوجب استئثار البنت اذا زوجها ابوها بعده ويوجب العدة ويوجب استبراء الامة ويوجب الاستبراء في الزنى ويوجب الرجعة ويحل المطلقة ثلاثا للذي طلقها ويوجب الخيار للتسي بشرط لها زوجها ان لا يتسرى عليها ويقطع خيار الامة اذا عتقت تحت العبد ويوجب كفارة الظهار ويوجب ابتداء كفارة الظهار اذا وطأ بعد ان شرع فيها ويسقط الايلاء عن المولى ويوجب اسقاط اللعان ويوجب الحد على الملامن اذا وطأ بعد الدعوى ويسقط نفقة البنت عن ابيها اذا طلقت وبصح به البيع الفاسد في الجارية ويسقط به الخيار في بيع الامة ويسقط القيام بالعيب في الامة ويسقط اعتصار الاب في الهبة ويوجب القيمة في هدية الثواب فذلك خمسون حكما .

تلخيص : احكام الوطء اربعة اقسام : قسم يتعلق بالوطء الحلال في النكاح لا بالشبهة ولا بالحرام كالا حلال والاحصان وقسم يتعلق بالحلال وبالشبهة لا بالحرام كالنسب والعدة والصدق الكامل وتحريم المصاهرة ونحو ذلك ، وقسم يتعلق بالحرام المحض كالحدود والآثام ، وقسم بالحلال والحرام والشبهة كوجوب الغسل وفساد العبادات من الصيام والحج والاعتكاف ونحو ذلك . وأما الاحتلام فيجب الغسل من خروج المني في النوم من رجل او امرأة اجماعا ولا يجنب من الاحتلام دون الانزال اجماعا فان انتبه ووجد بللا ولا يدري أمني هو او مذي ولم يذكر احتلاما ففي وجوب غسله قولان . ولو رأى في ثوبه احتلاما وشك في زمن خروجه فان كان طريا أعاد الصلاة من أقرب نومة نامها وان كان يابسا أعاد

من اول نومة نامها في ذلك الثوب وقيل من اقرب نومة .
 مسألة : تمنع الجنابة من الصلاة كلها اجماعا وسجود التلاوة اجماعا ومن
 مس المصحف عند الاربعة خلافا للظاهرية ومن الطواف والاعتكاف اجماعا ومن
 قراءة القرآن عن ظهر قلب عند الاربعة خلافا لقوم . ورخص مالك في الآيات
 اليسيرة للتعوذ خلافا للشافعي ، ومن دخول المسجد واجاز الشافعي المرور فيه
 واجاز ابن حنبل الجلوس فيه للجنب ، واما الاسلام فيجب على الكافر اذا اسلم أن
 يفتسل وفاقا لابن حنبل وقيل يستحب وفاقا للشافعي واختلف هل يفتسل اذا
 اعتقد الاسلام بقلبه قبل أن يظهره وهل يتيمم اذا لم يجد الماء .

الباب الخامس

في المياه وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول) في اقسام المياه وهي خمسة (الاول) الماء المطلق وهو الباقي
 على اصله فهو طاهر مطهر اجماعا سواء كان عذبا او مالحا او من بحر او سماء او
 ارض ويلحق به ما تغير بطول مكثه او بما يجري عليه او بما هو متولد عنه
 كالطحلب او بما لا ينفك عنه غالبا او بالمجاورة ولا يؤثر تغيره بالتراب المطروح على
 المشهور وفي تغيره بالملح ثلاثة اقوال يفرق في الثالث بين المعدني والمصنوع وفي
 تغيره بسقوط الورق ثلاثة اقوال يفرق في الثالث بين زمان كثرته فيفتقر للمشقة
 وبين زمان قلته (الثاني) ما خالطه شيء طاهر فان لم يغير لونه ولا طعمه ولا ريحه
 فهو كالمطلق وان غير احد الاوصاف الثلاثة فهو عند الامامين طاهر غير مطهر وعند
 ابي حنيفة طاهر مطهر ما لم يطبخ او يغلب على اجزائه . (الثالث) ما خالطه
 شيء نجس فان غيره فهو غير طاهر ولا مطهر اجماعا ولو زال تغير النجاسة فقولان
 وان لم يغيره فان كان الماء كثيرا فهو باق على اصله ولا حد للكثرة فسي المذهب
 وحده الشافعي بقلتين من قلل هجر ، وهما نحو خمس قرب ، وحده ابو حنيفة
 بانه اذا حرك طرفه لم يتحرك الطرف الآخر وان كان قليلا ولم يتغير فهو نجس
 وفاقا للشافعي وابي حنيفة وقيل مكروه وقيل مشكوك فيجمع بينه وبين التيمم .
 (الرابع) الماء المستعمل في الوضوء او الغسل اذا لم يغيره الاستعمال فهو طاهر
 مطهر ولكن يكره مع وجود غيره وقيل طاهر غير مطهر وفاقا للشافعي وقيل مشكوك
 فيتوضأ به ويتيمم وقال ابو حنيفة هو نجس وفضل الجنب والحائض طاهر مطهر
 ويجوز ان يتطهر الرجل بفضل المرأة خلافا لابن حنبل ويجوز العكس خلافا لقوم .
 (الخامس) الماء الذي نبذ فيه تمر او غيره ان اسكر فهو نجس وان لم يسكر
 وتغير فهو طاهر غير مطهر وحكي عن ابي حنيفة انه اجاز الوضوء بالنبذ وحكي
 انه رجع عنه .

(الفصل الثاني) في الاستنار وفيها خمس مسائل (المسألة الاولى) سور ابن
 آدم فان كان مسلما لا يشرب الخمر فسوره طاهر مطهر باجماع وان كان كافرا او

شارب خمر فإن كان في فمه نجاسة فهو كالماء الذي خالطته النجاسة وإن لم يكن في فمه نجاسة فهو طاهر مطهر عند الجمهور وقال قوم في سؤر الكافر أنه نجس وكذلك ما أدخل يده فيه . (المسألة الثانية) في سؤر الكلب ويفسل الإناء سبع مرات من ولوغه في الماء عند الأربعة وزاد الشافعي التعفير بالتراب وفي وجوب هذا الغسل واستحبابه قولان وفي إراقة ما ولغ فيه قولان وفي غسله سبعا من الولوغ في الطعام قولان وفي تكرار الغسل لجماعة الكلاب وتكرار الكلب الواحد قولان وفي غسله سبعا من ولوغ الكلب المأذون في اتخاذه قولان . (المسألة الثالثة) سؤر الخنزير وهو طاهر خلافا للشافعي وفي غسل الإناء منه سبعا قولان . (المسألة الرابعة) في سؤر ما يستعمل النجاسة كالهر والقارة فإن ريء في أفواهها نجاسة كان كالماء الذي خالطته النجاسة فإن تحقق طهارة أفواهها فطاهر وإن لم يعلم فيفتقر ما يصبر التحرز منه وفي تنجيس ما يتحرز منه قولان . (المسألة الخامسة) سؤر الدواب والسباع طاهر عند الإمامين وقال أبو حنيفة الأسنار تابعة للحوم .

(الفصل الثالث) في الأواني وفيه أربع مسائل (المسألة الأولى) يجوز اتخاذ الأواني من جلد المذكي الجائز الأكل أجماعا واختلف في جلد المذكي المحرم الأكل كالسباع وأما جلد الخنزير فنجس على الإطلاق وأما جلد الميتة فإن لم يدبغ فهو نجس وإن دبغ فمستحب أن نجس وفاقا لابن حنبل لكن يجوز في المذهب استعماله في اليابسات وفي الماء وعده من المأثمات ولا يجوز بيعه ولا الصلاة عليه ولا فيه وقيل هو طاهر وفاقا للشافعي . (المسألة الثانية) يجوز اتخاذ الأواني من الفخار ومن الحديد ومن الرصاص والصنفر ومن النحاس ومن الخشب ومن العظام الطاهرة أجماعا وفي طهارة الفخار من نجس غواص كالخمر قولان . (المسألة الثالثة) في أواني الذهب والفضة واستعمالها حرام على الرجال والنساء واختلف في جواز اتخاذها من غير استعمال وفي الحاق غير الذهب والفضة من الجواهر النفيسة كالياقوت واللؤلؤ بهما وفي أواني الذهب والفضة إذا غشيت برصاص وشبهه وفي الأواني الجائزة إذا موهت بالذهب والفضة أو ضيب بهما . (المسألة الرابعة) في اختلاط الأواني وإذا اشتبه أثناء طاهر بنجس ولم يميز الطاهر منهما ولم يكن له غيرهما فقليل يتيمم ويتركهما وفاقا لابن حنبل وقيل يتجرى واحدا ويتوضأ به وفاقا لهما وقيل يتوضأ بالواحد ويصلي ثم يتوضأ بالآخر ويصلي وزاد محمد بن مسلمة ويفسل أعضاءه بالثاني قبل أن يتوضأ به .

الباب السادس

في النجاسات وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الأول) في تمييز النجاسات ، والأشياء على أربعة أنواع : جماد ، وحيوان ، وفضلات الحيوان ، وأجزاء الحيوان ، فأما الجماد فطاهر إلا المسكر

وأما الحيوان فإن كان حيا فهو طاهر مطلقا وقيل بنجاسة الكلب والخنزير
 والمشرک ، وإن كان ميتا فلا يخلو من أن يموت حتف أنفه أو بدكاة فإن مات
 بدكاة فالمذكي الجائر الاكل طاهر باتفاق والمذكي المحرم الاكل مختلف فيه فإن مات
 حتف أنفه فإن كان بحريا فهو طاهر خلافا لابي حنيفة وإن كان بریا ليس له نفس
 سائلة فهو طاهر خلافا للشافعي وإن كان بریا ذا نفس سائلة فهو نجس اتفاقا .
 وأما اجزاء الحيوان فإن قطعت منه في حال حياته فهي نجسة اجماعا الا الشعر
 والصوف والوبر وإن قطعت بعد موته فإن حكمنا بالطهارة فأجزاؤه كلها طاهرة وإن
 حكمنا بالنجاسة فله نجس . وأما العظم وما في معناه كالقرن والسن والظلف
 فهي نجسة من الميتة خلافا لابي حنيفة . وأما الصوف والوبر والشعر فهي طاهرة
 من الميتة خلافا للشافعي وقد تقدم الكلام في الجلود . وأما فضلات الحيوان فإن
 كانت مما ليس له مقر كالدمع والعرق واللعاب فهي طاهرة من كل حيوان الا أنه
 اختلف في لعاب الكلب وعرق ما يستعمل النجاسات كشارب الخمر والجلالة وإن
 كانت مما له مقر ، فأما الابوال والرجيع فذلك من ابن آدم نجس اجماعا الا أنه
 اختلف في بول الصبي الذي لا يأكل الطعام وابوال سائر الحيوانات تابعة للحومها
 في المذهب فبول الحيوان المحرم الاكل نجس وبول الحلال طاهر وبول المكروه
 مكروه . وقال الشافعي : البول والرجيع نجس من كل حيوان . وأما الدماء
 فالدم الكثير من الحيوان البري نجس والقليل منه معفو عنه وخذه الدرهم البغلي .
 وقال ابن وهب : قليل دم الحيض وكثيره نجس . وفي نجاسة دم الحوت والدياب
 قولان والمسك طاهر اجماعا . وأما الصديد والقيح فقليل يعفى عن قليله كالدم
 وقيل هو كالبول . وأما الالبان فلبن الادمية وما يؤكل لحمه طاهر ولبن الخنزير
 نجس اجماعا وفي لبن غيره من المحرمات الاكل قولان وفي لبن ما يستعمل
 النجاسة قولان . وأما اللدي والودي فنجان باتفاق . وأما مني ابن آدم فنجس
 خلافا للشافعي وابن حنبل .

لخص : النجاسات المجمع عليها في المذهب ثمانية عشر : بول ابن آدم
 الكبير ورجيمه واللدي ، والودي ، ولحم الميتة ، والخنزير وعظمهما ، وجلد
 الخنزير مطلقا ، وجلد الميتة إن لم يدبغ ، وما قطع من الحي في حال حياته الا
 الشعر وما في معناه ، ولبن الخنزيرة والمسك ، وبول الحيوان المحرم الاكل
 ورجيمه ، والمني والدم الكثير ، والقيح الكثير . والمختلف فيها في المذهب ثمانية
 عشر : بول الصبي الذي لا يأكل الطعام ، وبول الحيوان المكروه الاكل ، وجلد
 الميتة اذا دبغ ، وجلد المذكي المحرم الاكل ، ولحمه ، وعظمه ورماد الميتة ، وناب
 الفيل ، ودم الحوت ، والدياب ، والقليل من دم الحيض ، والقليل من
 الصديد ، ولعاب الكلب ولبن ما لا يؤكل لحمه غير الخنزير ولبن مستعمل
 النجاسة وعرق مستعمل النجاسة ، وشعر الخنزير ، والخمر اذا خللت .

«الفصل الثاني» في احكام النجاسات وفيه عشر مسائل : (المسألة الاولى)
 ازالة النجاسة واجبة مع الذكر والقدرة على المشهور فمن صلى بها أعاد ان كان
 ذاكرا قادرا ولم يعد ان كان ناسيا او عاجزا وقيل واجبة مطلقا وفاقا لهما فمن

صلى بها أشاد مطلقا وقيل سنة فيعيد في الوقت استجابا . (المسألة الثانية) يرخص في الصلاة بالنجاسة حيث لا يمكن الاحتراز عنها أو يشق كالجرح والدمل يسيل والمرأة ترضع وصاحب السلس وفي إمامتهم قولان وكالغاري يفتقر السى امساك فرسه . (المسألة الثالثة) يجب إزالة النجاسة عن جسد المصلي وموضع الصلاة والثوب الذي يصلي فيه وكل ما يحمله أو ما يتعلق به . (المسألة الرابعة) إزالة النجاسة بثلاثة أشياء وهي : الفصل ، والمسح ، والنضح ، فالنضح للثوب إذا شك في نجاسته واختلف في نضح البدن والموضع إذا شك في نجاسته وفي افتقار النضح الى نية والمسح فيما يفسد بالفصل كالسيف والنعل والخيف والفصل فيما سوى ذلك . (المسألة الخامسة) لا يكفي في غسل النجاسة إمرار الماء بل لا بد من إزالة عين النجاسة وأثرها حتى تنفصل الفسالة غير متغيرة فان انفصلت متغيرة فهي نجسة والموضع نجس . (المسألة السادسة) إذا ميز موضع النجاسة من الثوب والبدن غسله وحده وأن لم يميز غسل الجميع . (المسألة السابعة) لا يجوز إزالة النجاسة بمائع غير الماء وأجازه أبو حنيفة بكل مائع كالخل وماء الورد . (المسألة الثامنة) إذا مشت المرأة بذيلها الطويل على نجاسة يابسة يظهره ما بعده واختلف في الرطوبة ومثلها من مشى برجل مبلولة على نجاسة ثم على موضع طاهر جاف ويعفى عن طين المطر ما لم تكن النجاسة غالبة أو عينها قائمة . (المسألة التاسعة) إذا وقعت دابة نجسة في بئر وغيرت الماء وجب نزح جميعه فان لم تغيره استحب ان ينزح منه بقدر الدابة والماء . (المسألة العاشرة) إذا وقعت نجاسة في مائع غير الماء تنجس سواء تغير أو لم يتغير وإن وقعت فارة في سمن ذائب فماتت فيه طرح جميعه وإن كان جامدا طرحت هي وما حولها خاصة قال سحنون إلا ان يطول مقامها فيه .

«الفصل الثالث» في الرعاف ومن رعف وعلم ان الدم لا ينقطع صلى حاله وإن رجا انقطاعه فان أصابه قبل الصلاة انتظر حتى ينقطع فان لم ينقطع الى آخر الوقت صلى وإن أصابه في الصلاة فثله بأصابعه وتمادى فان قطر أو سال خرج لغسله وجاز له ان يقطع الصلاة بسلام أو كلام ثم يغسله ويبتدئ وأن يبني على صلاته بعد غسل الدم ، والقطع اختيار ابن القاسم ، والبناء اختيار مالك ولا يجوز البناء في غير المذهب وإنما يجوز البناء في المذهب بخمسة شروط وهي أن لا يتكلم ولا يمشي على نجاسة ولا يصيب الدم جسده ولا ثيابه وأن يغسل الدم في أقرب المواضع وأن يكون قد عقد ركعة بسجديتها على خلاف في هذا والبناء جائز في المذهب للإمام والمأموم واختلف في المنفرد وإذا رعف المسبوق فأراد البناء فاختلف هل يبتدئ بالبناء أو بالقضاء .

الباب السابع

في الاستنجاء وما يتصل به وفيه فصلان

(الفصل الاول) في آداب الاحداث وهي: أن يتباعد عن الناس ويستتر منهم،

وأن يجتنب الملاعن وهي الطرقات ، ومواضع جلوس الناس ، وظلال الجسد والشجر وشاطئ النهر ، وأن لا يبول في الحجر ، ولا في الماء الدائم ، ولا مهب الرياح ، وأن يذكر الله عند دخوله فيقول : أعوذ بالله من الخبث والخبائث ، وعند خروجه فيقول : الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني . - أو يقول : غفرانك ، وأن لا يستقبل القبلة ولا يستديرها إلا أن كان بين البنين وفاقسا للشافعي ومنعه ابن حنبل مطلقا وأن لا يتكلم وأن يعد ما يقلع الحدث وأن لا يبول قائما إلا أن يكون الموضع رخوا .

(الفصل الثاني) في الاستنجاء بالماء والاستجمار بالأحجار وفيه خمس مسائل : (المسألة الأولى) الأفضل الجمع بين الاستجمار والاستنجاء ويقدم الاستجمار ثم الاقتصار على الاستنجاء ثم الاقتصار على الاستجمار ويجوز مع عدم الماء ووجوده . وقال أن حبيب لا يجوز إلا مع عدم الماء ولا يجوز الاستجمار من المني ولا من المذي ولا أن تعدت النجاسة المخرجين أو ما قرب منهما . (المسألة الثانية) صفة الاستنجاء أن يفرغ على يده اليسرى قبل أن يلاقيها الأذى ثم يفسل القبل فإن كان من البول أجزاء غسل المخرج خاصة وأن كان من المذي فيغسل الذكر كله وقيل كالبول ثم يفسل القبل ثم يفسل الدبر ويوالي صب الماء ويدلكه باليد اليسرى ويسترخي قليلا ويجيد العرك حتى ينقى ولا يستنجي باليمنى ولا يمس بها ذكره . (المسألة الثالثة) يجوز عند الأربعة الاستجمار بالأحجار وما في معناها وهو كل جامد منق طاهر ليس بمطعوم ولا ذي حرمة ولا فيه سرف ولا حق للغير وليس بروث ولا عظم ولا فحم للنهي عن ذلك فإن استجمر بما لا يجوز أجزاء خلافا لابن عبد الحكم . وقال الظاهرية : لا يجوز بغير الأحجار . (المسألة الرابعة) الواجب في الاستجمار الإنقاء ولو بحجر واحد والمختار ثلاثة وقيل يجب أن لم ينق بها زاد إلى عدد وتر . (المسألة الخامسة) يجب الاستبراء قبل الاستنجاء وهو استفراغ ما في المخرجين من الأذى وليس له حد بل يرجع إلى عوائد الناس وقال الشافعي يحلب القلم ثلاث مرات .

الباب الثامن

في التيمم وفيه أربعة فصول

(الفصل الأول) في شروط جوازه وهي على الجملة شرطان : عدم الماء ، أو تعذر استعماله . وأما على التفصيل : فهي عدم الماء في السفر والمرض اجماعا ، وفي الحضر من غير مرض خلافا لأبي حنيفة وأن يجد من الماء ما لا يكفيه خلافا للشافعي وعدم الآلة الموصلة إلى الماء كاللدلو أو الرشاء وأن يخاف العطش على نفسه أو على غيره من آدمي أو بهيمة وأن يخاف أن خرج إلى الماء لصوم أو سبعا وأن يجد الماء غاليا يجحف به شرائه وأن يخاف فوات الوقت أن ذهب إلى الماء أو انتظره أو استعمله خلافا للشافعي وأن يخاف الموت من البرد أو حدوث

مرضى أو زيادته أو تأخر براء أو يكون مريضا لا يجد من يتاوله الماء أو يكون قد استوعبت الجراح أو القروح أكثر جسد الجنب أو أعضاء الوضوء من المحدث .
 (الفصل الثاني) فرائض التيمم : فعله بعد دخول الوقت وطلب الماء خلافا لأبي حنيفة قيهما والنية عند الأربعة ومسح الوجه واليدين إجماعا والغور خلافا لهما والصعيد هو التراب ويجوز التيمم بما صعد على الأرض من أنواعها كالحجارة والحصى والرمل والجص خلافا للشافعي (وسننه) تقديم الوجه على اليدين وتجديد ضربة لليدين ومسحهما إلى المرفقين وقيل يجب وفاقا للشافعي وغيره (وفضائله) البدء باليد اليمنى والتسمية أولا . كيفية مسح الذراعين : أن يمر اليد اليسرى على اليمنى من فوق الكف إلى المرفق ثم باطن المرفق إلى الكوع ثم يمسح اليمنى على اليسرى كذلك وكيفية فعل أجزاءه إذا أوعب .

(الفصل الثالث) التيمم ينوب عن الوضوء وعن الغسل من الجنابة والحيض والنفاس إلا أنه لا يجوز لزوج الحائض أن يطأها حتى تغتسل بالماء على المشهور وينتقضه نواقض الوضوء والغسل ، وينتقضه أيضا وجود الماء قبل الصلاة اتفاقا ولا ينتقضه بعد الدخول في الصلاة خلافا لأبي حنيفة وابن حنبل ولا بعد الفراغ منها فلا يميدها إجماعا .

(الفصل الرابع) يستباح بالتيمم ما يستباح بالطهارة بالماء ولا يجمع به بين صلاتين مكتوبتين خلافا لأبي حنيفة ويجمع بين نوافل وبين فريضة ونافلة أن قدم الفريضة وقال الشافعي يتنفل قبل المكتوبة وبعدها .

الباب التاسع

في المسح على الخفين والجبائر

أما الخفان فيجوز المسح عليهما عند الأئمة الأربعة في السفر والحضر ب ستة شروط وهي : أن يكون الخف من جلد تحرزا من الجورب ، وأن يكون ساترا إلى الكعبين وأن يكون صحيحا أو يخرق يسر والخرق الكبير ما لا يمكن به متابعة المشي وعند أبي حنيفة ظهور ثلاثة أصابع ، وأن يكون منفردا ، وفي مسح خف من فوق خف قولان وأن يكون قد لبسه على طهارة بالماء كاملة ، وأن يكون ليسه مباحا تحرزا من المحرم وغاصب الخف . والواجب مسح أعلى الخف ويستحب أسفله . وقيل يجب ويتمادي على المسح من غير توقيت بزمان ما لم يخلعه أو يحدث له ما يوجب الافتسال فإن خلعه انتقض المسح ووجب غسل الرجل وأن يوجب الافتسال لم يمسح لأن المسح إنما هو في الوضوء وقال الشافعي وأبو حنيفة يمسح المسافر ثلاثة أيام بلياليها والمقيم يوما وليلة . وأما الجبائر فهي التي تشد على الجراح والقروح والفسادة فيجوز المسح عليها وعلى العصائب المشدودة فوقها سواء كانت في أعضاء الوضوء أو الغسل أو كانت على الموضع وحده أو انتشرت منه ولا يشترط شدتها على طهارة ولا يبعد الصلاة إذا صح نزاعها للمداواة

ثم ردها لحد المسح وإذا صح فترجها غسل الموضع على الفور وإن سقطت الجيرة
وهو في الصلاة قطع الصلاة لأن طهارة الموضع قد انتقضت بظهوره .

الباب العاشر

في الحيض والنفاس والطهر والاستحاضة

أما الحيض فهو الدم الخارج من فرج المرأة التي يمكن حملها عادة من غير
ولادة ولا مرض ولا زيادة على الأمد وفيه مسألان : (المسألة الأولى) في مقداره
ولا حد لأقله في العبادات بخلاف العدة والاستبراء بل الدفعة حيض ، وقال
الشافعي أقله يوم وليلة وأبو حنيفة ثلاثة أيام . وأما أكثره فمختلف باختلاف
النساء وهن أربعة : مبتدأة ، ومعتادة ، وحامل ، ومختلطة . فالمبتدأة تعتبر
أيام لداتها فإن تمادى بها الدم اغتسلت وكانت مستحاضة وقيل تستظهر على ذلك
بثلاثة أيام وقيل تكمل خمسة عشر يوما . وأما الحامل إذا رأت الدم فهو حيض
عند الإمامين خلافا لأبي حنيفة ثم أنها إذا لم تتغير عاداتها فهي كغير الحامل وإن
تغيرت عاداتها ففيها الأقوال الثلاثة التي في المعتادة ، وقال ابن القاسم تمكث بعد
ثلاثة أشهر خمسة عشر يوما وبعد ستة أشهر عشرين يوما وآخر الحمل ثلاثين
يوما ونحو ذلك ، وقيل تمكث ضعف أيام عاداتها . وأما المختلطة وهي التي ترى
الدم يوما أو أياما والطهر يوما أو أياما حتى لا يحصل لها طهر كامل فإنها عند
الإمامين تلفق أيام الدم فتعدها حتى يكمل لها مقدار أكثر أيام الحيض وتلفى أيام
الطهر التي بينها فلا تعدها فاذا اكمل لها من أيام الدم مدة أكثر الحيض كانت
مستحاضة وإن تخلل بين أيام الدم مقدار أقل استأنفت حيضة أخرى وتكون في
طول مدة التلقيح تغتسل في كل يوم لا ترى فيه الدم رجاء أن يكون طهرا كاملا
وتجنب في كل يوم ترى فيه الدم ما تجتنبه الحائض . (المسألة الثانية) يمنع
الحيض والنفاس اثني عشر شيئا . منها السبعة التي تمنعها الجنابة وهي
الصلوات كلها وسجود التلاوة ومس المصحف ودخول المسجد والطواف والاعتكاف
وقراءة القرآن وقيل يجوز لها القراءة عن ظهر قلب وتزيد خمسا وهي الصيام إلا
أنها تقضيه ولا تقضي الصلاة أجماعا والطلاق والجماع في الفرج قبل انقطاع الدم
بإجماع ، والجماع بما دون الفرج قبل انقطاع الدم خلافا لاصيغ والظاهرية وإنما
يجوز أن يتمتع عند الأربعة بأعلى جسدها بعد أن تشد إزارها والجماع بعد انقطاع
الدم وقبل الاغتسال خلافا لأبي حنيفة فإن وطأ في الحيض فليستغفر الله ولا
كفارة عليه وقال ابن حنبل يتصدق بدينار أو نصف دينار . وجسد الحائض
وعرقها وسورها طاهر وكذلك الجنب . وأما دم النفاس فهو الخارج من الفرج
بسبب الولادة ولا حد لأقله وقال أبو حنيفة خمسة وعشرون يوما وأكثره ستون
يوما وفاقا للشافعي وقال أبو حنيفة الأربعون فإن انقطع دم النفاس ثم عاد بعد
مضي طهر تام فهو حيض وإن عاد قبل طهر فهو من النفاس وإن تمادى أكثر من

مدته صار استحاضة . واما الطهر فهو زمان نقاء المرأة من دم الحيض والنفاس ولا حد لاكثره اجماعا واقله خمسة عشر يوما وفاقا لهما وقيل عشرة وقيل ثمانية وقيل خمسة وقيل ترجع الى العادة . وللطهر علامتان الجفوف من الدم والقصة البيضاء وهي ماء ابيض رقيق يأتي في آخر الحيض فاذا رأت الحائض او النفساء علامة طهرها اغتسلت من ساعتها وجاز لها كل ما تمنع منه الحائض والنفساء . واما دم الاستحاضة فهو الخارج من الفرج على وجه المرض فلا تنتقل المستحاضة الى حكم الحائض الا بثلاثة شروط : (أحدها) ان يمضي لها من الايام فسي الاستحاضة مقدار اقل الطهر . (الثاني) ان يتغير الدم عن صفة الاستحاضة الى الحيض فان دم الحيض اسود غليظ ودم الاستحاضة احمر رقيق والصفرة والكدرية حيض (الثالث) ان تكون المرأة مميزة ولا تمنع الاستحاضة شيئا مما يمنع منه الحيض ويستحب للمستحاضة ان تتوضأ لكل صلاة واوجه الشافعي واختلف هل تفتسل اذا انقطع دم الاستحاضة .

الكتاب الثاني

في الصلاة وفيه ثلاثون باباً

الباب الاول

في انواع الصلوات وهي خمسة : فرض عين ، وفرض كفاية ، وسنة ، وفضيلة ، ونافلة . ففرض العين الصلوات الخمس بإجماع وهي صلاة الصبح وهي صلاة الفجر وصلاة الظهر وصلاة العصر وصلاة المغرب وصلاة العشاء وقد نهي عن تسميتها بالعمدة والصلاة الوسطى هي صلاة الصبح عند مالك وأهل المدينة والعصر عند علي بن أبي طالب رضي الله عنه والظهر عند زيد بن ثابت . وفرض الكفاية الصلاة على الجنائز في المشهورة وقيل هي سنة . وأما السنة فهي عشر صلوات الوتر وهي آكد السنين وأوجبها أبو حنيفة وركعتا الفجر وصلاة عيد الفطر وصلاة عيد الاضحى وصلاة كسوف الشمس وخسوف القمر وصلاة الاستسقاء وسجود التلاوة وركعتان للطواف وركعتان للحرام بالحج وقد قيل في الفجر وخسوف القمر وسجود القرآن انها من الفضائل . وأما الفضائل فانهما عشر وهي ركعتان بعد الوضوء وتحية المسجد وركعتان وأوجبهما الظاهرية وصلاة الضحى وقد اختلف فيها من اثنتي عشر ركعة الى ركعتين وقيام الليل وقيام رمضان وهو آكد وأحياء ما بين العشاءين وأربع ركعات قبل الظهر وركعتان بعدها وقيل أربع ركعات وركعتان قبل العصر وقيل أربع وركعتان بعد المغرب وقيل ست وقد قيل في هذه كلها انها سنن . وأما النوافل فهي على قسمين منهما ما لا سبب له وهي التطوع في الاوقات الجائزة ومنها ما له سبب وهي عشر الصلاة عند الخروج الى السفر وعند الرجوع منه وعند دخول المنزل وعند الخروج منه وصلاة الاستخارة ركعتان وخرجها البخاري وصلاة الحاجة ركعتان خرجها الترمذي وصلاة التسبيح أربع ركعات خرجها الترمذي عن عبد الله بن أبي - وضعف سنده - وأبو داود ، وركعتان بين الاذان والاقامة وأربع ركعات بعد الزوال وركعتان عند التوبة وزاد بعضهم ركعتين عند الدعاء وركعتين لمن قدم للقتل اقتداء بخبيب .

فصل : تارك الصلاة ان جحد وجوبها فهو كافر بإجماع وان أقر بوجوبها وامتنع من فعلها فيقتل حدا لا كفرا وفاقا للشافعي وقال ابن حبيب وابن حنبل يقتل كفرا وقال ابو حنيفة يضرب ويسجن حتى يموت او يرجع .

الباب الثاني

في الاوقات وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول) في وقت الاختيار : اما الظهر فأول وقتها زوال الشمس اتفاقا وهو انحطاط الشمس عن نهاية ارتفاعها ويعرف ذلك بابتداء الظل فسي الزيادة بعد انتهائه في النقصان وآخر وقتها اذا صار ظل كل شيء مثله بعد القدر الذي زالت عليه الشمس وقال ابو حنيفة اذا صار ظل كل شيء مثليه . واما العصر فأول وقتها آخر وقت الظهر وهو مشترك بينهما والاشتراك في آخر القامة الاولى وقيل في اول الثانية وقيل ليس بينهما اشتراك وفاقا للشافعي وقال ابو حنيفة اول وقتها بعد القامتين واما آخر وقتها فهو اذا صار ظل كل شيء مثليه وفاقا للشافعي وقيل اصفرار الشمس وفاقا لابن حنبل وقال اهل الظاهر الى غروب الشمس . واما المغرب فأول وقتها غروب الشمس اجماعا وهو ضيق غير ممتد وفاقا للشافعي وقيل الى مغيب الشفق وفاقا لابي حنيفة وابن حنبل، واما العشاء فأول وقتها مغيب الشفق الأحمر عند الامامين والابيض عند ابني حنيفة وآخره ثلث الليل وفاقا لهما وقال ابن حبيب والظاهرية نصف الليل . واما الصبح فأول وقتها طلوع الفجر الصادق اجماعا وآخره طلوع الشمس وفاقا لهم وقال ابن القاسم الاسفار البين قبل الطلوع .

فرع : الافضل عند الشافعي تقديم الصلوات في اول الوقت إلا الظهر في شدة الحر والافضل عند ابني حنيفة تأخيرها الى آخر الوقت إلا المغرب واما في المذهب فالافضل على المشهور تأخير الظهر الى ربع القامة وتأخير العشاء فسي المساجد وتقديم الصبح والعصر والمغرب .

(الفصل الثاني) في اوقات الضرورة وهي تمتد اكثر من الوقت الاختياري عند الثلاثة خلافا للظاهرية وذلك الظهر والعصر مشتركتان بينهما والمغرب والعشاء مشتركتان بينهما وليس للصبح وقت ضرورة على المشهور وتختص الضرائر بأهل الاعذار وهي الحيض والنفاس والجنون والاعماء والكفر والصبا والنسيان . فاما النسيان فله حكم يخصه ، واما سائر الاعذار فلها حالتان : حالة ارتفاعها، وحالة حدودها ، فاما ارتفاعها فان ارتفعت وقد بقي من الوقت ما يسع اقل من ركعة سقطت الصلاتان وان بقي ركعة فاكثر الى تمام صلاة واحدة اما تامة في الحضر واما مقصورة في السفر وجبت الاخيرة وسقطت الاولى ، وان بقي زيادة الى ذلك بمقدار ركعة من الصلاة الاخرى اما تامة حضرية واما مقصورة سفرية وجبت الصلاتان وبيان ذلك : انه اذا ظهرت الحائض او افاق المجنون او بلغ الصبي او

اسلم الكافر وقد بقي الى غروب الشمس خمس ركعات في الحضر وثلاث في السفر وجبت عليهم الظهر والعصر وان بقي اقل من ذلك الى ركعة وجبت العصر وحدها وان بقي اقل من ركعة سقطت الصلاتان . وفي المغرب والعشاء ان بقي الى طلوع الفجر بعد ارتفاع الاعذار خمس ركعات وجبت الصلاتان وان بقي ثلاث سقطت المغرب وان بقي اربع فقبل تسقط المغرب لانه ادرك قدر العشاء خاصة وقيل تجب الصلاتان لانه يصلي المغرب كاملة ويدرك العشاء بركعة . واما حدوث الاعذار فيتصور في الجنون والاعماء والحيض والنفاس ولا يتصور في الكفر والعيا فاذا حدث في وقت مشترك بين الصلاتين سقطت الصلاتان وان حدث في وقت مختص بإحدهما سقطت المختصة بالوقت وقضى الاخرى وذلك ان اول الزوال مختص بالظهر الى اربع ركعات في الحضر وركعتين في السفر ثم تشترك الصلاتان الى ان تختص العصر بأربع ركعات قبل الغروب في الحضر وركعتين في السفر خلافا للشافعي في قوله ان الاشتراك الضروري من الزوال الى الغروب فلو حاضت المرأة في وقت الاشتراك سقطت الظهر والعصر ولو حاضت في وقت الاختصاص بالعصر وكانت لم تصل الظهر ولا العصر سقط عنها قضاء العصر وحدها ولو حاضت في وقت الاختصاص بالظهر سقطت وان تعادى الحيض الى وقت الاشتراك سقطت العصر فان ارتفع قبله وجبت ومثل ذلك في سائر الاعذار في الظهر والعصر والمغرب والعشاء . واما النسيان فانما يدخل في هذا الباب اذا نسي احدي الصلاتين المشتركين وهو في الحضر ثم سافر فذكرها او بالعكس هل يتم او يقصر . والقانون في ذلك انه اذا ذكر الصلاة قبل خروج وقتها الضروري صلاحها على حسب ما يكون وقت ذكرها من حضر او سفر فيقصرها ان ذكرها في السفر ويتمها ان ذكرها في الحضر وان لم يذكرها حتى خرج وقتها الضروري صلاحها على حسب ما كان في وقتها من حضر او سفر ومثال ذلك لو نسي الظهر والعصر في الحضر ثم سافر فذكرهما في السفر قبل الغروب لثلاث ركعات يقصرها وان ادرك ركعتين او ركعة اتم الظهر وقصر العصر وان ذكرهما بعد الغروب اتمهما فلو نسيهما في السفر ثم ذكرهما في الحضر قبل الغروب بخمس ركعات اتمهما ولدون ذلك ركعة قصر الظهر واتم العصر وان ذكر بعد الغروب قصرهما ولو نسي المغرب والعشاء في الحضر ثم ذكرهما في السفر قبل الفجر بأربع ركعات قصر العشاء ولدون ذلك الى ركعة فاختلف هل يقصرها او يتمها وان ذكر بعد الفجر اتمهما ولو نسيهما في السفر ثم ذكر في الحضر قبل الفجر بأربع اتم العشاء ولدون ذلك الى ركعة فاختلف هل يتمها او يقصرها وان ذكر بعد الفجر قصرها .

فروع ثلاثة : (الفرع الاول) انما تدرك الصلاة بإدراك ركعة بسجديتها وقال اشهب بإدراك الركوع خاصة وقال الشافعي وأبو حنيفة بإدراك تكبيرة الاحرام . (الفرع الثاني) يعتبر ادراك اصحاب الاعذار بعد زوال الاعذار وفعل الطهارة . وقال ابن القاسم لا تعتبر الطهارة في الكافر . (الفرع الثالث) لا تؤخر الصلاة

الى وقت الضرورة ومن فعل ذلك من غير ذوي الاعذار فهو آثم واختلف هل هو مؤد أو قاض .

(الفصل الثالث) في أوقات النهي عن الصلاة وهي عشرة فمنها طلوع الشمس وغروبها وبعد الصبح الى الطلوع وبعد العصر الى الغروب فيجوز في هذه الاربعة صبح اليوم او عصره لمن فاتته اجماعا ويجوز قضاء الفرائض الفائتة فيها وفي غيرها خلافا لابي حنيفة ويمتنع ما عدا ذلك لانه يجوز في المذهب الصلاة على الجنائز بعد الصبح ما لم يسفر وبعد العصر ما لم تصفر الشمس وكذلك سجود القرآن في المدونة وفاقا للشافعي بخلاف ما في الموطأ خلافا لابن حنبل وزاد الشافعي جواز النوافل التي لها اسباب كتحية المسجد وركعتي الطواف والحرام . ومنها بعد طلوع الفجر قبل صلاة الصبح فتجوز فيه الفوائت وركعتا الفجر والتر وان يخلف حزيه من الليل من فاتته واختلف في تحية المسجد فيه . ومنها عند الزوال وليس بوقت نهى في المشهور وهو عند الشافعي وقت نهى الا يوم الجمعة . ومنها بعد الغروب قبل المغرب على المشهور ، ومنها التنفل يوم الجمعة والامام على المنبر في الخطبة وقبلها واجاز الشافعي وغيره تحية المسجد لمن دخل في ذلك الوقت للحديث الصحيح ومنها التنفل بعد الجمعة في المسجد فيمتنع في المذهب خلافا لابي حنيفة وغيره . ومنها الصلاة بعد صلاة العيد وقبلها فتضع في المصلى دون المسجد وتجوز فيهما عند الشافعي وتمتنع قبل لا بعد عند ابن حنبل والله اعلم بالصواب .

الباب الثالث

في الاذان والاقامة وفيه خمسة فصول

(الفصل الاول) في حكم الاذان ، وهو سنة مؤكدة وفاقا للشافعي وابي حنيفة وقيل فرض كفاية وقيل على خمسة انواع : واجب وهو اذان الجمعة ، ومندوب وهو لسائر الفرائض في المساجد ، وحرام وهو اذان المرأة واجاز الشافعي ان تؤذن النساء ، ومكروه وهو الاذان للنوافل وللغوائت واجازه للغوائت ابن حنبل وابو حنيفة ومباح وهو اذان المنفرد وقيل مندوب .

(الفصل الثاني) في صفة الاذان وفيه اربعة مذاهب (الاول) اذان المدينة لملك وهو تشنية التكبير وترجيع الشهادتين . اذان مكة للشافعي وهو تربيع التكبير والشهادتين . (الثالث) اذان الكوفة لابي حنيفة وهو تربيع التكبير وتشنية الشهادتين واتفق الثلاثة على تشنية الحيعلتين والتكبير بعدهما وافراد التهليل بعدهما وافراد التهليل بعده . (الرابع) اذان البصرة للحسن البصري وهو تربيع التكبير وتشنية الحيعلتين والشهادتين . فكلمات الاذان في المذاهب سبعة عشر ويزيد في الصبح بعد الحيعلتين التشويب وهو «الصلاة خير من النوم» مرتين ومرة لابسن وهب ويسقط لابي حنيفة .

«فرع» الترجيع هو إعادة الشهادتين مرتين بأعلى صوت من المرتين الأولين .
 (الفصل الثالث) في صفة المؤذن وآدابه ، فصفاته الواجبة ستة ، الإسلام ،
 والعقل والذكورية ، والبلوغ بخلاف في المذهب ، والعدالة ، والمعرفة بالإوقات ،
 ويستحب حسن الصوت وجهارته . وآدابه عشرة ان يؤذن على وضوء قائما على
 موضع مرتفع مستقبل القبلة ويجوز له الاستدارة الى غيرها في الحيلتين ولا
 يتكلم في الأذان بسلام ولا رد ولا غير ذلك ولا ينكسه ولا يقطعه بل يواليه ويرتله
 ويقف على كلماته بالسكون بخلاف الإقامة ويجتنب التطريب وافراط المد ويجوز ان
 يجعل أصابعه في أذنيه واستحبه ابو حنيفة وابن حنبل وان يؤذن غير من يقيم
 وان يؤذن اكثر من واحد الا في المغرب ولا يؤذن لصلاة قبل وقتها الا الصبح
 فيؤذن لها قبل طلوع الفجر خلافا لابي حنيفة .

(الفصل الرابع) فيما يقول من سماع المؤذن ويؤمر ان يقول مثل ما يقول
 ويعوض الحيلتين بلا حول ولا قوة الا بالله وقيل يقتصر في الحكاية على
 الشهادتين ويحكيهما مرتين وقيل مرة فان سمعه وهو في صلاته فقل يحكيه
 في النافلة دون الفريضة وقيل لا يحكيه فيهما ولا يتجاوز الشهادتين فان زاد
 عليهما ففي بطلان صلاته قولان وينبغي لسماع الأذان ان يصلي على النبي صلى الله
 عليه وسلم ويسأل له من الله الوسيلة ثم يدعو بما شاء .

(الفصل الخامس) في الإقامة وهي سنة مؤكدة في الفرائض الوقتية والفاثنة
 على المنفرد والجماعة للرجال والنساء وقيل ليس على المرأة إقامة وكلماتها وتر الا
 التكبير فانه مثنى وعددها في المذهب عشر كلمات ومذهب الشافعي وابن حنبل
 ثنية التكبير وقوله (قد قامت الصلاة) ومذهب ابي حنيفة ثنية جميع كلماتها .

الباب الرابع

في المساجد ومواضع الصلاة وفيه فصلان

(الفصل الاول) في المساجد وفيه ثلاث مسائل (المسألة الاولى) المساجد
 افضل بقاع الارض وافضل المساجد مسجد المدينة والمسجد الحرام بمكة والمسجد
 الأقصى وافضل الثلاثة عند مالك مسجد المدينة وعند الشافعي وأبي حنيفة مسجد
 مكة كما ان مالكا فضل المدينة على مكة خلافا لهما ووافقهما ابن رشد . (المسألة
 الثانية) يقال عند دخول المسجد (اللهم افتح لي ابواب رحمتك) وعند الخروج
 (اللهم انني اسألك من فضلك) وذلك بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .
 وقد ورد أن يقال عند الدخول (اعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم
 من الشيطان الرجيم) . (المسألة الثالثة) فيما تنزه عنه المساجد وذلك البيع وسائر
 ابواب المكاسب وأنشاد الضالة ورفع الصوت حتى بالعلم والقرآن ، والبزاق
 وكفارته دفنه وأنشاد الشعر الا ما يجوز شرعا وكره سحنون الوضوء فيه ويخفف
 النوم فيه نهارا للقيم والمسافر والمبيت فيه للغريب ولا ينبغي ان يتخذ مسكنا الا

لم تجرد للعبادة ويرخص في الأكل اليسير فيه ويمنع منه الصبيان والمجانين ومن أكل الثوم والبصل ويرخص للنساء الصلاة فيه إذا أمن الفساد ويكره للشابسة الخروج إليه ولا يتخذ المسجد طريقاً ولا يسلم فيه سيف وإنما يفعل فيه ما بني له ولا يجوز دخول المشرك المسجد وجوزه الشافعي إلا في المسجد الحرام وأبو حنيفة في كل مسجد .

(الفصل الثاني) في مواضع الصلاة وتجوز في كل موضع طاهر ونهي عن الصلاة في سبعة مواطن . المزالة لقدرها ، والمجزرة للدماء والمقبرة فقل على العموم وقيل يختص النهي بمقبرة المشركين ، ومحجة الطريق لأنه لا يؤمن من المرور ولا النجاسة ، والحمام للأوساخ فإن طهر فيه موضع جاز ، ومعاطن الأبل وهو غير معلل على الأصح وظهر الكعبة وقيل إن كان بين يديه جزء من بنائها جاز وتمنع في المذهب الفرائض داخل الكعبة خلافاً لهما وتكره في المذهب الصلاة على غير الأرض وما تنبت .

الباب الخامس

(في خصال الصلاة وفيه فرائض وسنن وفصائل ومفاسدات ومكروهات)
(وكل واحد منها عشرون)

فأما (الفرائض) فمنها عشرة شروط وهي : الطهارة من الحدث ، والطهارة من النجس ، ومعرفة دخول الوقت ، وستر العورة ، واستقبال القبلة ، والنية ، والترتيب في أداء الصلاة ، وموالة فعلها ، وترك الكلام إلا بما هو من جنسها أو مصلح لها ، وترك الفعل الكثير من غير جنس الصلاة . ومنها عشرة أركان وهي : تكبيرة الإحرام ، والقيام لها ، وقراءة أم القرآن ، والقيام لها ، والركوع ، والرفع منه ، والسجود ، والفصل بين السجدين ، والسلام ، والجلوس له ، وزيد عليها الطمأنينة والخشوع . وأما (السنن) فهي : الإذان ، والإقامة ، والصلاة مع الجماعة ، وقراءة السورة مع أم القرآن ، والقيام لها ، وتقديم أم القرآن عليها ، والجهر في موضع الجهر ، والإسرار في موضع الإسرار ، وقول (سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد) ، والتكبير سوى تكبيرة الإحرام ، وترتيل القراءة ، والسجود على سبعة آراب ، والتشهد الأول ، والجلوس له ، والتشهد الثاني ، والجلوس له ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والاعتدال في الأركان ، والتيامن بالسلام . وقد قيل في كثير منها أنها فضائل وإنما يسجد سجود السهو لثمانية منها وهي : السورة ، والجهر ، والإسرار ، والتكبير ، والتحميد ، والتشهدان ، والجلوس لهما . وأما (الفضائل) فهي : الصلاة أول الوقت ، وأخذ الرداء ، والسترة أمام المصلي ، ورفع اليدين مع تكبيرة الإحرام ، والترويح بين القدمين في الوقوف ، وجعل اليد اليمنى على اليسرى ، والتأمين ، ومقدار السورة في الطول والقصر

والتوسط ، والقنوت في الصبح ، ووضع اليدين على الركبتين في الركوع ،
 والتسبيح في الركوع والسجود ، والدعاء في السجود وفي الجلوس الأخير ،
 والانفراج في الركوع والسجود ومباشرة الأرض باليدين في السجود . وهيئة
 الجلوس وتقصير الجلسة الوسطى ، وإن لا يكبر في القيام للثالثة حتى يستوي
 قائما ، ورد السلام على من على اليسار ، وسجود التلاوة ، وقيام الامام من
 موضعه ساعة يسلم ، وقد عد كثير من هذه في السنن . وقال بعضهم افعال
 الصلاة كلها فرائض الا ثلاثة : رفع اليدين ، والجلسة الوسطى ، والتيامن
 بالسلام . واَقوال الصلاة كلها ليست بفرائض الا ثلاثة : تكبيرة الاحرام ، وقراءة
 أم القرآن ، والسلام . واما (المفسدات) فهي : ترك النية او قطعها ، او ترك ركن
 من أركانها كالقراءة والركوع او غير ذلك من الفرائض او ما قدر عليه منها ان كان
 له عذر عن استيفائه ، عمدا ترك ذلك او جهلا او سهوا ، فهو مفسد لها الا القبلية
 وإزالة النجاسة وستر العورة فان تركها سهوا يخفف ويعاد منه في الوقت وكذا
 الجهل بالقبلية وكذلك اسقاط الجلسة الاولى من السنن وترك ثلاث تكبيرات او
 سمع الله لمن حمده مثلها يفسد الصلاة ان فات جبرها بسجود السهو وكذلك
 الزيادة عمدا او جهلا وكثيرا سهوا والردة والقهقهة كيف كانت والكلام لغير
 اصلاحها وبالاكل والشرب فيها والعمل الكثير من غير جنسها وغلبة الحقن والقرقرة
 وشبهها ، وكذلك الهم الكثير حتى يشغله عنها ولا يفقه ما يصلي وبالاتكاء حال
 قيامه على حائط او عصا لغير عذر بحيث لو أزيل عنه متكؤه ل سقط ، وذكر صلاة
 فرض يجب ترتيبها عليه والصلاة في الكعبة او على ظهرها وتذكر التيمم الماء فيها
 واختلاف نية المأموم والامام . وكذلك فساد صلاة الامام بغير سهو والحدث
 والنجس او اقامة الامام عليه صلاة اخرى ، وكذلك ترك سنة من سننها المذكورة
 عمدا يفسدها عند بعضهم . واما (المكروهات) فهي صلاة الرجل وهو يدافع
 الاخشين - البول والغائط - والاتفات وتحدث النفس بأمور الدنيا وتشبيك
 الاصابع وفرقتها والعبث بها او بلحيته او خاتمه او تسوية الحصى والاقعاء وهو
 جلوسه على قدميه او عند القيام من السجود بل يعتمد على يديه عند قيامه
 والصفد وهو ضم القدمين في القيام كالكمبل ، والصفن وهو رفع احدهما كما
 تفعل الدابة عند الوقوف ، والصلب وهو ضم اليدين على الخاصرتين ويجافي بين
 الغضدين في القيام كصفة المصلوب ، والاختصار وهو وضع اليد على الخصرة
 في القيام ايضا وإن يصلي وهو متلثم او كافت شعره او ثوبه لاجل الصلاة او
 حامل في فيه او غيره ما يشغله ، او يصلي وهو غضبان او جائع او بحضرة الطعام
 او ضيق الخف او شبه ذلك مما يشغله عن فهم الصلاة ، او يصلي بطريق من يمر
 بين يديه او يقتل برغونا او قملة او يدعو في ركوعه او قبل القراءة في قيامه او
 يقرأ في ركوعه او سجوده او يجهر بالتشهد او يرفع رأسه او يخفضه في ركوعه
 او يرفع بصره الى السماء في صلاته او يسجد على البسط والطنافس او على
 ما لا تنبت الارض او مما هو سرف او فيه رقاهية ، والصلاة بثوب ليس على

اكتفاه منه شيء ، وكذلك ما هو ضد للفضائل والمستحبات وكذلك ما يشغله عن حضور القلب في الصلاة او يصرف فكره عنها .

تلخيص : تنقسم خصال الصلاة بالنظر الى الاتفاق والاختلاف عشرة اقسام :
(الاول) ما اتفق على وجوبه وهو الطهارة من الحدث واستقبال القبلة وترتيب اداء الصلاة والركوع والسجود والرفع منه (الثاني) ما اختلف في وجوبه وهو تكبيرة الاحرام وقراءة ام القرآن والبسطة والسلام والرفع من الركوع (الثالث) ما اختلف هل هو فرض او سنة وهو ازالة النجاسة وستر العورة والتشهدان والجلوس لهما والتكبير غير تكبيرة الاحرام والاعتدال (الرابع) ما اختلف هل هو فرض او مستحب وهو الطمأنينة والتسبيح في الركوع والسجود والاستعاذة من الاربع في الجلوس (الخامس) ما اختلف هل هو فرض او سنة او مستحب وهو رفع اليدين (السادس) ما اتفق على انه سنة وهو قراءة السورة في الركعتين الاوليين (السابع) ما اتفق على انه مستحب وهو ترتيب السورة وتطويل الاولى والمجافاة بالمرفقين (الثامن) ما اختلف هل هو سنة او مستحب وهو القنوت وربنا ولك الحمد وتأمين المأموم (التاسع) ما اختلف هل يستحب ام لا وهو التوجيه والتعوذ ونظر موضع السجود والصلاة اول الوقت وتأمين الامام وتحريك السبابة في التشهد وتقصير الجلسة الوسطى ووضع اليدين على الركبتين في الركوع وسبق اليدين الى الارض قبل الركبتين في السجود والجلوس بعد السجدة الثانية (العاشر) ما اختلف هل يستحب او يكره وهو الاقعاء ووضع اليد اليمنى على اليسرى في القيام وسيأتي بيان ذلك في مواضعه والله اعلم .

الباب السادس

في اللباس في الصلاة والنظر في المستور والساتر

اما المستور فهو العورة ويجب سترها عن اعين الناس اجماعا ، وفي وجوب الستر في الخلوات قولان ، واما الصلاة فالصحيح من المذهب وجوبها وفاقا لهم الا انه اختلف في اعادة من صلى مكشوف العورة هل يعيد في الوقت او في وقت بعده . وعورة الرجل من السرة الى الركبة وفاقا لهما واختلف هل تدخل السرة والركبة ام لا وقيل السواتان خاصة . واقل ما يجزىء من اللباس في الصلاة ستر العورة والافضل تغطية سائر جسده ولو بثوب واحد على كتفيه والاكمل زيادة الرداء وتأكيد اللامام ، واما الحرة فكلها عورة الا الوجه والكفين وزاد ابو حنيفة القدمين ولم يستثن ابن حنبل ، واقل ما يجزيها ثوب يستر جسدها حتى ظهور القدمين وقناع في راسها . واما الامة فعورتها كالرجل الا ان فخذها عورة باتفاق فيجوز لها الصلاة بغير قناع وتستر سائر جسدها ، ومثلها المكاتب والمذنب والمعتق بعضها بخلاف ام الولد فانها كالحر . واما الساتر فيجب ان يكون صفيقا كثيفا فان ظهر ما تحته فهو كالعدم وان وصف فهو مكروه ونهى عن

اشتغال الصماء وهو ان يلتوي في ثوب واحد ولا يكون له من اين يخرج يديه الا من اسفله ، ومن لم يجد ثوبا صلى وحده عريانا قائما يركع ويسجد ، وقال ابو حنيفة يصلي جالسا فان جاءه الثوب وهو في الصلاة فاختلف هل يستتر ويتمادي او يقطع ويبتدي . وان اجتمع عراة في الظلام صلوا كالمستورين وان كانوا في الضوء تباعدوا وصلوا افذاذا والا صلوا جلوسا وقيل فياما ، ويفضون ابصارهم . ومن لم يجد ثوبا نجسا صلى به وان لم يجد الا ثوب حرير ففيه قولان وان لم يجد الا ثوبي حرير ونجس فاختلف بايهما يصلي .

تكميل : حكم المرأة في النظر الى المرأة كحكم الرجل في النظر الى الرجل فيمنع النظر الى العورة ويجوز ما عدا ذلك . وحكم المرأة في النظر الى ذوي محارمها كحكم الرجل في النظر الى الرجل وحكمها في النظر الى الاجنبي كحكم الرجل مع ذوات محارمه وهو النظر الى الوجه والكفين فقط على الاصح ، وقيل كنظر الرجل الى المرأة الاجنبية ويباح للعبد ان يرى من سيدته ما يراه ذوو المحرم منها ولها ان تؤاكله الا اذا كان غدا دينيا ولا ينظر الخصى الى امرأة الا اذا كان عبدها وقال قوم يجوز لانه من التابعين غير اولي الاربعة من الرجال وانما هم عند مالك الاحق والمعتوه . وكل من منع من النظر الى امرأة لم يجز له ان يخلو معها ولا يجوز ان يجتمع امرأتان ولا رجلان متجردين في لحاف واحد ويفرق بين الصبيان في المضاجع لسبع وقيل لعشر والله اعلم .

الباب السابع

في استقبال القبلة وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول) الاستقبال شرط في الفرائض الا في صلاة المسافعة والراكب في السفر يخاف ان نزل لصا او سبعا فتجوز الصلاة حينئذ على الدابة الى القبلة وغيرها . وهو ايضا شرط في النوافل الا في السفر فيصلي حيث ما توجهت به راحلته ويومي بالركوع والسجود ويجعل السجود اخف من الركوع ولا يتكلم ولا يلتفت ، وذلك بشرط ان يكون السفر طويلا وان يكون راكبا . ويصلي من في السفينة الى القبلة فان دارت استدار وروى ابن حبيب انه ينتقل حيث سارت به كالدابة .

(الفصل الثاني) المصلون ثلاثة : متيقن للقبلة ، ومجتهد ، ومقلد ، وهي مرتبة فلا يجوز الانتقال عن واحد الى ما بعده الا بعد المعجز عنه ، فالقطع لمن صلى في مكة ومحراب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة بمنزلة الكعبة بمكة ، والاجتهاد لمن صلى في سائر الاقطار ان قدر عليه ، والتقليد لمن عجز عن الاجتهاد فيسأل مسلما عاقلا غارفا بالقبلة ويقلده فان عدم من يقلده فقليل يصلي الى حيث شاء وقيل يصلي اربع صلوات الى اربع جهات .

فروع ثلاثة : (الفرع الاول) الفرض استقبال الكعبة البيت الحرام فقليل عينها

وقيل جهتها فقبلة أهل المغرب إلى المشرق وبالعكس وقبلة أهل المدينة والشام وأهل الأندلس إلى ميزاب الكعبة وذلك ما بين المشرق والجنوب . وقال بعض المعدلين قبلة قرطبة وما حولها على ثلاثين درجة من الربع الشرقي الجنوبي .

(الفرع الثاني) يستدل على القبلة بطلوع الشمس وغروبها وقيل بالجهة التي يبدأ الظل بالزيادة فيها وقت الزوال ، ويستدل عليها ليلاً بالقمر فإنه يكون طرفاه أول الشهر إلى المشرق وآخر الشهر إلى المغرب ووسط الشهر يكون في أول الليل إلى المشرق وفي آخره إلى المغرب ، وقد يستدل عليها بالجبال والرياح وغير ذلك . (الفرع الثالث) من صلى ثم تبين له الخطأ في القبلة أعاد في الوقت على المشهور وقال سحنون في الوقت وبعده وفاقا لهما .

(الفصل الثالث) في السترة قدام المصلي ويؤمر بها الإمام والفد ، وسترة الإمام سترة للمأموم وأقلها طول الذراع في غلط الرمح . وشروطها أن تكون شيء ثابت طاهر لا يشوش القلب ، فلا يستبر بصبي لا يثبت ولا بامرأة ولا إلى المتكلمين ، ويجوز الاستتار بالابل والبقر والغنم . ولا يصمد إلى السترة بل يتيامن عنها قليلا أو يتياسر ويجعل بينها وبينه قدر ممر الشاة وقيل ثلاثة أذرع ، فإن لم يجد سترة صلى دونها . ويخط خطا في الأرض فيصلي إليه خلافا لابن حنبل ، ولا يقطع الصلاة مرور شيء بين يدي المصلي أن يتعرض للمرور ولا لأحد أن يمر بين يديه فإن فعل فليدفعه دفعا خفيفا .

الباب الثامن

في النية والاحرام وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الأول) في النية وهي واجبة في الصلاة أجماعا ، والكمال أن يستشعر المصلي الإيمان وينوي التقرب إلى الله بالصلاة ويعتقد وجوبها وأدائها في ذلك اليوم ويعينها وينوي عدد ركعاتها وينوي الإمامة والمأمومية والانفراد ثم ينوي تكبيرة الاحرام .

فروع أربعة : (الفرع الأول) تجب نية المأمومية والانفراد ولا تجب نية الإمامية إلا في الجمعة والجمع والخوف والاستخلاف لكون الإمام شرطاً فيها ، وزاد ابن رشد الجنائز . (الفرع الثاني) اختلف في وجوب نية عدد الركعات وينبغي على ذلك الخلاف في صحة صلاة من افتتح بنية القصر قائم وبالعكس ومن دخل في صلاة الجمعة فيظنها ظهراً أو بالعكس . (الفرع الثالث) يجب أن تكون النية مقارنة لتكبيرة الاحرام فإن تأخرت النية أو تقدمت بكثير بطلت باتفاق ، وإن تقدمت ببسیر فقيل تصح وفاقا لابي حنيفة وقيل تبطل وفاقا للشافعي . (الفرع الرابع) محل النية القلب ولا يلزم النطق بها وتركه أولى خلافا للشافعي . (الفصل الثاني) في تكبيرة الاحرام وهي واجبة خلافا لابي حنيفة ، والتكبير سواها ليس بواجب عند الجمهور ولفظها الله أكبر ، لا يجزئ غيره خلافا للشافعي

في جواز الله الاكبر ولا يبي حنيفة في جواز كل ما فيه تكبير او تعظيم .
هروغان : (الفرع الاول) من عجز عن التكبير ان كان ابكم دخل بالنية وان كان جاهلا باللغة فكذاك في الاصح وقيل يكبر بلسانه . (الفرع الثاني) من قال (الله اكبار) بالمد لم يجزه ومن قال (الله واكبر) بإبدال الهمزة وأجاز .

(الفصل الثالث) في رفع اليدين وهو مندوب عند الجمهور إما سنة او فضيلة وهو المشهور وأوجبه الظاهرية ويرفع مع تكبيرة الاحرام خاصة عند ابن القاسم وفاقا لأبي حنيفة وعند الركوع والرفع منه عند أشهب وفاقا للشافعي ، وتكون يده قائمتين عند الجمهور ، وقال سحنون مبسوطتين ظهورهما النسي السماء كهيئة الراهب ويجعلهما حذو أذنيه ، وقيل حذو منكبيه وقيل حذو صدره وجمع بين الأقوال بأن يحاذي بالكوع الصدر وبطرف الكف المتكبين وبطرف الأصابع الأذنين .

الباب التاسع

في القيام وفيه فصلان

(الفصل الاول) في آدابه وهو ان يقف على القدمين معا وان لا يفرق بينهما وان لا يرفع بصره الى السماء وان لا يجعل يده على خصره وهو الاختصار ، وان ينظر الى موضع سجوده عندهم وكرهه مالك ، وان يضع يده اليمنى على اليسرى وكرهه في المدونة ، وقيل انما يكره في الفريضة او اذا اراد الاعتماد .

(الفصل الثاني) في صلاة المريض وفيه احوال : ان يصلي قائما غير مستند فان لم يقدر او قدر بمشقة فادحة صلى قائما مستندا ثم جالسا مستقلا ثم جالسا مستندا ثم مضطجعا على جنبه الايمن مستقبل القبلة بوجهه ثم مستلقيا على ظهره مستقبل القبلة برجليه ، وقيل يقدم الاستلقاء على الاضطجاع ، ثم مضطجعا على جنبه الايسر ويومي بالركوع والسجود في الاضطجاع والاستلقاء ، فان لم يقدر على شيء نوى الصلاة بقلبه وفاقا للشافعي وقيل تسقط عنه وفاقا لأبي حنيفة .

فروع خمسة : (الفرع الاول) من انتقل عن هيئة وهو قادر عليها أعاد ابدا . (الفرع الثاني) اذا جلس بدلا من القيام تربيع في المشهور وقيل كجلوس التشهد وقال الشافعي كالمحتبي . (الفرع الثالث) من به رمد لا يبرأ الا باضطجاع صلى مضطجعا واختلف في قاذح الماء من عينيه . (الفرع الرابع) اذا تغير حال المصلي في الصلاة بنى على ما مضى له وأتم على حسب ما آل اليه . (الفرع الخامس) اختلف في جواز التنفل جالسا لمن قدر على القيام فان افتتحها بالجلوس جاز له ان يتمها جالسا وقائما واذا افتتحها بالقيام فاختلف هل يجوز ان يتمها جالسا والله اعلم .

الباب العاشر

في القراءتوقيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول) في أم القرآن وفيه ثلاث مسائل : (المسألة الاولى) فسي حكمها وهي واجبة خلافا لأبي حنيفة ، وتجب في كل ركعة وفاقا للشافعي ؛ وقيل في ركعة واحدة وقيل في نصف الصلاة فأكثر ، ومن لم يحسنها ان كان أبكم لم يجب عليه شيء وان كان يتعلمها وجب عليه تعلمها . والصلاة وراء من يحسنها فان لم يجد فقليل يذكر الله وقيل يسكت ولا يجوز ترجمتها خلافا لأبي حنيفة . (المسألة الثانية) لا يقدم قبل القراءة دعاء ولا توجه للشافعي في تقديم «وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض الخ» وخلافا لأبي حنيفة في تقديم (سبحانك اللهم وبحمدك ، تبارك اسمك وتعالى جدك ، ولا إله غيرك) ولا تعودا خلافا لهم ، ولا يسمل سرا ولا جهرا خلافا للشافعي في البسمة سرا مع السر وجهرا مع الجهر . ولأبي حنيفة في البسمة سر على كل حال ولا بأس بالبسمة فسي التطوع عند الأربعة وليست البسمة آية من الفاتحة ولا من غيرها سوى النمل خلافا للشافعي . (المسألة الثالثة) في التأمين ويجوز آمين بالمد وبالقصر مع تخفيف الميم وهو مستحب للقد والمأموم مطلقا وللإمام إذا أسر اتفاقا وإذا جهر وفاقا للشافعي والمشهور لا يؤمن في الجهر وفاقا لأبي حنيفة ويسر التأمين خلافا للشافعي .

(الفصل الثاني) في السورة وتقرأ في الأولين أجماعا ولا تقرأ في الثالثة والرابعة خلافا للشافعي وتقرأ في التطوعات إلا ركعتي الفجر على المشهور . ويستحب ان تطول في الصباح فيقرأ بطوال المفصل وما زاد عليه ودون ذلك في الظهر ودونها في العشاء ودونها في العصر ودونها في المغرب .

فرع : يستحب اكمال السورة ، وان ترتب ترتيب المصحف ، وان تكون في الركعة الاولى أطول ويجوز ان يكرر السورة في الركعة الثانية ويكره تكريرها في ركعة واحدة . (الفصل الثالث) في الجهر والاسرار وحكم الفرائض معروف ، وأما التطوع فيجهر بها في العيدين والاستسقاء ويسر في سائرهما نهارا ويخير ليلا بين الجهر والاسرار والسر ان يسمع نفسه ومن يليه . والمرأة في الجهر دون الرجل ، ويقرأ المأموم في السر فان لم يقرأ فلا شيء عليه في المذهب ولا يقرأ في الجهر سمع او لم يسمع وقال الشافعي يقرأ ان لم يسمع وقال أبو حنيفة لا يقرأ مطلقا ، وان فرغ المأموم من القراءة قبل الإمام فهو مخير بين زيادة قراءة او دعاء او سكوت والله اعلم بالصواب .

الباب الحادي عشر

في القنوت وفيه فصلان

(الفصل الاول) في لفظه ، ويختار في المذهب : (اللهم إنا نستعينك

ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونخضع لك ونخلع ونترك من يكفرك ، اللهم
 اياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخاف عذابك
 الجدد ان عذابك بالكافرين ملحق) وتفسير: نخضع نخضع وتفسير: نخلع نترك .
 فالكلمتان طالبتان من يكفرك . وتفسير: نحفد ، نعمل او نمشي الى المسجد .
 والجد ضد الهزل ، ملحق بكسر الحاء بمعنى لاحق وقيل بالفتح . واختار
 الشافعي (اللهم اهدنا فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وبارك
 لنا فيما اعطيت وقنا شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك لا يذل من واليت ولا
 يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت) .

(الفصل الثاني) في فروع اربعة (الفرع الاول) يقنت في الصبح خلافا لابن
 حنيفة ويجوز قبل الركوع وهو افضل وبعده . (الفرع الثاني) لا يقنت في الوتر
 خلافا للشافعي وابن حنبل وابن نافع في وتر النصف الآخر من رمضان ولا في
 حنيفة في وتر السنة . (الفرع الثالث) القنوت مستحب على المشهور وقيل سنة .
 (الفرع الرابع) يقنت الامام والمأموم والمنفرد سرا ولا بأس برفع اليدين فيه وقيل لا .

الباب الثاني عشر

في الركوع وفيه اربع مسائل

(المسألة الاولى) في صفته واقله ان ينحني بحيث تنال كفاه ركبتيه او قرب
 ذلك وكماله ان ينحني بحيث يستوي ظهره وعنقه ويجزىء منه ومن السجود ادنى
 ليث والاعتدال فيهما وفي سائر الاركان واجب وفاقا للشافعي وقيل سنة وفاقا
 لابن حنيفة وهو اكمال هيئة كل ركن ثم الطمانينة في اللبث هيئة وقد اختلف
 في المذهب هل هي سنة او مستحبة . (المسألة الثانية) في آدابه وهي خمسة :
 ان يضع يديه على ركبتيه ، وان يجافي مرفقيه عن جنبه وان لا يرفع راسه ولا
 يخفضه ولا يدعو فيه يقرأ القرآن فيه ولا في السجود . (المسألة الثالثة) فيما
 يقال فيه ويستحب (سبحان ربي العظيم) ثلاث مرات وواجبها الظاهرية واستحب
 ابن المبارك للامام خمسا . وورد في الحديث (اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك
 أسلمت خشع لك سمعي وبصري والحمي ومخي وعظمي وعصبي) وورد فيه وفي
 السجود (سبح قدوس رب الملائكة والروح) . (المسألة الرابعة) في الرفع منه
 وهو ركن واجب ويقول الامام (سمع الله لمن حمده) والمأموم (ربنا ولك الحمد)
 يائبات الواو ودونها ويجمع بينهما المنفرد وقيل يجمع بينهما الامام ومن شاء ان
 يزيد (حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه) او ملء السماوات والارض وما بينهما وملء ما
 شئت من شيء بعد والله اعلم بالصواب .

الباب الثالث عشر

في السجود وفيه اربع مسائل

(المسألة الاولى) في صفته ويؤمر ان يسجد على سبعة اعضاء وهي : الوجه،

واليدان ، والركبتان ، والقدمان . فاما الوجه واليدان فواجب اجماعا ، واما الركبتان والقدمان فقليل واجب وقيل سنة . ويمكن اتفه وجهته من الارض فان اقتصر على احدهما فقبل يجزي وقيل لا يجزي في الجهة بخلاف الانف وهو المشهور وفاقا للشافعي . ومن كان بجهته قروح تؤله ان سجد او ما عند ابن القاسم وسجد على الانف عند اشهب . (المسألة الثانية) يجوز ستر الركبتين والقدمين بالثياب اجماعا . واما اليدين فيستحب مباشرة الارض بهما واما الوجه فيجب مباشرة الارض به ويجوز السجود على الثوب في الحر والبرد خلافا للشافعي ويجوز على الطاقة والطاقتين من العمامة خلافا للشافعي . (المسألة الثالثة) في آدابه وهي ثمانية : ان يجافي بين ركبتيه وبين مرفقيه وجنبيه وبين بطنه وفخذه وهو التفريج ، ولا تفرج ، المرأة وان يرفع ذراعيه من الارض وان يسجد بين كفيه وان يضع يديه بالارض قبل ركبتيه خلافا لهم وان يعتمد على يديه عند الرفع وان ينهض من السجدة الثانية دون جلوس خلافا للشافعي . (المسألة الرابعة) فيما يقال فيه ويستحب (سبحان ربي الاعلى) ثلاث مرات واوجبها الظاهرية واستحبها ابن المبارك خمسا للامام وورد في الحديث (اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك اسلمت ، سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره، تبارك الله احسن الخالقين) ويستحب فيه الدعاء ويقال بين السجدين (اللهم اغفر لي وارحمني واجرنى واهدني وارزقني) ويجوز الدعاء في الصلاة بدعاء وغيره لابي حنيفة في دعاء القرآن .

الباب الرابع عشر

في الجلوس وفيه مسالتان

(المسألة الاولى) في صفته وهي ان يفضي بوركه الايسر الى الارض ويخرج رجله جميعا من جانبه الايمن وينصب قدمه اليمنى وباطن ابهامها الى الارض ويشئ اليسرى ، وابو حنيفة يجلس على قدمه اليسرى ، والشافعي كمالك في الجلسة الاخيرة وكأبي حنيفة في الوسطى ، فاما اليدين فيجعلهما على فخذه اتفاقا ويقبض الاصبع الوسطى والخنصر والبنصر من يده اليمنى ويمد السبابة وجانبها الى السماء والايمم على الوسطى واختلف هل يحرك السبابة ام لا ، ويسط اليد اليسرى وهذه صفة الجلوس كله . الا انه بين السجدين يجعل كفيه قريبا من ركبتيه منشورتي الاصابع اليمنى واليسرى سواء في المشهور وقيل كجلوس التشهد «فرع» الاقواء في الجلوس مكروه عند الاربعة خلافا لابن عباس وهو ان يجلس على اليتية ناصبا فخذه كما يجلس الكلب وقيل ان يجعل اليتية على عقبه ويجلس على صدور قدميه . (المسألة الثانية) في حكمه اما الجلوس بين السجدين فواجب اجماعا واما الجلوس للتشهدين فسنة وفي المذهب ان الجلوس الاخير واجب والاصح ان الواجب منه مقدار السلام .

الباب الخامس عشر

في التشهد وفيه ثلاث مسائل

(المسألة الأولى) في لفظه واختار مالك تشهد عمر وهو (التحيات لله الزكيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) واختار الشافعي تشهد ابن عباس والفرق بينهما أنه قال (التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله) وزاد (وبركاته) بعد ورحمة الله وقال (وأن محمدا رسول الله) واختار أبو حنيفة تشهد ابن مسعود وقال فيه (التحيات لله والصلوات والطيبات) وزاد (بركاته) وبقيته سواء ، وتفسير التحيات البقاء ، وقيل : الملك ، وقيل السلام . (المسألة الثانية) في حكمه والتشهدان سنتان وفاقا لأبي حنيفة وأوجبهما ابن حنبل وأوجب الشافعي الثاني . (المسألة الثالثة) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الأخير سنة في المشهور وقيل واجبة وفاقا للشافعي وقيل فضيلة ، وصفتها بالتصليّة التامة الواردة في الصحيح ، والدعاء بعدها مستحب وأوجب الظاهرية أن يستعمل من أربع : من عذاب القبر وعذاب جهنم ، وفتنة المحيا والممات ، وفتنة المسيح الدجال . ولا تصليّة ولا دعاء في التشهد الأول خلافا للشافعي والله أعلم .

الباب السادس عشر

في السلام

وهو واجب ولا يقوم مقامه اضداد الصلاة خلافا لأبي حنيفة ولفظه السلام عليكم فان نكر ونون فاختلف هل يجزيه أم لا . ويسلم الإمام والمنفرد بتسليمة واحدة تلقاء وجهه ويتيامن بها قليلا في المشهور وقيل بتسليمتين وفاقا لهم ويسلم المأموم ثلاثا واحدة يخرج بها من الصلاة وأخرى يردها على إمامه والثالثة أن كان على يساره أحد رد عليه في المشهور ، وقيل تسليمتين خاصة والخروج من الصلاة يحصل بتسليمة واحدة اتفاقا واختلف هل يجب تجديد نية السلام أم لا . خاتمة : ورد في الحديث أن يسبح دبر الصلوات المكتوبة ثلاثا وثلاثين ، ويحمد ثلاثا وثلاثين ، ويكبر ثلاثا وثلاثين ، ويقول تمام المائة : (لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير ، اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله) وورد أيضا أن يسبح ويكبر ويحمد عشرا عشرا . وورد الاستغفار ثلاثا ثم اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام . وورد أيضا اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك .

الباب السابع عشر

في الإمامة والجماعة وفيه أربعة فصول

(الفصل الاول) في صفة الإمامة وهي أربعة انواع : واجبة ، ومائعة من الإمامة . ومكروهة ومستحبة . فالواجب في المذهب سبعة (الاول) الاسلام (الثاني) العقل اتفاقا فيهما (والثالث) البلوغ ويشترط في الفرائض على المشهور وقيل لا يشترط الا في الجمعة وفاقا للشافعي (والرابع) الذكورية وقال الشافعي تؤم المرأة النساء (والخامس) العدالة بخلاف في المذهب وغيره تحرزا من الفاسق ففيه خمسة اقوال ، الجواز ، والمنع على الإطلاق ، وقيل تجوز إمامته ان كان فسقه في غير الصلاة ، وقيل ان كان غير مقطوع به ، وقيل ان كان يتأول كمحلل النبذ ، واما المتبدع في الاعتقادات ففي إمامته أربعة اقوال ، يفرق في الثالث بين الوالي فتجوز إمامته دون غيره وقيل ان كفرناهم لم تجز بخلاف المخالف في الفروع فيجوز اتفاقا . (السادس) المعرفة بما لا بد منه من فقه وقراءة ، فأما الجاهل بأحكام الصلاة فلا تجوز إمامته اتفاقا وكذلك الذي لا يقرأ الفاتحة والاخرس بخلاف الاكثر . واما اللحن فأربعة اقوال ، يفرق في الثالث بين من يلحن في أم القرآن وغيرها وفي الرابع بين من يغير المعنى كأنعمت (بالضم - والكسر) وبين من لا يغيره . (السابع) القدرة على توفية الاركان فمن كان يومئذ بالركوع والسجود لم يصل بمن يركع ويسجد ويصلي بمثله بخلاف العاجز عن القيام لا يصلي جالسا بمن يقدر على القيام في المذهب وقال الشافعي وأبو حنيفة يصلي الجالس بهم قياما وقال ابن حنبل يصلي بهم جلوسا . واما الصفات المائعة فهي اضرار الواجبة . واما المكروهة فالعبد وولد الزنى ان كانا راتبين خلافا لهم في الجواز فيهما والخصي والخنثى وقيل الاغلف والاعمى والاشل والاقطع . واما المستحبة فهي العلم والورع والحسب والسن وحسن الخلق والخلق والسمت والصوت والثياب وكل صفة محمودة .

فرع : في الترجيح بين الإمامة ويقدم من له مزية بد الشروط الواجبة فالوالي وصاحب المنزل أحق من غيرهما والفقير أولى من القاري خلافا لابن حنيفة والاعلم أولى من الاصلح فان تساوا من كل وجه وتشاحوا بغير كبر اقرع بينهم .

(الفصل الثاني) في صلاة الجماعة وفيه ثلاث مسائل . (المسألة الاولى) في حكمها وهي في الفرائض سنة مؤكدة وأوجبها الظاهرية ويجوز تركها لعذر المطر والريح العاصف بالليل والمرض والتمريض والخوف من السلطان أو من الغريم وهو معسر أو لخوف القصاص وهو يرجو العفو والجوع فيبدأ بالطعام . (المسألة الثانية) في الاعادة ومن صلى في جماعة لم يعد في أخرى خلافا لابن حنبل ومن صلى منفردا جازت له الاعادة في جماعة الا المغرب واستثنى ابو حنيفة معها العصر وزاد ابو ثور الصبح ولم يستثن الشافعي . ومن صلى في احد المساجد

الثلاثة فذا او في جماعة لم يعد في غيرها ولا يجمع في مسجد واحد مرتين خلافا لابن حنبل ، والامام الراتب وحده كالجماعة . (المسألة الثالثة) من كان يصلي وحده في المسجد فاقامت الصلاة فان خشي قوات ركعة مع الامام قطع بسلام وان لم يخش فان كان قد عقد ركعة اتم ركعتين وإلا قطع .

(الفصل الثالث) في صفة الاقتداء وفيه خمس مسائل . (المسألة الاولى) يشترط اتفاق نية الامام والمأموم في الفريضة فلا يصلي ظهرا خلف من يصلي عصرا خلافا للشافعي ، ويجوز ان يؤم المفترض المتنفل اتفاقا ولا يجوز العكس خلافا للشافعي . (المسألة الثانية) يؤمر المأموم بمتابعة الامام فلا يفعل شيئا حتى يفعله فان سبقه بتكبيرة الاحرام او السلام بطلت صلاته ، وان ساواه فيهما فقولان وان سبقه بغيرهما فقد اساء من غير بطلان . (المسألة الثالثة) اذا صلى الامام بجناية او على غير وضوء بطلت صلاته اتفاقا في العمد والنسيان وبطلت صلاة المأموم في العمد دون النسيان وقال الشافعي لا تبطل فيهما ويأثم في العمد اجماعا وقال ابو حنيفة تبطل فيهما . (المسألة الرابعة) مواقف المأموم مستحبة وهي اربعة فالرجل الواحد عن يمين الامام والاثنان خلفه ، وقال ابو حنيفة عن يمينه ويساره والثلاثة فاكثر خلفه والمرأة خلفه ان كانت وحدها ، وخلف الرجال ان كانوا . (المسألة الخامسة) في الصفوف والصف الاول افضل ويلي الامام اهل الفضل ومن لم يجد مدخلا في الصف صلى ورائه ولم يجذب اليه رجلا خلافا للشافعي ومن صلى خلف الصف وحده فصلاته صحيحة خلافا لابن حنبل واذا رأى المصلي فرجة امامه مشى اليها ان كانت قريبة والقرب صفان او ثلاثة صفوف . فروع : تكره الصلاة بين الاساطين وهي السواري ولا يصلي الامام على موضع ارفع من المأموم الا في اليسير لغير كبر ، ويصلي اهل السفن بإمام واحد في سفينة منها فان فرقتهم الريح كانوا كمن طرا على إمامهم ما يمنعه الإمامة وصلاة المستمع جائزة على الاصح ، ولا ينتظر الامام الداخل عند الثلاثة ، ومن جاء والامام راكع فاختلف هل يركع مكانه او حتى يصل الى الصف واذا ركع مكانه فيدب راكعا وكرهه الشافعي .

(الفصل الرابع) في الاستخلاف واذا طرا على الامام وهو في الصلاة ما يمنعه الإمامة كالعجز عن ركن او ما يمنعه الصلاة جملة كالحدث او تذكره خرج على الفور واستخرج بالإشارة او بالكلام واحدا من الجماعة فاتم بهم بشرط ان يكون الخليفة قد دخل في الصلاة قبل طرء العذر فان لم يستخلف قدم الجماعة واحدا منهم فان لم يقدموا تقدم واحد منهم فان لم يفعل صلوا فرادي وصحت صلاتهم الا في الجمعة ، ويبدأ الخليفة من حيث وقف الامام الاول وقال الشافعي لا يجوز الاستخلاف والله اعلم .

الباب الثامن عشر

في ارقاع الصلاة

من فاتته بعض صلاة الامام اتمها وفي كيفية ذلك ثلاثة اقوال: البناء وهو ان

يحمل ما أدركه مع الإمام أول صلاته فيكمل عليه وفاقا لأبي حنيفة . والقضاء وهو أن يجعل ما أدرك مع الإمام آخر صلاته فيفعل ما فاتته كما فعل الإمام وفاة للشافعي وأبن حنبل . والبناء في الأفعال ، والقضاء في الأقوال وهو المشهور . وبيان ذلك في الصلوات ، أما الصبح والجمعة فإذا فاتته منهما ركعة قام يقضي قنأ بأم القرآن وسورة على كل قول ويظهر أثر الخلاف في القنوت فعلى البناء يقتت لا على القضاء وأما الظهر والعصر فإن فاتته منهما ركعة أو ركعتان فعلى البناء يقرا بأم القرآن وحدها وعلى القضاء وسورة معها وكذلك على المشهور ، وإن فاتته ثلاثة فعلى البناء يقوم فيصلي ركعة بأم القرآن وسورة ثم يجلس ويتشهد ثم يصلي ركعتين بأم القرآن وحدها وعلى القضاء يقوم فيصلي ركعتين بالفاتحة وسورة في كل ركعة ثم يجلس ثم يصلي ركعة بالفاتحة وعلى المشهور يقوم فيصلي ركعة بأم القرآن وسورة ثم يجلس ثم يصلي أخرى بأم القرآن وسورة ثم يقوم فيصلي بأم القرآن وحدها . وأما العشاء الآخرة فكالظهر إلا أنه يجهر حيث يقرا بأم القرآن وسورة وأما المغرب فإن فاتته منها ركعة فعلى البناء يقرا بالفاتحة وحدها وعلى القضاء وعلى المشهور بسورة معها ، وإن فاتته منها ركعتان فعلى البناء يقوم فيصلي ركعة بأم القرآن وجهرا ثم يجلس ثم يصلي ركعة بأم القرآن وحدها وعلى القضاء يصلي ركعتين جهرا بأم القرآن وسورة ولا يجلس بينهما وعلى المشهور يصلي ركعتين بأم القرآن وسورة جهرا ويجلس بينهما .

فروع ثلاثة (الفرع الأول) من ركع فمكن يديه من ركبتيه قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع فقد أدرك الركعة عند الأربعة فإن شك هل رفع الإمام رأسه أم لا لم يعتد بتلك الركعة ولا يعتد بإدراك السجود . (الفرع الثاني) إذا لم يدرك المسبوق ركوع الركعة الأخيرة فدخل في السجود أو الجلوس فقد فاتته الصلاة كلها فيقوم فيصليها كاملة فإن جرى له ذلك في الجمعة صلاها ظهرا أربعا وقال أبو حنيفة ركعتين جهرا . (الفرع الثالث) إذا قام المسبوق بعد سلام الإمام قام بتكبير أن كان جلوسه مع الإمام موضع جلوس له وذلك بأن يصلي معه ركعتين وإلا قام بغير تكبير وذلك إذا صلى معه ركعة أو ثلاثا وقيل بتكبير .

الباب التاسع عشر

في قضاء الغوائت وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الأول) القضاء إيقاع الصلاة بعد وقتها وهو واجب على النائم والناسي أجماعا وعلى المعتد خلافا للظاهرية وصفتيه على حسب ما كانت الصلاة وقت أدائها من جهر وأسرار وقصر وإتمام خلافا لأبي حنيفة .

(الفصل الثاني) في الترتيب وفيه أربع مسائل (المسألة الأولى) ترتيب الصلوات الحاضرة بعضها مع بعض واجب أجماعا على الإطلاق وكذلك التي بقي

شيء من وقتها الضروري . (المسألة الثانية) ترتيب الفوائت بعضها مع بعض وهو واجب مع الذكر ساقط مع النسيان . (المسألة الثالثة) ترتيب الفوائت مع الحاضرة وهو واجب مع الذكر في القليلة على المشهور فان كانت الفوائت قليلة بدأ بها ولو فاتت الحاضرة وان ذكرها في صلاة قطعها ، وان كانت كثيرة بدأها بالحاضرة ولم يقطعها ان كان قد شرع فيها والاربع قليل والست كثير واختلف وقال ابن مسلمة تقدم الفوائت مطلقا وقال ابن وهب والشافعي تقدم الحاضرة وخير اشهب . (المسألة الرابعة) ترتيب الفوائت مع المفعولات مثل ان يصلي الظهر ثم يذكر فوائت فان فرغ منها قبل خروج الوقت الضروري اعاد الظهر استحبابا لان ترتيب المفعولات مستحب في الوقت .

(الفصل الثالث) في الشكوك ويتصور في ثلاثة اشياء (الاول) الشك في عدد الصلوات فيجب ان يأتي بما تبرأ به ذمته بيقين كمن شك هل ترك واحدا او اثنتين صلى اثنتين . (الثاني) الشك في تعيينها فيجب ان يأتي بما تبرأ به ذمته بيقين كمن نسي صلاة لا يدري اي الخمس هي ، صلى خمسا فان نسي نهاية صلى صباحا وظهرا وعصرا او ليلية صلى مغربا وعشاء . (الثالث) الشك في ترتيبها مع علم عددها كمن نسي ظهرا وعصرا احدهما للسبب والاخرى للأحد ولا يدري ايتهما للسبب ولا للأحد فالمشهور مراعاة الترتيب فيصلّي ثلاث صلوات ظهرا بين عصرين او عصرا بين ظهرين ليحصل الترتيب بيقين ، والقانون في ذلك ان تضرب عدد الصلوات في أقل منها بواحد وتزيد على المجموع واحدا فلو نسي ثلاثا صلى سبعا وان نسي اربعا صلى ثلاثة عشر وان نسي خمسا صلى احدى وعشرين واي صلاة بدأ بها ختم بها .

الباب الموفي عشرين

في السهو وفيه فصلان

(الفصل الاول) في السجود وفيه ست مسائل (المسألة الاولى) في محل السجود يسجد للتقصان قبل السلام وللزيادة بعده فان اجتمعت الزيادة والتقصان فقبل السلام وقال الشافعي قبل مطلقا وابو حنيفة بعد مطلقا وابن حنبل قبل حيث ورد في الحديث وبعد في غيره وعلى المذهب ان قدم البعدي اجزاه وقبل يميده بعد وان اخر القبلي فاولى بالصحة . (المسألة الثانية) في حكمه : سجود السهو واجب وفاقا لابي حنيفة وقيل سنة وفاقا للشافعي وقيل بوجوب القبلي خاصة فان نسي البعدي سجده متى ذكره ولو بعد شهر وان نسي القبلي سجده ما لم يطل او يحدث فان طال او احدث بطلت الصلاة على المشهور وقيل انما تبطل ان كان عن نقص فعل لا قول فان ذكر البعدي في صلاة تمادي وسجد بعدها وان ذكر القبلي فهو كذاكر صلاة في صلاة . (المسألة الثالثة) في صفة السجود : يكبر

للسجدين في ابتدائهما وفي الرفع منهما واختلف هل يفتقر البعدي الى نية الاحرام ويتشهد للبعدي ويسلم واما القبلي فان السلام من الصلاة يجزئ عنه وفي التشهد له روايتان . (المسألة الرابعة) ان سهى الامام او الفذ سجد وان سهى المأموم وراء الامام سهوا يوجب السجود لم يسجد لان الامام يحمله عنه ولا يحمل عنه نقص ركن من أركانها غير الفاتحة ويسجد المأموم لسهو إمامه وان لم يسه معه اذا كان قد أدرك ركعة فان لم يدرك لم يسجد معه وقال سحنون يسجد . (المسألة الخامسة) المسبوق ان سهى بعد سلام الامام سجد واما سهو إمامه فان كان قبلها سجد معه وان كان بعدا اخره حتى يفرغ من قضاائه . وقال ابو حنيفة وابن حنبل يسجد معه مطلقا وقال اسحاق يسجد بعد فراغه من قضاائه مطلقا وقال الشافعي يسجد معه ثم يسجد بعد فراغه ، وعلى المذهب فاختلف : هل يقوم لقضاائه اذا سلم الامام او ينتظره حتى يفرغ من سجوده . (المسألة السادسة) من سهى يسبح له وقال الشافعي التسبيح للرجال والتصفيق للنساء ويجوز كلام الإمام والمأموم والسؤال والمراجعة لاصلاح الصلاة في المشهور وقال ابن كنانة تبطل به الصلاة وقال سحنون انما يجوز في السلام من ركعتين كحديث ذي الديدن .

(الفصل الثاني) في موجب السجود وهو اما زيادة او نقصان او شك فاما الزيادة ففيها خمس مسائل (المسألة الاولى) في زيادة الفعل فان كان كثيرا جدا بطلت الصلاة مطلقا ولو وجب قتل حية او غروب وانقاذ اعمى او نفس او مال وحد الكثير الذي من جنس الصلاة مثل الصلاة وقيل نصفها . وان كان يسيرا جدا فمفتقر كابتلاع شيء بين اسنانه والتفاته ولو بجميع خده الا ان يستدبر القبلة وتحريك الاصابع لحكة . وما فوق اليسر ان كان من جنس فعل الصلاة كسجدة ابطال عمده وسجد لسهوه وان كان من غير جنسها اغتفر ما كان للضرورة كانفلات دابة او مشى لسترة او فرجة وفي غير ذلك البطلان في العمد والسجود في السهو . (المسألة الثانية) في زيادة القول ان كان سهوا من جنس اقوال الصلاة فمفتقر وان كان من غيرها سجد له وقال ابو حنيفة يبطل ، وان كان عمدا من جنس اقوال الصلاة فمفتقر او لاصلاحها فجازر خلافا لابن كنانة وغير ذلك مبطل وان وجب .

فروع : يفتح المأموم على الامام اذا وقف واستطعم ومن تلا وقصده التفهيم له لم يضره كقوله (ادخلوها بسلام) ولا يتعوذ المأموم ولا يدعو عند آية العذاب ويكره ذلك للامام والفذ خلافا للشافعي ومن عطس في الصلاة لم يحمى الا في نفسه ولم يشمت خلافا لابن حنبل ويجوز السلام على المصلي ويرد بالاشارة وقال اللخمي في نفسه . (المسألة الثالثة) فيما يشبه القول فالنفخ غير مبطل وقيل يبطل عمده ويسجد لسهوه والبكاء خشوعا حسن والا فهو كالكلام ، والانيين كالكلام الا ان يضطر اليه والقهقهة تبطل مطلقا وقيل في العمد والتبسم مفتقر وقيل يسجد له بعد السلام لانه زيادة وقيل قبل السلام لنقص الخشوع،

والتخنج لضرورة لا يبطل ودونها فيه قولان وقراءة كتاب ان حرك به لسانه
 كالكلام والا فمفتقر الا ان يطول . (المسألة الرابعة) من قام الى ركعة زائدة في
 الفريضة رجع متى ذكر وسجد بعد السلام وكذلك يسجد ان لم يذكر حتى سلم ،
 فان كان إماما فمن أتبعه من المأمومين عالما عاقدا بالزيادة بطلت صلاته ، ومن
 أتبعه ساهيا او شاكا صحت صلاته ، ومن أتبعه جاهلا او متاولا فيه قولان ومن
 لم يتبعه وجلس صحت صلاته فان كان قيامه لموجب كإلغاء ركعة يجب قضائها
 فمن ايقن بالموجب او شك فيه وجب عليه اتباعه فان لم يتبعه بطلت صلاته ومن
 ايقن بعدمه لم يجز له اتباعه فان أتبعه بطلت . (المسألة الخامسة) من قام الى
 ثالثة في النافلة فان تذكر قبل الركوع رجع وسجد بعد السلام وان تذكر بعد
 الرفع اضاف اليها ركعة وسلم من اربع وسجد بعد السلام لزيادة الركعتين وقيل
 قبله لتقص السلام في محله وان تذكر وهو راكع فقولان بناء على عقد الركعة هل
 هو بالركوع او بالرفع منه واما التقصان فينقسم الى نقص ركن او سنة او فضيلة
 فان نقص ركنه عمدا بطلت صلاته وان نقصه سهوا اجبره ما لم يفت محله فان
 فات الى الركعة وقضاها الا النية وتكبيرة الاحرام وان نقص سنة ساهيا سجد
 لها وان نقصها عمدا سجد لها ايضا وفاقا للشافعي وقال ابن القاسم لا شيء
 عليه وفاقا لابي حنيفة وقيل تبطل لتهاونه . والجاهل اختلف فيه في جميع
 المسائل هل يلحق بالناسي او بالعمد . وان نقص فضيلة فلا شيء عليه هذا على
 الجملة ولنبسطة على التفصيل : اما نقص الاركان ففيه خمس مسائل . (المسألة
 الاولى) في الاحرام فمن نسي تكبيرة الاحرام او شك فيها ان كان فدا او إماما
 قطع متى ذكر واحرم وابتدا وان كان مأموما فله ثلاثة احوال ان كبر للركوع ونوى
 به الاحرام اجزاه خلافا للشافعي ، وان كبر للركوع ولم ينو به الاحرام تمادى
 مراعاة للخلاف ثم اعاد وان لم يكبر للركوع ولا للاحرام قطع وكبر وابتدا ، ولم
 يحتسب بما مضى . (المسألة الثانية) في الفاتحة من نسي الفاتحة ان كان مأموما
 فلا شيء عليه ، وان كان إماما او فدا فان نسيها من الصلاة كلها بطلت صلاته
 خلافا لابي حنيفة ، وان نسيها من ركعة فأكثر فقل يعيد الصلاة وقيل يلغى
 الركعة ويقضيها وقيل يسجد للسهو . (المسألة الثالثة) في الركوع والسجود من
 نسي ركعة او سجدة وهو إمام او فدا فان فات محلها الى الركعة وقضاها
 بكمالها وان أدرك محلها اتى بها ، ويدركها في المذهب ما يعقد الركعة التي تليها
 على الاختلاف هل تعتقد بالركوع او بالرفع منه ، ويدركها عندهما وان أتم ركوع
 التي تليها وان كان مأموما اتى بها وأدرك الإمام ما لم يقم الإمام الى الركعة
 الثانية وقيل يدركه ما لم يرفع رأسه من الركعة الثانية وقيل يلغىها فان كان
 سهو المأموم عن السجود في الركعة الأخيرة أدركه ما لم يسلم الإمام .
 (تنبيه) وهذا حكم المأموم متى ترك الركوع او السجود لسهو او نعاس يغلب
 عليه او زحام حتى لا يجد اين يركع او يسجد وقال الشافعي وابن حنبل يسجد
 في الزحام على ظهر أخيه ولا يجوز ذلك في المذهب .

فروع ستة : (الفرع الاول) اذا ذكر سجدة وهو في التشهد الاخير فسان كانت من الركعة الاخيرة سجد مكانها وان كانت من غيرها قضى ركعة وان شك هل هي منها او من غيرها سجد ثم اتى بركعة عند ابن القاسم واتى بركعة خاصة عند اشهب . (الفرع الثاني) ان ذكر سجدة من الركعة الاخيرة بعد سلامة سجد وقيل ياتي بركعة لان السلام فاصل . (الفرع الثالث) من نسي اربع سجعات من اربع ركعات يسجد سجدة يصلح بها الركعة الرابعة وقضى ثلاث ركعات فسي المشهور وقيل تبطل لكثرة السهو وقال ابو حنيفة يسجد اربع سجعات متواليات وتصح ، وقال الشافعي يحسب الاربع سجعات التي سجد لركعتين كاملتين ويقوم فيقضي ركعتين فان نسي ثماني سجعات مع اربع ركعات سجد سجدين لاصلاح الركعة الرابعة ثم قضى ثلاث ركعات والبطان هنا اولى . (الفرع الرابع) من اخل بالركوع من ركعة وبالسجود من اخرى او بالعكس لم يلق سجد واحد بركوع اخرى على المشهور . (الفرع الخامس) لو ركع وسهى عن الرفع فقال ابن القاسم يلغى الركعة وقال ايضا يرجع ما يعقد ركعة اخرى . (الفرع السادس) من ترك الاعتدال سجد على القول بأنه سنة والغنى الركعة على القول بوجوبه .

(المسألة الرابعة) في السلام : من نسي السلام فان طال او انتقض وضوءه بطلت صلاته خلافا لابي حنيفة وان لم يطل ولم ينتقض وضوءه رجع الى الجلوس فسلم وسجد بعد السلام ان كان قد قام او حول وجهه من القبلة ويرجع بتكبير على المشهور ، وهل يكبر جالسا او قائما قولان ، وهل يشهد قبل هذا السلام قولان . وان شك في السلام سلم ولا سجود عليه . (المسألة الخامسة) من سلم قبل تمام صلاته عامدا بطلت صلاته وان كان ساهيا رجع قائم صلاته وسجد لسهوه ورجوعه بغير تكبير ان قرب وإلا فقولان ، واذا كبر فهل يكبر جالسا او قائما قولان ، واذا كبر قائما فهل يجلس ثم يتنهض لتمام الصلاة او لا يجلس قولان ، وان شك في تمام صلاته فسلم بطلت وان ظن انها تمت فسلم رجع لاتمامها ، ومن سلم قبل تمام امامه عامدا بطلت صلاته فان كان ساهيا او ظن ان الامام قد سلم رجع ثم سلم . (واما نقص السنن) ففيه خمس مسائل (المسألة الاولى) من نسي السجدة التي مع ام القرآن سجد قبل السلام فسي المشهور وقيل لا يسجد بناء على انه هل يسجد للسنن التي هي اقوال ام لا ، وهذا في الامام والفد واما المأموم فلا سجود عليه . (المسألة الثانية) اختلف في سجود من ترك التكبير غير الاحرام او سمع الله لمن حمده او ابدل التكبير بالتحميد او عكس ، وذلك مبني على هل يسجد للاقوال ام لا الا انه لا يسجد في المرة الواحدة من ذلك كله لخفته على المشهور . (المسألة الثالثة) من أسر فيما يجهر فيه سجد قبل السلام على المشهور وقيل بعده ، ومن جهر فيما أسر فيه سجد بعد السلام في المشهور وقيل قبله وهذا في السهو فان تعمد ترك الجهر والاسرار ففيه ثلاثة اقوال البطان والسجود والاجزاء دون سجود ويفتقر الجهر

بأية واحدة ونحوها وقال الشافعي لا شيء في ترك الجهر والسر . (المسألة الرابعة) من نسي الجلسة الوسطى سجد لها قبل السلام ثم انه ان ذكر قبل ان يفارق الأرض بيديه أمر بالرجوع الى الجلوس فان رجع فلا سجود عليه فسي المشهور لخفته وان لم يرجع سجد وان ذكر بعد مفارقه الأرض بيديه لم يرجع على المشهور فان رجع فاختلف هل يسجد ام لا وان لم يرجع سجد وان ذكر بعد ان استقل قائما لم يرجع وسجد للسهو فان رجع فقد اساء ولا تبطل صلاته على المشهور الا انه اختلف هل يسجد بعد السلام لزيادة القيام او قبله لجمعه بين زيادة القيام ونقص الجلسة من محلها . (المسألة الخامسة) من نسي التشهدين او أحدهما وكان قد جلس له سجد قبل السلام على المشهور وقيل بعده لخفة الأقوال وقيل لا يسجد بناء على ترك السجود للأقوال ولا سجود على من ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في المشهور وقال الشافعي يسجد من تركها من التشهد الأول وتبطل صلاة من تركها من التشهد الثاني . وأما الشك فان كان موسوسا بني على اول خاطريه وهل يسجد او لا قولان وعلى القول بالسجود فهل يسجد قبل السلام او بعده قولان وان كان صحيحا فان شك في النقصان فهو كمتحققه وان شك في عدد ركعاته كمن لم يدر أصلى ثلاثا أم أربعة نتي على الأقل وأتى بما شك فيه عند الامامين وسجد بعد السلام في المشهور وقيل وفاقا للشافعي .

فرع : اذا شك المصلي اخذ بأخبار عدلين وقيل عدل وان ييقن لم يرجع الى خبر غيره الا ان كانوا جماعة يحصل بهم اليقين .

الباب الحادي والعشرون

في الجمعة وفيه أربعة فصول

(الفصل الاول) في وجوب صلاة الجمعة وهي فرض عين عند الجمهور وشروط وجوبها العشرة التي لسائر الصلوات وتزيد أربعة الذكورية والحريسة اتفاقا والاقامة خلافا للظاهرية والقرب من موضعها بثلاثة أميال فأقل وقيل ستة وقيل اثنا عشر، وقال ابو حنيفة تجب على من في المصر لا على من في خارجه وقال ابن حنبل تجب على من سمع النداء وقال الشافعي تجب على من في المصر سمع النداء او لم يسمعه وعلى من في خارجه ان سمع النداء .

فروع ستة : (الفرع الاول) يسقط وجوبها بسبعة اشياء بالمرض والتمريض لقرب او مملوك اذا لم يكن له من يقوم به او خيف عليه الموت ، والاستشفال بميت اذا خيف عليه التغير والحبس ولقد الاعى من يقوده ولخوف الغريم واختلف في سقوطها في المطر والوحل ولا تسقط عن العروس في السابع على المشهور . (الفرع الثاني) من حضر الجمعة ممن لا تجب عليه اجزائه عن الظهر فاذا قدم المسافر فان كان لم يصل الظهر صلى الجمعة وان كان قد صلى الظهر

فاختلف هل تُلزمه الجمعة وان أدركها ، وان أمّ المسافر في الجمعة فاختلف في صحتها . (الفرع الثالث) يجوز السفر يوم الجمعة قبل الزوال وقيل يكره وفاقا للشافعي وابن حنبل ويمتنع بعد الزوال وقبل الصلاة اتفاقا . (الفرع الرابع) من فاتتهم الجمعة لعذر جاز لهم ان يصلوها ظهرا في جماعة ان ظهر عذرهم وقيل لا يجوز وفاقا لابي حنيفة . (الفرع الخامس) من ترك الجمعة لعذر وصلى ظهرا اربعا فان كان بعد صلاة الجمعة اجزاه مع عصيانه وان كان قبلها وجبت عليه الجمعة . (الفرع السادس) يستحب لمن يرجو زوال عذره ان يؤخر الظهر الى الياس عن ادراك الجمعة فان زال عذره بعد الفراغ من الظهر اعاد الجمعة ان أدركها وكذلك الصبي اذا بلغ بعد ان صلى الظهر .

(الفصل الثاني) في شروط صحتها وهي العشرة التي لسائر الصلوات وتزيد اربعة الامام والجماعة والمسجد والاستيطان اما بلد او قرية والصحيح في هذه الاربعة انها شروط وجوب وصحة معا فاما الامام فلا يشترط ان يكون واليا خلافا لابي حنيفة ولا تجوز فيها إمامة العبد خلافا لهما ولا شبه . واما الجماعة فلا بد ان يكونوا عددا تتجوز بهم قرية من غير تحديد في المشهور ولا تجزي الثلاثة والاربعة في المشهور وروى ابن حنبل اقلهم ثلاثون وقيل خمسون وقال الشافعي اربعون وقال ابو حنيفة اثنان مع الامام ويشترط بقاء الجماعة الى كمال الصلاة على المشهور . واما المسجد فاشترط الباجي ان يكون مسقفا يجمع فيه الدوام واستبعده ابن رشد وتجوز الصلاة في رحاب المسجد والطرق المتصلة به وتكره من غير ضرورة ولا تجوز على سطح المسجد ولا في المواضع المحجورة كالسدور والخوانيت على المشهور وفي صلاة الجمعة في مسجدتين في مصر واحد ثلاثة اقوال يفرق في الثالث بين ان يكون بينهما نهر من ماء وما في معناه او لا واذا قلنا بالمنع صحت جمعة الجامع الاقدم وقال الشافعي من جمع او لا صحت جمعته . (الفصل الثالث) للجمعة ركنان الصلاة والخطبة . فاما الصلاة فركعتان جهرا اجماعا والاولى ان يقرأ في الاولى بالجمعة وفي الثانية بالمنافقين وسبح او الفاشية واول وقتها الزوال عند الثلاثة وقال ابن حنبل يجوز تقديمها عليه وآخرها الغروب على المشهور وقيل الاصفرار وقيل القامة ويؤذن لها على المنار، وقال الشافعي جماعة بين يدي الامام ويؤذن لها ثلاثا وقيل اثنان ويجزي واحد واما الخطبة فواجبة خلافا لابن الماجشون وهي شرط في صحة الجمعة على الاصح واقل ما يسمى خطبة عند العرب وقيل حمد وتصلية ووعظ وقسرآن ويستحب اختصارها وفي وجوب الخطبة الثانية قولان وفي وجوب القيام لهما قولان وفي اشتراط الجماعة فيهما قولان ولا يصلي غير من يخطب الا لعذر ويخطب على المنبر متوكئا على عصا او قوس ويستقبله الناس ولا يسلم عليهم خلافا للشافعي ويجب الانصات للخطبة اتفاقا وينصت اذا لم يسمع خلافا لابن حنبل ولا يسلم ولا يشمت ولا يرد ، خلافا لابن حنبل ولا يصلي التحية اذا خرج الامام خلافا

للسيوري والشافعي وابن حنبل ويجوز التعموذ عند ذكر النار والتصلية عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم والتأمين عند الدعاء سرا وفي الجهر بذلك قولان ولا يامر بالانصات نطقا بل اشارة .

(الفصل الرابع) تختص الجمعة بوظائف (الاولى) السعي اليها ويجب اذا جلس الخطيب ويستحب التهجير لها خلافا للشافعي . (الثانية) يحرم البيع والتكاح وسائر العقود من جلوس الخطيب الى انقضاء الصلاة فان وقعت فاختلف في فسحها . (الثالثة) الفصل لها سنة مؤكدة وأوجبه الظاهرية ولا يجزي قبل الفجر ولا غير متصل بالرواح خلافا للشافعي . (الرابعة) يستحب للجمعة الطيب والسواك والتجمل بالثياب وخصال الفطرة .

الباب الثاني والعشرون

في الجمع

يجوز الجمع بين الظهر والعصر . والمغرب والعشاء لاسباب وهي بعرفة والمزدلفة اتفاقا وذلك سنة . وللسفر والمطر خلافا لأبي حنيفة فيهما وللمرض خلافا لهما وللخوف بخلاف في المذهب . واجاز الظاهرية واشبه الجمع بغير سبب . فاما السفر فيشترط جد السير في المشهور خلافا للشافعي ولا يشترط الطول . واما المطر فيجمع له بين المغرب والعشاء عند الامامين لا بين الظهر والعصر خلافا للشافعي ، فان اجتمع المطر والطين او اثنان منهما او انفرد المطر جاز الجمع بخلاف انفراد الظلمة . وفي انفراد الطين قولان ولو انقطع المطر بعد الشروع في الجمع جاز التماضي وفي وقت الجمع للمطر ثلاثة اقوال : اول وقت المغرب او تأخيرها يسيرا او تأخيرها الى آخر وقتها ولكل واحد منهما اذان واقامة على المشهور وقيل يكفي باذان الاولى وينوي الاولى واختلف هل يجزيه ان نواه في الثانية وعلى ذلك فرعان لو صليت الاولى ثم حدث سبب الجمع ومن صلى الاولى وحده وادرك الثانية ففي جواز الجمع فيهما قولان ولا ينتقل بين الصلاتين ليلة الجمع ولا بعدهما في المسجد ولا وتر حتى يغيب الشفق . واما المريض فيجمع ان خاف ان يغيب على عقله او ان كان الجمع ارفق به ، ووقته في اول وقت الاولى وقيل في آخر وقت الاولى وأول وقت الثانية .

الباب الثالث والعشرون

في الخوف وهو نوعان

(النوع الاول) خوف يمنع من اكمال هيئة الصلاة ، وذلك حين المسابقة او مناشبة الحرب فتؤخر الصلاة حتى يخاف فوات وقتها ثم يصلي كيف أمكن مشيا

وركوبا وركضا ايماء بالركوع والسجود الى القبلة وغيرها ولا يمنع ما يحتاج من قول وفعل . (النوع الثاني) خوف يتوقع معه معرفة العدو ان اشتغل المسلمون كلهم بالصلاة فيجوز لهم ان يصلوا افعذا وان يصلي طائفة بإمام واخرى بإمام ويجوز ان يصلوا صلاة الخوف المشروعة وهي جائزة عند الجمهور خلافا لابسي يوسف في قوله باختصاصها بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ولها صفات الاولى مشهور المذهب وهي ان يقسم الامام المسكر طائفتين طائفة معه واخرى تحرس العدو فيصلّي بالطائفة الاولى التي معه في الصلاة الثانية ركعة وفي الثلاثية والرابعة ركعتين ثم يتمون لانفسهم ويسلمون ، فيقفون يحرسون وتأتي الطائفة الثانية فيصلّي بهم في الثانية ركعة وفي الرابعة ركعتين وفي المغرب ركعة ويسلم ويقضون بعد سلامه . الصفة الثانية مثلها الا ان الامام لا يسلم بعد تمام صلاته بل ينتظر الطائفة الثانية حتى تقضي ما عليها ثم يسلم بهم وهذا مذهب الشافعي ، وقد روي عن مالك . الصفة الثالثة ان تنصرف الطائفة الاولى قبل تمام صلاتهم ولا يسلمون فيقفون ويحرسون وتأتي الطائفة الثانية فيصلّي بهم ثم تقضي الطائفتان معا بعد سلامه وهذا مذهب اشهب . الصفة الرابعة مثل الثالثة الا ان الطائفة الاولى انما تقضي بعد فراغ الثانية من قضائهم وهذا مذهب ابي حنيفة .

فروع : تجوز صلاة الخوف سفرا وحضرا في المشهور ويؤذن لها ويقام ، وان كانت ثنائية انتظر الامام الطائفة الثانية وهو قائم وان كانت ثلاثية او رباعية فاختلف هل ينتظرهم قائما او جالسا . وهو في حال انتظاره مخير بين الدعاء والسكوت واذا زال الخوف بعد صلاة الطائفة الاولى فاختلف هل تدخل معه الثانية ام لا .

الباب الرابع والعشرون

في القصر في السفر وفيه فصلان

(الفصل الاول) في حكم القصر وفيه خمسة اقوال في المذهب : واجب وفاقا لابي حنيفة وسنة وهو المشهور ومستحب ومباح ورخصة اقل فضلا من الاتمام وفاقا للشافعي .

فرعان : (الفرع الاول) اذا اتم المسافر جرى على الاختلاف في القصر فعلى الوجوب يعيد في الوقت وبعده وعلى السنة والاستحباب في الوقت وعلى الرخصة والاباحة لا يعيد . (الفرع الثاني) ان صلى مقيم خلف مسافر اتم بعد سلامه وان صلى مسافر خلف مقيم فاربعة اقوال البطلان والاتمام معه والسلام من ركعتين وانتظاره بعد ركعتين حتى يسلم .

(الفصل الثاني) في شروط القصر وهي ستة (الاول) طول السفر وهي ثمانية واربعون ميلا على المشهور وفاقا للشافعي وابن حنبل وقيل اربعون ، وقال

ابو حنيفة مسيرة ثلاثة ايام وقال الظاهرية اقل ما يقال له سفر ولو خرج السي بستانه ولا يلفق المسافة من الذهاب والرجوع بل تكون كاملة في احدهما . (الثاني) ان يعزم من اول سفره على قطع المسافة من غير تردد . (الثالث) ان يقصد جهة فلا يقصر الهائم ولا من خرج الى طلب آبق ليرجع من ابن وجده . (الرابع) ان يكون السفر مباحا فلا يقصر العاصي بسفره كقاطع الطريق والعبد الأبق خلافا لابي حنيفة ، ولا يشترط كون السفر قربة خلافا لابن حنبل . (الخامس) ان يجاوز البلد وما يتصل به من البناءات والبساتين والمعصرة عند الجمهور وقال ابن الماجشون بعد ثلاثة اميال . (السادس) ان لا يعزم في خلال سفره على اقامة اربعة ايام بلياليها وقال ابن حنبل اكثر من اربعة ايام وقال ابو حنيفة خمسة عشر يوما ولو اقام على نية السفر اكثر من ذلك لم يمتنع القصر وان دخل بلدا له فيه اهل وهو له وطن لم يقصر ، وان نوى الإقامة ثم بدا له فيها فاختلف في تأثير نيته ، وان نوى الإقامة بعد الدخول في الصلاة فاختلف هل يتمها اربما ولو نواها بعد الفراغ منها لم يعد والله اعلم .

الباب الخامس والعشرون

في العيدين وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول) في حكم صلاة العيدين وهي سنة عند الجمهور ويؤمر بها من تجب عليه الجمعة واختلف فيمن لا تجب عليه من النساء والعبيد والمسافرين . وموضعها في غير مكة المصلى لا المسجد الا من ضرورة ولا تقام في موضعين ، ووقتها بعد طلوع الشمس الى الزوال ومن فاتته لم يقضها وقال الشافعي يصليها على صفتها وقال ابن حنبل يصلي اربع ركعات واذا لم يعلم بالعيد الا بعد الزوال لم يصلوها من الغد ولا تتوب عن صلاة الجمعة خلافا للشافعي . (الفصل الثاني) في صفتها وهي ركعتان جهرا بلا اذان ولا اقامة ويستحب ان يقرأ فيها «سبح» ونحوها واستحب الشافعي وابن حبيب «بقاف» و«بالقمر» ويكبر في الاولى سبع تكبيرات بتكبير الاحرام وقال الشافعي زيادة عليها وفي الثانية ستا بتكبير القيام عند الامامين ، ولا يرفع يديه مع التكبيرات قسي المشهور خلافا للشافعي وابن حنبل ، ولا يفصل بين التكبيرات بذكر ولا غيره خلافا للشافعي وابن حنبل وان نسي الامام التكبير رجع اليه وفي اعادة القراءة قولان وفي سجود السهو لتترك التكبير قولان . وتؤخر الخطبة عن الصلاة اتفاقا وهي خطبتان يجلس قبلهما وبينهما ويكبر في اولها واثنائها من غير تحديد وقيل سعا في اولها ويعلم الناس ما يحتاجون اليه في يومهم .

(الفصل الثالث) في وظائف العيد وهي الاغتسال بعد الفجر ويجزي قبله والطيب والتجمل باللباس وخصال الفطرة والمشي الى المصلى على الرجلين والتكبير في طريقها وفي انتظارها والفطر قبل الخروج في عيد الفطر وبعده في عيد

الاضحى حتى يأكل من الاضحية ، والمشي على طريق والرجوع على اخرى والتكبير ايام منى في دبر الصلوات المكتوبات من ظهر يوم النحر الى صبح اليوم الرابع وقيل الى ظهره وقال ابن حنبل من صبح يوم عرفة الى عصر رابع العيد وقال ابو حنيفة من صبح يوم عرفة الى عصر رابع يوم النحر . ويكبر الجماعة اتفاقا والقد خلافا لابي حنيفة وابن حنبل ولا يكبر في دبر التطوع خلافا للشافعي ولفظه (الله اكبر الله اكبر الله اكبر) وقيل (الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد) والله اعلم .

الباب السادس والعشرون

في الاستسقاء وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول) في احكام صلاة الاستسقاء وهي سنة اتفاقا سببها الحاجة الى ماء السماء او الارض لزرع او شرب حيوان في بر او بحر وتكرر ما احتيج اليها ولا يؤمر بها النساء ولا الصبيان في المشهور خلافا للشافعي ، ولا تخرج البهائم وفي خروج اليهود والنصارى قولان وعلى الجواز فاختلف هل ينفردون بيوم او يخرجون مع الناس في ناحية ، ووقتها بعد طلوع الشمس الى الزوال وموضعها المصلى .

(الفصل الثاني) في صفتها وهي ركعتان جهرا بلا اذان ولا اقامة يقرأ فيهما «يسبح» ونحوها كسائر التوافل ، والشافعي يكبر فيهما كالعيد وقال ابو حنيفة يدعو في الاستسقاء من غير صلاة ، ولها خطبة تؤخر عن الصلاة عند الجمهور ويكثر فيها من الاستغفار ووعظ الناس ثم يدعو مستقبلا القبلة ويؤمن الناس ويحول رداءه بعد الخطبتين وقيل بينهما فيجعل ما على الايسر على الايمن وما على الايمن على الايسر واختلف هل يقلبه فيجعل الاعلى اسفل ام لا ويحول سائر الناس اريدتهم وهم قعود عند الجمهور اذا حول الامام ولا يحول النساء ولا من لا رداء له .

(الفصل الثالث) في وظائف الاستسقاء فمنها التوبة والاستغفار ورد المظالم ولا يؤمر بصيام قبلها خلافا لابن حنبل والشافعي وسنتها التبذل والتواضع في اللباس وغيره ولا يكبر في طريقه على المشهور ويتنقل قبلها وبعدها على المشهور .

الباب السابع والعشرون

في الكسوف وفيه فصلان

(الفصل الاول) في حكم صلاة الكسوف وهي سنة في كسوف الشمس اجماعا ويؤمر بها من تجب عليه الجمعة اجماعا وفي غيرهم قولان ووقتها التي

الزوال وقيل ما لم يصل العصر وقيل ما لم تصفر الشمس وقيل الى الغروب وفاقا للشافعي . واذا تجلت الشمس في اضعاف الصلاة فاختلف هل تكمل على هيئة الكسوف او كسائر النوافل وموضعها المسجد على المشهور . واما خسوف القمر فيصلي الناس فيه اذ اذا كسائر النوافل وقال الشافعي وابن حنبل يصلي فيه جماعة ككسوف الشمس ولا يؤمر بالصلاة عند الزلزال والآيات خلافا لابن حنبل .

(الفصل الثاني) في صفتها وهي عند الامامين ركعتان في كل ركعة ركوعان وقيامان وسجدةان يقرأ في القيام الاول بسورة البقرة ونحوها وفي الثاني دون ذلك وفي الثالث دون ذلك وفي الرابع دون ذلك ويكرر أم القرآن في كل قيام على المشهور ويسر القراءة خلافا لابن حنبل ويطول الركوع ولا يقرأ فيه وفي اطالة السجود قولان وقال ابو حنيفة ركعتان كسائر النوافل وليس فيها خطبة فسي المذهب بل يعظ الناس ويأمرهم بالدعاء والصدقة وقال الشافعي يخطب بعدها خطبتين .

(فرع) اذا ادرك المسبوق الركوع الثاني فقد ادرك الركعة .

الباب الثامن والعشرون

في الوتر وفيه فصلان

(الفصل الاول) في احكامه وهو سنة واوجبه ابو حنيفة ووقته من بعد صلاة العشاء في وقتها تحرزا من ليلة الجمع الى طلوع الفجر فان طلع أوتر بعينه خلافا لابي حنيفة فان ذكر الوتر في صلاة الصبح فهل يتمادي او يقطع قولان ، ولا يوتر بعد الصبح والافضل الوتر آخر الليل لمن قوي عليه ، ومن أوتر اوله ثم تنقل فلا يصيد الوتر عند الجمهور خلافا لمن قال بعينه ولمن قال يشفعه بركعة .

(الفصل الثاني) في صفتها وهو ركعة واحدة يتقدمها شفع ويفصل بينهما بسلام وقال الشافعي لا يشترط الشفع وقال ابو حنيفة الوتر ثلاث لا يسلم بينهما وعلى المذهب فاختلف هل تقديم الشفع شرط صحة او كمال وهل يجوز الفصل بينه وبين الوتر بزمان ام لا وهل يختص بنية او يقوم مقامه كل نافلة ، ويستحب ان يقرأ فيه «يسبح» و «قل يا ايها الكافرون» او بسورة الاخلاص في الركعتين وفي الوتر بالاخلاص والمعوذتين والله اعلم .

الباب التاسع والعشرون

في سائر التطوعات وفيه فصلان

(الفصل الاول) في ركعتي الفجر ووقتهما بعد طلوع الفجر فان قدمهما قبله

او قدم ركعة منهما فعليه الاعادة ويقرأ فيهما سرا بأم القرآن وحدها وقيل في الاولى «يقُل يا ايها الكافرون» وفي الثانية «بالاخلاص» وفاقا للشافعي . ومن جاء الى المسجد وقد ركع الفجر في بيته فاختلف هل يحيي المسجد ام لا فان كان لم يركع الفجر في بيته صلاه ولم يحيي المسجد فان وجد الناس يصلون الصبح لم يركع الفجر في المسجد ولا في رحابه المتصلة به ، والضبعة بعد ركعتي الفجر غير مشروعة خلافا للظاهرية .

(الفصل الثاني) في سائر النوافل : قيام الليل مرغب فيه وافضله آخر الليل واختلف هل الافضل تكثير الركعات او طول القيام والترغيب في ليالي رمضان أكد ، ويستحب القيام فيه بست وثلاثين ركعة سوى الشفع والوتر وقيل بعشرين وفاقا لهم والنوافل في البيوت افضل ولا يجمع لها في غير رمضان الا في المواضع الخفية والجماعة اليسيرة . والنوافل بالليل والنهار مثنى مثنى يسلم من كل ركعتين خلافا لمن قال اربع او ست ومن فاتته نافلة لم يقضها في المذهب الا من فاتته ركعتا الفجر فيقضيهما بعد طلوع الشمس وفاقا لهم .

الباب الموفي ثلاثين

في سجود القرآن وفيه فصلان

(الفصل الاول) في احكامه وليس بواجب خلافا لابي حنيفة ويؤمر به القارىء والمستمع لا السامع ويكبر له في الانحطاط والرفع ، ويفتقر الى شروط الصلاة ولا احرام فيه ولا تسليم عند الاربعة . ويجوز في صلاة النافلة اتفاقا ونسي الفريضة ان امن التخطيط . ويسبح في السجدة او يدعو وورد في الحديث (اللهم اكتب لي بها عندك اجرا وضع عني بها وزرا واجعلها لي عندك ذخرا وتقبلها مني كما قبلتها من عبدك داود) .

(الفصل الثاني) في عدد السجودات وهي في المشهور احدى عشرة التي في الاعراف وفي الرعد وفي النحل وفي الاسراء وفي مريم وفي اول الحج وفي الفرقان وفي النمل وفي السم السجدة وفي ص وفي فصلت فاعشرة ياجمع واستقط الشافعي التي في ص وزاد هو وابن حنبل وابن وهب التي في آخر الحجر وفي النجم وفي الانشقاق وفي اقرا ، ومواضعها من الآيات معروفة الا انه اختلف في التي هي في ص هل هي عند قوله واناب او وحسن مآب ، واختلف في فصلت هل هي عند قوله تعبدون او وهم لا يسأمون وفي الانشقاق هل هي عند قوله لا يسجدون او هي في آخرها .

الكتاب الثالث

في الجنائز وفيه مقدمة وخمسة ابواب

المقدمة :

يلقن المحتضر لا إله الا الله ويدعى له بخير وليحسن هو ظنه بالله فيطلب الرجاء حينئذ وفي قراءة يس او غيرها قولان الاستحباب والكراهة وكذلك في رده الى القبلة فاذا قضى غمضت عيناه ووجبت له اربعة حقوق أن يغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن . وفي الكتاب خمسة ابواب .

الباب الاول

في الغسل

وهو فرض كفاية وقيل سنة ثم النظر في صفة الغسل والغاسل ففي الباب فصلان (الفصل الاول) في صفة الغسل وهو كغسل الجنابة ويجرد خلافا للشافعي ولكن تستر عورته ويوضأ خلافا لابي حنيفة والطلوب غسل جميع جسده ويستحب الزيادة وترا ويجعل في الاخيرة كافور او غيره من الطيب ويعصر بطنه عصرا خفيفا يرفق ان احتيج الى ذلك ولا يقص شعره ولا اظفاره خلافا للشافعي .
(الفصل الثاني) في الغاسل ويغسل الرجل الرجل والمرأة المرأة اتفاق فان عدم يعم الرجل المرأة الأجنبية الى كوعها وتيممه الى مرفقيه . ويغسل الرجل ذوات محارمه من فوق ثوب وقيل ييممها وتغسله كذلك وقيل متجردا مستور العورة ، ويغسل كل واحد من الزوجين صاحبه اذا اتصلت العصمة الى الموت وقال ابو حنيفة لا يغسل الرجل زوجته فأما المطلقة البائنة فكالأجنبية . وفي الرجعية قولان ويغسل النساء الصبي ابن ست سنين وسبع واختلف في غسل الرجل الصبية .

(فرع) : وأختلف في نجاسة ابن آدم إذا مات وعلى ذلك اختلف في نجاسة غسله وفي ادخاله المسجد والاصح انه لا ينجس .

الباب الثاني

في التكفين وفيه فصلان

(الفصل الاول) يخرج الكفن من رأس مال الميت فان لم يكن له مال فممن بيت مال المسلمين فان لم يكن فعلى المسلمين ، وعلى السيد تكفين عبده واختلف في التزام تكفين الوالد ولده والوالد والديه ، وفي الزوجة ثلاثة اقوال : تكفن من مالها ، ومن مال زوجها ، ومن مالها ان كانت موسرة وممن مال الزوج ان كانت معسرة .

(الفصل الثاني) في صفته يكفن في الجائر من اللباس واما الحرير ففيه ثلاثة اقوال : الجواز والمنع واختصاص الجواز بالنساء ، ويستحب فيه البياض والوتر واقله ثوب واحد واكثره سبع وقال قوم لا ينقص من ثلاثة ، ويلصق بمنافذ البدن من العينين والمنخرين والاذنين قطن ويجعل حنوطا من كافور او مسك او غير ذلك في مواضع سجوده ومغابن بدنه وفي اكفانه ، ويفعل بالمحرم ما يفعل بالحلال . وقال الشافعي لا يغطي رأسه ولا يقرب طيبا . (فرع) اذا مات الجبلي وجنيته يضطرب في بطنها فاختلف هل يقر بطنها ويخرج منه الجنين ام لا .

الباب الثالث

في الصلاة على الجنازة وفيه اربعة فصول

(الفصل الاول) من يصلي عليه وهو من فيه خمسة اوصاف (الاول) ان يكون قبل ذلك معلوم الحياة فلا يصلى على مولود ولا سقط الا ان علمت حياته بارتضاع او حركة او مستهل صارخا خلافا لابي حنيفة . (الثاني) ان يكون مسلما فلا يصلى على كافر اصلا ويدفن الذمي ولا بأس ان يدفن المسلم اقاربه الكفار واما اطفال المشركين فان كانوا مع آبائهم لم يسبوا ولم يسلم احد منهم لم يصل عليهم اجماعا فان اسلم الاب حكم للولد بالاسلام بخلاف الام في المشهور وان كانوا مسيبيين واشتراهم مسلم فلا يحكم باسلامهم حتى تظهر علامة الاسلام عليهم في المشهور . (الثالث) ان يوجد جسده او اكثره فلا يصلى على عضو خلافا للشافعي . (الرابع) ان لا يكون شهيدا فالشهيد اذا مات في معترك الجهاد لم يغسل ولم يكفن ولم يصل عليه ويدفن بشيابه وينزع عنه السلاح ، وقال ابو حنيفة لا يغسل ولكن يصلى عليه ، فان قتل في غير المعترك ظلما او اخرج من

المعترك حيا ولم تنقله مقلته ثم مات غسل وصلى عليه في المشهور وفاقا للشافعي .
ومن قتل في المعترك في قتال المسلمين غسل وصلى عليه فان كان الشهيد جنبا
فاختلف في غسله . (الخامس) ان يكون حاضرا فلا يصلى على غائب عند الجمهور
وكل من لا يصلى عليه فلا يغسل .

(الفصل الثاني) فيمن يصلى عليها ، والاولى من اوصى الميت ان يصلى عليه
ثم الوالي ثم الاولياء العصبية على مراتبهم في ولاية النكاح وقال الشافعي الولي
اولى الوالي ولا يصلى الامام على من قتله في حد او قصاص ويصلى عليه غيره
وينبغي لاهل الفضل ان يجتنبوا الصلاة على الميتة ومظهري الكبائر ردعا لامثالهم .
(الفصل الثالث) في كيفية الصلاة ، واركانها اربعة : النية والتكبير اربعة لا
يزاد عليها ولا ينقص عن الاربعة وقال قوم ثلاثا وقوم خمسا وقوم سنا ، والدعاء
للميت والسلام وزاد الشافعي وابن حنبل واشهب قراءة الفاتحة بعد التكبير
الاولى ويرفع يديه في التكبير الاولى خاصة على المشهور وفي سائرهما لابن وهب .
والاكمل في الدعاء ان يبدأ بحمد الله ثم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم يدعو للميت وليس في ذلك قول مخصوص ومن آتاه ما ذكر عن ابي يزيد
في الرسالة .

فروع : اذا ادرك المسبوق الامام في تكبيره دخل معه اتفاقا وفي دخوله
معه في غير حالة التكبير روايتان قيل يدخل فيكبر وفاقا للشافعي وقيل يقف
حتى يكبر الامام فيكبر معه وفاقا لابن حنيفة ، ثم اذا سلم الامام فان تركت له
الجنائزة تدارك ما فاته من التكبير بدعاء وان رفعت كبر تسعا .

(الفصل الرابع) وفيه فروع (الاول) يشترط في صلاة الجنائزة شروط
الصلاة . (الثاني) لا يصلى عليها في المسجد الا ان يضيق الطريق خلافا
للشافعي . (الثالث) لا يصلى على من دفن اذا كان قد صلى عليه خلافا للشافعي
فان كان لم يصلى عليه اخرج للصلاة عليه ما لم يفت فان فات صلى على قبره
خلافا لسحنون وقواته بالفراغ من دفنه وقيل بان يخشى عليه التغيير . (الرابع)
يقف الامام عند وسط الرجل وعند منكبي المرأة وقيل عند وسطها . (الخامس)
اذا اجتمعت جنازة فيجوز ان يفرد كل واحدة منها بصلاة وان يصلى على جميعها
صلاة واحدة ويقدم الى الامام من كان افضل فيقدم الرجال على النساء والاحرار
على المبيد ويقدم كبار كل صنف على صغاره ويقدم من له مزية دينية ، فان
استوا قدم بالنس فان استوا قدم بالقرعة او التراضي .

الباب الرابع

في حمل الجنائزة ودفنها وفيه فصلان

(الفصل الاول) في حمل الجنائزة وليس في ذلك ترتيب على المشهور وقيل

يستحب الحمل من الجوانب الأربع ويمشي الماشي قدام الجنازة والراكب خلفها على المشهور وقيل خلفها مطلقا وفاقا لابي حنيفة ويتأخر النساء مطلقا وتمنع من يخاف الفتنة من خروجها ويكره لغيرها الا للقريب جدا ولا يقام للجنازة عند الجمهور لانه منسوخ ولا بأس أن ينقل الميت من بلد الى آخر ان كان لم يدفن .
 (الفصل الثاني) في الدفن ولا بأس ان يدخل الميت في قبره من اي ناحية كان والقبلة اولى ويضعه في قبره الرجال وليس لعددهم حد من شفع او وتر ، وان كانت امرأة فيتولى ذلك زوجها من أسفلها ومخارمها من أعلاها فان لم يكن فصالحو المؤمنين فان وجد من النساء من يتولى ذلك فهو اولى من الاجانب . ويضع الميت على جنبه الايمن مستقبل القبلة وتمد يده اليمنى مع جسده وتحل عقد الاكفان من عند راسه ورجليه ويقدل راسه ورجلاه بالتراب حتى يستوي . ويستحب الدعاء له حينئذ ويستحب ان يحثي كل من دنا حثيات وقيل لا يستحب وتر المرأة بثوب حتى توارى . ومن دفن بغير غسل او على غير وجه الدفن فان تغير لم يخرج وان لم يتغير فقولان ومن مات في البحر غسل وكفن وصلي عليه وانتظر به البر ان طمع بذلك في اليوم او شبهه ليدفنه فيه وان كان البر بعيدا او خيف عليه التغيير شددت عليه اكفانه ورمي في البحر مستقبل القبلة محررا على شقه الايمن واختلف هل يثقل بحجر ام لا والله اعلم .

الباب الخامس

في صفة القبور وفيه فصلان

(الفصل الاول) في صفة القبور ، واللحد افضل من الشق ان امكن وتكون الى جهة القبلة ويستحب ان لا يعمق القبر ويكره بناء القبور وتخصيصها خلافا لابي حنيفة فان كان للمباهاة حرم وان كان قصد التمييز فقولان ، ولا يرفع القبر الا بقدر شبر ، واختلف في جواز تسميته ولا يدفن في قبر واحد ميتان الا للضرورة ثم يرتبون الى اللحد كترتيبهم الى الامام . وافضل ما يسد به القبر : اللبن ثم اللوح ثم القرمذ والاجرة ثم الحجارة ثم القصب كل ذلك افضل من سن التراب وسن التراب افضل من التابوت واذا دفن ميت فموضعه حبس وفي دفن السقط في الدار والبيوت قولان .

(الفصل الثاني) في احترام القبور وتحترم القبور فلا تنبش عظام الموتى عند حفر القبور ولا تزال عن موضعها ويتقى كسر عظامها ولا يمشي على قبر ظاهر ولا يجلس عليه ليول ولا غائط المذهب خلافا لمن منع الجلوس مطلقا .
 خاتمة : تحرم النياحة ولطم الحدود وشق الجيوب بخلاف البكاء للرحمة ويستحب التعزية والدعاء للميت والمصاب وحضه على الصبر وتهئية طعام لاهل الميت ولا يعلب الميت ببكاء اهله عليه الا اذا اوصى بذلك .

الكتاب الرابع

« (في الزكاة وهي فرض من قواعد الاسلام) »

من جحد وجوبها فهو كافر ومن منعها اخذت منه قهرا فان امتنع قوتل حتى يؤديها

وهي الكتاب عشرة ابواب

الباب الاول

في شروط وجوب الزكاة

والزكاة قسمان : زكاة اموال ، وزكاة ابدان ، وهي زكاة الفطر وستاني ،
فاما زكاة المال فشروط وجوبها ستة (الشرط الاول) الاسلام فلا زكاة على كافر
ياجماع لانه ليس من اهل الطهر الا في مسالتين احدهما انه يؤخذ العشر من
تجار اهل الذمة والحريين اذا اتجروا الى بلد من بلاد المسلمين من غير بلادهم
وان تكرر ذلك مرارا في السنة سواء بلغ ما بأيديهم نصابا ام لا واشترط ابو
حنيفة فيه النصاب وقال انما يؤخذ من الذمي نصف العشر خاصة ومن الحربي
العشر وقال مالك انما يؤخذ منهم نصف العشر مما حملوا الى مكة والمدينة
وقراهما من القمح والزيت خاصة وقال الشافعي لا يؤخذ منهم شيء والاخرى
ان الشافعي وابا حنيفة قالا تضاعف الزكاة على نصاري بني تغلب خاصة ولا
يحفظ عن مالك في ذلك نص . (الشرط الثاني) الحرية فلا تجب في المذهب على
عبد ولا على من فيه بقية رق ولا على سيده وفاقا لابن حنبل . وقال الشافعي
وابو حنيفة زكاة مال العبد على سيده وقال الظاهرية على العبد في ماله . واما
البلوغ والعقل فلا يشترطان بل يخرجها الولي من مال المجنون والصبي وفاقا
للشافعي وابن حنبل وقال ابو حنيفة يخرج عشر الحرث لا غير واسقطها قوم
مطلقا . (الشرط الثالث) كون المال مما تجب فيه الزكاة وهو ثلاثة اصناف :
العين ، والحرث ، والماشية ، وما يرجع الى ذلك بالقيمة كالتجارة فلا تجب في

الجواهر والعروض ولا اصول الاملاك ولا الخيل والعبيد ولا العسل واللبن ولا غير ذلك الا ان يكون للتجارة ، وواجبها ابو حنيفة في الخيل السائمة للتناسل وواجبها الظاهرية في العسل . (الشرط الرابع) كونه نصابا او قيمة نصاب . (الشرط الخامس) حلول الحول في العين والطيب في الحرث ومجيء الساعي مع الحول في الماشية . (الشرط السادس) عدم الدين يشترط في زكاة العين خاصة فان كانت له عروض تفي بدينه لم تسقط الزكاة عنه وقيل تسقط ، وفرق ابن القاسم بين الدين من الزكاة مع العروض وبين غيره وقال ابو حنيفة يمنع الدين زكاة ما عدا الحرث . وقال قوم يمنع مطلقا وعكس قوم .

الباب الثاني

في خصال الزكاة

شروط صحة خصال الزكاة ثلاثة (الشرط الاول) النية على خلاف في المذهب ينبنى عليه هل تجزي من دفعها كرها أم لا والصحيح انها تجزيه كالمبسي والمجنون . (الثاني) اخراجها بعد وجوبها بالحول او الطيب او مجيء الساعي فان اخرجها قبل وقتها لم تجزه خلافا لهم وقيل تجزيه اذا قدمها بيسر وقد اختلف في حده من يوم او يومين الى شهر وتأخيرها بعد وقتها مع التمكن من اخراجها سبب للضمان والعصيان . (الثالث) دفعها لمن يستحقها . وممنوعاتها ثلاثة ان تبطل بالن والاذى وان يشتري الرجل صدقته وان يحشر المصدق الناس اليها بل يزكهم بمواضعهم . وادابها ستة : ان يخرجها طيبة بها نفسه . وان تكون من اطيب كسبه ومن خياره ويسترها عن اعين الناس وقيل الاظهار فسي الفرائض افضل وان يجعل من يتولاها خوف الثناء وان يدعو قابضها لدافعها وواجب ذلك الظاهرية والله اعلم بالصواب .

الباب الثالث

في زكاة العين

وهو الذهب والفضة سواء كان مسكوكا او مصوغا او نقرة . وفيه سبع مسائل (المسألة الاولى) في النصاب ونصاب الذهب عشرون دينارا شرعية وزن كل دينار اثنتان وسبعون حبة من الشعير المتوسط وهي نحو سبعة عشر دينارا من الجارية في زماننا ، ونصاب الفضة مائتا درهم شرعية وهي خمس اواق شرعية وزن كل درهم خمسون حبة وخمسا حبة من الشعير المتوسط وهي نحو مائة وأربعين مثقالا من المائاتيل الجارية الان بالاندلس والمغرب وهي التي في كل دينار عشرة دراهم وفي كل سبعة دنائير اوقية من اواق زماننا وتضم اصناف الذهب والفضة بعضها الى بعض ويضم الذهب الى الفضة خلافا للشافعي وابن

حنبل وضمه بالاجزاء دون القيمة فيكمل بهما نصابا فمن كان له نصف نصاب من ذهب ونصفه من فضة وجبت عليه الزكاة ، فلو كان له دون نصاب من ذهب وقيمته نصاب من الفضة لم يجب عليه . (المسألة الثانية) ان كانت الدينار أو الدراهم الناقصة تجري عددا بجريان الوازنة ففيها زكاة خلافا لهما وقال سحنون انما تجب ان كان النقص يسيرا وان كانت لا تجري بجريان الوازنة فلا زكاة فيها اتفاقا حتى يبلغ وزنها خمس اواق . (المسألة الثالثة) ان كانت الدراهم أو الدينار مخلوطة بالنحاس أو غيرها اسقط وزكى عن العين . (المسألة الرابعة) في القدر المخرج وهو ربع العشر ففي العشرين دينارا نصف دينار وفي مائتي درهم خمسة دراهم وما زاد فبحساب ذلك وان قلَّ خلافا لابي حنيفة في قوله لا شيء في الزائد حتى يبلغ اربعين درهما ويدفع عن الذهب ذهبا وعن الفضة فضة فان اراد ان يدفع ذهبا عن فضة او فضة عن ذهب جاز في الوجهين خلافا للشافعي فيهما وسحنون في دفع الذهب عن الفضة وعلى الجواز فيدفعه بالقيمة ما بلغت في المشهور وقيل بالقيمة ما لم تنقص عن عشرة دراهم للدينار وقيل بعشرة دراهم شرعية للدينار الشرعي . (المسألة الخامسة) فيمن استفاد مالا فان كان من هبة او من ميراث او من بيع او غير ذلك لم تجب عليه زكاة حتى يحول عليه التحول وان كان ربح مال زكاة لحول اصله كان الاصل نصابا او دونه اذا اتم نصابا يربحه فان ربح المال مضموم الى اصله ، واذا استفاد فائدتين فان كانت كل واحدة نصابا فاكثر زكاها لحولها وان كمل النصاب يضم احدهما الى الاخرى زكاها معا لحول الثانية وان كانت الاولى وحدها نصابا زكاها لحولها وانتظر بالثانية حولها وان كانت الثانية نصابا وحدها زكاها معا لحول الثانية . (المسألة السادسة) في زكاة الحلي ينقسم حلي الذهب والفضة اربعة اقسام الاول ان يتخذ للباس الجائز فلا زكاة فيه خلافا لابي حنيفة والثاني ان يتخذ للتجارة ففيه الزكاة اجماعا ويعتبر بوزنه دون قيمة صياغته والثالث للكراء والرابع للاذخار ففيهما قولان .

فهرج : ان كان حلي الذهب والفضة منظوما بجوهر يمكن نزعه من غير فساد زكى الجوهر زكاة المروض ، والذهب والفضة زكاة العين وان لم يكن نزعه الا بفساد اعطى لكل حكمه وقيل الحكم للاكثر . (المسألة السابعة) فيما تجوز من الحلي اما للنساء فيجوز مطلقا واما للرجال فتجوز تحلية السيف بالفضة اتفاقا وفي تحليته بالذهب قولان وفي الحاق سائر آلات الحرب بالسيف قولان . ويجوز تحلية المصحف بالذهب والفضة والخاتم بالفضة خاصة كل ما لا يجوز من حلي واواني فضة او ذهب ففيه الزكاة .

الباب الرابع

في الركاز والمعادن

اما الركاز فهو الكثر ويختلف حكمه باختلاف الارض التي وجد فيها وذلك

اربعة انواع (الاول) ان يوجد في الفيافي ويكون من دفن الجاهلية فهو لواجده وفيه الخمس ان كان ذهباً او فضة وان كان غيرهما فلا شيء فيه وقيل الخمس . (الثاني) ان يوجد في ارض متملكة فقيل يكون لواجده وقيل لمالك الارض . (الثالث) ان يوجد في ارض فتحت عنوة فقيل لواجده وقيل للذين اقتتحوها الارض . (الرابع) ان يوجد في ارض فتحت صلحا فقيل لواجده وقيل لاهل الصلح وهذا كله ما لم يكن بطابع المسلمين فان كان بطابع المسلمين فحكمه حكم اللقطة . واما المعدن فهو ما يخرج من الارض من ذهب او فضة يعمل وتصفة وفيه مسالتان (المسألة الاولى) في ملكه وينقسم الى ثلاثة اقسام الاول ان يكون في ارض غير متملكة فهو للامام وان يكون في ارض مملوكة لمعين فهو لصاحبها وقيل للامام وان يكون في ارض متملكة لغير معين كأرض العنوة والصلح فقيل لمن افتتحها وقيل للامام . (المسألة الثانية) الواجب في المعدن الزكاة وهي ربع العشر ان كان نصاباً فان كان دون النصاب فلا شيء فيه الا ان يخرج بعد ذلك تمام النصاب من نيله ثم يزكي ما يخرج بعد ذلك من قليل او كثير ما دام النبل قائماً فان انقطع وقيل آخر لم يضم ما أخرج منه الى الاول وكان للثاني حكم نفسه ولا حول في زكاة المعدن بل يزكي لوقته كالزروع خلافاً للشافعي وقال ابو حنيفة في المعدن الخمس وهو عنده ركاز سواء كان ذهباً او فضة او غير ذلك .

الباب الخامس

في التجارة

وتنقسم العروض الى اربعة اقسام للقنية خالصا فلا زكاة فيه اجماعاً وللتجارة خالصا ففيه الزكاة خلافاً للظاهرية وللقنية والتجارة فلا زكاة فيه خلافاً لاشبه واللغة والكراء ففي تعلق الزكاة به ان يبيع قولان ولا يخرج من القنية الى التجارة بمجرد النية بل بالفعل خلافاً لابي نور ويخرج من التجارة الى القنية بالنية فتسقط الزكاة خلافاً لاسهب . ثم ان التجارة على ثلاثة انواع : ادارة ، واحتكار ، وقراض . فاما المدير فهو الذي يبيع ويشترى ولا ينتظر وقتاً ولا ينضبط له حول كاهل الاسواق فيجعل لنفسه شهراً في السنة فينظر فيه ما معه من العين ويقوم ما معه من العروض ويضمه الى العين ويؤدي زكاة ذلك ان بلغ نصاباً بعد اسقاط الدين ان كان عليه واما غير المدير وهو الذي يشتري السلع وينتظر بها الفلاء فلا زكاة عليه فيها حتى يبيعها فان باعها بعد حول او احوال زكى الثمن لسنة واحدة وقال الشافعي وابو حنيفة يزكي كل عام وان لم يبع وهو عندهما مخير بين اخراج الزكاة من العروض او قيمتها .

(فرع) : من كان يبيع العرض بالعرض ولا ينض له من ثمن ذلك عين فلا زكاة عليه خلافاً لهما الا ان يفعل ذلك فراراً من الزكاة فلا تسقط عنه واما

القراض فقيه ثلاث مسائل (المسألة الاولى) في وجوب الزكاة على رب المال والعامل وذلك انهما ان كانا معا ممن لا تجب عليهما الزكاة لكونهما عبيدين او ذميين او مدينتين فلا زكاة على واحد منهما وان كانا ممن تجب عليه الزكاة وجبت على كل واحد منهما وان كان احدهما ممن تجب عليه الزكاة دون الآخر فاما رب المسال فبراعي فيه حال نفسه اتفاقا واما العامل ففيل يراعي فيه حال رب المال فان كان ممن تجب عليه وجبت على العامل سواء كان ممن تجب عليه ام لا فيزكيان رأس المال وجميع الربح وفيه قولان (احدهما) انه يعتبر بأن يكمل من رأس المال وجميع الربح وقيل يراعي حكم العامل في نفسه . (المسألة الثانية) في اعتبار النصاب . (الثاني) ان يكمل من رأس المال وحصه ربه فتجب الزكاة على هذا في حظ العامل وان لم يكن فيه نصاب ويزكي كل واحد منهما على حظه وفاقا لابي حنيفة وقيل يزكي رب المال على الجميع وفاقا للشافعي . (المسألة الثالثة) في وقت اخراج الزكاة ان كان العامل مديرا زكى المال عند المفاصلة لكل سنة بقيمة ما كان فيها وان كان غير مدير زكى عند المفاصلة لسنة واحدة الا ان كان رب المال مديرا لنفسه والذي بيده اكثر مما له بيد العامل فالمشهور ان رب المال يقوم ما بيد العامل ويزكيه من ماله قبل المفاصلة وقيل بعدها ثم اختلف هل يقوم جميع المال كل سنة بربحه او يقوم رأس المال وحصته من الربح وقال ابو حنيفة يزكي مال القراض كل سنة ولا يؤخر الى المفاصلة .

الباب السادس

في زكاة الديون وفيه مسالتان

(المسألة الاولى) في انواع الديون وهي اربعة : دين من فائدة ومن تجارة ومن سلف ومن غصب . فاما دين الفائدة كالمرث والمهر والأرض والاجرة والكراء وضمن المروض فلا زكاة فيه حتى يقبض ويحول عليه التحول بعد قبضه واما دين التجارة فحكمه كمروض التجارة يقومه المدير ويزكيه غير المدير لسنة واحدة اذا قبضه ، واما دين السلف فيزكيه غير المدير لسنة واحدة اذا قبضه واختلف هل يقومه المدير ام لا ، واما دين الغصب فالمشهور انه يزكيه لسنة واحدة اذا قبضه كالسلف وقيل يستقبل به حولا من يوم قبضه كالفائدة وقال ابو حنيفة لا زكاة في الدين حتى يقبضه فاذا قبضه زكاه لما مضى من السنين . وقيل الشافعي يزكي الدين لكل سنة وان لم يقبضه اذا كان على ملي . (المسألة الثانية) اذا قبض من دينه نصابا وزكى ما يقبض بعده من قليل او كثير وان قبض اقل من النصاب فلا زكاة عليه خلافا لابي حنيفة الا ان كان عنده من الناض ما يكمل به النصاب ، وان قبض اقل من النصاب ثم قبض ما يكمل به النصاب زكى جميع النصاب بحول المقبوض الثاني سواء بقي المال بيده او انفق على خلاف في اتفائه وضياعه ومن اودع مالا زكاه لكل حول .

الباب السابع

في زكاة الحرث وفيه خمس مسائل

(المسألة الأولى) فيما تجب فيه ، فان ما تنبتة الأرض ثلاثة أنواع : الحبوب فتجب الزكاة في القمح والشعير اجماعا وفي سائر الحبوب التي تقتات وتدخر عند الجمهور . والثاني الثمار فتجب في التمر والزبيب اجماعا وفي الزيتون خلافا للشافعي ولا تجب في الفواكه كالتمفاح والرمان خلافا لابي حنيفة وأوجبها ابن حبيب في التين واختلف في الترمس وزريعة الكتان والقرطم وهي زريعة العنبر والثالث الخضراوات والبقول فلا زكاة فيها خلافا لابي حنيفة . (المسألة الثانية) في النصاب وهو معتبر في هذا الباب خلافا لابي حنيفة وهو مخالف للاجماع فلا زكاة في اقل من خمسة اوسق والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد بعد النبي صلى الله عليه وسلم . وقدر النصاب نحو اثني عشر قطارا اندلسية فيخرص العنب كم يكون فيه من زبيب والنخل كم يكون فيه من تمر واختلف في خرص ما لا يثمر ولا يزيب من العنب والنخل . ولا يخرص غير ذلك فان دعت ضرورة الى خرصه لم يخرص في المشهور وقيل يخرص وقيل يجعل عليها امين . ويجب ان يكون الخارص عدلا عارفا ويكفي الواحد في المشهور فان اخطأ فسي الخرص فاختلف هل يعمل على الخرص او على ما وجد . (المسألة الثالثة) في الواجب وهو مختلف باختلاف سقي الأرض فما سقي سحبا بالمطر والعيون والأنهار ففيه العشر وما سقي نضحا بدلو او سانية ففيه نصف العشر فان سقى بهما واستويا ففيه ثلاثة ارباع العشر وان اختلفا فهل يجعل الاقل تبعا للاكثر او كل واحد منهما بحسابه قولان وقال ابن القاسم المعتبر ما حبي به الزرع ويؤخذ مما لا يعصر من نفسه ومما يعصر كالزيتون من زيتته . (المسألة الرابعة) فيما يضم بعضه الى بعض لتكميل النصاب فالقمح والشعير والسلت صنف واحد ، والليرة والدخن والأرز صنف في المشهور ، والقطن صنف واحد وهي الحمص والعدس والفول والتمس واللوبياء والجلبان واختلف في البسيلة وهي الكرسة هل تلحق بها او هي صنف وحدها ويخرج كل واحد بحسابه وله اخراج الأعلى على الأدنى بخلاف العكس ولا يضم شيء الى آخر عندهم ويضم أنواع الجنس الواحد اتفاقا كرهوط العنب والتمر والقمح فان كان جيدا كله او رديئا كله اخذ منه فسي المشهور بخلاف الفهم وان اختلف فمن الوسط . (المسألة الخامسة) وقت الوجوب في: الثمار الطيب ، وفي الزرع البس في المشهور وقيل الخرص وقيل الجذاذ وثمره الخلاف اذا مات المالك او باع اخراج الزكاة بعد احد الأوجه الثلاثة او قبله .

الباب الثامن

في زكاة المواشي ولا تجب الا في الانعام وهي الابل والبقر والغنم وفي الباب سبع مسائل

(المسألة الاولى) في زكاة الابل ولا زكاة فيما دون خمس وفي الخمس شاة الى تسعة وفي العشر شاتان الى اربع عشرة وفي خمس عشرة ثلاث شياه السبع عشر وفي عشرين اربع شياه الى اربع وعشرين ثم تزول الغنم فيؤخذ من الابل ففي خمس وعشرين بنت مخاض وهي التي دخلت في السنة الثانية فسان عدمت فابن لبون ذكر وهو الذي دخل في الثالثة فان عدما كلف بنت مخاض خلافا لهما في قولهما بالتخير وذلك الى خمس وثلاثين وفي ست وثلاثين ابنة لبون الى خمس واربعين وفي ست واربعين حقة وسنها اربع سنين الى ستين ، وفي احدى وستين جذعة وهي بنت خمس سنين الى خمس وسبعين ، وفي ست وسبعين بنتا لبون الى تسعين وفي احدى وتسعين حقتان الى عشرين ومائة ، وفي احدى وعشرين ومائة حقتان عند اشهب وثلاث بنات لبون عند ابن القاسم وخير مالك بين حقتين وبين ثلاث بنات لبون ، الى تسع وعشرين ومائة وفي ثلاثين ومائة حقة وابنتا لبون وما زاد ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون . ويخير الساعي في المائتين بين اربع حقا او خمس بنات لبون وقيل بخير رب المال وذلك اذا جدا معا او فقدا معا فان وجد احدهما اخذ وتلفى الاوقاص في الماشية .

فروع : الغنم المأخوذة عن الابل الجذاع والشايا من غالب قنم البلد من المعز والضأن . (المسألة الثانية) في زكاة البقر ولا زكاة في اقل من ثلاثين وفي الثلاثين تباع جذع او جذعة وسنه سنتان وقيل سنة الى تسع وثلاثين ، وفي اربعين مسنة اثني بنت اربع سنين وقيل ثلاث الى تسع وخمسين ، فما زاد ففي كل ثلاثين تباع وفي كل اربعين مسنة . (المسألة الثالثة) في الغنم ولا زكاة في اقل من اربعين وفي الاربعين شاة الى مائة وعشرين وفي احدى وعشرين ومائة شاتان الى مائتي شاة في احدى ومائتين ثلاث شياه الى ثلاثمائة وتسع وتسعين ، وفي اربعمائة اربع شياه وما زاد ففي كل مائة شاة . (المسألة الرابعة) تجب الزكاة في الانعام سواء كانت سائمة او معلوفة او عوامل خلافا لهما في المعلوفة والعوامل ويضم المعز الى الضأن والجواميس الى البقر والبخت من الابل الى العزاب وتعد الامهات والاولاد سواء كانت الامهات نصابا او دونه ، وتؤخذ الزكاة من الوسط لا من الخيار ولا من الشرار ولا تؤخذ من الاولاد واذا استوى الضأن والمعز خير الساعي فان لم يستويا اخذ من الاكثر . (المسألة الخامسة) في الخليطين وللخلطة في الماشية تأثير في الزكاة فيزكي الخليطان زكاة المالك الواحد خلافا لابي حنيفة ولا تؤثر الا اذا كان لكل واحد من الخليطين لو انفرد نصاب فان اجتمع نصاب منهما فلا زكاة عليهما

خلافاً للشافعي وإن لم يكمل من مجموعها نصاب فلا زكاة عليهما أجمعاً فإن كان لأحدهما نصاب وللآخرين أقل من نصاب فيزكي صاحب النصاب وحده زكاة المنفرد . ثم إن الاختلاط المؤثر في الراعي والفحل والدلو والمسرح والمبيت وقيل يكفي الراعي . ويشترط في تأثيرها ثلاثة شروط أحدها أن تكون ماشية كل واحد من الخليطين مما يضم بعضه إلى بعض كالضأن والعمز . الثاني أن يكون كل واحد منهما مخاطباً بالزكاة فإن كان أحدهما عبداً أو كافراً زكى الآخر زكاة المنفرد . الثالث أن تتفق أحوال ماشيتهما فإن حال الحول على ماشية أحدهما دون الآخر زكى الآخر زكاة المنفرد وتارة تؤثر الخلطة تخفيفاً كمائة وعشرين من الغنم بين ثلاثة فأنما عليهم شاة واحدة ولو كانوا مفترقين لوجب على كل واحد شاة ، وتارة تؤثر تشقيلاً مثل أن يكون لأحدهما مائة شاة وللآخر مائة وواحد فعليهما في الانفراد شاتان وفي الخلطة ثلاث فلذلك لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الزكاة وإن فعل ذلك لم يؤثر فعله وأخذ بما كان يجب عليه قبله ، وإذا أخذت الزكاة من أحد الخليطين رجع على صاحبه بقيمة ما ينوبه واختلف هل تؤثر الشراكة في رقاب المواشي تأثير الخلطة أم لا . ولا تأثير للخلطة في غير المواشي خلافاً للشافعي في قوله بتأثيرها في العين والحرث . (المسألة السادسة) في فوائد المواشي ، حكم ما تولد كحكم ربح العين يضم إلى الامهات والفائدتان أن كانت الأولى نصاباً قدم الثانية وزكى لحصول الأولى وإن كانت الأولى دون نصاب أخر الأولى وزكى لحول الثانية . (المسألة السابعة) في الاستبدال من كان له نصاب من عين فأبدله نصاباً من ماشية أو عكس أو أبدل نصاب ماشية بنصاب ماشية من جنس آخر فاختلف هل يزكى الحول الأول أو الحول الثاني فإن أبدل ماشية بماشية من جنسها زكى لحول الأول ومن كانت له ماشية متفرقة في البلاد جمعت عليه .

الباب التاسع

في قسمة الزكاة

وتقسم على الاصناف الثمانية الذين ذكرهم الله في قوله «أما الصدقات للفقراء والمساكين» الآية فأما الفقراء فهم الذين لا يملكون ما يكفيهم وأما المساكين فهم أشد حاجة من الفقراء وفاقاً لأبي حنيفة وقيل بالعكس وفاقاً للشافعي وقيل هما بمعنى واحد وقيل الفقير الذي يعلم به فيتصدق عليه والمسكين الذي لا يعلم به ، ويشترط فيهما الإسلام والحرية اتفاقاً وإن لا يكون ممن تلزم نفقته ملياً ، واختلف هل يشترط فيهما عدم القوة على التكسب وعدم ملك النصاب أم لا . ولا يعطى الرجل زوجته من زكاته وفي إعطائها له قولان المنع والكراهة ولا يعطى من تلزمه نفقته ولا من عياله ممن لا تلزمه نفقته ، وفي غيرهم من القرابة ثلاثة أقوال الجواز ، والكراهة ، والاستحباب . وأما العاملون عليها فالذين

يجبونها ويفرقونها ويكتبونها وان كانوا اغنياء خلافا لابي حنيفة ويشترط فيهم
 العدالة والمعرفة بفقعة الزكاة . واما المولفة قلوبهم فالكفار يعطون ترغيبا في الاسلام
 وقيل هم مسلمون ويعطون ليمكن ايمانهم واختلف هل بقي حكمهم او سقط
 للاستغناء عنهم واما الرقاب . فالرقيق يشتري ويعتق ويكون ولاؤهم للمسلمين
 ويشترط فيهم الاسلام على المشهور وفي اجزاء ذي العيب منهم قولان والاسير
 ليس منهم لعدم الولاء فيعطى للفقير وقال ابن حبيب هو منهم . واما الفارمسون
 فمن فدحه الدين للناس في غير سعة ولا فساد يعطى قدر دينه واختلف هل
 يعطى من عليه دين الكفارات والزكاة وهل يشترط ان يكون المديان محتاجا . واما
 في سبيل الله فالجهاد ، فتصرف في المجاهدين وان كانوا اغنياء على الاصح
 وفي آلة الحرب واختلف هل تصرف في بناء الاسوار وانشاء الاساطيل ، ولا
 تجعل في الحج خلافا لابن حنبل الا ان الحاج المحتاج ابن السبيل . واما ابن
 السبيل فالغريب وتشتري حاجته على الاصح وان يكون سفره في غير معصية .
فروع ستة : (الفرع الاول) تفريقها الى نظر الامام فيجوز صرفها الى صنف
 واحد وتفضيل صنف على صنف خلافا للشافعي في قوله يقسمها على الاصناف
 الثمانية بالسواء ومن له صفتان استحق سهمين خلافا للشافعي . (الفرع الثاني)
 لا تنقل عن البلد الذي اخذت منه الا ان فضلت خلافا لابي حنيفة . (الفرع
 الثالث) يمنع اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصدقة الواجبة
 والتطوع وقيل يجوز لهم الوجهان وقيل يجوز لهم التطوع خاصة وقيل بالعكس
 ويجوز ان يكونوا عاملين عليها خلافا لقوم وهم بنو هاشم اتفاقا وليس منهم من
 فوق غالب اين فهر اتفاقا وفيما بين ذلك قولان وفي مواليتهم قولان . (الفرع
 الرابع) لا تصرف الزكاة في بناء مسجد ولا تكفين ميت . (الفرع الخامس) اذا
 اجتهد فصرفها الى غني فاختلف هل تجزيه ام لا . (الفرع السادس) اذا كان
 الامام عدلا وجب دفع الزكاة اليه وان كان غير عدل فان لم يتمكن صرفها عنه
 دفعت اليه واجزأت وان تمكن صرفها عنه دفعها صاحبها لمستحقها ويستحب ان
 لا يتولى دفعها بنفسه خوف الشاء .

الباب العاشر

في زكاة الفطر

وهي فرض في المشهور وفاقا للشافعي وقيل سنة وقال ابو حنيفة واجب
 غير فرض على اصطلاحه وفيها اربعة فصول :
 (الفصل الاول) فيمن يؤمر بها وهو كل مسلم حر عنده قوت يومه معها
 وقيل من لا تحجب به وقيل من لا يحل له اخذها وقال ابو حنيفة من يملك
 مائتي درهم . وهي تلزم الرجل عن نفسه وعن تلزمه نفقته من مسلم حر او
 عبد صغير او كبير ذكر او انثى كالاولاد والاباء والعييد والزوجة وخادمها وان كانت

ملية وزوجة الاب الفقير وخادمه وقال ابو حنيفة تخرج الزوجة عن نفسها وان كان الابن الصغير ذا مال فمن ماله عند الثلاثة وان كان كبيرا زمنا فقيرا فعلى والده خلافا لابي حنيفة ولا يزكى عن العبد الكافر خلافا لابي حنيفة . والمكاتب كالرقيق في المشهور والمعتق بعضه على السيد حصته دون العبد على المشهور وقيل عليهما والعبد المشترك على مالكيه بقدر الانصاء في المشهور .

(الفصل الثاني) في الواجب وهو صاع من قمح او شعير او سلت او تمر او زبيب او اقط او لوز او ذرة او دخن وقال اشهب من الست الاول خاصة . ويخرج من غالب قوت البلد وقيل من غالب قوت مخرجها اذا لم يشح فان كان القوت من القطاني او التين او السويق او اللحم او اللبن فتجزىء في المشهور وفي الدقيق بربعه قولان وقال ابو حنيفة يخرج من القمح نصف صاع ومن غيره صاع .

(الفصل الثالث) في وقت وجوبها وهو غروب الشمس من ليلة الفطر في المشهور وفاقا للشافعي وقيل طلوع الفجر من يوم الفطر وفاقا لابي حنيفة وقيل طلوع الشمس ، وفائدة الخلاف فيمن ولد او اسلم او مات او بيع فيما بين ذلك ويستحب اخراجها بعد الفجر قبل الخروج الى المصلى اتفاقا وتجوز بعده ، وفي تقديمها يوم الى ثلاثة قولان .

(الفصل الرابع) فيمن يأخذها وهو الذي له اخذ الزكاة وقيل الفقير الذي لم يأخذ منها فعلى الاول يجوز ان يأخذ الواحد زكاة اكثر من واحد وهو المشهور وعلى الثاني لا يعطى اكثر من ذلك ولا تعطى لفقراء اهل الدمة خلافا لابي حنيفة .

الكتاب الخامس

في الصيام والاعتكاف وفيه عشرة ابواب

الباب الاول

في شروط الصيام وهي ستة : الاسلام والبلوغ والعقل والطهارة من دم النفاس والحيض والصحة والاقامة . فاما الاسلام فهو شرط في وجوبه على الخلاف في مخاطبة الكفار بالفروع وهو شرط في صحة فعله باجماع ونفسى وجوب قضاؤه ايضا فان اسلم في اثناء الشهر صام بقبته وليس عليه قضاء ما مضى منه وان اسلم في اثناء يوم كف عن الاكل في بقبته وقضاه استحبابا . واما البلوغ فشرط في وجوبه وفي وجوب قضاؤه لا في صحة فعله لان الصغير يجوز صيامه واختلف هل يندب اليه ام لا واوجبه الشافعي عليه اذا اطاقه ولما العقل فشرط في وجوبه لان من زال عقله غير مخاطب بالصوم نفسي حال نواله العقل وتختلف احوالهم في صحته وفي وجوب قضاؤه . فاما المجنون فلا يصح صومه والقضاء يجب عليه مطلقا في الشهور وقيل لا يجب عليه قضاء ما كفر من السنين وقيل ان بلغ مجنونا لم يقض بخلاف من بلغ صحيحا ثم جن ونسأل الشافعي وابو حنيفة لا قضاء عليه مطلقا . واما الغمي عليه فان بقي يوما فاكثر او اكثر من يوم قضى وان الغمي عليه بسرا بعد الفجر لم يقض وان اغمي عليه ليلا وانصل الى طلوع الفجر ففي قضاؤه قولان وقال اسماعيل القاضي يفسد الصوم بالانقضاء مطلقا عكس ابى حنيفة ، ولا يقضي النائم مطلقا والسكر كالانقضاء الا انه يلزمه الإمساك في يومه . واما الطهر من دم الحيض والنفاس فشرط في صحته وفي جواز فعله وغير شرط في وجوب القضاء واختلف هل هو شرط في الوجوب ام لا مع الاجماع على منع الحائض والنفاس من الصوم وعلى وجوب القضاء عليهما قلنا حاضت المرأة في بعض النهار فسد صومها ولو صامها القضاء ، ولما طهرت ليلا فان انفصلت ونوت الصيام قبل الفجر اجزأها اطلاقا وان افرقت الفضل الى الفجر اجزأها في الشهور وقال ابن مسلمة تقضي وقال ابن المجنون تقضي ان كان الوقت ضيقا لا يتسع الى الفضل وان طهرت نهرا اكلت بقية يومها وقضت وان طهرت ولم تعد اكان طهرها قبل الفجر ام بعده صامت وقضت .

وأما الصحة والإقامة فشرطان في وجوب الصيام لا في صحته ولا في وجوب القضاء فان اختتام الصوم يسقط عن المريض والمسافر ويجب عليهما القضاء ان افطرا اجماعا ويصح صومهما ان صاما خلافا للظاهرية .

الباب الثاني

في انواع الصيام

وهي ستة انواع : واجب ، وسنة ، ومستحب ، ونافلة ، وحرام ، ومكروه . (فالواجب) صيام رمضان وقضاؤه وصيام الكفارات (والسنة) صيام يوم عاشوراء وهو عاشر المحرم وقيل التاسع . (المستحب) صيام الاشهر الحرم وشعبان والعشر الاول من ذي الحجة ويوم عرفة وستة ايام من شوال وثلاثة ايام من كل شهر ويوم الاثنين والخميس . (والنافلة) كل صوم لغير وقت ولا سبب في غير الايام التي يجب او يمنع ولا يجوز للمرأة ان تصوم تطوعا الا باذن زوجها . (والحرام) صيام يوم الفطر والاضحى وايام التشريق الثلاثة التي بعده ورخص للمتمتع في صيام التشريق خلافا لهما ورخص في صوم الرابع في النذر والكفارات واختلف في يومين قبله وصيام الحائض والتفساء وصيام من يخاف على نفسه الهلاك بصومه . (المكروه) صوم الدهر وصوم يوم الجمعة خصوصا الا ان يصوم يوما قبله او يوما بعده وصوم يوم السبت خصوصا وصوم يوم عرفة بعرفة وصوم يوم الشك وهو آخر يوم من شعبان احتياطيا اذا لم يظهر الهلال وقيل ان كانت السماء متغيرة فالاختيار امساكه ويجوز صومه تطوعا خلافا للشافعي .

الباب الثالث

في خصال الصوم

(فروضه) النية والامساك عن الطعام والشراب والجماع والاستمناء والاستقاء (وسننه) السحور وتعجيل الفطور وتأخير السحور وحفظ اللسان والجوارح والاعتكاف في آخر رمضان (وفضائله) عمارته بالعبادة والاكثر من الصدقة والفطر على حلال دون شبهة وابتداء الفطر على التمر او الماء وقيام لياليه خصوصا ليلة القدر ، ومفسداته ضد فرائضه حسبا يأتي وطروء الحيض والتفاس والجنون والاعماء حسبا تقدم والردة (ومكروهاته) الوصال والدخول على المرأة والنظر اليها وفصول القول والعمل والمبالغة في المضمضة والاستنشاق وادخال الفم كل رطب له طعم وان مجه ، ومضغ الملك وذوق القدر والاكثر من النوم بالنهار .

الباب الرابع

في رؤية الهلال

يجب صوم رمضان وإفطار يوم الفطر برؤية الهلال فان غم اكمل ثلاثين يوما والرؤية على أوجه (الاول) ان يرى الانسان هلال رمضان فيجب عليه الصوم عند الجمهور فان أظفر فعليه القضاء والكفارة مع التأويل روايتان فان رأى وحده هلال شوال لم يفطر عند مالك خوف التهمة وسدا للدريمة وفاقا لابن حنبل وخلافا للشافعي وقيل يفطر ان خفي له ذلك وقال أشهب ينوي الفطر بقلبه وعلى المذهب ان أظفر فليس عليه شيء فيما بينه وبين الله تعالى فان عثر عليه عوقب ان اتهم . (الثاني) ان يشهد برؤيته شاهد واحد فلا يجب به الصوم ولا يجوز به الفطر وقال ابو ثور يصام به ويفطر والشافعي يصام به ولا يفطر . (الثالث) ان يشهد شاهدان عدلان خاصة عند الامام فيثبت بهما الصوم والفطر في الغيم اجماعا فان كان الصحو والمصر كبير ثبت بهما على المشهور ، وقال سحنون لا يثبت بهما وفاقا لابي حنيفة . (الرابع) ان يراه الجم الغفير رؤية عامة فيثبت وان لم يكونوا عدولا ولا يفتقر الى شهادة . (الخامس) ان يخبر الامام بثبوت عنده . (السادس) ان يخبر عدل بثبوت عنده عند الامام او بالرؤية العامة . (السابع) ان يخبر اهل بلد برؤية عامة او بثبوت عنده امامهم . (الثامن) ان يخبر عدلان بأنهما رآياه . (التاسع) ان يخبر عدل بأنه رآه وذلك في موضع ليس فيه امام يهتبل بأمره .

فروع اربعة : (الفرع الاول) ان غم الهلال اكملت العدة ولم يلتفت الى قول المنجمين خلافا لقوم . (الفرع الثاني) اذا رآه اهل بلد لزم الحكم غيرهم من اهل البلدان وفاقا للشافعي خلافا لابن الماجشون ولا يلزم في البلاد البعيدة جدا كالاندلس والحجاز اجماعا . (الفرع الثالث) اذا رئي الهلال نهارا فهو لليلة المستقلة وفاقا لهما . وقال ابن وهب وابن حبيب ان رئي قبل الزوال فهو لليلة الماضية وقال ابن حنبل ان رئي في آخر شعبان فهو للماضية وان رئي آخر رمضان فهو للمستقبلة احتياطاً . (الفرع الرابع) اذا ارتقب هلال رمضان فلم يظهر ثم ثبت من القدر انه قد رئي وجب امساك ذلك اليوم وقضاؤه واذا ثبت هلال شوال نهارا وجب الفطر .

الباب الخامس

في النية وفيه ثلاث مسائل

(المسألة الاولى) النية في كل الصيام واجبة عند الجمهور خلافا لزيد في رمضان وصفتها ان تكون معينة معينة جازمة . فاما التعمين فواجب فلا يجزئ نية الصوم المطلق خلافا لابي حنيفة وان نوى في رمضان صيام غيره لم يجزه من

واحد منهما خلافا لابي حنيفة . واما التبييت فواجب وهو ان ينوي الصيام قبل طلوع الفجر في كل صيام خلافا للشافعي وابن حنبل في النافلة وقال ابن الماجشون فيمن أصبح ولم ياكل ولم يشرب لم علم ان اليوم من رمضان مضى امساكه واجزاه ولا قضاء عليه ويجوز ان تقدم من اول الليل ولا تجوز قبل الليل . واما الجزم فتحرزوا من التردد فمن نوى ليلة الشك صيام غد ان كان من رمضان لم يجزه لعدم الجزم ولا يضر التردد بعد حصول الظن بشهادة او استحباب كآخر رمضان او باجتهاد كالاسير . ومن قطع النية في اثناء النهار فسد صومه . (المسألة الثانية) تجزئه نية واحدة لرمضان في اوله وكذلك في صيام متتابع ما لم يقطعه او يكن على حاله يجوز له الفطر فيلزمه استئناف النية ، وقال الشافعي وابن حنبل يجب تجديد النية لكل يوم . (المسألة الثالثة) اذا التبست الشهور على الاسير حتى دار الحرب فصام بالتحري فان آخر الصيام عن رمضان اجزاه ولم يلزمه القضاء وان قدمه لم يجزه وسواء كان شهرا واحدا او شهورا في سنتين على الشهور . وقال ابن الماجشون يقضي الاخير فقط وقال الظاهرية لا يجزئه سواء قدم او اخر .

الباب السادس

في الامساك وفيه اربعة فصول

(الفصل الاول) في الطعام والشراب يجب الامساك عنهما اجماعا ويفطر اجماعا بما يصل الى الجوف بثلاثة قيود : (الاول) ان يكون مما يمكن الاختراز منه فان لم يمكن كاللذباب يطير الى الحلق وغبار الطريق لم يفطر اجماعا فان سبق الماء الى حلقه في الضمضة والاستنشاق افطر خلافا لابن حنبل ولا يفطر ان سبق الى جوفه قلقة من حبة بين اسنانه وقيل لا يفطر الا ان تعد بلغها فيفطر خلافا لابي حنيفة . (الثاني) ان يكون مما يفذي فان كان مما لا يفذي كالخصى والدرهم افطر به وفاقا لهما وقيل لا يفطر واختلف في غبار الدقاقين والنجاسين . (الثالث) ان يصل من احد المنافذ الواسعة وهي الفم والانف والاذن فاما الحقنة ففيها ثلاثة اقوال الافطار بها وفاقا لابي حنيفة وابن حنبل ، وعدمه ، وتخصيص الافطر بالحقنة بالمائمات . واما ما يقطر في الاحليل فلا يفطر به خلافا لابن يوسف . واما دواء الجرح بما يصل الى الجوف فلا يفطر خلافا لهما . واما القمل فان كان لا يتحلل منه شيء لم يفطر فان تحلل منه شيء افطر . وقال ابن مصلب لا يفطر وفاقا لهما ومعه ابن القاسم مطلقا وفاقا لابن حنبل . واما السوائل فاجاز قبل الروال او بعده بما لا يتحلل منه شيء وكرهه الشافعي وابن حنبل بعد الروال فان كان مما يتحلل كرهه وان وصل الى الحلق افطر .

(الفصل الثاني) في الجماع وما في معناه ، اما مغيب العشفة عمدا في قبل او دبر من آدمي او بهيمة فيفطر اجماعا انزل او لم ينزل وفيه القضاء والكفارة

اجماعا ، الا ان ابا حنيفة قال لا يوجب الكفارة في الوطء من الدبر . اما الانزال بمجماعة دون فرج او بمباشرة او قبله ففيه القضاء اجماعا والكفارة وفاقا لابن حنبل خلافا لهما . واما الانزال بنظر او فكر فان استددام فعليه القضاء والكفارة خلافا لهما فيهما وان لم يستددم فالقضاء خاصة خلافا لهما ايضا وان خرج المني بغير سبب فلا شيء فيه . واما المذي فان كان بمباشرة او استددامة نظر او فكر ففيه ايضا القضاء وفاقا لابن حنبل خلافا لهما ، واختلف هل يجب او يستحب وان لم يستددم النظر والفكر فلا شيء فيه . واما الانعاط دون مذي فان كان بمباشرة او قبله ففيل بوجوب القضاء وباسقاطه وفاقا لهم وان كان بمجرد نظر او فكر او دونهما فلا شيء فيه . واما التقبيل فاختلف في المذهب هل يحرم او يكره وتختص الكراهة عندهما بالشاب والقوي واجازه ابن حنبل مطلقا .

فرعان : (الفرع الاول) من احتلم في نهار رمضان لم يفسد صومه اجماعا . (الفرع الثاني) من اجنب ليلا ثم اصبح صائما فصومه صحيح ولا قضاء عليه عند الجمهور .

(الفصل الثالث) في القيء والحجامة ، اما القيء فمن ذرعه لم يفطر عند الجمهور ومن استقاء عامدا فعليه القضاء وجوبا دون الكفارة في المشهور ، وعند الجمهور من رجع الى حلقة قيء او قلس بعد ظهوره على لسانه فعليه القضاء . واما الحجامة فلا تفطر خلافا لابن حنبل واسحاق وابن المنذر وتكره خوف التفرير خلافا لابن حنيفة .

(الفصل الرابع) في زمان الامساك ، واوله طلوع الفجر الصادق الابيض عند الجمهور واخره غروب الشمس اجماعا ، فمن شك في طلوع الفجر حرم عليه الاكل وقيل يكره وقال ابن حبيب والشافعي وابو حنيفة وابن حنبل يجوز فسان اكل فعليه القضاء وجوبا على المشهور وقيل استحبابا وان شك في الغروب لسم يأكل اتفاقا فان اكل فعليه القضاء والكفارة وقبل القضاء فقط ومن تبين له بعد الاكل انه فطر بعد الفجر او قبل الغروب فعليه القضاء عند الجمهور خلافا لاسحاق ومن طلع عليه الفجر وهو يجامع فعليه القضاء وقيل والكفارة وان نزع ففي اثبات القضاء ونفيه خلاف بين ابن الماجشون وابن القاسم سببه ان النزع هل يعد جماعا ام لا .

الباب السابع

في مبيحات الافطار

وهي سبعة : السفر ، والمرض ، والحمل ، والرضاع ، والهرم ، وإرهاق الجوع والعطش ، والاكره . (فاما السفر) فالصوم فيه افضل وقال ابن الماجشون الفطر افضل وفاقا للشافعي وابن حنبل وقيل هما سواء وان كان السفر

لغزو وقرب من لقاء العدو فالفطر افضل للقوة ، وانما يباح به الفطر بأربعة شروط وهي ان يكون السفر مباحا وان يكون طويلا حسبما تقدم في القصر من الاقوال في المذهب ومن خلاف الظاهرية وغيرهم وان لا ينوي اقامة اربعة ايام في خلال سفره وان يبيت الفطر قبل الفجر في السفر فان السفر لا يبيح قصرا ولا فطرا الا بالنية والفعل بخلاف الاقامة فانها توجب الصوم والاتمام بالنية دون الفعل . والمسافر لا يخلو ان يسافر قبل الفجر وينوي الفطر فيجوز له اجماعا او يسافر بعد الفجر فلا يجوز له الفطر عند الثلاثة لان طروء السفر نهارا بخلاف طروء المرض واجازة ابن حنبل فان افطر قبل الخروج ففي وجوب الكفارة عليه ثلاثة اقوال يفرق في الثالث بين ان يسافر فتسقط ولا يسافر فتجب . وان افطر بعد الخروج فلا كفارة عليه في المشهور خلافا لابن كنانة .

فرع : من كان في سفر فاصبح على نية الصوم لم يجز له الفطر الا بعذر كالغذي للقاء العدو واجازة مطرف من غير عذر ، وعلى المشهور ان افطر ففي وجوب الكفارة ثلاثة اقوال يفرق في الثالث بين ان يفطر بجماع فيجب او بغيره فلا يجب .

(واما المريض) فله احوال : الاولى ان لا يقدر على الصوم او يخاف الهلاك من المرض او الضعف ان صام فالفطر عليه واجب ، والثانية ان يقدر على الصوم بمشقة فالفطر له جائز وقال ابن العربي يستحب ، والثالثة ان يقدر بمشقة ويخاف زيادة المرض ففي وجوب فطره قولان ، والرابعة ان لا يشق عليه ولا يخاف زيادة المرض فلا يفطر عند الجمهور خلافا لابن سيرين .

فروع خمسة : (الفرع الاول) اذا اصبح المريض او المسافر على نية الصيام ثم زال عذره لم يجز له وان اصبح على نية الفطر ثم زال عذره جاز له الاكل بقية يومه . وكذلك من اصبح مفطرا لعذر مبيح ثم زال عذره في بقية يومه خلافا لابن حنيفة فعلى المذهب ان قدم مفطرا فوجد امراته قد طهرت نهارا جاز له وطؤها . (الفرع الثاني) لا يصلح لمريض ولا لمسافر ان يصوما تطوعا فسي رمضان . (الفرع الثالث) ان صام المريض او المسافر في رمضان اجزاهما وقال الظاهرية عليهما القضاء . (الفرع الرابع) لا يشترط المتابعة في قضاء رمضان عند الجمهور خلافا للحسن البصري والظاهرية . (الفرع الخامس) من كان عليه صيام فمات قبل ان يقضيه لم يصم عنه احد عند الثلاثة وقال ابن حنبل يصوم عنه وليه ولا يطعم عنه في المذهب وقال الشافعي وغيره يطعم لكل يوم مسكينا . (واما الهرم) فان الشيخ والمعجوز العاجزين عن الصوم يجوز لهما الفطر اجماعا ولا قضاء عليهما واما الحامل فان خافت على نفسها او على ما في بطنها افطرت وقضت . (واما المرضع) فتفطر اذا احتاجت الى الفطر لولدها ان لم يقبل غيرها او لم تقدر على الاستئجار له وعليها القضاء وسنتكم في قديتهم . (واما من ارهقه الجوع والعطش) فيفطر ويقضي فان خاف على نفسه حرم عليه الصيام وكذلك ان خافت الحامل او المرضع على نفسها الهلاك او على اولادها ، واذا

افطر المرهق فاختلف هل يمكسك بقية يومه او يجوز له الاكل . (واما الاكراه)
فيقضي معه خلافا للشافعي واذا وطئت المرأة مكرهه او نائمة فعليها القضاء .

الباب الثامن

في لوازم الافطار

وهي سبعة : القضاء والكفارة الكبرى والكفارة الصغرى - وهي الفدية -
والامساك وقطع التتابع ، والعقوبة ، وقطع النية (فاما القضاء) فمن افطر متعمدا
في صيام فرض فعليه القضاء وكذلك من افطر فيه لعذر مبيح كالمرض والسفر
ومن افطر فيه ناسيا فعليه القضاء خلافا لهما ومن افطر في القضاء متعمدا فهل
يجب عليه قضاء الاصل فقط او قضاؤه وقضاء القضاء قولان ، ومن افطر في
التطوع متعمدا فعليه القضاء خلافا لهما ومن افطر فيه ناسيا اثم ولا قضاء عليه
اجمعا وان افطر فيه بعذر مبيح فلا قضاء . (واما الكفارات) فالنظر في موجبها
وانواعها فاما موجبها فهو افساد صوم رمضان خاصة عمدا قصدا لانتهاك حرمة
الصوم من غير سبب مبيح للفطر فلا كفارة على من افطر في قضاء رمضان عند
الجمهور ولا كفارة على الناسي والمكره ولا تجب في القبلة ولا على الحائض
النفساء والجنون والمغنى عليه لانه من غير فعلهم ولا على المريض والمسافر والمرهق
بالجوع والعطش والحامل لعذرهم ولا على المرتد لانه هتك حرمة الاسلام لا حرمة
الصيام خصوصا .

فروع اربعة : (الفرع الاول) تجب الكفارة بالجماع عمدا سواء اتى زوجته او
اجنبية فان طأوعته المرأة فعليه الكفارة وعليها وقال الشافعي وداود تجزي كفارة
عنهما وان وطئها نائمة او مكرهه كفر عنه وعنهما وان جامع ناسيا فلا كفارة عليه
في المشهور خلافا لابن حنبل وعليه القضاء خلافا لهما وان جامع مكرها فلا كفارة
عليه خلافا لابن الماجشون وابن حنبل . (الفرع الثاني) تجب الكفارة بالاكسل
والشرب عمدا خلافا للشافعي والظاهرية وفي معناه كل ما يصل الى الحلق من
الغم خاصة ولا تجب فيما يصل من غيره كالانف والاذن خلافا لابن مصعب وحده .
(الفرع الثالث) تجب الكفارة بالا صباح بنية الفطر ولو نوى الصيام بعده على الاصح
ويرفض النية نهرا على الاصح . (الفرع الرابع) اختلف في وجوبها على من
استقاء ومن ابتلع ما لا يقضي عمدا وعلى من قال اليوم نوبتي في الحمى فافطر
ثم اتته وعلى القائلة اليوم احيض فافطرت ثم خاضت فان تعمد الفطر لغير عذر
ثم مرض او سافر او حاضت فعليه الكفارة في المشهور نظرا الى الحال وقيل
تسقط نظرا في المال .

(واما انواعها) فثلاثة : عتق ، واطعام ، وصيام ، فالتق تحرير رقبته
مؤمنة سليمة من العيوب ليس فيها عقد من عقود الحرية ولا يكون عتقها مستحقا
بجهة اخرى والصيام شهرين متتابعين . والاطعام ستين مسكينا مد لكل مسكين

بعد النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابو حنيفة مدان وهي على التخيير ككفارات
الايمان الا ان افضلها الاطعام في المشهور وقيل على الترتيب ككفارات الظهار
وفاقا لهما .

(نزعان) الاول : في تكرار الافطار فمن افطر ثم كفر ثم افطر في يوم واحد
فعليه كفارة اخرى اجماعا ومن كرر الافطار في يوم واحد فعليه كفارة واحدة
ومن افطر فلم يكفر حتى افطر في يوم ثان فعليه كفارة ثلثية خلافا لابي حنيفة .
(الثاني) : من عجز عن الكفارة استقرت في ذمته ثم المعتبر حاله حين التكفير
على القول بالترتيب .

تلخيص : المذهب في القضاء والكفارة ، اما من افطر عامدا في جميع انواع
الصيام فعليه القضاء ولا يكفر الا في رمضان . ومن افطر في جميعها ناسيا
فعليه القضاء دون الكفارة الا في التطوع فلا قضاء ولا كفارة . واما الفدية فهي
مد من طعام لمسكين عن كل يوم وتجب على اربعة : (الاول) من اخر قضاء رمضان
مع الامكان حتى دخل رمضان آخر خلافا لابي حنيفة ولا تتكرر بتكرار السنين
ويخرجها عند الاخذ في القضاء وقال اشهب عند تعذر القضاء . (الثاني) الحامل
فتجب عليها الفدية في رواية ابن ذهب وفاقا للشافعي وقال اشهب يستحب لها
وقال ابن الماجشون ان خافت على نفسها لم تطعم لانها مريضة وان خافت على
ولدها اطعمت . (الثالث) المرضع في وجوب الفدية عليها روايتان . (الرابع)
الهرم ولا فدية عليه في المشهور وقيل عليه وفاقا لهما وقيل تستحب واما امساك
بقية اليوم فيؤمر به من افطر في رمضان خاصة عمدا او نسيانا لا من افطر لعذر
مبيح . واما العقوبة فهي للمنتهك لصوم رمضان وذلك بقدر اجتهاد الامام
وصورة حاله واما قطع التتابع فهو لمن افطر متعمدا في صيام النذر والكفارات
المتتابعات كالقتل والظهار فيستأنف بخلاف من قطع الصوم ناسيا او لعذر او
لفلظ في المدة فانه يبنى على ما كان معه . واما قطع النية فانها تنقطع بإفساد
الصوم او تركه مطلقا او لغير عذر ولزوال انحتم الصوم كالسفر وان صام فيه
وانما ينقطع استصحابها حكما .

الباب التاسع

في الاعتكاف

والنظر في حكمه ومكانه وزمانه وشروطه ومفسداته

(اما حكمه) فقربه مرغبا فيها للرجال والنساء لاسيما في العشر الاواخر
من رمضان ويجب بالنذر ووقع لمالك ما ظاهره الكراهة لمشقته (واما مكانه) ففي
المساجد كلها عند الجمهور خلافا لقوم قصره على المساجد الثلاثة وخلافا لابن
لبابة في اجازته في غير المسجد ، فان نوى اعتكاف مدة يتعين عليه اتيان الجمعة

في اثنائها تعين الجامع لانه ان خرج الى الجمعة بطل اعتكافه خلافا لابي حنيفة وابن الماجشون ولا يخرج من معتكفه الا لاربعة اشياء : لحاجة الانسان ، ولما لا بد منه من شراء معاشه ، وللمرض ، والحيض ، واذا خرج لشيء من ذلك فهو في حكم الاعتكاف حتى يرجع . (واما زمانه) فأقله يوم وليلة والاختيسار ان لا ينقص من عشرة ايام ولا حد لأقله عندهما ، ويستحب ان يدخله قبل غروب الشمس من ليلة اليوم الذي يبدأ فيه فان فعل ذلك اجزأه اتفاقا وان دخل بعد الفجر لم يجزه وان دخل بين المغرب والعشاء ففي الصحة والبطلان قولان ، واما الخروج فان خرج بعد غروب الشمس من آخر يوم اجزأه الا ان اعتكف آخر رمضان فانه يؤمر في المذهب ان يبقى حتى يخرج لصلاة العيد واختلف هل ذلك على الوجوب او الندب وعلى ذلك هل يبطل اعتكاف من خرج قبله ام لا . (واما شروطه) فثلاثة : النية اتفاقا . والصوم خلافا للشافعي ، والاشتغال بالعبادة على قدر الاستطاعة ليلا ونهارا من الصلاة والذكر والتلاوة خاصة عند ابن القاسم ومن سائر أعمال الآخرة عند ابن وهب فعلى الاول لا يشهد جنازة ولا يعمود مريضا ولا يدرس العلم وعلى الثاني يفعل ذلك . (واما مقسداته) فستة : الجماع اتفاقا ، والمباشرة وان لم ينزل خلافا لابي حنيفة ، والردة ، والسكر ، والخروج من معتكفه لغير ما رخص له الخروج اليه وان وجب كالجهاد المتعين ، والحبس في دين ، والوقوع في كبيرة كالقذف وقد اختلف في ذلك ولا يفسد في المذهب بطيب ولا عقد نکاح لنفسه ولا لغيره ولا ينفعه ان يشترط فعل شيء يمنع الاعتكاف منه خلافا للشافعي .

الباب العاشر

في ليلة القدر

وهي التي قال الله فيها «في ليلة مباركة» وقال «خير من الف شهر» اي العمل فيها خير من العمل في غيرها الف شهر ، وهي باقية لم ترفع عند الجمهور واختلف العلماء فيها على ثلاثة اقوال : الاول انها معينة غير معروفة بل مخفية واختلف هؤلاء على اربعة اقوال انها اخفيت في السنة كلها ، وفي رمضان ، وفي العشر الوسط منه ، وفي العشر الاواخر . والقول الثاني انها معينة معروفة واختلف هؤلاء على اربعة اقوال ليلة احدى وعشرين وثلاث وعشرين وخمس وعشرين وسبع وعشرين وهو اشهر واظهر والقول الثالث انها ليست معينة ولا معروفة بل متقلة ، قال ابن رشد والى هذا ذهب مالك والشافعي وابن حنبل وهو اصح الاقوال وعلى ذلك فانتقالها في العشر الوسط من رمضان وفي العشر الاواخر . والغالب ان تكون من الوسط ليلة سبعة عشر وتسعة ومن الاواخر في الاوتار منها .

الكتاب السادس

في الحج وفيه عشرة ابواب

الباب الاول

في المقدمات وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول) في حكمه وهو واجب على من استطاعه مرة في العمر وجوبا موسما على التراخي وفاقا للشافعي وقيل على الفور وفاقا لابن حنيفة واذا قلنا بالتراخي فيجب على من بلغ ستين سنة ويكره ان يتنفل بالحج قبل أداء فرضه فان فعل لم ينقلب الى الفرض بل يقع كما نواه .

(الفصل الثاني) في شروطه : اما شروط وجوبه فهي : البلوغ والعقل اتفاقا ، والحرية خلافا للظاهرية ، والاستطاعة ، واختلف في الاسلام هل هو شرط وجوب او صحة على الاختلاف في مخاطبة الكفار بفروع الشريعة ولا يشترط في صحته الا الاسلام اذ يصح للولي ان يحرم عن الصبي وعن المجنون ولا يشترط في صحة مباشرته الا الاسلام والتميز فان الصبي المميز لو حج بإذن الولي جاز خلافا لابن حنيفة وكذلك العبد . والاستطاعة الموجبة للحج هي القدرة على الوصول الى مكة بثلاثة اشياء وهي : قوة البدن اما راجلا واما راكبا .

والسبيل وهي الطريق المسلوكة ووجود الزاد المبلغ وذلك بمقتبر بأحوال الناس ومختلف باختلاف عوائدهم وقال ابن حبيب الاستطاعة هي والراحلة وفاقا لهم وعلى المذهب من قدر على المشي وجب عليه وان عدم الركوب وكذلك الاعمى اذا وجد قائدا . ومن لم يجد طريقا الا البحر لم يسقط عنه الحج خلافا للشافعي الا ان يكون الخوف غالبا عليه او يعلم انه يعطل الصلاة بالميد ولو كان لا يجد موضعا للسجود للضيق الا ظهر اخيه فلا يركبه في المذهب والمعطوب الذي لا يستمكن على الراحلة لا يلزمه ان يحج عنه غيره من ماله خلافا لهما ويسقط الحج اذا كان في الطريق عدو يطلب النفوس والاموال . ووجوبه على المرأة كالرجل اذا استصبحت ولها واذا عدت الولي ووجدت رفقة مأمونين وجب عليها خلافا لابن حنيفة . واختلف في وجوبه عليها اذا احتاجت الى البحر او المشي . واما الزاد فمن لم يكن عنده ناض لزمه ان يبيع من عروضه وأصوله ما يباع منها في الدين ويحج به ومن كانت عاداته تكف الناس وجب عليه الحج اذا غلب على ظنه

انه يحد من يعطيه وقيل لا يجب .

(الفصل الثالث) في النية في الحج ولا تجوز على الصحيح في فرض الحج وتكره في التطوع وتكون باجرة او بغير اجرة وتصح الاجارة على الحج خلافا لابي حنيفة على انها مكروهة ، وهي على وجهين اجارة باجر معلومة تكون ملكا للاجير كسائر الاجارات فما عجز عن كفايته وفاه من ماله وما فضل كان له . والثاني البلاغ وهو ان يدفع اليه المال ليحج عنه فان احتاج الى زيادة اخذها من المستاجر وان فضل شيء رده اليه واذا اوصى الميت ان يحج عنه من ماله وكان ضرورة نفذت الوصية من ثلث ماله وان لم يوص سقط عنه ، وقال الشافعي يحج عنه من راس ماله ، وينوي الاجير الحج لمن حج عنه ويجوز ان يكون الاجير على الحج لم يحج حجة الفريضة خلافا للشافعي .

الباب الثاني

في خصال الحج

(فرائضه) الأركان التي لا يجبرها الدم وهي خمسة : النية ، والاحرام ، والوقوف بعرفة ، وطواف الافاضة ، والسعي بين الصفا والمروة . وقال ابو حنيفة يجبر السعي بالدم . وزاد عبد الملك رمي جمرة العقبة . (وسننه) الواجبة التي ليست بأركان ويجبرها الدم عشرة : افراد الحج ، والاحرام من الميقات المكاني ، والتلبية ، وطواف القدوم ، والمبيت بالمزدلفة ليلة النحر ، ورمي الجمار ، والحلاق او التقصير ، وركعتا الطواف ، والمبيت بمعنى ليالي الرمي . والجمع بعرفة والمزدلفة . (وفضائله) التي لا توجب دما ولا يائم بتركها عشرون : الاحرام في اشهر الحج ، ولبس البياض في الاحرام ، والاغتسال للاحرام ولطواف القدوم ، ولعرفة ، وللافاضة ، فذلك اربع اغتسالات ، والركوع قبل الاحرام ، وتقبيل الحجر الاسود ، واستلام الركن اليماني ، والرمل ثلاثة اشواط من الطواف ، والمشى في باقيه ، والرمل بين العمودين بالسعي ، والاسراع في وادي محسر ، والانصراف غداة النحر من المشعر الحرام ، وطواف الوداع ، والصلاة بالمحصب بعد النفر ، والتأخر الى النفر الثاني آخر ايام التشريق ، والتطوع بالهدي ، والوقوف على ارض عرفة دون جبالها ، وان يتدىء رمي جمرة العقبة ، ثم ينحر ، ثم يحلق او يقصر .

الباب الثالث

في المواقيت

وهي ميقات زمني ومكاني ، فالزماني شوال وذو القعدة والعشر الاول من

ذي الحجة فمن احرم قبل ذلك انعقد وصح على كراهية وفاقا لابي حنيفة وقيل لا ينعقد وفاقا لداود وقال الشافعي يسقط حجه ويقلب الى عمرة ويستحب اهلال اهل مكة اذا اهل هلال ذي الحجة وقال الشافعي يوم التروية . واما المكاني فخمسة منقسمة على جهات الحرم وهي : الحليفة لاهل المدينة ، وقرب لاهل نجد ، والجحفة لاهل الشام ومصر والمغرب ويلعلم لاهل اليمن ، وذات عرق لاهل العراق وخراسان والشرق ، ويكره تقديمه عليها ويلزم ان فعل وقال الشافعي الافضل ان يحرم من بلده والاولى لمن مر بذي الحليفة ممن ميقاته الجحفة ان يحرم من ذي الحليفة لانه ميقات النبي صلى الله عليه وسلم ، واما القيم بمكة فيحرم منها . ميقات العمرة من مكان مواقيت الحج الا لمن كان في الحرم فعليه ان يخرج الى الحل ولو الى اوله ليجمع بين الحرم والحل كما يجمع بينهما الحاج والاختيار له ان يحرم بالعمرة من الجمرات او التنعيم ، ومن كان منزله اقرب الى مكة من الميقات فميقاته من منزله في الحج او العمرة .

فصل : ومن مر على ميقات فله ثلاثة احوال (الاول) ان يمر لحاجة دون مكة فلا احرام عليه . (الثاني) ان يريد دخول مكة لحاجة فيلزمه الاحرام وهو لازم لكل من دخلها الا من خرج من اهلها لحاجة ثم عاد ومن يكثر التردد اليها كالحطاب وبياع الفاكة وقال ابو مصعب لا يلزم . (الثالث) ان يريد الحج والعمرة فيحرم من الميقات ولا يتجاوز الى ما بعد فان تجاوز رجع ما لم يحرم ولا دم عليه ، فان احرم مضى ولزمه الدم ، وان رجع بعد احرامه لم يسقط عنه الدم خلافا للشافعي .

الباب الرابع

في اعمال الحج وفيه اربعة فصول

(الفصل الاول) في الاحرام وهو ينعقد بالنية المقترنة بقول او فعل متعلق بالحج كالتلبية والتوجه الى الطريق واشترط ابن حبيب التلبية فقال لا ينعقد بدونها واشترطها ابو حنيفة وقال يقوم مقامها سوق الهدي فان تجردت النية عن القول والفعل لم ينعقد وقيل ينعقد وفاقا للشافعي . (وستن الاحرام اربع) الاولى الفسل ، تنظفا يسن حتى للحائض والنفساء ولا يتطيب قبل الفسل ولا بعده بما تبقى رائحته . (الثانية التجرد عن المخيط) في ازار ورداء ونعلين . (الثالثة صلاة ركعتين فاكثر) فان احرم عقب الغرض فلا بأس . (الرابعة التلبية) من حين يأخذ في المشي ويجدها عند كل هبوط وصعود وحدث حادث وخلف الصلوات واذا سمع من يلبي ، **وَيَسْتَجِيبُ** رفع الصوت بها دون اسراف الا للنساء وليس عليه كثرة اللاحاح بها وصيغتها (لبك اللهم لبك ، لبك لا شريك لك لبك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك) وان شاء ان يزيد : لبك لبك . لبك وسعديك والخير بيدك والرغاء اليك والعمل . ولا يقطع التلبية في الحج الا اذا

أخذ في الطواف ويعاودها بعد الفراغ من السعي إلى أن يقطعها إذا زالت الشمس من يوم عرفة ، وقال ابن القاسم إذا راح إلى الصلاة ، وقال الشافعي إذا رمى الجمرة يوم النحر ، ويقطعها المعتمر إذا دخل الحرم ومن ترك الثلثة فعليه دم خلافا للشافعي .

(الفصل الثاني) في دخول مكة وسننه أن يفتسل بذي طوى ويدخل مكة من كداء (يفتح الكاف والمد) وهي بأعلى مكة ويخرج من كدي (بضم الكاف وفتح الدال وتشديد الياء) على التصغير وهي بأسفل مكة ثم يدخل المسجد من باب بني شيبه فيأتي الركن الأسود ويبتدئ بطواف القدوم .

(الفصل الثالث) في الطواف وهو ثلاثة : طواف القدوم ، وطواف الأفاضة وطواف الوداع (وفرائضه) سبعة ، الأول : شروط الصلاة من الطهارة وستر العورة إلا أنه يباح فيه الكلام . والثاني : الموالاة . والثالث : الترتيب خلافا لأبي حنيفة وهو أن يجعل البيت عن يساره ويبتدئ بالحجر الأسود . والرابع أن يكون بجميع بدنه خارجا عن البيت فلا يمشي على الشاذروان ولا على الحجر . والخامس : أن يطوف بداخل المسجد . السادس : أن يكمل سبعة أشواط فلو اقتصر على ستة لم تجزه ، السابع : ركعتان بعده وقد اختلف هل هما واجبتان أو ستة ، (وأما سننه) فأربع (الأولى) أن يطوف ماشيا ويكره الركوب وقيل لا يجزيه . (الثانية) أن يستلم الحجر الأسود بجمعه فان لم يستطع التقبيل لمسه بكفه أو بما معه من عود وفي تقبيل ما يلمسه به روايتان ويمس الركن اليماني بيده وذلك في آخر كل شوط . (الثالثة) الدعاء وليس بمحدود . (الرابعة) الرمل للرجال دون النساء في الأشواط الثلاثة الأولى وذلك في طواف القدوم واختلف هل يشرع في طواف الأفاضة والوداع أم لا .

(الفصل الرابع) في السعي بين الصفا والمروة (وفرائضه) أربع : (الأولى) الموالاة (الثانية) الترتيب بأن يبدأ بالصفا فيقف عليه ثم يدعو ثم يمشي إلى المروة فيقف عليه يدعو (الثالثة) أن يكمل سبعة أشواط بأن يقف على الصفا أربع مرات ويقف على المروة أربعاً ويختتم بها (الرابعة) أن يتقدمه طواف (وسننه) خمس : اتصاله بالطواف ، والطهارة له والمشي لا الركوب ، والدعاء ، والإسراع للرجال دون النساء في بطن المسيل وهو ما بين الجبلين الأخضرين (فائدة) ترفع الأيدي إلى الله تبارك وتعالى في سبعة مواطن : في الإحرام بالصلاة ، وأول ما ينظر إلى الكعبة ، وعلى الصفا وعلى المروة ، وبعرفات وجمع ، وعند الجمرتين .

(الفصل الخامس) في الوقوف بمنى وبعرفة : يخرج إلى منى في الثامن من ذي الحجة وهو يوم التروية فيصلي فيها الظهر والعصر ويبيت بها ثم يروح إلى عرفة بعد طلوع الشمس بين الظهر والعصر مع الإمام ثم يقف حيث يقف الناس والاختيار أن يقف رابكا أي موضع يقف منها ويجتنب بطن عرفة ويديم الوقوف في الذكر والدعاء إلى غروب الشمس .

فوائد : «الفائدة الأولى» يخطب في الحج ثلاث خطب (الأولى) سابع ذي

الحجة في المسجد الحرام وهي واحدة لا يجلس فيها . (الثانية) بعرفة يوم عرفة بعد الزوال وقبل الصلاة وهي خطبتان ويجلس بينهما ويبدأ المؤذن بالأذان والامام يخطب او بعد فراغه منها . (الثالثة) في اليوم الحادي عشر . «الفائدة الثانية» لا تصلى جمعة يوم التروية بمنى ولا يوم عرفة بعرفة ولا يوم النحر ولا ايام التشريق . «الفائدة الثالثة» لا يدفع من عرفة الا بعد غروب الشمس فان دفع الغروب فعليه العود ليلا والا يطل حجه ومن دفع بعد الغروب قبل الامام فقد اساء ولا شيء عليه .

(الفصل السادس) في المزدلفة اذا غربت الشمس يوم عرفة دفع الامام والناس معه الى المزدلفة وهي ما بين منى وعرفة وينصرفون على طريق المازمين فيجمعون بالمزدلفة بين المغرب والعشاء مقصورة بعد مغيب الشفق ويبيتون بها تلك الليلة ومن صلى قبلها من غير علة اعاد اذا اتاها ولا ينزل ببعض المياه لعشاء او استراحة فاذا طلع الفجر صلوا الصبح بغلس ثم نهضوا الى المشعر الحرام وهو آخر ارض المزدلفة فيقفون للتضرع والاداء انى الاسفار ثم يدفعون منها قبل طلوع الشمس الى منى ويخب في وادي محسر .

(الفصل السابع) في رمي الجمار اذا اصبح يوم النحر بمنى رمى جمرة العقبة اذا طلعت الشمس قدر رمح فيقف مستقبل الجمرة والبيت عن يساره ومنى عن يمينه ويرمي سبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويفرق بين كل حصتين بقدر ما يمكث ساجدا في الصلاة ويرمي سائر الجمرات في ايام منى وهي ثاني العيد وثالثه ورابعه فاذا زالت الشمس كل يوم منها اغتسل ويرمي ثلاث جمرات في كل جمرة سبع حصيات يبدأ بالجمرة الاولى التي تلي مسجد منى ثم التي تليها ويختم بجمرة العقبة ، فجملة الحصى سبعون حصاة مثل حصى الخذف ويرمي الجمرتين الاوليين من فوقها والعقبة من اسفلها ويدعو بعد الجمرة الاولى والثانية وينصرف بعد جمرة العقبة من غير دعاء .

(الفصل الثامن) في الحلاق وهو افضل من التقصير ويبدأ بمقدم راسه ثم الشق الايمن ثم الايسر ثم القفا ، وتقص المرأة ولا تحلق وتقطع من شعرها نحو الأنملة واذا قصر الرجل جز قرب اصول الشعر ويدعو عند الحلاق وذلك يوم النحر بعد رمي جمرة العقبة والذبح ان كان معه هدي ، ثم يأتي مكة فيطوف طواف الافاضة وهو المفروض .

(الفصل التاسع) في الذبح يذبح بعد الجمرة فان ذبح قبلها او حلق قبل الذبح فلا شيء عليه وان حلق قبل الجمرة افتكى ويجوز ذبح الهدي قبل طلوع الشمس بخلاف الاضحية .

(الفصل العاشر) في طواف الوداع وهو مستحب خلافا لهم في وجوبه ومن نسيه رجع اليه ما دام قريبا ولا يؤثر به اهل مكة ولا من قام بها من غير اهلها لان الوداع شأن المغارق فان اراد المكي السفر ودع ومن ودع واقام بعد ذلك يوما او بعضه اعاد ومن خرج من المترددين الى مكة كالحطابين لم يودع واذا حاضت المرأة بعد الافاضة خرجت قبل الوداع .

الباب الخامس

في انواع الحج

وهي ثلاثة : افراد ، وقران ، وتمتع . وافضلها الافراد في المذهب والقران عند ابي حنيفة والتمتع عند الشافعي وابن حنبل . فالافراد ان يحرم بالحج والعمرة معا او يقدم العمرة في نيته ثم يردف عليها الحج فيطوف ويسعى بين الحج والعمرة فتدخل العمرة في الحج ويبقى محرما حتى يكمل حجه كما تقدم وعليه الهدي ان كان غريبا خلافا للظاهرية وان كان مكيًا فلا هدي عليه . واما التمتع فهو الاعتماد في اشهر الحج لمن حج من عامه فهو قد تمتع بإسقاط سفر الحج اذا لم يرجع الى بلده بخلاف من لم يحج ذلك العام وعلى التمتع الهدي بما تيسر ينحره او يذبحه بمنى ان اوقفه بعرفة وان لم يوقفه فلينحر بالمروة فان لم يجد هديا صام ثلاثة ايام في الحج من وقت احرامه الى يوم عرفة فان فاته صام ايام التشريق وسبعة اذا رجع الى بلده وانما يجب هدي التمتع على الغريب لا على الساكنين بنكة وذئ طوى .

(فائدة) في تفسير التمتع اربعة مذاهب : احدها ما تقدم وعليه الجمهور . والثاني انه القران لتمتعه بسقوط العمل . والثالث انه فسح الحج في العمرة لتمتعه بإسقاط عمل الحج وهو مكروه خلافا للظاهرية والرابع انه الاحصار بالعدو وبذلك فسر ابن الزبير الآية .

الباب السادس

في ممنوعات الحج

وهي ما يحرم على المحرم وهي اشياء كثيرة ترجع الى اربعة اصول : (الاصل الاول) لبس المخيط فلا يلبس جبة ولا قميصا ولا سراويل ولا خفا ولا خرقا ولا نعلا مخيطة ولكن نعلا غير مخيطة فان لم يجدها ولا يجد ثمنها فليلبس خفين بعد ان يقطعهما اسفل من الكعبين وقال ابن حنبل لا يقطعهما ولا يلبس منطقة مخيطة ويلبس غير المخيط مما يلي جسده لا فوق ثوب ولا يعلق من منطقته وعاء مخيطا ولا سكينها لها غمد مخيط ولا يحمل نفقة غيره ولا يتقلد سيفا الا مسن ضرورة ولا يحمل وعاء مخيطا بل مزودا غير مخيط يربط اعلاه واسفله ، ولا يلبس ثوبا مصبوغا بالزعفران والورس ولا بصباغ حسن ويجوز له لبس الثياب الكحل والخضر والبيض افضل .

فروع : يجوز ان يجعل المخيط على ظهره من غير لباس ملتحقا به او مرتديا ويمنع غير المخيط اذا كان فيه رفاهية كجلد حيوان مسلوخ . (الاصل الثاني) ترفية البدن وتنظيفه فمن ذلك ان لا يغطي راسه ولا يحلقه الى يوم النحر ولا

يظفره ولا يغطي وجهه ويجوز له ان يستظل بالبناء والخباء اذا نزل ، واختلف هل يجوز ان يستظل بالحمل اذا ركب او بثوب على شجرة اذا نزل ، ولا يقلم اخفاره ولا ينتف ابطه ولا يحلق عانته ولا يقص شعره ولا شعر غيره ولا يزيل الشعث والوسخ ولا يطرح الثفت وهو الظفر المنكسر والشعر المتوف وشبهه ولا يقتل قملة ولا برغوثا ولا يطرحهما عن نفسه ولا يطرح القراد عن دابته ولا يحك ما لا يراه من بدنه حكا عنيقا لئلا تكون فيه قملة فتقع ولا يفسل راسه الا من جنابة ولا يدخل الحمام للتنظيف ويجوز للتبرد ولا يتطيب ولا يدهن ولا يكتحل الا من ضرورة فيكتحل بما لا طيب فيه ولا يأكل طعاما فيه طيب لم تمسه النار ولا يصحب طيبا ولا يستديم شمه . (الاصل الثالث) الصيد فلا يقتل المحرم شيئا من صيد البر ما اكل لحمه وما لم يؤكل ، سواء كان ماشيا او طائرا في الحرم او في غيره ولا يامر به ولا يدل عليه ولا يشير اليه ، فان امر او دل فقد اساء ولا كفارة عليه ، ولا يأكل لحم صيد له او من اجله خلافا لابي حنيفة فان صيد في الحل لمحل جاز للمحرم اكنه خلافا لقوم وكل ما ذبحه المحرم من الصيد او قتله عمدا او خطأ فهو ميتة ولا يجوز اكله له ولا لغيره وفاقا لابي حنيفة وقال قوم هو حلال له ولغيره وقال قوم هو حلال للحلال ويجوز له ذبح المواشي الانسية كالانعام والطير الذي لا يطير في الهواء كالذجاج وقتل الحيوانات المضرة كالاسد والذئب والحية والفارة والعقرب والكلب العقور وهو في المذهب كل حيوان وحشي يخاف منه كالسباع وهو عند ابي حنيفة الكلب المعروف ومن الطير الغراب والحداة خاصة ولا يقتل ضبعا ولا خنزيرا ولا قردا الا ان يخاف من عاديته ويحرم عليه قتل ما لا ضرر فيه من البعوضة فما فوقها ويجوز لسه صيد البحر مطلقا . (الاصل الرابع) النساء فلا يجوز للمحرم ان يقرب امرأة بوطء ولا تقبيل ولا لمس ولا ينكح ولا يخطبها لنفسه ولا لغيره ويفسخ نكاحه وانكاحه قبل البناء وبعده خلافا لابي حنيفة في العقد والخطبة ويجوز له ارتجاع المطلقة الرجعية ما دامت في عدتها ويجوز شراء الجواني من غير وطء وحكم المرأة في ذلك كله كالرجل الا في ثلاثة اشياء تجوز لها السترة وهي لبس المخيط والخفين وتغطية راسها فان احرامها في وجهها وكفيها واحرام الرجل في وجهه ورأسه فان غطي الرجل رأسه فقد اساء وعليه الفدية .

بيان : لا يزال المحرم ممنوعا من هذه الاشياء كلها حتى يحلق رأسه بمنى فحينئذ حل له كل شيء الا الصيد والنساء والطيب فاذا طاف طواف الافاضة حل له كل شيء من ذلك وخرج عن احرامه بالكلية .

الباب السابع

في الفدية والنسك والهدي وفيه فصلان

(الفصل الاول) في الفدية وهي كفارة ما يفعله المحرم من المنوعات الا

الصيد والوطء فمن لبس مخيطا او غطى رأسه او حلق شعره او فعل غير ذلك عمدا او خطأ لو جهلا فعليه الفدية اما صيام ثلاثة ايام او اطعام ستة مساكين مدين لكل مسكين بماء النبي صلى الله عليه وسلم او ذبح شاة يتصدق بها وتسمى نسكا فالنسك احد خصال الفدية وهي على التخيير مع العسر واليسر في اي مكان شاء واما الصيد ففيه الجزاء بمعدد الصيد ينحره او يذبحه بمعنى ان اوقفه بعرفة والا بمكة ويجعل له صدقة او اطعام مساكين وذلك بان يتصدق بقيمة الصيد الذي قتل طعاما مدا لكل مسكين بماء النبي صلى الله عليه وسلم او يصوم اياما بمعدد امداد الطعام وهي على التخيير ايضا بعد ان يحكم عليه عدلان من فقهاء المسلمين يحكمهما على نفسه فيقومان الصيد بالهدي او بالطعام او بالصيام، ويختلف الهدي باختلاف الصيد ففي حمار الوحش او بقرة الوحش بقرة وفي النعامة بدنة وفي الطي شاة وفيما دون ذلك كفارة طعام او صيام بتقويم الحكمين الا حمامة الحرم ففيها شاة .

بيان : يجب الجزاء في قتل الصيد عمدا او خطأ عند الاربعة وانما يفترق العمد من الخطا في الإثم وقال الظاهرية لا جزاء الا في العمد وفاقا لابن عباس وأبي ثور وابن المنذر ، واما الوطء فمفسد للحج أنزل او لم ينزل وكذلك الانزال بوطء او بغير وطء الا الاحتلام وذلك اذا كان قبل الوقوف بعرفة فان كان بعد الوقوف وقبل رمي جمرة العقبة ففيها روايتان الفساد والتعام فان وطئ بمعدد جمرة العقبة وقبل طواف الافاضة فحجه تام وعليه الهدي والعمره واذا فسد الحج مضى الى آخره ثم حج من قابل سواء كان حجه فرضا او تطوعا ، واهدي .
(الفصل الثاني) في النسك والهدي : الدماء في الحج على نوعين ، نسك وهدي . فالنسك ما يراق كفارة لما يفعله المحرم من المنوعات الا الصيد والوطء حسبما تقدم . والهدي ما سوى ذلك وهو ثلاثة انواع : واجب ، ونذر للمساكين او على الاطلاق ، وتطوع ، والواجب على خمسة انواع : احدها جزاء الصيد كما تقدم والثاني جبر ما تركه من السنن الواجبات كرمي الجمار والمبيت بمنى والمزدلفة وغير ذلك ، والثالث كفارة الوطء ، والرابع هدي المتعة والقران ، والخامس هدي الفوات . ويتعلق بالهدي مسائل :

(المسألة الاولى) في صفة الهدي وانما يكون من الانعام وافضله الابل ثم البقر ثم الضأن ثم المعز وحكمها في السن والسلامة من العيوب حكم الضحايا .
(المسألة الثانية) يستحب تقليد الهدي واشعاره وتجليله وقال ابو حنيفة الاشعار مكروهة فالتقليد ان يطلق في عنقه قلادة مضمورة من جل او غيره ويلقى منها نعلان او نعل والاشعار ان يشق سنامها اليسر وعند الشافعي الايمن حتى يدمي ويقول حينئذ (بسم الله والله اكبر) والتجليل ان تكسى بجل من ارفع ما يقلو عليه من الثياب ويشق فيه موضع السنام ويساق كذلك الى موضع النحر فيزال عنه الجل وينحر قائما وذلك يوم النحر ويتصدق بالجل والخطام وتشترك القلادة في الدم وذلك كله في الابل واما البقر فتقلد وتشعر ولا تجلل . واما

الضم فلا تقلد ولا تشعر ولا تجل ولا قال الشافعي تقلد . (المسألة الثالثة) يأكل صاحب الهدايا منها كلها الا من اربعة : جزء الصيد ، ونسك الاذى ، ونسك المساكين ، وهدي التطوع اذا عطب قبل محله . فان اكل من هذه الاربعة فعليه بدل البهيمة وقبل بدل ما اكل من لحمها وفاقا لهما وما سوى ذلك فهو مخير بين ان يأكل او يتصدق ومنعه الشافعي ان يأكل من كل هدي واجب ثم حيث منع صاحبه من الاكل منه اختص بالمساكين . وغير ذلك يجوز لهم وللاغنياء ويجوز له ركوبه ان احتاج اليه . (المسألة الرابعة) : هدي التمتع وهدي القران والهدي الواجب من تقديم شيء او تأخيره كل ذلك من عجز عنه صام عشرة ايام ثلاثة في الحج آخرها يوم عرفة فمن جهل او نسي صام ايام منى الثلاثة والسبعة بعد ذلك ان شاء تعجلها في طريقه وان شاء أخرها الى بلده وتجب متابعة الثلاثة ثم متابعة السبعة .

الباب الثامن

في موانع الحج

وهي ثمانية (الاول الابوة) فلا يبين منع الولد من التطوع بالحج ومن تعجيل الفرض على أحد القولين . (الثاني الرق) وللسيد منع عبده من الحج وتحلل اذا منعه كالمحصر وليس له منعه من الاتمام اذا احرم بالحج . (الثالث الزوجية) فللمرأة المستطبعة للحج ليس للزوج منعها على القول بالغور واما على التراخي فقولان ولو احرمت بالفرض لم يكن له تحليلها الا ان يضر ذلك به . (الرابع الحجر) فلا يحج السفية الا بإذن وليه او وصيه . (الخامس الحبس) في دم او دين فهو كالمرض . (السادس استحقاق الدين) فلمستحقه منع المومر المحرم من الخروج وليس له ان يتحل بل يؤدي فان كان موصرا او كان الدين مؤجلا لم يمنعه . (السابع الاحصار بعدد بعد الاحرام) وهو مبيح للتحلل اجماعا فالمحصر بعدد او فتنه في حج او عمرة يترخص ما رجا كشف ذلك فاذا يس تحلل بموضعه حيث كان من الحرم وغيره ولا هدي عليه وان كان معه هدي نحره وقال الشافعي واشهب عليه الهدي ويطلق او يقصر ولا قضاء عليه ولا عمرة الا ان كان ضرورة فعليه حجة الاسلام وقال ابو حنيفة عليه القضاء من قابل ، وللمحصر خمس حالات يصح الاحلال في ثلاث ، وهي ان يكون العذر طارئا بعد الاحرام او متقدما ولم يعلم به او علم وكان يرى انه لا يصده ، ويمتنع الاحلال في حالة رابعة وهي ان صد عن طريق وهو قادر على الوصول من غيره ، ويصح في حالة خامسة ان شرط الاحلال وهي اذا شك هل يصدونه ام لا . (الثامن المرض) من اصابه المرض بعد الاحرام لزمه ان يقيم على احرامه حتى يبرأ وان طال ذلك خلافا لابي حنيفة فانه عنده كالمحصر بالعدو فاذا برى اعتمر وحل من احرامه بعمرة وليس عليه عمل ما بقي من المناسك ، فاذا كان العام القابل قضى حجته فرضا كان او تطوعا وأهدى هديا بقدر استطاعته فان لم يجد هديا صام صيام

المتسع ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع ، وقال ابو حنيفة لا بد له من الهدي فان تمادى به المرض حتى دخلت عليه شهر الحج من قابل وهو محرم اقام على احرامه حتى يقضي حجه ولا عمرة عليه وعليه الهدي استحبابا . وحكم المحبوس بعد احرامه والفضال عن الطريق والغالط في حساب الايام والجاهل بايام الحج حتى فاته كحكم المريض في كل ما ذكرنا .

تكميل من فاته الحج بعد الاحرام فعليه ان يتم على ما عمل من العمرة ويقضي حجه في العام القابل ويهدي وقال ابو حنيفة لاهدي عليه وفواته بثلاثة اشياء (احدها) فوات اعماله كلها (الثاني) فوات الوقوف بعرفة يوم عرفة او ليلة يوم النحر وان ادرك غيرها من المناسك فلا يعتد به وان ادرك الوقوف بها ولو ساعة من الليل فقد ادرك الحج (والثالث) من اقام بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر سواء كان وقف بها او لم يقف .

الباب التاسع

في العمرة

وهي سنة مؤكدة مرة في العمر واوجبها ابن حبيب وابو حنيفة والشافعي وحكما في الاستطاعة ، والنيابة ، والاجارة ، كحكم الحج ، وتجوز في جميع السنة الا في ايام الحج لمن كان مشغولا بافعال الحج وفضلها في رمضان وقال ابو حنيفة تكره للحاج وغيره في خمسة ايام متوالية : عرفة والنحر وايام التشريق ويكره تكريرها في سنة واحدة واستحبه مطرف والشافعي . وصفتها ان يحرم ثم يطوف ثم يسعى ثم يخلق او يقصر ويحل من العمرة ويستحب فيها الهدي .

الباب العاشر

في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم

وذكر الحرم والمواضع المقدسة

ينبغي لمن حج ان يقصد المدينة فيدخل مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي فيه ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ضجيعيه ابي بكر وعمر رضي الله عنهما ويتشفع به الى الله ويصلي بين القبر والمنبر ويودع النبي صلى الله عليه وسلم اذا خرج من المدينة والمدينة افضل من مكة خلافا للشافعي وكلاهما حرم يمنع فيه ما يمنع الاحرام من الصيد والتسبب في اتلافه خلافا لابسي حنيفة في صيد المدينة ومن فعل ذلك فعليه الجزاء كما على المحرم في صيد مكة لا في المدينة ولا يقطع شيئا من شجر الحرم بيس ام لا فان فعل استغفر الله ولا

شمي عليه وقال الشافعي في الشجرة الكبيرة بقرة وفي الصغيرة شاة ولا بأس
بقطع ما افنته النار في الحرم من النخل والشجر والبقول خلافا للشافعي وابن
حنبل واستثنى السنا والاذخر . ومن المواضع التي ينبغي قصدها تبركا قبر
اسماعيل عليه السلام و أمه هاجر وهما في الحجر وقبر آدم عليه السلام في
جبل ابي قبيس والغار المذكور في القرآن وهو في جبل ابي ثور والغار الذي في
جبل حراء حيث ابتدا نزول الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم وزيارة
قيور من مكة والمدينة من الصحابة والتابعين والأئمة .

خاتمة : الايام المعلومات هي ايام النحر الثلاثة . والايام المعدودات هي ايام
منى وهي ايام التشريق وهي الثلاثة بعد يوم النحر فيوم النحر معلوم غير معدود
والثاني والثالث معلومان معدودان والرابع معدود غير معلوم وقال ابو حنيفة
المعلومات عشر ذي الحجة آخرها يوم النحر .

الكتاب السابع

في الجهاد وفيه عشرة ابواب

الباب الاول

في المقدمات وفيه اربع مسائل

(المسألة الاولى) في حكمه وهو فرض كفاية عند الجمهور وقال ابن المسيب فرض عين . وقال سحنون صار تطوعا بعد الفتح . وقال الداودي هو فرض عين على من يلي الكفار .
تفريع : اذا حمت اطراف البلاد وسدت الثغور سقط فرض الجهاد وبقي نافلة ويتمين لثلاثة اسباب : (احدها) امر الامام فمن عينه الامام وجب عليه الخروج . (الثاني) ان ينجأ العدو بعض بلاد المسلمين فيتمين عليهم دفعه فان لم يقدروا لزم من قاربهم فان لم يستقل الجميع وجب على سائر المسلمين حتى يندفع العدو . (الثالث) استنقاذ اسارى المسلمين من ايدي الكفار . (المسألة الثانية) شروط وجوبه ستة : الاسلام ، والبلوغ ، والعقل ، والحريسة ، والدكورية ، والاستطاعة بالبدن والمال فان صدم العدو المسلمين وجب على العبد والمرأة . (المسألة الثالثة) يمنع من الجهاد شيئان (احدهما) الدين الحلال دون المؤجل فان كان معسرا بالحال فله السفر بغير اذن ربه . (الثاني) الابوة فللوالدين المنع الا اذا تعين وليس للجد والجدة منع خلافا للشافعي ، والاب الكافر كالمسلم في منع الاسفار والاختطار الا في الجهاد لتهمته وقيل يمنع مطلقا . (المسألة الرابعة) فرائضه ست : النية ، وطاعة الامام ، وترك الغلول ، والوفاء بالامان ، والثبات عند الزحف ، وتجنب الفساد ، ولا بأس بالجهاد مع ولاة الجور .

الباب الثاني

في القتال وفيه سبعة مسائل

(المسألة الاولى) فيمن يقاتل وهم ثلاثة اصناف : الكفار والبغاة والمجاهدون

وسياتي حكم هدين في الحدود واما الكفار فجميع اصنافهم ، وروي عن مالك ترك قتال الحبشة والترك ، ولا يقتل النساء ولا الصبيان اتفاقا الا ان قاتلوا ويعتبر في الصبيان الانبياء وقيل الاحتلام ولا يقتل الرهبان ولا اهل الصوامع ولا الشيخ الفاني خلافا للشافعي الا ان يخاف منهم اذى او تدبير ، ولا يقتل المعتوه ولا الاعمى والزمن واختلف ان كانا ذوي تدبير واختلف في الاجير والحرث ولا يقتل المسلم اباه الكافر الا ان يضطره لذلك بان يخافه على نفسه . (المسألة الثانية) في الدعوة قبل القتال وهي مختصة بمن لم تبلغهم دعوة الاسلام فيدعون اليه اولا فان اجابوا كف عنهم وان ابوا عرضت عليهم الجزية فان ابوا قوتلوا واما من بلغتهم فلا يدعون وتلتبس غرتهم وقال قوم يجب ان يدعوا مطلقا وقال قوم يستحب . (المسألة الثالثة) فيمن يستعان به وهم المسلمون الاحرار البالفون ويجوز بالعبد باذن سيده وبالمراهقين الاقوياء ولا يجوز بالمشركين خلافا لهما ، قال ابن حبيب هذا في الصف والزحف واما في الهدم فلا بأس به ، قال ولا بأس ان يقوم بمن ساله على من حاربه . (المسألة الرابعة) فيما يخرج به ولا يخرج بالاehl الى بلاد العدو ولا يدرب الا العسكر العظيم ولا يسافر بالقرآن الى ارض العدو مخافة ان يناله العدو وان كان الجيش عظيما لم يسافر به مخافة سقوطه ونسيانه خلافا لابي حنيفة . (المسألة الخامسة) في وجوه القتال ، ولا بأس بهدم قراهم وحصونهم وتغريقها في الماء وقطعه عنهم واخوابها والرمي عليهم بالمنجنيق وفي النار خلاف ولا بأس بقطع شجرها الثمر وغيره وان كان معهم أسارى مسلمون لم يحرق ولم يفرق واختلف في المنجنيق وقطع الماء فان كان معهم نساء وصبيان فاربعة اقوال جواز المنجنيق دون التحريق والتغريق وهو المشهور وجواز الجميع ومنع الجميع ومنع التحريق ولو تترسوا بالنساء والصبيان تركناهم الا ان يخاف من تركهم على المسلمين فيقاتلون وان اتقوا بهم ويجوز قتل دوابهم خلافا للشافعي وابن وهب وروي عن مالك التخيير بين قتلها وعرقبتها واتفق على قتل الفرس تحت الفارس وفي النحل خلاف ولا يجوز حمل رؤوس الكفار من بلد الى بلد ولا حملها الى الولاية . (المسألة السادسة) في الفرار ، لا يجوز الانصراف من صف القتال ان كان فيه انكسار المسلمين وان لم يكن فيجوز لمتحرف لقتال او متحيز الى فئة والتحرف للقتال هو ان يظهر الفرار وهو يريد الرجوع مكيدة في الحرب والتحيز الى الجماعة الحاضرة جائز واختلف في التحيز الى جماعة غائبة من المسلمين او مدينة . ولا يجوز الانهزام الا اذا زاد الكفار على ضعف المسلمين والمعتبر العدد في ذلك على المشهور وقيل القوة وقيل اذا بلغ عدد المسلمين اثني عشر الفا لم يحل الانهزام ولو زاد الكفار على الضعف ، وان علم المسلمون انهم مقتولون فالانصراف اولى وان علموا مع ذلك انهم لا تأثير لهم في نكاية العدو وجب الفرار وقال ابو المعالي لا خلاف في ذلك واذا حصرت المدينة فضعفوا قال ربيعة الخروج الى القتال احب الي من الموت جوعا وقد اختلف في المركب يلقي عليه النار هل يلقي الرجل نفسه ليفرق ام لا واما ان قوتل فلا يفرق نفسه بل يقف للقتال حتى

يموت : (المسألة السابعة) لا تجوز المبارزة للسمعة اجماعا فان حسنت النية لم تجز الا بإذن الامام اذا كان عدلا ومبارزة الواحد للجيش مستحسنة وقيل تكره لانه القاء بنفسه الى التهلكة .

الباب الثالث

في المغنم

سبعة اشياء : رجال الكفار ونساؤهم وصبيانهم واموالهم واراضهم واطعمتهم واشربتهم . فاما الرجال فيخير الامام فيهم بين خمسة اشياء القتل والمن والفداء والجزية والاسترقاق ويفعل الاصلح من ذلك ويجوز فداؤهم بأسارى المسلمين اتفاقا واختلف في فدائهم بالمال وقال ابو حنيفة لا يجوز المن ولا الفداء وقال قوم يقتلون على الاطلاق واما النساء والصبيان فيخير فيهم بين المن والفداء والاسترقاق واذا سبيت المرأة وولدها الصغير لم يفرق بينهما في البيع والقسمة ويجوز التفريق بينه وبين ابيه خلافا لابي حنيفة ويفرق بينه وبين جدته والصغير هنا من لم يشر وروي من لم يحتلم وفاقا لابي حنيفة واذا كانت المرأة حاملا من مسلم استرقت ولم يسترق الولد الا ان تكون حملت به فسي حال كفر الاب ثم سبيت بعد اسلام الاب فالحمل فسيء واذا سبي الزوجان معا او احدهما انقطع النكاح وجاز لسيدها وطؤها وقيل يثبت نكاحهما وقيل ينقطع ان سبيت قبله ولو وقع في المغنم ما يعتق على بعض القانمين فانه يعتق عليه ويفرم نصيب اصحابه . واما الاموال فهي اربعة انواع (احدها) لله خالصا وهو الجزية والخراج وعشر اهل الدمة واهل الصلح وما اخذ بغير قتال وذلك كله هو الفبيء فيفعل الامام في ذلك ما يراه مصلحة ولا يخمس خلافا للشافعي . (الثاني) لمن اخذه ولا خمس فيه وهو ما اخذه من كان في بلاد الحرب من غير ايجاف كالاسير يهرب منهم بمال وما طرحه العدو خوف الفرق الا ان يكون ذهبا او فضة فيجري على حكم الزكاة . (الثالث) خمس له وبقيته لمن اخذه وهو الغنيمة والركاز وتعني بالغنيمة ما اخذ على وجه الغلبة ويجري مجراه ما اخذ على وجه السرقة والاختلاس . (الرابع) مختلف فيه هل يخمس ام لا وهو ما غنمه العبيد ولا حر معهم والنساء والصبيان ولا رجل معهم وما جلا عنه اهله من غير نزول جيش فهو فيء لا شيء فيه للجيش وقيل يخمس .

فروع ثلاثة : (الفرع الاول) في السلب ، وسلب القتول كسائر الغنيمة لا يختص به القاتل خلافا للشافعي وابن حنبل وينفله له الامام من الخمس ان رأى ذلك مصلحة ولا تجوز ان ينادي بذلك قبل القتال لئلا يشوش النيات . (الفرع الثاني) الغلول حرام اجماعا واذا جاء من غل ثابا قبل القسمة لم يؤدب ورد ما غله للمغنم ، وان تاب بعد افتراق الجيش ادب وتصدق به . واختلف هل تملك الغنيمة بالاخذ وفاقا للشافعي او بالقسمة وفاقا لابي حنيفة وعلى ذلك من وطئ جارية من المغنم حد وان سرق منها قطع خلافا لابن الماجشون فيهما وقال سحنون

ان سرق ما يزيد على حصته ثلاثة دراهم قطع والا فلا . (الفرع الثالث) اذا غنم المسلمون من مواشي الكفار ودوابهم وخافوا ان يأخذها العدو من ايديهم جاز ان تبقر وتمرقب وقال الشافعي لا يجوز بل تخطى . واما الارضون فان فتحت عنوة فهي على ثلاثة اقسام : بعيد عن قهرنا فيخرب بحرق او بعدم ، وتحت قهرنا غير انه لا يسكن فيقطعه الامام لمن فيه نجدة ولا حق للجيش فيه ، وقريب مرغوب فيه . فالمشهور انه يكون وقفا يصرف خراجه في مصالح المسلمين من ارزاق المجاهدين والعمال وبناء القناطر والمساجد والاسوار وغير ذلك ، وقيل انه يقسم كسائر اموال الغنيمة وفاقا للشافعي ، وقيل يخير الامام وفاقا لابي حنيفة . وان فتحت صلحا فهي على ما يقتضيه الصلح . واما الاطعمة والاشربة فيجوز الانتفاع بها من غير قسم ما داموا في دار الحرب ويدخل في ذلك القوت والفواكه واللحم والعلف بقدر الحاجة لمن كان محتاجا اليه او غير محتاج فان فضل له منه - بعد الدخول الى ارض الاسلام وتفرق الجيش - كثير تصدق به او يسير انتفع به ويجوز ذبح الانعام للاكل واخذ الجلود للنعال والخفاف وقيل لا يجوز ذبحها ولا يفتقر في ذلك لاذن الامام . واذا ضم الامام ما فضل من ذلك ثم احتاج اليه الناس اكلوا منه بغير اذنه ويأخذ السلاح يقاتل به ثم يرده وكذلك الدابة يركبها الى بلده ثم يردها الى الغنيمة وكذلك الثياب يلبسها ثم يردها الى الغنيمة وقال ابن وهب لا ينتفع بسلاح ولا ثوب ولا دابة .

الباب الرابع

في قسمة الغنيمة والخمس والفيء وفيه سبع مسائل

(المسألة الاولى) يميز الامير الجيش فيقسم عليهم اربعة اخماس الغنيمة وهم في دار الحرب وقال ابو حنيفة لا يقسم عليهم حتى يصير في دار الاسلام وهو مخير بين قسمة اعيانها او اثمانها يفعل في ذلك ما يراه اصلح . (المسألة الثانية) فيمن يقسم له . اما المسلم الحر الذكر البالغ فيسهم له اتفاقا واما الكافر فان لم يقاتل لم يسهم له وان قاتل فثلاثة اقوال يفرق في الثالث بين ان يفتقر المسلمون الى معونته فيسهم له والا فلا والعبد كالكافر والصبي المطلق للقتال يسهم له وقيل لا يسهم له وفاقا لهما والمرأة ان لم تقاتل لم يسهم لها وان قاتلت ففي استحقاقها قولان والتاجر والاجير يسهم له ان قاتل في المشهور ويسهم الاعرج والمجذوم واقطع اليسرى بخلاف الاعمى والمقعذ واقطع اليدين .

(المسألة الثالثة) تستحق الغنيمة بحضور القتال وان غنم بعده على المشهور وقيل بحضوره ان غنم فيه وقيل بالادارب فعلى المشهور من مات في القتال او ارسله الامير في منفعة المسلمين او مات فرسه او باعه فسهمه ثابت ، ومن تخلف في الطريق تاركا للفرز فلا سهم له فان ضل عن الجيش حتى غنموا فثلاثة اقوال : الاسهام ونفيه والتفرقة وهي المشهور بين ان يضل قبل الادارب فلا

سهم له أو بعده فسيهم ثابت . وكذلك السفن اذا ردت الريح بعضها وان اتى الجيش على نهر فجازره قوم فغنموا وتخلف قوم فلا حق لهم في الغنيمة . وان افرق الجيش فريقين فغنم كل فريق في جهته فهم شركاء اذا كان كل فريق بحيث يغني صاحبها ان احتاج اليه واذا خرجت سرية من الجيش فغنمت بموضع قريب يصل اليهم فيه غوث الجيش شاركها الجيش في غنيمتها وان بعدت لم يشاركوهم . وان غنم الجيش بعدها فسيهمها ثابت ان خرجت بإذن الامام، وقال ابو حنيفة ان جاءهم مدد بعد انقضاء الحرب وحوز الغنيمة شاركوهم فيها . (المسألة الرابعة) للراجل سهم . وللفراس ثلاثة : له واحد ولفرسه اثنان وقال ابو حنيفة للفرس واحد ويستوي في السهم الفرس المملوك والجسجس والمكترى والمعار والمقصوب وسهمه في ذلك كله لراكبه وعليه في الفصب اجرة المثل ومن له افراس اسهم لواحد منها ولا يسهم لما فوق الاثنين اتفاقا ولا للثاني على المشهور خلافا لابن حنبل وسهم الامير كغيره ولا يسهم للبالغ ولا للحمير ولا للابل ولا للغيل ولا للأعرج الذي لا ينتفع به من الخيل بخلاف الرهيص والمريض مرضا خفيفا . (المسألة الخامسة) في الخمس وهو في المذهب الى اجتهاد الامام يأخذ منه كفايته وان كانت جميعه ، ويصرف الباقي في المصالح وقال الشافعي يقسم خمسة اسهم : سهم للنبي صلى الله عليه وسلم يصرفه الامام في المصالح، وسهم لذوي القربى الذين لا تحل لهم الصدقة غنيهم وفقيرهم . وسهم لليتامى . وسهم للمساكين . وسهم لابن السبيل ، وقال ابو حنيفة ثلاثة اسهم اليتامى والمساكين وابن السبيل وسقط سهمه صلى الله عليه وسلم بموته وسهم ذوي القربى . وقال قوم ستة اسهم وزادوا سهماً لله يصرف في عمارة الكعبة . (المسألة السادسة) يتطرق الى الخمس الرضخ والنقل والسلب . اما النقل فهو ما يعطيه الامير من الخمس لمن فيه غناء للمسلمين واما الرضخ فهو ما يعطيه من الخمس لمن لا يسهم له كالنساء والعبيد والصبيان ولا يرضخ لهم على المشهور، واما السلب فقد تقدم . (المسألة السابعة) في الفئ : سيرة أئمة العدل فسي الفئ والخمس ان يبدأ بسد المخاوف والثغور واستعداد آلة الحرب واعطاء المقاتلة فان فضل شيء فللقضاة والعمال وبنيان المساجد والقناطر ثم يفرق على الفقراء فان فضل شيء فالامام مخير بين تفريقه على الاغنياء وحبس لثواب الاسلام . واختلف هل يفضل في العطاء من له حرمة وسابقة وغناء او يسوى بينهم وبين غيرهم .

الباب الخامس

فيما حازه الكفار من اموال المسلمين

وهو على اربعة اقسام (الاول) ما اسلموا عليه كان لهم . (الثاني) ما قدموا به بلاد المسلمين بآمان فهو لهم وقال في المدونة لا احب شراء ذلك منهم وقال ابن

المواز يجوز شراؤه ، فان جاء صاحبه كان له اخذه بالثمن واشتراء العبد المسلم منهم افضل من تركه قال ابن رشد وكذلك الامتعة . (الثالث) ما اشتراه منهم مسلم دخل بأمان فلا شيء لربه فيه الا ان يعطي الثمن وان وهبوه للداخل اليهم فصاحبه احق به بغير ثمن الا ان يكون كافا على الهبة وان اعتق العبد واستولد الامة فذلك خلافا لأشهب . (الرابع) ما غنمه المسلمون فهو لمن كان يملكه من المسلمين ولا تجوز قسمته ان علم به فان ادركه قبل القسمة اخذه بغير ثمن وان لم يعلم به حتى قسم فهو احق به بالثمن وفاقا لابن حنبل وقال الشافعي بغير ثمن وبعدها بالقيمة وان اخذوه بغير غلبة فهو لصاحبه مطلقا وقال قوم لا يأخذه صاحبه قبل القسمة ولا بعدها .

فروع : اذا أسلم الكافر وعنده حر مسلم اخذ منه بغير ثمن واعتق عليه واذا اسر العدو حرة مسلمة ثم اخذها المسلمون فهي حرة وان ولدت عندهم اولادا واخذوا صفارا فهم بمنزلتها واختلف في الكبار . وان كانت امة لرجل فهي واولادها لسيدها ، وان غنموا ذميا ثم غنمناه رد لذمته وان غنموا عبدا او مدبرا او مكاتبيا او معتقا الى اجل او ام ولد فهم لسيدهم كالمال . واذا خرج الاسير الينا وترك ماله في ايديهم ثم غنمه المسلمون فهو احق به قبل القسمة بغير ثمن وبعدها بالثمن . واذا أسلم العربي ثم غزا المسلمون بلادهم فزوجته فسيء وكذلك اولاده على المشهور وقيل هم تبع له وماله فيء وقيل هو له . وقيل هو له قبل القسمة بلا ثمن وبعدها بالثمن .

الباب السادس

في اسارى المسلمين وفيه اربع مسائل

(المسألة الاولى) في حكم الفداء ، يجب استنقاذهم من يد الكفار بالقتال فان عجز المسلمون عنه وجب عليهم الفداء بالمال ، فيجب على الاسير الفتي فداء نفسه وعلى الامام فداء الفقراء من بيت المال فما نقص تعين في جميع اموال المسلمين ولو اتى عليها ويجبر الامام سادات العلوج على فداء المسلمين بهم ولا يعطاهم الثمن . (المسألة الثانية) في الرجوع بالفدية ومن فدى اسيرا بأمره رجع عليه بالفدية اتفاقا فان فداه بغير امره ولا علمه رجع ايضا عليه خلافا للشافعي وقيل يرجع عليه ان كان موسرا وعلى بيت المال ان كان معسرا . والفدية مقدمة على الدين واذا فدى احد الزوجين صاحبه فلا رجوع له الا ان يقديه بأمره وكذلك الاقارب والآباء والامهات والاجداد والاولاد والاعمام والاخوان والاخوة وبنينهم والاخوات وبنينهم وان طلب العدو في الفداء خيلا وسلاحا دفعت اليه بخلاف الخمر والخنزير وقد اجاز الفداء بهما سخون ومنع ابن القاسم ما فيه مضرة على المسلمين . ومن فدى اسيرا بخمر وشبهه لم يرجع به ولا بقيمته ومن فدى اسارى بالفرجع على الموسر والمعسر بالسوية الا ان يكون العدو علم الموسر وشاح

فيه . (المسألة الثالثة) في اختلاف الفادي والمفدي وإذا اختلف الفادي والمفدي قالقول قول المفدي في انكار اصل الفداء ومقداره ولو ادعى ما لا يشبه لتمكنه من انكار أصله وقيل القول قول الفادي ان وافقه المفدي على اصل الفداء وإذا قال كنت قادرا على التحيل والخروج من غير شيء لم يتبع ان ظهر صدقه وفداءه بغير علمه وان قال كنت أفندي بدون هذا وتبين صدقه سقط الزائد ومتى علم ولم ينكر اتبع مطلقا . (المسألة الرابعة) في الارتهان ولا يجوز للاسير المسلم ان يجعل حرا مسلما في موضعه رهنا ويجوز للكافر ان يرهن كافرا من اقاربه او من غيرهم وان شرط ان يكون هذا الرهون عبدا ان لم يأت بالمال فله شرطه ، وان رهن ولده او غيره ثم لم يأت بالفداء فان كان لعذر من موته او حبسه او غير ذلك لم يشترط الرهن ، وان كان لغير عذر استرق الكبير والكبيرة بخلاف الصغير والصغيرة ويجوز فيه غلق الرهن بخلاف سائر الرهون .

فروع : إذا اتهم الاسير على نفسه او على مال او دم لزمه الفداء بالامانة وإذا لم يؤتمن جاز له الهروب واخذ ما ظفر به من نفس او مالي وقتل من ظفر به من الكفار ولا يخمس ما يهرب به ، وإذا كان مع الاسير امراته او أمته جاز له وطؤها ان تيقن سلامتها من وطء الكفار ويكره ذلك لبقاء ذريته بأرض الحرب ويقام عليه الجحد في الزنى سواء زنى بخره او مملوكة خلافا لابن الماجشون .

الباب السابع

في الامان

التامين ثلاثة اضرب على العموم وينفرد بعقدهما السلطان وهما الصلح والذمة وسبائيان ، والثالث خاص بكافر واحد او بعدد محصور ويصح من كل مسلم مميز فيدخل في ذلك المرأة عند الاربعة والعبد عند الثلاثة ، والصبي الذي لا يعقل الامان في المذهب فيلزم الامام وغيره الوفاء به اذا لم تكن فيه مضرة سواء كانت فيه منفعة ام لا وسواء كان بكلام او كتابة بأي لغة او كناية او اشارة مفهومة ولو ظن الكافر ان المسلم اراد الامان والمسلم لم يردده فلا يقتل وإذا شرط الامان في أهله وماله لزم الوفاء به ، ومن دخل سفارة لم يفتقر الى امان بل ذلك القصد يؤمنه . ويجب على المبارز مع قريبه الوفاء بشرطه وإذا أمسن المسلم الاسير سواء لزمه ذلك الا ان يكون مكرها وان حلف لهم مكرها لم يلزمه اليمين وإذا حاصرنا أهل حصن فنزلوا على حكم رجل صح اذا كان عاقلا عدلا بصيرا بمصالح القتال فان حكموا امرأة او صبيا او عبدا او فاسقا كان النظر للامام . وإذا دخل الحربي اليينا بامان وترك عندنا مالا فهو له او اورثته من بعده وإذا اخذ عالج في طريق فادعى سببا يحقن به دمه ولم يتبين صدقه من كذبه وجب رده الى مأمته ان لم يقبل قوله .

بيان: الفرق بين الامان اللازم وبين الخديعة المباحة في الحرب : ان الامان

تطمئن اليه نفس الكافر ، والخديعة هي تدبير غوامض الحرب بما يوهن العدو الاعراض عنه او النكول حتى توجد فيه الفرصة فيدخل في ذلك التورية والتبنييت والتشتيت بينهم ونصب الكمين والاستطراد حال القتال، وليس منها ان يظهر لهم انه منهم او على دينهم او جاء لنصيحتهم حتى اذا وجد غفلة نال منهم فهذه خيانة لا تجوز .

الباب الثامن

في الصلح مع الحريين على المهادنة وفيه مسألتان

(المسألة الاولى) في شروط جوازه وهي اربعة (الاول) الحاجة اليه فان كان لغير مصلحة لم يجوز ولو بذل العدو المال ، وان كان لمصلحة كالعجز عن القتال مطلقا او في وقت خاص فيجوز بعوض وبغير عوض على ما يكون سدادا للمسلمين . (الثاني) ان لا يتولاه الامام . (الثالث) خلوه عن شرط فاسد كترك مسلم في ايديهم او بذل مال لهم من غير خوف ويجوز مع الخوف . (الرابع) ان لا يزداد على المدة التي تدعو اليها الحاجة على حسب الاجتهاد وقال ابو عمر ان يستحب ان لا يزداد على اربعة اشهر الا مع العجز . (المسألة الثانية) في حكمه ويلزم الوفاء به وبشروطه الصحيحة ولا يجوز ان يشترط ان جاء منهم مسلما او مسلمة رددناه عليهم وقال المازري يجوز رد الرجال دون النساء واختلف في رد رهبانهم اذا اسلموا ، واذا استشعرنا منهم خيانة جاز نبد العهد قبل المدة .

الباب التاسع

في اخذ الجزية من اهل الذمة وفيه ثلاث مسائل

(المسألة الاولى) في العاقد والمعقود له : لا يعقد الذمة الا الامام ولا تعقد الا لكافر حر بالغ ذكر قادر على اداء الجزية يجوز اقراره على دينه ليس بمجنون مغلوب على عقله ولا بمرهب منقطع في ديره ، فاما المرأة والعبد والصبي فهم اتباع ولا جزية عليهم وكذلك الفقير والعاجز عن الكسب ، واذا بلغ الصبي اخذت منه . وقال ابن الماجشون لا ذمة الا للكتابين وقال الشافعي للكتابين والمجوس دون سائر الكفار . (المسألة الثانية) فيما يجب لنا عليهم وهي اثنا عشر شيئا (الاول) اداء الجزية عن يد وهم صاغرون وهي اربعة دنانير في كل عام على كل رأس من اهل الذهب ، واربعون درهما على اهل الفضة ولا يزداد على ذلك لقوة احد ولا ينقص لضعفه ، وقال الشافعي الجزية دينار على كسل رأس وان صولحوا على اكثر من ذلك جاز ، وقال ابو خنيفة وابن حنبل الجزية اثنا عشر درهما على الفقير واربعة وعشرون درهما على المتوسط وثمانية واربعون درهما على

الفني ، وإذا أسلم الدمي سقطت عنه الجزية ولو لم يبق من عامه إلا يسوم واحد . (الثاني) ضيافة المسلمين ثلاثة أيام إذا مروا عليهم . (الثالث) عشر ما يتجرون به في غير بلادهم التي يسكنونها وذلك أن الجزية ثلاثة أنواع : جزية عشرية وهي هذه وجزية عنوية وهي المذكورة قبل هذا وجزية صلحية فلا حد لها ولا لمن تؤخذ منه إلا ما يقع عليه الصلح . (الرابع) أن لا يبنوا كنيسة ولا يتركوها مبنية في بلدة بناها المسلمون أو فتحت عنوة فإن فتحت صلحا واشتروطوا بقاءها جاز وفي اشتراط بنائها قولان . (الخامس) أن لا يركبوا الخيل ولا البغال النفيسة بخلاف الحمير . (السادس) أن يمنعوا من جادة الطريق ويضطروا إلى اضيقه . (السابع) أن تكون لهم علامة يعرفون بها كالزناد ويعاقبون على تركها . (الثامن) أن لا يفشوا المسلمين ولا يأووا جاسوسا . (التاسع) أن لا يمنعوا المسلمين من النزول في كنائسهم ليلا ونهارا . (العاشر) أن يقرأوا المسلمين فلا يضربون مسلما ولا يسبون ولا يستخدمونه . (الحادي عشر) أن يخفوا نواقيسهم ولا يظهروا شيئا من شعائر دينهم . (الثاني عشر) أن لا يسبوا احدا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام ولا يظهروا معتقدهم . (المسألة الثالثة) فيما يجب لهم علينا وهو التزام اقرارهم في بلادنا الا جزيرة العرب وهي الحجاز واليمن وأن تكف عنهم ونعصمهم بالضممان في انفسهم واموالهم ولا نتعرض لكنايسهم ولا لخمورهم وخنازيرهم ما لم يظهروها فان اظهروا الخمر ارقناها عليهم وأن لم يظهروها وارقاها مسلم ضمنها وقيل لا يضمن ، ويؤدب من اظهر منهم الخنزير وإذا خرجوا من غير ظلم ولا عنف استرقوا وأن خرجوا بظلم او عنف لم يسترقوا وقال اشهب لا يسترقون أصلا .

الباب العاشر

في المسابقة والرمي

المسابقة في الخيل جائزة وقيل مرغب فيها فان كانت بغير عوض جازت مطلقا في الخيل وغيرها من الدواب والسفن وبين الطير لا يصل الخبر بسرعة ويجوز على الأقدام وفي رمي الاحجار والمصارعة ، وأن كانت بعوض وهو الرهان فلها ثلاثة صور (الاولى) أن يخرج الوالي او غيره مالا يأخذه السابق فهذه جائزة اتفاقا . (الثانية) أن يخرج كل واحد من المتسابقين مالا فمن سبق منهما اخذ مال صاحبه وأمسك متاعه وليس معها غيرها فهذه ممنوعة اتفاقا فان كان معها ثالث وهو المحلل فجعل له المال أن كان سابقا وليس عليه شيء أن كان مسبوqa فأجاز ذلك ابن المسيب والشافعي ومنعه مالك . (الثالث) أن يخرج المال احد المتسابقين فيجوز أن كان لا يعود اليه ويأخذه من سبق سواء أو من حضر ، والرمي كالسبق فيما يجوز ويمنع ، ويجعل للسبق أمد ، وللرمي اشارة غرض .

الكتاب الثامن

في الإيمان والنذور وفيه خمسة ابواب

الباب الاول

في انواع اليمين وفيه سبع مسائل

(المسألة الاولى) في حكم اليمين وهو ثلاثة اقسام (الاول) انيمين بالله وهي جائزة . (الثاني) اليمين بغيره وهي مكروهة وقيل حرام . (الثالث) اليمين بنحو اللات والعزى فان اعتقد تعظيمها فهو كفر والا فهو حرام . (المسألة الثانية) فيما يلزم من الايمان وينقسم ايضا ثلاثة اقسام (الاول) ما يلزم ويرفعه الاستثناء والكفارة وهو الحلف بالله وباسمائه كالرحيم والعزير وبصفاته كعلمه وقدرته وسمعه وبصره وكلامه ووحدانيته وقدمه وبقائه وعزته وجلاله وعهده وميثاقه وذمته وكفالاته وامانته وكذلك باسمه وحقه ويلحق بذلك القرآن والمصحف على المشهور . (الثاني) ما يلزم ولا يحتاج فيه لاستثناء ولا كفارة وهو احلف واقسم واشهد ، او ماض كقوله : حلفت او اقسمت ، او اسم كقوله لعمرك وحياتك وعيشك وحقك واما قوله ان كان كذا فهو يهودي او نصراني او بريء من الله او كافر اى شبه ذلك فلا كفارة فيه ان حنت خلافا لابي حنيفة وليستغفر الله . (الثالث) يلزم ولا يرفعه استثناء ولا كفارة وهو ان يحلف بإيقاع شيء معين او نذر معين فيلزمه تنفيذ ما حلف به كالطلاق والعتاق ويؤدب عليهما وكالمشي الى مكة والصوم والصدقة وغير ذلك . (المسألة الثالثة) في صيغة اليمين وهي ثلاثة اقسام أحدها تجريد الاسم المحلوف به كقوله الله لا فعلت . (الثاني) زيادة حرف قسم كقوله والله وتالله وبالله ويمين الله وإيم الله ولعمر الله فلا خلاف في انعقاد هذين القسمين . (الثالث) زيادة فعل مستقبل كقوله : واقسم واشهد ، او ماض كقوله : حلفت او اقسمت ، او اسم كقوله يميني وقسمي ، فهذه ان قرنها بالله او بصفاته نطقا او نية كانت ايمانا وان اراد بها غير ذلك او اعراها من النية لم تكن ايمانا ولم يلزم بها حكم ، وقال الشافعي ليست بإيمان على الإطلاق اذا لم يقرنها بأسماء الله تعالى لفظا ، وعكس ابو حنيفة ومن قال لغيره

بالله افعل كذا لم يلزمهما شيء . (المسألة الرابعة) المحلوف عليه ، فان كان على الماضي لم يلزم ولا كفارة فيه كقوله والله لقد كان كذا سواء حلف على حق يعلمه او باطل متعمدا مع الائم او على شك او على ما يعتقد ؛ ثم تبين له خلافه وهذا في اليمين بالله واما الالتزامات كالطلاق وشبهه فان حلف بها على الماضي متعمدا للكذب لزمه ، وان حلف على امر كان يفعله كقوله امرأتي طالق لو جئتني امس لفعلت كذا فان كان مما يمكنه فعله بر والا حنث ، وان كان على مستقبل لزم . وهو على نوعين اثبات ونفي فالاثبات كقوله لا فعلن ولئن لم افعل والنفي كقوله لا فعلت وان فعلت . (المسألة الخامسة) فيما يكفر وما لا يكفر ، الايمان على ثلاثة انواع : لغو ، وغموس ، وعقد ، فاللغو لا كفارة فيه اتفاقا وهو الحلف على شيء يظنه كما لو حلف ثم تبين له خلافه وفاقا لابي حنيفة وقيل هو قول (لا والله ، ونعم والله) الجاري على اللسان من غير قصد وفاقا للشافعي واسماعيل القاضي . وقال طاوس : هو ان يحلف الرجل وهو غضبان . وقال ابن عباس : هو ان يحلف على معصية . والغموس لا كفارة فيه خلافا للشافعي والخالف به آثم وهو تعمد الكذب على امر ماض . والعقد هو الذي فيه الكفارة وهو المعلق بالاستقبال نفيا او اثباتا . (المسألة السادسة) من حلف بتحريم حلال من المأكول والمشرب والملابس وغير ذلك كقوله ان فعلت كذا فالخبر علي حرام لم يلزمه شيء الا في الزوجة فيكون طلاقا وفي العبد والامة فيكون عتقا ان اراد العتق وان اراد التحريم من غير عتق لم يلزمه شيء وقال ابو حنيفة في ذلك كفارة يمين . (المسألة السابعة) اذا حلف بالايمان تلزمي ثم حنث فليس لمالك في ذلك ولا لاصحابه قول يؤثر . وحكى ابن العربي عن اهل المذهب فيه خمسة اقوال . (الاول) ان الامر في ذلك راجع الى نيته فان نوى شيئا لزمه ما نوى وان لم ينو شيئا لزمته طلقة واحدة . (الثاني) مثله ويستحب ان يطلق ثلاثا من غير قضاء . (الثالث) تلزمه طلقة واحدة بائنة . (الرابع) تلزمه ثلاث تطليقات . (الخامس) تلزمه ثلاث كفارات من كفارات اليمين فيعظم ثلاثين مسكينا الا ان ينوي شيئا فيلزمه ، وهذا الخامس هو اختيار الطرطوشي . وقال بعض المتأخرين يلزمه الطلاق والعتاق والمشي الى مكة والصدقة بثلاث ماله وصيام شهرين متتابعين قال الطرطوشي لا يدخل تحت هذه الا اليمين بالله دون ما ذكروا من الطلاق والعتاق وغير ذلك الا ان ينوي ذلك او يكون العرف جاريا في بلد يحلفون فيه بهذه اليمين ، فاذا تقرر هذا فان هذه اليمين قد استقر في بلادنا ان معناه والمراد فيه الطلاق بالثلاث دون صيام ولا عتق ولا غير ذلك فيجب ان يحمل على هذا العرف الثابت فانه مراد الحالف دون غيره لا ينقص في الطلاق من الثلاث ولو كفر مع ذلك كفارة اليمين بالله لكان حسنا حملا لليمين على الطلاق الشرعي الا ان يعم الايمان بنيته فيلزمه ما ادخل في نيته من صيام وعتاق وغير ذلك .

الباب الثاني

فيما يقتضي البر والحنث وفيه فصلان

(الفصل الاول) في البر والحنث : البر هو الموافقة لما خلف عليه . والحنث مخالفة ما حلف عليه من نفي او اثبات ، فكل من حلف على ترك شيء او عدمه فهو على بر حتى يقع منه الفعل فيحنث ومن حلف على الاقدام على فعل او وجوده فهو على حنث حتى يقع الفعل فيبر ثم ان الحنث في المذهب يدخل باكل الوجوه والبر لا يكون الا باكمل الوجوه لمن حلف ان ياكل رغيفا لم يبر الا باكل جميعه وان حلف ان لا ياكله حنث باكل بعضه ومن حلف ان لا يفعل فعلا ففعله حنث سواء فعله عمدا او سهوا او جهلا الا ان نسي ففعل ناسيا فاختر السيوري وابن العربي انه لا يحنث وفاقا للشافعي فلو فعله جهلا كما لو حلف ان لا يسلم على زيد فسلم عليه في ظلمة وهو لا يبرفه حنث خلافا للشافعي . واما ان اكره على الفعل لم يحنث كما لو حلف ان لا يدخل دارا فادخلها قهرا لكن ان قدر على الخروج فلم يخرج حنث وان حلف ان يفعل شيئا فتعذر عليه فعله فلا يخلو من ثلاثة اوجه (الاول) ان يمتنع لعدم المحل كمن حلف ان يضرب عبده فمات او ان يذبح حمامة فطارت فلا حنث عليه ان لم يفرط . (الثاني) ان يمتنع شرعا كمن حلف ليطان زوجته فوجدها حائضا فان لم يطاها فاختلف هل يحنث ام لا وان وطئها فقبل ثم وبر يمينه وقيل لم يبر لانه قصد وطاها مباحا . (الثالث) ان يمتنع لما منع غير ذلك كالسارق والفاسب فانه يحنث عند ابن القاسم خلافا لاشهب .

(الفصل الثاني) فيما تحمل عليه اليمين وهي اربعة امور (الاول) النية اذا كانت مما يصلح لها اللفظ سواء كانت مطابقة له او زائدة فيه او ناقصة وهي بالقلب دون تحريك لسانه بشرط ان يعتقد عليها اليمين فان استدركها بعد اليمين لم ينتفع به ويعتبر في ذلك نية الحالف الا في الدعاوي فتعتبر نية المستحلف في المشهور . (الثاني) السبب المثير . لليمين وهو بساط الحال وبه يستدل على النية اذا غابت . (الثالث) العرف اعني ما قصد الناس من عسرف ايمانهم . (الرابع) مقتضى اللفظ لغة وشرعا وفي ترتيب هذه الامور اربعة اقوال والمشهور ان هذه الامور على ما ذكرناه من الترتيب فينظر اولا الى النية فان عذمت نظر الى البساط فان عدم نظر الى العرف فان عدم نظر الى مقتضى اللفظ وقيل ينظر الى النية ثم الى مقتضى اللفظ ولا يعتبر البساط ولا العسرف ، وقيل ينظر الى النية ثم الى البساط ثم الى مقتضى اللفظ ولا يعتبر العرف . وقال الشافعي يعتبر وضع اللفظ لا النية ولا البساط . قال ابن رشد وهذا الخلاف انما هو فيما اذا كان العسرف والمقصود فيه مظنوننا اما ما كان فيه معلوما فلا خلاف في اعتباره كقول القائل والله لارين فلانا النجوم في القائلة والمعلوم انه اراد خلاف اللفظ فيحمل عليه ويتفرع على هذا الاصل عشرون فرعا ترجع كلها الى ما ذكرنا . (الفرع الاول) من

حلف ان لا يدخل دارا فرقى سطحها حثت خلافا للشافعي . (الفرع الثاني) من
 حلف ان لا يدخل دار فلان فدخل دارا مكررة عنده حثت ان لم يكن نية الملك
 خلافا للشافعي . (الفرع الثالث) اذا من رجل على آخر بطعام او كسوة او غير
 ذلك فحلف ان لا يشرب له ماء حثت بشرب مائه وباكل طعامه ولباس كسوته
 وغير ذلك من المنافع خلافا لهما فلا يحث عندهما الا بشرب الماء ، ومثل ذلك لو
 وهب له شاة ثم من عليه بها فحلف ان لا ياكل من لحمها ولا يشرب من لبنها
 فان انتفع بثمرها حثت . (الفرع الرابع) من حلف ان لا يبيع شيئا او لا يشتريه
 او ان يطلق امراته او ان لا يعتق عبده فأمر من يفعل ذلك حثت الا ان تكون نيته
 مباشرة ذلك بنفسه خلافا للشافعي . (الفرع الخامس) اذا حلف ان لا يدخل دار
 فلان فانتقلت عن ملكه لم يحث بدخولها وان قال هذه الدار حثت وان حلف الا
 يدخل عليه بيتا ~~حسب~~ بالحمام لا بالمسجد وان دخل عليه ميتا فقولان وان حلف الا
 يساكنه وهما في دار فجعل بينهما حائطا فقال ابن القاسم يحث وشك مالك .
 وان حلف ان لا يدخل دار فلان فهدمت وصارت طريقا فدخلها لم يحث خلافا
 لابي حنيفة . (الفرع السادس) من حلف ان لا ياكل طعاما يشتريه فلان فاشتراه
 فلان وآخر معه فاكل منه ولم تكن له نية حثت خلافا لهما . (الفرع السابع) من
 حلف ان لا ياكل فاكهة حثت بالعنب والتفاح والرمان وغير ذلك حتى بالفصول
 الاخضر وقال ابو حنيفة يحث بذلك كله الا العنب والرمان ولو حلف ان لا ياكل
 تمرا حث بالوطب خلافا لابي حنيفة . (الفرع الثامن) من حلف ان لا ياكل اداما
 فاكل لحما او شوبا حثت كما لو اكل زينا او خلا ويرجع في ذلك الى العادة
 فيما يؤتد به ، وقال ابو حنيفة انما الادام ما يساغ به كالزيت والخل والعسل .
 (الفرع التاسع) من حلف ان لا ياكل خبزا فاختلف هل يحث باكل ما صنع من
 القمح كالهريسة والاطرية والكعك قال ابن بشير الكعك اقرب الى الحث الا ان
 خصص او عمم بنية او بساط فيزول الخلاف ، ومن حلف ان لا ياكل رؤوسا
 فاكل رؤوس الحوت او الطير حثت ان لم يكن قد خصص بعض الاشياء بالنية او
 البساط وقال ابو حنيفة لا يحث الا باكل رؤوس الغنم والبقير فقط وزاد
 الشافعي الابل والطيور ، وكذلك لو حلف ان لا ياكل بيضا حثت عند ابن القاسم
 حتى ببيض الحوت ولم يحث عند اشهب الا ببيض الدجاج وما جرت العادة
 باكله من البيض ، ومن حلف ان لا ياكل لحما حثت باكل جميع اللحوم والحيتان
 وحث ايضا بالشحم بخلاف العكس . (الفرع العاشر) . اذا قال والله لا قضيتك
 حقت غدا فقضاه اليوم لم يحث خلافا للشافعي . (الفرع الحادي عشر) اذا قال
 لا فعلن كذا الى حين فعند مالك انه سنة وعند ابي حنيفة ستة اشهر وعند
 الشافعي الابد . (الفرع الثاني عشر) من حلف ان يضرب عبده مائة سوط فجمعها
 ضففا ثم ضربه بها ضربة واحدة لم يبر خلافا لهما . (الفرع الثالث عشر) من
 حلف ان لا يسكن دارا وهو ساكنها او ان لا يلبس ثوبا وهو عليه او ان لا يركب
 دابة وهو عليها لزمه النزول اول اوقات الامكان فان تراخى مع الامكان حثت وفي
 الواضحة لا حثت عليه . (الفرع الرابع عشر) من حلف ان لا يكلم انسانا فكتب

اليه او ارسل رسولا فليل يحنث بهما وقيل لا يحنث بهما وقيل يحنث بالكتاب لا بالرسول واذا قلنا بالكتاب فوصل فلم يقرأه المكتوب اليه ففي وقوع الحنث قولان . وكذلك لو حلف الا يكلم انسانا فكلمه فلم يسمعه وان حلف ان يكلمه لم يبر بالكتاب ولا بالرسول وان حلف ان لا يكلمه فسلم عليه في غير الصلاة حنث وان كان في الصلاة لم يحنث اذا كان مأموما والمحطوف عليه هو الامام . (الفرع الخامس عشر) من حلف الا تخرج زوجته الا ياذنه فاذن لها ولم تعلم او لم تسمع وخرجت حنث خلافا للشافعي . (الفرع السادس عشر) من حلف ان لا ياكل فشرب سويقا او لبنا حنث ان قصد التضيق على نفسه بترك الفداء ولو كان قصده الاكل دون الشرب لم يحنث . (الفرع السابع عشر) من حلف ان لا يفارق غريمه الا بحقه لم يبر بالرهن ولا بالضمان ولا بالاحالة وان كانت نيته توثيق حقه بر بكل واحد منها . (الفرع الثامن عشر) من حلف ان يهجر فلانا بر بهجران ثلاثة ايام لانها نهاية الهجران الجائز شرعا وقيل لا يبر الا بشهر لانه كثيرا ما تقع عليه الايمان في العادة فان حلف ان يهجره اياما او اشهرا او سنين لزمه اقل الجمع وهو ثلاثة . (الفرع التاسع عشر) اذا حلف على فعل فهل يحمل على اقل ما يحتمله اللفظ او على الاكثر وهو المشهور قولان وعليه الخلاف فيمن حلف ان ياكل رغيفا فاكل بعضه فانه يحنث في المشهور ولو حلف ان ياكله لم يبر الا باكل جميعه . وكذلك لو حلف على الوطء يحنث بمغيب الحشفة على المشهور وعلى الآخر لا يحنث بدون الانزال . ولو حلف ان لا ياكل خبزا وزيتا فاكسل احدهما ففيه الخلاف وذلك كله عند فقد النية . (الفرع العاشر) من حلف على فعل شيء ينتقل حنث بما ينتقل اليه كالحالف على القمح فاكل خبزه او على اللبن فاكل جبنه او على العنب فاكل زبيبيه وقيل لا يحنث . (تنبيه) انما الاحكام التي ذكرنا في هذه الفروع مع عدم النية والبساط فاذا كان للحالف نية او بساط حمل عليه .

الباب الثالث

في الكفارة والاستثناء وفيه فصلان

(الفصل الاول) في الكفارة وهي ثلاثة اشياء على التخيير وهي طعام عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة ورابع مرتب بعدها وهو صيام ثلاثة ايام . فاما الاطعام فمد بعد النبي صلى الله عليه وسلم لكل مسكين ان كان بالمدينة فان كان بغيرها فقال ابن القاسم يجزيه المد بكل مكان وقال غيره يخرج الوسط من الشبع وقال بعضهم هو رطلان بالبغدادي وشيء من الادام وعد ذلك وسطا من الشبع في جميع الامصار . والوسط من الشبع في بلادنا رطل ونصف رطل من ارطالنا . وقال ابو حنيفة يعطي نصف صاع من قمح او صاعا من شعير او زبيب قال وان غداهم وعشاهاهم اجزاء ، ولا يجزيه ان يطعم مسكينا واحدا عشرة

ايام خلافا لابي حنيفة . ويشترط في المسكين الاسلام والحرية خلافا لابن سبي حنيفة . واما الكسوة فاقبل ذلك للرجل ثوب يستر جميع جسده وللمرأة ما يجوز لها فيه الصلاة وذلك ثوب وخمار ويجزي عندهما اقل ما ينطلق عليه اسم قميص او ازار او سراويل او عمامة . واما الرقبة فيشترط فيها ان تكون مؤمنة خلافا لابي حنيفة ، سليمة من العيوب خلافا للظاهرية ليس فيها شركة ولا عقد عتق . وكذلك تشترط هذه الشروط في الرقبة في كفارة الفطر في رمضان وفي كفارة الظهار . وعبوب الرقبة على ثلاثة انواع : منها ما يمنع من الاجزاء وهو ما يمنع من الكسب او كماله كالمرض المزمع الذي لا يرجى برؤه والعوى والبكم والجنون والهرم المفرد ومنها ما لا يقدح في الاجزاء وهو لا يشين كالعرج الخفيف وقطع الانملة ومنها ما اختلف فيه وهو ما يشين ولا يمنع من الكسب كالصم والمور والعرج البين . واما الصيام فلا يشترط فيه التتابع خلافا لابي حنيفة ولكن يستحب .

فروع خمسة : (الفرع الاول) ان كفر العبد بالصيام اجزاء وبالعق لا يجزيه وفي الاطعام والكسوة قولان . (الفرع الثاني) لا يحرم الحنث ولكن الاولى ان لا يحنث الا ان يكون الخير في الحنث . (الفرع الثالث) يجوز تقديم الكفارة قبل الحنث وفاقا للشافعي وقيل لا يجوز وفاقا لابي حنيفة . (الفرع الرابع) لو لفق كفارة من نوعين مثل ان يطعم خمسة فاختلف هل يجزيه ام لا . (الفرع الخامس) في التكرار اذا حلف بعدة من اسماء الله كقوله والله والسميع والعليم ونحوه لم يتكرر عليه الكفارة وقال قوم تتكرر ولا يتكرر الحنث بتكرار الفعل الا اذا اتى بصيغة تقتضي التكرار كقوله كلما ومتى وشبه ذلك او يقصد التكرار . ولا خلاف ان من حلف على امور شتى يمينا واحدة انه اتى ما تلزمه كفارة واحدة ، وان من حلف على شيء واحد ايمانا كثيرة انه يلزمه كفارة لكل يمين ، فان حلف على شيء واحد مرارا كثيرة كقوله والله والله والله ففي كل يمين كفارة الا اذا اراد التاكيد ، وقال قوم كفارة واحدة .

(الفصل الثاني) في الاستثناء ، وله تأثير في اليمين اتفاقا وهو نوعان (النوع الاول) بمشيئة الله وهو رفع لحكم اليمين بالجملة ولا ينفع الا في اليمين بالله دون الطلاق والعتاق وغير ذلك خلافا لهما . (النوع الثاني) بالا ونحوها وهو رفع بعض ما يتناول اليمين فينفع في جميع الايمان ويشترط في النوعين ثلاثة شروط (احدها) النطق باللسان ، ولا يكفي مجرد النية الا في الاستثناء بمشيئة الله واختلف في الا ونحوها اذا كانت اليمين مما يقضى عليه بها ولم تقم عليه بينة وان نطق سرا اجزاء الا ان استحلف او حلف في حق او شرط . (الثاني) اتصاله باليمين من غير فصل الا بسعال او عطاس او تشاؤب او شبه ذلك ، وقال الشافعي لا بأس بالسكينة الخفيفة للتذكر او للتنفس او انقطاع الصوت وقال قوم ينفع الاستثناء ما لم يقم من مجلسه وقال ابن عباس ينفعه متى ما ذكر ولو بعد حين . (الثالث) قصد حل اليمين فلو قصد تأكيد اليمين او التفويض الى الله او التاديب والتبرك لم ينفعه ، ولا يشترط ان يكون قصده مقارنا لبعض

حروف اللفظ واشترط ابن المواز ان يقصد الاستثناء قبل تمام حروف اليمين ولو بحرف .

فرعان : (الفرع الاول) يجري مجرى الاستثناء بمشيئة الله مشيئة غيره كقوله الا ان يشاء فلان او الا ان بدا لي وشبه ذلك . (الفرع الثاني) اذا قال الا ان يقضي الله او يريد الله غير ذلك فاختلف هل هو استثناء ام لا .

الباب الرابع

في اركان النذر

وهي ثلاثة : الناذر ، والمندور ، وصيغة النذر . فاما الناذر فكل مكلف ولا يلزم النذر الصبي ولا المجنون ولا الكافر . واما المندور فعلى نوعين : مبهم ومعين ، فال مبهم : ما لا يبين نوعه كقوله لله عليّ نذر ففيه كفارة يمين وحكمه كاليمين بالله في الاستثناء واللفظ وقال قوم فيه كفارة الظهار وقال قوم صلاة ركعتين ام صيام يوم ، والمعين على اربعة اقسام : (الاول) قرينة فيجب الوفاء بها سواء كانت واجبة او مندوبة . (الثاني) معصية فيحرم الوفاء بها ولا يجب على الناذر شيء ، وقال ابو حنيفة عليه كفارة يمين وذلك كالزنى وشرب الخمر وكذلك الصلاة في اوقات المنع من الصلاة والصيام في ايام المنع من الصيام . (الثالث) مكروه فيكره الوفاء به . (الرابع) مباح فيباح الوفاء به وتركه ، وليس على من تركه شيء وقال ابن حنبل عليه كفارة يمين . واما الصيغة فنوعان : مطلق ومقيد ، فاما المطلق فما كان شكرا لله على نعمة او لغیر سبب كقوله لله عليّ ان اصوم كذا او اصلي كذا وهو مستحب ويجب الوفاء به سواء ذكر لفظ النذر او لم يذكره الا ان قصد الاخبار فلا يجب عليه شيء . واما المقيد فهو المعلق بشرط كقوله ان قدم فلان او شفى الله مريضى او ان قضى الله حاجتى فعلى كذا ، وهو مباح وقيل مكروه ويلزم الوفاء به سواء علقه على قرينة او معصية او مكروه او مباح ولا يقضى عليه بالوفاء به اذ لا يجزیه الا بنية . ولا نذر فيما يملك الا على شرط الملك ولا اعتبار باختلاف الوجوه التي يقع النذر عليها من لجاج او غضب او غير ذلك .

الباب الخامس

في احكام النذر وفيه ثمانى مسائل

(المسألة الاولى) في نذر الصوم فاذا نذر الصوم او حلف به فحنث لزمه الايام التي نواها وان لم يعين عددا كفاه يوم واحد . ولو نذر صيام يوم سماه فوافق يوم عيد او مرض او حيض لم يلزمه قضاؤه وقيل يلزمه . ولو نذر

صوم الدهر لزمه ولا شيء عليه في أيام العيد والحيض ورمضان وله الفطر في المرض والسفر ولا قضاء عليه اذ لا يمكنه . ولو نذر صوم سنة أفطر أيام العيد وأيام التشريق وصام رمضان عن رمضان ولا قضاء عليه الا ان نوى ان يقضي وقيل عليه القضاء الا ان نوى ان لا يقضي . وان نذر صيام يوم يقدم فلان فقدم ليلاً صام صبيحة تلك الليلة وان قدم نهاراً صام يوماً عوضه وقيل لا شيء عليه ولا يجزيه ان يبيت نية الصوم فيه قبل قدومه . (المسألة الثانية) في الصلاة اذا نذر صلاة لزمه ما نوى والا ففته ركعتان فان نوى اقل من ركعة لزمته ركعتان وكذلك ان نوى صوم بعض يوم كما لو طلق نصف طلبة لزمه اكمالها . (المسألة الثالثة) في الصدقة ان نذر صدقة جميع ماله او حلف بذلك فحث كفاه الثلث وان نذر اقل من الجميع كالنصف او الثلثين او شيئاً بعينه كذاره ولا يملك غيرها او عدداً معلوماً لزمه ما نوى وان كان جل ماله او كله ، وقيل يجزيه الثلث ، وان لم يعين كفاه ما يتصدق به من قليل او كثير . وقال ابو حنيفة فيمن نذر جميع ماله يلزمه جميعه وقال الشافعي ان كان على وجه النذر لزمه الوفاء به وان كان على وجه اللجاج والغضب فعليه كفارة يعين ، وقال ابن حبيب ان كان ملياً اخرج ثلث ماله وان اجحف به اخرج الثلث اخرج قدر زكاة ماله وان كان فقيراً كفر كفارة اليمين وقال سحنون يخرج ما لا يضر به سواء عين او لم يعين ثم انه اذا قال لوجه الله ، فمخرجه الصدقة دون غيرها وان قال في سبيل الله كان مخرجه الغزو والجهاد خاصة وان قال ذلك في عبده كان مخرجه العتق . (المسألة الرابعة) في المشي الى مكة ومن قال علي الذهاب الى مكة او المسير او المضي فان ذكر الحج او العمرة لزمه ذلك ويفعل العمرة الى آخر السعي والحج الى طواف الافاضة وان لم يذكر الحج او العمرة ولا نواهما فقال ابن القاسم لا شيء عليه واوجب اشهب عليه الحج والعمرة . قال سحنون وقد رجع ابن القاسم الى ذلك فان قال علي المشي لزمه ان يحج او يعتمر ماشياً سواء ذكر الحج او العمرة ام لا وان عين احدهما لزمه بعينه ، فان اراد الانتقال عن الحج الى العمرة لم يجزه وفي انتقاله من العمرة الى الحج قولان فان مشى جميع الطريق غير مفرق اجزاء اتفاقاً وان فرقه بين عامين ففيه خلاف ، وان ركب في الطريق يسيراً لعجزه عن المشي اجزاه وعليه دم وان كان كثيراً لزمه ان يمشي مرة اخرى من الموضع الذي ركب فيه وعليه هدي ، الا ان يكون هراً او زمناً لا يرجى برؤه فلا اعادة عليه ، وقال قوم انما عليه الهدي وان نذر المشي الى المسجد الحرام او زمزم او الحجر او المقام لزمه الحج او العمرة بخلاف منى وعرفة والمواضع التي خارج بلد مكة ، وقال ابن حبيب يلزمه اذا ذكر الحرم او ما هو فيه ولا يلزمه اذا سعى خارج الحرم الا عرفات ومن نذر المشي حافياً اتعمل ويستحب له الهدي . (المسألة الخامسة) من نذر ان يضحي ببذنة لم تقم مقامها بقرة مع القدرة عليها واما مع العجز ففي اجزائها خلاف واجزاء مذهب المدونة وكذلك الخلاف في اجزاء سبع من الغنم عند عجزه عن البقرة فان نذر هدياً فعليه ما نوى فان لم ينو شيئاً فعليه ان ينحر

بمكة بدنة فان لم يجد ذبح بقرة فان لم يجد اجزاه شاة . (المسألة السادسة) من
نذر ان يصلي في مسجد المدينة او بيت المقدس لزمه خلافا لابي حنيفة . وكذلك
يلزمه اذا ذكر احد المسجدين ولم يذكر الصلاة او ذكر المدينة او بيت المقدس
ونوى الصلاة في مسجدهما فان لم يرد الصلاة فيهما فلا شيء عليه . وان نذر
المشي الى سائر المساجد فان كان قريبا اتاه وصلى فيه وان كان بعيدا صلى في
موضعه ولا شيء عليه لانها معصية . (المسألة السابعة) من نذر ان يذبح ولده
في مقام ابراهيم عليه السلام نحر جزورا فداء وقال ابو حنيفة نحر شاة وقال قوم
ينحر مائة من الابل وقال الشافعي لا شيء عليه لانها معصية . (المسألة الثامنة)
من نذر الرباط او الجهاد يشتر لزمه .
بيان : ينظر في النذر الى النية ثم الى العرف ثم الى مقتضى اللفظ لغة ولا
ينفع فيه الاستثناء بالمشيئة .

الكتاب التاسع

في الأطعمة والأشربة والصيد والذبائح وفيه خمس ابواب

الباب الاول

في الاطعمة في حال الاختيار

جميع المغمومات ضربان : حيوان ، او جماد ، نبات او غيره . فالجماد كله حلال الا النجاسات وما خالطته نجاسة والمسكرات والمضرات كالسموم ، والطين مكروه وقيل حرام وحرم الشافعي المخاط والمني . واما الحيوان فممنه ما يحرم لسبب كالميتة والمنخنقة واخواتها وستاتي في الذبائح ، ومنه ما يحرم لذاته . قال الطرطوشي انعمد المذهب في احدى الروايتين وهي رواية العراقيين انه يؤكل جميع الحيوان من الفيل الى النمل والدود وما بين ذلك الا الادمي والخنزير فهما محرمان باجماع ، الا ان منه مباحا مطلقا ومنه مكروه . وينقسم الكلام في الحيوان الى سبع مسائل : (المسألة الاولى) في الحيوان البحري وهو خمسة انواع . (الاول) السمك وهو حلال اجماعا الا ان ابا حنيفة لا يجيز اكل الطافي واقعا يجوز عنده ما مات بسبب كالصيد او خروجه من الماء او غير ذلك . (الثاني) ما له شبه حلال في البر . (الثالث) ما لا شبه له في البر وكلاهما حلال عند الامامين خلافا لابي حنيفة اذ لا يبيح كل ما عدا السمك . (الرابع) ما له شبه حرام كخنزير الماء وكلبه فيؤكل وقيل يكره وقيل حرام وفاقا لهما . (الخامس) ما تطول حياته في البر فيؤكل كالضفدع خلافا لهم . (المسألة الثانية) في السباع كالاسد والذئب والفهد والذب والنمر والكلب فهي مكروهة وقيل جميعها محرمة وفاقا لهم الا ان الشافعي احل منها الضب والضبع والثعلب وقيل تحرم العادية منها ولا تحرم غير العادية كالثعلب والهر ولا خلاف في جواز اكل الضب وكرهه ابو حنيفة . (المسألة الثالثة) الطير وهو مباح ذو المخلب وغيره وقيل يحرم ذو المخلب كالبازي والصقر والعقاب والنسر وفاقا لهم وتكره الخطاف وقيل تجوز وحرمها الشافعي مع كل ما نهى عن قتله كالنمل ومع ما امر بقتله في الحرم كالغراب والحداة والحية والفارة والمقرب . واما الجراد

فيؤكل ان مات بسبب كقطع عضو منه او احرقه او جعله في الماء الحر ولا يؤكل ان مات بغير سبب خلافا لهما ولطرف . (المسألة الرابعة) ذوات الخواصر : فالخيل مكروهة وقيل حلال وفاقا للشافعي وقيل محرمة والحمير مغلفة الكراهية وقيل محرمة وفاقا لهم والبغل كذلك: قال اللخمي الخيل اخف من الحمير والبغال بينهما . وأما حمار الوحش فحلال فان دجن وصار يحمل عليه فقولان . (المسألة الخامسة) ما اختلف انه ممسوخ كالغيل والضب والقرود والقنفذ قيل حلال وقيل حرام . (المسألة السادسة) الحيوانات المستقدرة كالحشرات وهوام الارض ، قال في الجواهر يحكي المخالفون عن المذهب جواز اكلها قال ابن بشير والمذهب بخلاف ذلك وحرمتها الشافعي لانها خبائث والحزون يؤكل منه ما سلق او شوي لا ما مات وحده . (المسألة السابعة) في الدماء قال اللخمي ودم ما لا يؤكل لحمه حرام قليله وكثيره ودم ما يؤكل لحمه قبل الزكاة كذلك وبعدها يحرم المسفوح ، فان استعملت الشاة قبل تقطيعها وظهر الدم كالمشوية جاز اكلها اتفاقا ، وان قطعت فظهر الدم فاختلف هل هو حلال او حرام ، وأما ما سوى هذه المسائل فهو حلال باتفاق الا ان اكل النجاسات كاللدجاج المخلاة ففيه خلاف .

الباب الثاني

في حال الاضطراب

ولاخفاء ان الميتة تباح للمضطر ثم ان النظر في حد الضرورة وجنس المستباح وقدره . اما الضرورة فهي خوف الموت ولا يشترط ان يصبر حتى يشرف على الموت . واما جنس المستباح فكل ما يرد جوعا او عطشا كالميتة من كل حيوان الا ابن آدم وكالدم والخنزير والاطعمة النجسة والمياه النجسة الا الخمر فانها لا تحل الا لاساقفة القصة على خلاف فيها ولا تباح لجوع ولا لعطش لانها لا تدفع وقيل تباح ولا يحل التداوي بها في المشهور وقيل يجوز وفاقا للشافعي . واما قدر المستباح بان يأكل ويشبع وان خاف العدم فيما يستقبل تزود منها فان استغنى عنها طرحتها وقال الشافعي لا يشبع ولا يتزود وانما يأكل ما يسد رمقه .

فروع : لا يأكل المضطر ميتة ابن آدم خلافا للشافعي وان وجد الميتة وخنزيرا قدم الميتة واذا اكل الخنزير يستحب له تذكيتة وان وجد ميتة وطعام الغير اكل الطعام ان امن ان يعد سارقا وضمنه وقيل لا يضمن وليقتصر منه على شبعه ولا يتزود منه ، ويطلب الطعام بشراء او عطية من مالكة الذي ليس بمضطر فان امتنع غصبه وله قتاله عليه وان ادى الى قتله كالمخارب ويترخص بأكل الميتة للعاصي بسفر على المشهور بخلاف القصر والفطر وقيل لا يباح مع التماذي على المعصية .

الباب الثالث

في الاشربة

الخمير حرام قليلها وكثيرها اجماعا اعني عصير العنب اذا اسكر فان لم يسكر فهو حلال اجماعا . واما سائر الاشربة المسكرة كالمتخذة من الزبيب والتمسر والعسل والقمح والشعير وغير ذلك فهي كالخمير عند الامامين وابن حنبل ، وقال قوم انما يحرم منها الكثير الذي يسكر لا القليل . وقال ابو حنيفة المتخذ من غير النخل والكرم لا يحرم اسكر او لم يسكر والمتخذ من التمر والزبيب يحرم منهما ما اسكر لا القليل .

فروع عشرة : (الفرع الاول) المعتبر في عصير العنب الاسكار ولا يعتبر فيه هل طبخ او لم يطبخ ، وقيل ان طبخ حتى بقي ثلثه فلا بأس به لذهاب الاسكار . (الفرع الثاني) الانتباز جائز الا في الدباء والمزفت فيكره وقيل ايضا يكره الانتباز في الحنتم وهو الفخار وفي التفير من الخشب ، واجازه ابو حنيفة في جميع الاواني . (الفرع الثالث) يكره انتباز الخليطين وشربهما كالتمر والزبيب وان لم يسكر ، وحرم قوم الخليطين واباحها قوم ما لم يسكر . (الفرع الرابع) لا يحل لمسلم ان يملك الخمير ولا شيئا من المسكر فمن وجدت عنده اريقت عليه واختلف في ظروفها فقبل يكره جميعها وتشق وقيل يكره ويشق منها ما افسدته الخمير ولا ينتفع به دون ما ينتفع به اذا زالت منه الرائحة وقيل اما الزقاق فلا ينتفع بها واما القلال فيطبخ فيها الماء مرتين وتغسل وينتفع بها . (الفرع الخامس) لا يحل لمسلم ان يؤاجر نفسه ولا غلامه ولا دابته ولا داره في عمل الخمير خلافا لابي حنيفة . (الفرع السادس) لا يحل لمسلم بيع الخمير الى مسلم ولا كافر ولا بيع العنب لمن يعمل منه الخمير فان عثر على الخمير المبعة كسرت ونقض البيع ، وان كان المشتري لم يدفع الثمن سقط عنه وان كان قد دفعه رد اليه وقيل بتصدق به . وان اسلم الكافر وعنده خمير اراقها وان اسلم وعنده ثمن خمير فلا بأس به . (الفرع السابع) اذا تخللت الخمير من ذاتها صارت حلالا طاهرة اتفاقا واما تخليلها بمعالجة ففيه ثلاثة اقوال : المنع وفاقا لهما ، والجواز على كراهة ، والفرق بين ان يتخذها خمرا فلا يجوز تخليلها او يتخمير عنده عصير لم يرد به الخمير فيجوز تخليله ، وفي جواز اكلها على القول بالمنع ثلاثة اقوال . (الفرع الثامن) في المدونة سئل مالك عن الخمير تجعل فيها الحيتان فتصير مربى فقال لا ارى ذلك وكرهه . وقال حبيب هو حرام . وان اسكر فهو حرام باتفاق . (الفرع التاسع) قال القرافي : المرققات تصيب العقل ولا يحد شاربها ويحل قليلها اجماعا ، ولا ينجس قليلها ولا كثيرها لانها غير مسكرة فان المسكر هو المطرب . (الفرع العاشر) يجوز اكل لبن الادميات اذا جمع في اناء كسائر الالبان وحرمه ابو حنيفة ومنع بيعه لانه جزء آدمي .

الباب الرابع

في الصيد والنظر في حكمه وشروطه

اما حكمه فينقسم خمسة اقسام : مباح للمعاش ، ومندوب للتوسعة على العيال ، وواجب لحياء نفس عند الضرورة . ومكروه للهو واباحه ابن عبد الحكم ، وحرام اذا كان عبثا لغيرة ، للنهي عن تعذيب الحيوان لغيرة فائدة . واما شروطه فستة عشر ، ستة في الصائد وخمسة في الآلة التي يصطاد بها ، وخمسة في المصيد ، ولنفرد لكل واحد فصلا :

(الفصل الاول) في شروط الصائد . (الاول) ان يكون ممن تصح تذكيره حسبما يذكر في الذبائح فيجوز صيد المسلم اتفاقا ولا يجوز صيد المجوسي وفي صيد الكتابي ثلاثة اقوال : الجواز والمنع ، والكراهة . فان كان ابوه مجوسيا واهه كتابية او بالعكس ، فمالك يعتبر الوالد ، والشافعي يعتبر الام ، وابو حنيفة يعتبر ايهما كان ممن تجوز تذكيره . (الثاني) ان لا يكون محرما وهذا في صيد البر . (الثالث) ان يرى الصيد ويعينه . (الرابع) ان ينوي الاصطياد . (الخامس) ان يسمى الله تعالى عند الارسال او الرمي كما يسمى الذابح عند الذبح فان ترك التسمية فحكمه حكم الذابح وسيأتي . (السادس) ان يتبع الصيد عند الارسال او الرمي فان رجع ثم ادركه غير منفوذ المقاتل ذكاه وان لم يدركه الا منفوذ المقاتل لم يؤكل الا ان يتحقق ان مقاتله انفذت بالمصيد به .

(الفصل الثاني) الآلة صنفان : سلاح وحيوان فاما السلاح فيشترط ان يكون محددا كالرمح والسهم والسيف وغير ذلك ما عدا ما لا يجوز التذكية به وهي السن والظفر والعظم . ومن رمى الصيد بسيف او غيره فقطعه قطعتين اكل جميعه . ولا يجوز عند الجمهور الصيد بمثل كالحجر والمعارض الا ان يكون له حد ويوقن انه اصاب به لا بالمرض . واما الحيوان فيجوز عند الجميع الصيد بالكلاب والبازات والصقور والعقاب وكل ما يقبل التعليم حتى بالسنور قاله ابن شعبان خلافا لمن منعه بالكلب الاسود وهو ابن حنبل ولمن منعه بغير الكلاب فان قتله الجارح اكل لان ذلك ذكاته ، وان لم يقتله ذكي واما النمس فلا يؤكل ما قتل لانه لا يقبل التعليم . ويشترط في الحيوان اربعة شروط : (الاول) ان يكون معلما والمقصود من ذلك ان ينتقل عن طبعه الاصلي حتى يصير مضربا بحكم الصائد كالألة لا صائدا لنفسه ، وقيل التعليم ان يكون اذا زجر انزجر واذا اشل اطاع وقيل يضاف الى هذين ان يكون اذا دعي اطاع وعند ابي حنيفة ان يترك الاكل ثلاث مرات . (الثاني) ان يرسله الصائد من يده على الصيد بعد ان يراه ويعينه فان اتبع من تلقاء نفسه لم يؤكل خلافا لابي حنيفة فان اتبع بإرساله وهو ليس في يده فليل يؤكل وقيل لا يؤكل وقيل يؤكل اذا كان قريبا وان زجره بعد اتبعائه من تلقاء نفسه فرجع اليه ثم اشلاه اكل وان لم يرجع اليه لم يؤكل . وان ارسله على صيد بعينه فصاد غيره لم يؤكل خلافا لهما ولو ظنه ابلا

فرماء فقتله ثم ظهر انه بقرة مثلا ففيه قولان فان ارسل ولم يقصد شيئا معيناً وانما قصد ما يأخذ الجارح او تقتل الآلة في جهة محصورة كالفار وشبهه جاز على المشهور خلافاً لأشهب . وان كانت جهة غير معينة كالمتسع من الارض والقباض لم يجز خلافاً لأصبع . ولا خلاف في المذهب انه لا يباح الإرسال على صيد يقوم بين يديه ولو رأى الجارح يضطرب ولم ير الصائد شيئاً فأرسل عليه فأجازه مالك مرة وكرهه أخرى وقال لعله غير الذي اضطرب عليه . (الثالث) ان لا يرجع الجارح عن الصيد فان رجع بالكلية لم يؤكل . وكذلك لو اشتغل بصيد آخر أو بما يأكله وان توقف في مواضع الطلب أكل . وهذا كله انما يشترط اذا قتله الجارح فان لم يقتله ذكي . (الرابع) ان لا يشاركه في العقور ما ليس عقوره ذكاة كغير المعلم فان تيقن ان المعلم هو المنفرد بالعقر أكل وان تيقن خلاف ذلك او شك لم يؤكل وان غلب على ظنه انه القاتل ففيه خلاف وان أدركه غير منفوذ المقاتل فذكاه أكل مطلقاً .

(الفصل الثالث) في شروط الصيد (الاول) يشترط ان يكون جائز الاكل فان الحرام لا يؤثر فيه الصيد ولا الذكاة . (الثاني) ان يعجز عن اخذه في اصل خلقته كاللوحوش والطيور فان كان متأسساً كالابل والبقر والغنم ثم توحش لم يؤكل بالصيد خلافاً لهم ولا بن العربي في كل متأسس ند ولا بن حبيب في البقر خاصة ، وان قدر على التوحش كالذي يحصل في خيالة ذكي ولم يؤكل بعقر الاصطياد وان تأنس المتوحش الاصل ثم ند اكل بالاصطياد . (الثالث) أن يموت من الجرح لا من صدم الجارح ولا من الرعب وفاقاً لهما وأجاز أشهب أكله . (الرابع) ان لا يشك في صيده هل هو او غيره ولا يشك هل قتلته الآلة او لا ، فان شك لم يؤكل . ولو فات عنه الصيد ثم وجده منفوذ المقاتل لم يؤكل في المشهور وقيل يؤكل وقيل يكره فلو رماء فوقع في ماء او تردي من جبل لم يؤكل اذ لعل موته من الفرق او التردى الا ان يكون سهمه قد انفذ مقاتله قيل ذلك فلا يضره الفرق او التردى . (الخامس) ان يذكر ان لم تكن مقاتله قد انفذت فان أدركه حياً وقدر على تدكيته فلم يدكه حتى مات او قتله الجارح لم يؤكل وان قتله الجارح قبل ان يقدر عليه أكل في المشهور وفاقاً للشافعي خلافاً لأبي حنيفة ولا يشترط ان لا يأكل منه الجارح في المشهور خلافاً للشافعي وابن حنبل وابن حزم والمندر البلوطي .

فروع تسعة متفرقة : (الفرع الاول) اذا قطعت الآلة والجارح عضواً من الصيد لم يجز اكل العضو لانه ميتة اذا قطع من حي ويجوز اكل سائرته الا الرأس اذا قطع فيؤكل ولو كان المقطوع النصف فأكثر جاز اكل الجميع . (الفرع الثاني) قال مالك في العنبية والوازية اذا رمى بسهم مسموم لم يؤكل خوفاً على من أكله ولعله أعان على قتله قال ابن رشد اذا لم يتفد مقاتله ولم تدرك ذكاته لم يؤكل باتفاق فان أدركت ذكاته فممنوع مالك وابن حبيب وأجازه سحنون قال وهو أظهر فان انفذ السهم المسموم مقاتله فممنوع ابن حبيب قال الباجي ان كان السم من السموم التي تؤمن ولا يتقى على أكلها كالبقلة جاز على اصل ابن القاسم .

(الفرع الثالث) لا يستحق الصيد بالرؤية دون الاخذ فلو رآه واحد وصاده آخر كان لمن صاده فان صاده واحد ثم ند منه فصاده آخر فاختلف هل يكون للاول او للثاني الا ان توحش بعد الاول فهو للثاني خلافا لهما . (الفرع الرابع) ان غصب كلبا او بازيا فصاد به فاختلف هل يكون المصيد للغاصب او لصاحب الجراح ، ولو غصب سلاحا او فرسا كان للغاصب ولو غصب عبدا فاصطاد له كان المصيد لسيد العبد . (الفرع الخامس) موضع ناب الكلب يؤكل لانه طاهر في المذهب وقال الشافعي بفصل سبعا او يقطع الموضع الذي فيه اللعاب . (الفرع السادس) من طرد صيدا فدخل دار انسان فان كان اضطره فهو له وان كان لم يضطره فهو لصاحب الدار . (الفرع السابع) لا يمنع احد ان ينصب أبرجة حمام او اجباح نحل في موضع فيه أبرجة حمام او اجباح نحل لغيره الا ان يعلم انه اضر السابق بان يحدثها بقربه ويقصد صيد الملوك فيمنع ، فان نصبها فحصل فيها حمام او نحل لغيره فان قدر على ردها ردها وان لم يقدر على ردها فقبل يكون ما تولد عنها للسابق وقبل لمن صارت اليه . (الفرع الثامن) كل ما ذكرنا من شروط الصيد انما يشترط اذا عقرته الجوارح او السلاح او انفذت مقاتله فان أدركه حيا غير منفوذ المقاتل ذكى وانما يشترط في ذلك ما يشترط في الذبح . (الفرع التاسع) انما تشترط الشروط في صيد البر واما صيد البحر فيجوز مطلقا سواء صاده مسلم او كافر على اي وجه كان .

الباب الخامس

في الذبائح

الذبح والنحر ذكاة المقدور عليه ، كما ان العقر بالصيد ذكاة غير المقدور عليه والنظر في المذكي والمذكي والآلة وصفة الذكاة .

ففي الباب اربعة فصول

(الفصل الاول) في المذكي وهو على ثلاثة اصناف : صنف اتفق على جواز تذكيته وهو المسلم البالغ العاقل الذكر المصلي ، وصنف اتفق على تحريم تذكيته وهو المشرك من عبدة الاوثان ، وصنف اختلف فيه وهو عشرة : اهل الكتاب ، والمجوس ، والصابئون ، والمراة ، والصبي ، والمجنون ، والسكران ، وتشارك الصلاة ، والغاصب ، والسارق . فاما اهل الكتاب من اليهود والنصارى رجالهم ونسأؤهم فتجوز ذبائحهم على الجملة اتفاقا واختلف منها في فروع وهي ان كان الكتابي عربيا جازت ذبيحته عند الجمهور خلافا للشافعي في احد قوله وان كان مرتدا لم تؤكل ذبيحته عند الجمهور خلافا لابي اسحاق وان ذبح نائبا عن مسلم فقولان في المذهب ولا خلاف في الجواز ان ذبح لنفسه الا ان ذبح لغيره او كنائسهم فهو مكروه واجازه اشهب وحرمة الشافعي . واذا كانت الذبيحة محرمة عليهم فاربعة اقوال : المنع لابن القاسم ، والاباحة لابن عبد الحكم ، والكراهة

لاشهب ، والتفرقة بين ان يكون مما علمنا تحريمه عليهم كذي الظفر فلا يجوز او مما انفردوا بتحريمه كالطريفة فيجوز . وفي شحوم ما ذبحوه المنع والجسواز وفاقا لهما والكراهة واذا غاب الكتابي على الذبيحة فان علمنا انهم يذكرون اكلنا وان علمنا انهم يستحلون الميتة كنصارى الاندلس او شككتنا في ذلك لم ناكل ما غابوا عليه ولا ينبغي للانسان ان يقصد الشراء من ذبائح اليهود وينهى المسلمون عن شراء ذلك منهم وينهى اليهود عن البيع منهم . ومن اشترى منهم فهو رجل سوء ولا يفسخ شراؤه وقال ابن شعبان اكره قديد الزؤوم وجبنهم لما فيه من انفحة الميتة وقال القرافي وكراهيته محمولة على التحريم لثبوت اكلهم الميتة وانهم يخنقون البهائم ويضربونها حتى تموت . وقد صنف الطرطوشي في تحريم جبنهم وهو ينجس البائع والمشتري والميزان . واما المجوس فلا تجوز ذبائحهم عند الجمهور خلافا لقوم . واما الصابئون فلا تجوز ذبائحهم في المذهب خلافا لقوم ودينهم بين المجوسية والنصرانية وقيل يعتقدون تأثير النجوم . واما الصبي فان لم يعقل الذبيح ولم يطقه فلا تصح ذكاته وان عقل واطاق جازت ذكاته في المشهور . وقيل لا تؤكل وهو محمول على الكراهة . واما المرأة فذكاتها جائزة على المشهور . واما المجنون والسكران فلا تجوز ذبيحتهما خلافا للشافعي . واما تارك الصلاة فتجوز ذبيحته خلافا لابن حبيب واما سارق الذبيحة وغاصبها فتجوز ذبيحته عند الجمهور خلافا للظاهرية .

تلخيص في المذهب :

قال ابن رشد : ستة في المذهب لا تجوز ذبائحهم وهم الصغير الذي لا يعقل ، والمجنون حال جنونه ، والسكران الذي لا يعقل ، والمجوسي ، والمرتد ، والزنديقي . وستة تكره وهم : الصغير المميز ، والمرأة ، والخنثى ، والخصي ، والأغلف ، والفاسق . وستة اختلف في ذبائحهم وهم : تارك الصلاة ، والسكران الذي يخطئ ويصيب ، والمبتدع المختلف في كفره ، والنصراني العربي ، والنصراني اذا ذبح لمسلم بأمره والعجمي يجب الى الاسلام قبل البلوغ . (الفصل الثاني) في المذكي وفيه اربع مسائل : (المسألة الاولى) فيما يفتقر الى ذكاة الحيوان على نوعين بري وبحري فأما البري الذي له نفس سائلة فلا بد من ذكاته اتفاقا وكله يقبل الذكاة الا الخنزير فانه اذا ذكي صار ميتة لغلظ تحريمه بخلاف سائر المحرمات فقد اختلف هل ينتفع بذكاتها لطهارة لحومها وعظامها وجلودها وهو المشهور وفاقا لابي حنيفة او لا ينتفع ، وقال الشافعي ينتفع بالجلد والعظم لا باللحم . واما البري الذي ليس له نفس سائلة فيفتقر الى الذكاة وقيل لا يفتقر . واما البحري فان لم تطل حياته في البر لم يفتقر الى ذكاة كالحوت وكذلك ما تطول حياته في البر على المشهور خلافا لابن نافع . (المسألة الثانية) في ذكاة المريضة ، لا بد ان يكون المذكي معلوم الحياة واما المريضة التي لم تشرف على الموت فتذكي وتؤكل اتفاقا وكذلك التي اشرفت عند

الجمهور وفي المشهور الا ان شك هل ادركت حياتها ام لا فلا تؤكل فان غلب على الظن ادراك حياتها ففيها خلاف فان لم يتحرك من الدبيحة شيء فان كانت صحيحة او مريضة لم تقرب من الموت اكلت وان قربت لم تؤكل الا بدليل يدل على الحياة . والعلامات على الحياة خمس : سيلان الدم لا خروج القليل منه ، والركض باليد او الرجل وطرف العين وتحريك الذنب ، وخروج النفس ، فان تحركت ولم يسل دمها اكلت وان سال دمها ولم تتحرك لم تؤكل ، لان الحركة اقوى في الدلالة على الحياة من سيلان الدم . واما الاختلاج الخفيف فليس دليلا لان اللحم يختلج بعد السلخ . واختلف في وقت مراعاة العلامات على الحياة على ثلاثة اقوال : بعد الدبح ، ومعه وقبله . (المسألة الثالثة) في الخمسة المذكورة في القرآن وهي المنخقة التي اختنقت بحبل ونحوه الموقودة المضروبة بعضا وشبهها والمتردة التي سقطت من جبل او غيره والنطيحة المنطوحة وما اكل السبع ولها اربعة احوال فان ماتت قبل الذكاة لم تؤكل اجماعا وان رجيت حياتها ذكيت واكلت اجماعا وان نفذت مقاتلتها لم تؤكل باتفاق في المذهب عند ابن رشد وحكى فيها غيره قولين وقد اجاز اكلها علي بن ابي طالب وابن عباس رضي الله عنهما ، وان يشك من حياتها ولم تنفذ مقاتلتها او شك في امرها فثلاثة اقوال : تذكى وتؤكل عند ابن القاسم وفاقا لهما ولا تذكى ولا تؤكل والفرق بين الشك فتذكى وتؤكل وبين الايباس فلا تذكى ولا تؤكل ، وسبب الخلاف هل قوله تعالى «الا ما ذكيتم» استثناء متصل الى منقطع فمن رآه متصلا قال تعمل الذكاة في هذه الاشياء ومن رآه منقطعا قال لا تعمل الذكاة فيها لان المراد «ما ذكيتم» من غيرها ، وقال ابن بكير معنى الآية ما مات بالخنق وغيره من تلك الاشياء فهو حرام كالهيئة والدم .

بيان : المقاتل المتفق عليها خمسة : قطع الوداج وانتشار الدماغ وانتشار الحشوة وخرق المصران اعلاه في مجرى الطعام والشراب لا اسفله حيث الرجيع وانقطاع النخاع وهو المخ الذي في عظام الرقبة والصلب واختلف في اندقاق العنق من غير ان ينقطع النخاع وفي انشقاق الوداج من غير قطع واذا ذبحت البهيمة فوجدت منقوبة الكرش فالصحيح جواز اكلها لعيشها معه . (المسألة الرابعة) في ذكاة الجنين وله اربعة احوال : (الاول) ان تلقيه ميتا قبل تذكيته فلا يؤكل اجماعا . (الثاني) ان تلقيه حيا قبل تذكيته فلا يؤكل الا ان يدكى وهو مستقر الحياة . (الثالث) ان تلقيه ميتا بعد تذكيته فهو حلال وذكاته ذكاة امه خلافا لابي حنيفة ويشترط ان يكون قد كمل خلقه ونبت شعره خلافا للشافعي . (الرابع) ان تلقيه حيا بعد ذكاتها فان ادركت ذكاته ذكى وان لم تدرك فليل هو ميتة وقيل ذكاته ذكاة امه .

(فرع) في البيض اذا سلق فوجد فيه فرخ ميت لم يؤكل واذا اخرجت بيضة من دجاجة ميتة لم تؤكل وقال ابن نافع يؤكل اذا اشتدت كما لو القيت فسي نجاسة .

(الفصل الثالث) في الآلة التي يدكى بها وهي كل محدّد يمكن به انفاذ المقاتل وانهاز الدم سواء كان من حديد او عود او قصب او حجر له حد او فخار او زجاج الا انه يكره غير الحديد من غير حاجة وتؤكل . واما السن والظفر ففيهما ثلاثة اقوال احدها لا تجوز الذكاة بهما لا متصلين ولا منفصلين وفاقسا للشافعي والثاني الجواز منفصلين ومتصلين والثالث الجواز بالمنفصلين لابن حبيب وابي حنيفة ومنع الشافعي العظم واجازه مالك وابن حنبل . واشترط ابن القصار فيما يدكى به ان يقطع الادواج والحلقوم فسي دفعة واحدة فان كان لا يقطعها الا في دفعات لم تجز الذكاة به وان كان حديدا . وقال ابن حبيب لا خير في المنجل المخرس .

(الفصل الرابع) في صفة الذكاة وفيه ثلاث مسائل : (المسألة الاولى) في انواع الذكاة وهي اربعة : صيد في غير المقدور عليه ، وذبح في الحلق للطيور والغنم ، ونحر في اللبة وهي وسط الصدر للابل وبخير بينهما في البقر ، وتأثير بقطع او غيره في الجراد فان ذبح ما ينحر او نحر ما يذبح من غير ضرورة لم تؤكل وقيل تؤكل وفاقا لهما وقيل يكره وقيل ان ذبح ما ينحر اكل بخلاف العكس . (المسألة الثانية) فرائض الذبح خمسة : (الاولى) النية وهي القصد الى الذبح حكى ابن رشد الاجماع على وجوبها خلافا للشافعي على ما حكى ابو حامد . (الثاني) الفور فان رفع يده قبل اكمال الذكاة ثم اعادها فقال ابن حبيب تؤكل ان كان بالقرب وان تباعد لم تؤكل وقال سحنون لا تؤكل وان كان بالقرب ، وتأول عليه بعضهم انه ان رفع مختبرا اكلت وان رفع وهو يرى انه قد اجهد لم تؤكل وقال آخر لو عكس لكان اصب ، ورجح جواز اكلها للخمسي وابو القاسم بن ربيع . (الثالث . والرابع . والخامس) قطع الودجين والحلقوم والمري ولا يعرف مالك المري . والحلقوم مجرى النفس ولا يوصل الى قطع الودجين في الغالب الا بعد قطعه لانه قبلهما والمري مجرى الطعام والشراب وهو وراء ذلك ملتصق بعظم القفا وقد روي عن مالك اشتراط قطع الاربعة فان ترك احد الثلاثة لم تؤكل واشترط الشافعي قطع الحلقوم والمري واشترط ابو حنيفة قطع ثلاثة غير معينة من الاربعة .

فروع اربعة : (الفرع الاول) يجب ان تبقى الفلصة وهي الجوزة السي الراس لان الحلقوم تحتها فيما بينها وبين اللبة فان لم يقطعها واجازها الى البدن ولم يبق منها في الراس ما يستدير لم تؤكل في المشهور وقيل تؤكل واختاره ابو القاسم بن ربيع . فان قطع بعضهما فعلى القول بالمنع تؤكل ان صار منها الى الراس حلقة مستديرة والا فلا . (الفرع الثاني) لا يؤكل ما ذبح من القفا ولا في صفحة العنق اذا وصل من ذلك الى قطع ما يجب في الذكاة خلافا لهما . (الفرع الثالث) ان قطع بعض الودجين والحلقوم فقال سحنون لا يجوز . وابن القاسم ان قطع النصف او الثلثين جاز وان لم يقطع الا اليسير لم يجز . (الفرع الرابع) ان تمادي بالقطع حتى قطع الراس او النخاع اكلت على كرهه . وقال مطرف تؤكل في النسيان والجهل ولا تؤكل في العمى .

(المسألة الثالثة) في سنن الذبح وهي خمس : (الاول) التسمية وقيل فرض مع الذكر ساقطة مع النسيان ، ويقوي ذلك ان ابن بشر حكى الاتفاق في المذهب على ان من تركها عمدا تهاونا لم تؤكل ذبيحته ومن تركها ناسيا اكلت ومن تركها عمدا غير متهاون فالمشهور انها لا تؤكل خلافا لاشهب . واجاز الشافعي اكلها مع ترك التسمية مطلقا وهي عنده مستحبة ولفظها «بسم الله» وان زاد التكبير فحسن . (الثاني) توجيه الذبيحة الى القبلة فان لم يستقبل ساها او لعذر اكلت وان تعمد فقولان : المشهور الجواز . (الثالث) ان يضجع الذبيحة على شقها الايسر يرفق ورأسها مشرف ويأخذ بيده اليسرى جلد حلقها من اللحى الاسفل فيمده حتى تتبين البشرة ثم يمر السكين على الحلق تحت الجوزة حتى يقف في العظم فان كان اعسر جاز ان يجعلها على شقها الايمن . ويكره ذبح الاعسر وتنحر الابل قائمة . (الرابع) ان يحد الشفرة وليفعل ذلك بحيث لا تراه للبهيمة . (الخامس) ان يرفق بالبهيمة فلا يضرب بها الارض ولا يجعل رجله على عنقها ولا تجز برجلها ولا تسلخ ولا تنزع ولا يقطع شيء منها حتى تموت والنخع هو قطع النخاع .

الكتاب العاشر

في الضحايا والعقيقة والختان وفيه خمسة ابواب

الباب الاول

في الفحية وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول) في حكمها وهي سنة مؤكدة وفاقا للشافعي وقيل واجبه وفاقا لابي حنيفة .

فروع خمسة : (الفرع الاول) يؤمر بها من اجتمعت فيه خمسة شروط وهي : الاسلام والحرية وان لا يكون حاجا بمعنى فان سنته الهدي وان يقدر عليها وان لا تجحف به وان قدر ، وقال ابن حبيب ان وجد الفقير من يسلفه فيتسلف ويشتريها . (الفرع الثاني) كما يؤمر بها المقيم يؤمر بها المسافر خلافا لابي حنيفة ويجوز للغزاة ان يضحوا من غنم الروم لان لهم اكلها ولا يردونها للمغانم . (الفرع الثالث) كما يؤمر بها الكبير يؤمر بها ولي الصغير ان يضحي عنه وان ولد يوم النحر او آخر ايامه وكذلك من اسلم فيها ويخرجها الوصي من مال اليتيم . (الفرع الرابع) الاكمل للقادر ان يضحي عن كل شخص عنده اضحية فان اراد انسان ان يضحي بواحدة عن كل من عنده جاز في المذهب بشرط ان يكونوا اقاربه وتحت نفقته سواء لزمته نفقتهم ام لا ، واما ان كانوا اجانب وانفق عليهم تطوعا او استعملهم لم يجز ان يشركهم في اضحيته ، ولا يجمع الوصي يتيمة فسي اضحية واحدة مع نفسه . (الفرع الخامس) لا تجوز الشركة في ثمن الضحايا ويجوز عندهما ان يشترك سبعة في بدنة او بقرة بخلاف الشاة .

(الفصل الثاني) في وقتها يذبح الامام بالمصلين بعد الصلاة ليراه الناس فيذبحوا بعده فلا تجزي من ذبح قبل الصلاة ولا قبل ذبح الامام بعد الصلاة وعند الشافعي بعد مقدار الصلاة سواء صلى الامام او ذبح ام لا .

فروع خمسة : (الفرع الاول) ان كان اهل القرية بلا امام تحروا اقرب الائمة اليهم فان صادفوا قبله اجزاهم وقيل لا يجزي وقال الشافعي انما يتحرون قدر الصلاة والخطبة وقال ابو حنيفة ان ذبحوا بعد الفجر اجزاهم .

(الفرع الثاني) ان لم يبرز الامام اضحيته لم يجز من ذبح قبله وقيل يجزيه .
 (الفرع الثالث) يمتد وقت الذبح الى غروب الشمس ثالث العيد وقال الشافعي
 رابع العيد وقال قوم يوم العيد خاصة فمن ذبح في الثاني والثالث تحرى وقت
 ذبح الامام في اليوم الاول فان ذبح قبله اجزاء اذا كان بعد طلوع الفجر .
 (الفرع الرابع) من ذبح بالليل او قبل طلوع الفجر لم يجزه في المشهور خلافا
 للشافعي وقيل يجزيه . (الفرع الخامس) الافضل ان يضحي قبل زوال الشمس
 فان فاتته ذلك يوم النحر فاختلف هل الافضل ان يضحي بقية النهار او يؤخر الى
 ضحي اليوم الثاني وان فاتته ذلك في اليوم الثاني فالافضل ان يؤخر الى ضحي
 اليوم الثالث وان فاتته ذلك في اليوم الثالث فيضحي بعد الزوال لانه ليس له
 وقت ينتظر .

(الفصل الثالث) في الذابح ، الاولى ان يتولى ذبح اضحيته بيده فان لم
 يمكنه فليوكل على الذبح مسلما مصليا وينوي هو لنفسه فان نوى الوكيل عن
 صاحبها جاز وان نوى عن نفسه جاز خلافا لاشهب وفي توكيل الكتابي قولان على
 القول بالجواز لا ينوي الكتابي .
 فرعان : (الفرع الاول) لو ذبحت بغير اذن صاحبها لم تجز وضمن الذابح
 قيمتها وعلى ربها بدلها الا ان كان الذابح ولده او بعض عياله فيجوز عند ابن
 القاسم خلافا لاشهب . (الفرع الثاني) صفة الذبح والذابح على ما ذكر في الذبائح
 فلن ذبحها تارك الصلاة استحبت اعادتها .

الباب الثاني

في الاضحية وفيه ثلاث مسائل

(المسألة الاولى) في جنسها وهي من الانعام فقط فان تولد منها ومن غيرها
 اعتبرت الام وافضلها الغنم ثم البقر ثم الابل لطيب اللحم وعكس الشافعي لكثرة
 كالهدايا والضأن افضل من المعز وذكر كل صنف افضل من انثاه وانثاه افضل من ذكر
 ما بعده والفحل افضل من الخصي وقال ابن حبيب الخصي السمين افضل من
 الفحل الضعيف . (المسألة الثانية) في سننها وهي الجذع من الضأن والثني مما
 سواه فما فوق ذلك فاما الجذع من الضأن والمعز فهو ابن ستة اشهر وقيل
 ثمانية وقيل عشرة وقيل ابن سنة كاملة وفاقا لابي حنيفة والثني منها ابن
 سنتين وفاقا للشافعي وقيل ما دخل في الثانية وفاقا لابي حنيفة ، والجذع
 من البقر ابن سنتين والثني منها ما دخل في الثالثة وفاقا لهما وقيل ابن اربع
 سنين والجذع من الابل ابن خمس سنين والثني منها ابن ست سنين . (المسألة
 الثالثة) في صفاتها وهي ثلاثة انواع : مستحبة ، ومائعة الاجزاء ، ومكروهة .
 فاما المستحبة فان يكون كبشا سمينا فحلا املح اقرن ينظر بسواد ويشرب بسواد

ويمشي بسواد والاملح هو الذي يكون فيه البياض اكثر من السواد . واما الذي لا يجزي فثلاثة باتفاق وهي المريضة البين مرضها والعجفاء التي لا تنقي وهي التي لا شحم فيها وقيل التي لا مخ فيها والعوراء البين عورها وان كانت الحدقة باقية ولا بأس بالبياض في العين ما لم يكن على الناظر ، ورابعة لا تجزي عند الامامين وغيرهما خلافا لابي حنيفة وهي العرجاء ، وخامسا لا تجزي عند الاربعة خلافا للظاهرية وهي العمياء وكذلك المكسورة ، ويجزي مجرى المريضة الجرباء والهرمة اذا كثر الجرب والهرم ، وكذلك المجنونة ان لازمها الجنون . واما المكروهة فمنها عيوب الاذن فالسكاء المخلوقة بغير اذن والشرقاء المشقوقة الاذن والخرقاء المنقوبة الاذن وقيل المقطوع بعض اذنهما من اسفل والجلعاء المقطوعة الاذن فان قطع ازيد من الثلث لم تجز وفي الثلث خلاف واليسير لا يضر والمقابلة ما قطع من اذنهما من قبل والمدايرة ما قطع من اذنهما من دبر وقيل ان ذلك كله لا يجزي . ومنها سقوط الاسنان فان سقطت الاثفار جاز وان سقطت لكبر فقولان ولكسر يسير جاز وكثير قولان ومنها عيوب القرن فالعضباء هسي المكسورة القرن وفيها ثلاثة اقوال الاجزاء ، والمنع ، والفرق بين ان يدمي او لا يدمي وهو المشهور ، وقيل ان العضباء هي الناقصة الخلقة وهي ايضا مكروهة ولا بأس بالجماء وهي التي خلقت بغير قرنين . (فرع) : من اشترى اضية ثم حدث بها عيب مفسد فعليه ابدالها ولو انكسرت اضية فجبرها فصحت اجزائه .

الباب الثالث

في احكامها قبل الذبح

اما قبل الذبح ففيها ست مسائل : (المسألة الاولى) في تعيينها : تتعين بالذبح اتفاقا وبالنية قبله على خلاف في المذهب وبالشراء بغير نية الاضحية عند ابي حنيفة وبالنذر ان عينها له اتفاقا فاذا قال جعلت هذه اضية تعينت على احد قولين ثم على كلا القولين ان مات فلا شيء عليه وان باعها لزمه ان يشتري بثلثيها اخرى ولا يستفضل من ثمنها شيئا والاولى ان يستبدل بثلثيها خيرا منها . (المسألة الثانية) من مات قبل ذبح اضحيته ورثت عنه واستحب ابن القاسم ان تدفع عنه ولم يره اشهب . (المسألة الثالثة) من غصبت له اضحيته فغرمت له قيمتها فليشتر بالقيمة اخرى وقيل يصنع بها ما شاء ولو لم تف القيمة بثلثيها شاة تصدق بها او فعل بها ما شاء على الخلاف المتقدم . (المسألة الرابعة) في نسلها وغلقتها فاذا ولدت قبل الذبح حسن ذبح ولدها معها من غير وجوب على انه لا يجزي عن اضحيته لانه دون السن وان خرج بعد الذبح حيا فهو كأمه . واما لبنها فقال ابن القاسم ان لم يشربه ولدها تصدق به وفاقا لابي حنيفة وقال

اشبه يشربه ان شاء وفاقا للشافعي . واما صوفها بعد الذبح فكلحما ولا يجزه قبل الذبح لانه جمال لها وقال ابن القاسم لا يبيعه خلافا لاشبه . (المسألة الخامسة) اذا اختلطت الضحايا قبل الذبح اخذ كل واحد منهم اضحية وضحي بها واجزائه . (المسألة السادسة) يستحب لمن اراد ان يضحي ان لا يقص من شعره ولا من اظفاره اذا دخل ذو الحجة حتى يضحي ولم يستحب ذلك ابو حنيفة واصله ابن حنبل . واما احكامها بعد الذبح فاربعة مسائل : (المسألة الاولى) لا يباع من الاضحية لحم ولا جلد ولا شعر ولا غير ذلك ، وقال ابو حنيفة يجوز بيعها بالمروض لا بالدنانير ولا بالدرهم واما عطاء بيعها بكل شيء ولا يبدلها بأخرى خلافا لابن حنبل وفي كراء جلدها قولان ولا يعطي الجزار اجرته من لحمها ولا جلدها ولا الدباغ على ديفه بعض جلودها واذا وهبت او تصدق بها فهل للمعطي ان يبيعه قولان فمن باعها نقض بيعه فان فات فقال ابن القاسم يتصدق بالثمن ولا ينتفع به وقال ابن عبد الحكم يصنع به ما شاء وان سرقت او غصبت لم يأخذ ثمنها وقيل يأخذه ويتصدق به . (المسألة الثانية) لو مات بعد ذبحها لم تورث ميراث الاموال ولم تبع في دينه ولكن لورثته فيها من التصرف ما كان له وهل لهم قسمة اللحم قولان . (المسألة الثالثة) في اختلاطها بصد الذبح قال يحيى بن عمر تجزي ويتصدقان بها ولا يأكلانها وقال عبد الحق لا يمنع من اكلها . واذا اختلطت الرؤوس عند الشواء كره اكلها لعلك تأكل متاع من لم يأكل متاعك ولو اختلطت برؤوس الشواء لكان خفيفا لانه ضامن وقيل ليس لمن اختلطت له طلب القيمة . (المسألة الرابعة) الافضل ان يأكل من الاضحية ويتصدق فلو اقتصر على احدهما اجزا على كراهة واوجب قوم ان يأكل منها وليس لما يأكل ويتصدق حد ، واختار ابن الجلاب ان يأكل الاقل ويتصدق بالاكثر . وقال ابو حنيفة وابن حنبل يأكل الثلث ويتصدق بالثلث ويدخر الثلث ويكره ان يطعم منها يهوديا او نصرانيا .

الباب الرابع

في العقيقة وفيه ثماني مسائل

(المسألة الاولى) في حكمها وهي سنة واوجبها الظاهرية وقال ابو حنيفة هي مباحة لا تستحب . (المسألة الثانية) في جنسها وهي مثل الاضحية في المشهور وقيل لا يعق بالبقر ولا بالابل . (المسألة الثالثة) في سننها . (المسألة الرابعة) في صفتها وهي فيهما كالاضحية . (المسألة الخامسة) في عددها وهي شاة وعن الذكر وعن الانثى في المذهب وعند الشافعي عن الذكر شاتان وعن الانثى واحدة . قال ابن حبيب حسن ان يوسع بغير شاة العقيقة لتكثير الطعام ويدعو الناس اليه وقال ابن القاسم لا يعجبني ان يجعله صنيعا يدعو الناس اليه وليقتصر على اهل

بينه ، ومن مات قبل السابع لا يعق له وكذلك السقط . (المسألة السادسة) في وقتها وهو يوم سابع المولود ان ولد قبل الفجر ولا يعد اليوم الذي ولد فيه ان ولد بعد الفجر خلافا لابن الماجشون ، وقيل يحسب ان ولد قبل الزوال لا بعده وان مات في السابع الاول لم يعق في الثاني ولا في الثالث خلافا لابن وهب ، وتذبح ضحى الى الزوال لا ليلا ولا سحرا ولا عشية . ومن ذبح قبل وقتها لم تجزه خلافا لابن حنبل ولا يعق عن الكبير خلافا لقوم . (المسألة السابعة) حكم لحمها وجلدها كالضحايا يؤكل من لحمها ويتصدق منه ولا يباع شيء منها ويجوز كسر عظامها خلافا لابن حنبل . (المسألة الثامنة) يستحب حلق رأس المولود يوم سابعه وان يسمى فيه ويكره ان يلطخ رأسه بدم العقيقة ويستحب ان يلطخ بزعفران ويستحب ان يتصدق بوزن شعره ذهباً او فضة وفاقا للشافعي وقيل يكره .

الباب الخامس

في الختان وفيه ثماني مسائل

(المسألة الاولى) في حكمه : اما ختان الرجل فسنة مؤكدة عند مالك وابي حنيفة كسائر خصال الفطرة التي ذكر معها وهي غير واجبة اتفاقا وقال الشافعي هو فرض ويظهر ذلك من كلام سحنون لانه علم على الاسلام لقوله تعالى «ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا» وجاء في الحديث «ان ابراهيم عليه السلام اختتن بالقدم وهو ابن ثمانين سنة» وروي ابن مائة وعشرين سنة ، واختلف في لفظ القدم هل يخفف او يشدد وفي معناه هل هو موضع او الآلة التي يقطع بها . (المسألة الثانية) من ولد مختونا فاختلف فيه فقيل قد كفى الله المؤنة فيه فلا يتعرض له وقيل تجرى الموسى عليه فان كان فيه ما يقطع قطع . (المسألة الثالثة) ان خاف الكبير على نفسه الهلاك ان اختتن فرخص له ابن عبد الحكم في تركه وابي ذلك سحنون . (المسألة الرابعة) روي عن مالك من ترك الاختتان من غير عذر لم تجز امامته ولا شهادته وقال ابن عباس : لا تقبل صلاته ولا تؤكل ذبيحته . (المسألة الخامسة) في وقت الختان يستحب ان يؤخر حتى يؤمر الصبي بالصلاة وذلك من السبع الى العشر لان ذلك اول امره بالعبادات ويكره الختان يوم الولادة ويوم السابع لانه من فعل اليهود . (المسألة السادسة) يختن الرجال الصبيان ويخفف النساء الجوارى لان الرجل له الاطلاع على ذلك من النساء . (المسألة السابعة) تستحب الدعوة لطعام الختان وهو «الاعذار» ولا يفعل ذلك في خفاض النساء للستر . (المسألة الثامنة) الفرلة وهي ما يقطع في الختان نجسة لانها قطعت من حي فلا يجوز ان يحملها المصلي ولا ان تدخل المسجد ولا ان تدفن فيه وقد يفعله بعض الناس جهلا منهم .

القِيمُ الثَّانِي

من القوانين الفقهية في المعاملات وفيه عشرة كتب

الكتاب الاول

في النكاح وفيه عشرة ابواب

الباب الاول

في المقدمات وفيه خمس مسائل

(المسألة الاولى) في حكم النكاح لا يحل استباحة فرج الا بنكاح او ملك يمين والنكاح على الجملة مندوب واوجه الظاهرية ، وعلى التفصيل ينقسم خمسة اقسام : واجب وهو لمن قدر عليه بالمال وخاف على نفسه الزنى . ومستحب : وهو لمن قدر عليه ولم يخف على نفسه الزنى . وحرام : وهو لمن لم يقدر ولم يخف . ومكروه : وهو لمن لم يخف الزنى وخاف ان لا يقوم بحقوقه . ومباح : وهو ما عدا ذلك . واما ملك اليمين فمباح . (المسألة الثانية) في الخطبة (بكسر الخاء) وهي مستحبة ويجوز النظر الى المخطوبة قبل نكاحها وفاقا لهم ولا ينظر الا الى وجهها وكفيها واجاز ابو حنيفة النظر الى قدميها وقوم الى جميع بدنها ومنع قوم الجميع وتستحب الخطبة (بالضم) في الخطبة والتصريح بخطبة المعتدة حرام والتعريض جائز وهو القول المفهم للمقصود من غير تنصيص والهدية من التعريض ولا تجوز الخطبة على خطبة آخر بعد الإجابة او الركون او التقارب . قال ابن القاسم هذا في المتشاككين ولا تحرم خطبة صالح على فاسق ومن خطب على خطبة اخيه اذ لم يفسخ عقده وفاقا لهما وقيل يفسخ وفاقا للظاهرية وقيل يفسخ قبل الدخول لا بعده . (المسألة الثالثة) في الوليمة وهي مأمور بها ومحلها بعد البناء

وتجب الاجابة على من دعي اليها وقيل تستحب وذلك اذا لم يكن فيها منكر ولا اذى كالزحام وشبهه وهو في الاكل بالخيار ويحضر الصائم فيدعو ويستحب الغناء فيها بما يجوز وضرب الدف وهو المدور من وجه واحد كالغربال وفي الزهر الجواز والمنع والكراهة وهو المدور من وجهين . واجاز ابن كنانة البوقسات والزمارات التي لا تلهي للشهرة . ويكره نثر السكر واللوز وغيرهما ليختطفه من الوليمة لانه من النهب المنهي عنه واجازه ابو حنيفة .

تكميل : الدعوة الى الطعام خمسة اقسام . (الاول) تجب اجابتها وهي وليمة النكاح . (الثاني) تستحب اجابته وهو ما يفعله الرجل بخواص اخوانه توددا . (الثالث) تجوز اجابته كدعوة العقيقة والاعذار . (الرابع) تكره اجابته وهو ما يفعل للفخر والمباهاة . (الخامس) تحرم اجابته وهو ما يفعله الرجل لمن تحرم عليه هديته كالغريم واحد الخصمين للقاضي . (المسألة الرابعة) في الشهادة على النكاح ولا تجب في العقد وتجب في الدخول وهي شرط كمال في العقد وشرط جواز في الدخول وقال الشافعي يجب فيهما وقال قوم لا تجب فيهما . ويشترط عدالة الشاهدين فيه خلافا لابي حنيفة ولا تجوز فيه شهادة رجل وامرأتين خلافا لابي حنيفة . ونكاح السر غير جائز ان وقع فسخ ويستحب الاعلان واوجبه ابن حنبل واذا شهد شاهدان ووصيا بالكتمان فهو سر خلافا لهما . (المسألة الخامسة) في كتاب الصداق وليس شرطا وانما يكتب هو وسائر الوثائق توثيقا للحقوق ورفعاً للنزاع واوجب الظاهرية كتابة عقود الدين .

تكميل ويشترط في كاتب الوثائق سبعة شروط وهي ان يكون عدلا متكلما سميعا بصيرا عالما بفقهاء الوثائق عارفا بنصوصها سالما من اللحن الذي يغير المعنى .

الباب الثاني

في اركان النكاح

وهي خمسة : الزوج والزوجة والولي والصداق والصيغة ، وسنذكر الولي والصداق . قاما الصيغة فهي ما يقتضي الايجاب والقبول كلفظ التزويج والتملك ويجري مجراها البيع والهبة خلافا للشافعي . والهزل فيه كالجد اتفاقا . والنكاح عقد لازم لا يجوز فيه الخيار خلافا لابي ثور ويلزم فيه الفور من الطرفين فان تراخى فيه القبول عن الايجاب يسرا جاز وقال الشافعي لا يجوز مطلقا واجازه ابو حنيفة مطلقا . واما الزوجان فيعتبر فيهما سبعة اوصاف . (الاول) الاسلام ويتصور فيه اربع صور نكاح مسلم مسلمة ونكاح كافر كافرة فهما جائزان وان نكاح كافر مسلمة يحرم على الاطلاق باجماع ، ونكاح مسلم كافرة فتجوز الكتابية بالنكاح والملك ولا يحل غيرها من الكافر بنكاح ولا ملك وكره مالك الحرية لبقاء الولد بدار الحرب ومنع ابن عمر وابن عباس كل كافرة .

فروع أربعة : (الفرع الاول) ان ارتد احد الزوجين انقطعت العصمة بفسخ وقيل بطلقة بائنة وقيل رجعية . (الفرع الثاني) اذا اسلم الزوجان معا ثبت نكاحهما اذا خلا من الموانع ولا يبحث في ذلك عن الولي والصداق فان سبق الزوج الى الاسلام اقر على الكتابة ويقر على غيرها اذا اسلمت بآثره وان سبقت هي فان كان قبل الدخول وقعت الفرقة وان كان بعده ثم اسلم في العدة ثبت والا بان . (الفرع الثالث) اذا اسلم وعنده اكثر من اربع اختار اربعاً وفارق سائرهن . (الفرع الرابع) ان اسلم وعنده اختان اختار احدهما . (الوصف الثاني) الرق ، ويتصور فيه اربع صور نكاح حر لحره او عبد لامة فهما جائزان ونكاح عبد لحره فيجوز برضاها فان غرها من نفسه فلها الخيار ونكاح حر لامة يجوز بثلاثة شروط : (الاول) ان تكون مسلمة . (الثاني) ان يعدم الطول وهو صداق الحره وقيل النفقة . (الثالث) ان يخاف العنت وهو الزنى ولا يشترط عدم الطول ولا خوف العنت في نكاح العبد الامة .

فروع أربعة : (الفرع الاول) لا يجوز ان يكون احد الزوجين مملوكا للآخر اتفاقا ولا يجوز ان يتزوج مملوكة ابنه ولا ام ولد سيده ويفسخ النكاح بذلك مطلقا . (الفرع الثاني) اذا اشترى احد الزوجين صاحبه او اشترى بعضه انفسخ النكاح بملك المشتري للمشتري او لجزء منه . (الفرع الثالث) لا ينكح العبد بغير اذن سيده فان اجازته السيد جاز خلافا للشافعي . (الفرع الرابع) اذا تزوج الحر حره على امة او امة على حره فالحره مخيرة في البقاء او الفراق مطلقة بائنة لان من حقها ان لا يجمع بينها وبين امة ولا خيار لها في جمع العبد بينهما على المشهور . (الوصف الثالث) البلوغ ، فان تزوج صبي يقوى على الجماع بغير اذن ابيه او وصيه فله اجازته او فسخه قبل البناء وبعده ولا صداق لها وقال سحنون لا يجوز وان اجازته الاب والوصي . (الوصف الرابع) الرشد . فان تزوج السفیه بغير اذن وليه أمضاه ان كان سدادا والا رده ، فان رده قبل البناء فلا صداق وبعده ربع دينار وقال ابن الماجشون لا شيء لها . (الوصف الخامس) الكفاءة بين الزوجين ، وهي معتبرة بخمسة اوصاف : بالاسلام والحرية حسبما تقدم والصلاح فلا تزوج المرأة الفاسق ولها ولمن قام بها فسخه سواء كان الولي ابا او غيره ، وبالمال الذي يقدر به ولا يشترط اليسار ولها مقال ان زوجت لمن يعجز عن حقوقها ، وبسلامة الخلقة من العيوب الموجبة للخيار . ويكره الهرم والعميم ولا يشترط الجمال ولا يعتبر النسب والحسب لهما وزاد الشافعي عدم الحرفة الدينية . (الوصف السادس) الصحة ، ولا يجوز نكاح المريض والمريضة المخوف عليهما على المشهور خلافا لهما ويفسخ ان وقع الا ان صح قبل الفسخ فاختلف في فسخه والفسخ فيه بالثلاث فان لم يدخل فليس لها صداق وان دخل فلها الصداق المسمى وقيل صداق المثل . (الوصف السابع) عدم الاحرام . ولا يجوز نكاح المحرم ولا انكاحه ويفسخ وان دخل وولدت ، وفسخه بغير طلاق وقيل بطلاق ، وفي تأييد تحريمها عليه روايتان واجاز ابو حنيفة نكاح المحرم وانكاحه .

تلخيص : للزوجة اربعة شروط في صحة النكاح وهي : الاسلام في نكاح مسلمة والعقل والتميز وتحقيق الذكورية تحرزا من الخنثى المشكل فانه لا ينكح ولا ينكح ويجوز له ان يتسرى . وخمسة شروط في استقرار النكاح وهي : الحرية ، والبلوغ ، والرشد ، والصحة ، والكفاءة .
فروع : اذا اكره احد الزوجين او الوالي على النكاح لم يلزم وليس للمكره ان يجيزه لانه غير منعقد .

الباب الثالث

في الولي وفيه اربع مسائل

(المسألة الاولى) في حكمه ، وهو شرط واجب خلافا لابي حنيفة فلا تعقد المرأة النكاح على نفسها ولا على غيرها بكرا كانت او ثيبا شريفة او دنية رشيدة او سفينة حرة او أمة اذن لها وليها او لم ياذن ، فان وقع فسخ قبل الدخول وبعدة وان طال وولدت الاولاد . ولا حد في الدخول للشبهة وفيه الصداق المسمى . (المسألة الثانية) في اصناف الاولياء والولاية ، خاصة وعامة . فالخاصة خمسة اصناف : الاب ووصيه والقراة والمولى والسلطان . والعامة : الاسلام غاما الاب فولايته نوعان : جبر واذن فالجبر للبكر وان كانت بالغاً وللصغيرة وان كانت ثيبا ويستحب استيمارها فالجبر يقع باحدى العلتين وقال ابو حنيفة لا يجبر الكبيرة والشافعي لا يجبر الثيب فان عنست البكر فاختلف في دوام الجبر عليها وانقطاعه والعانس هي التي طال مكثها وبرز وجهها وعرفت مصالحها وسنها ثلاثون سنة وقيل خمسة وثلاثون وقيل أربعون . والاذن في الثيب البالغ والمعتبر في الثبوبة المانعة من الجبر الوطاء الحلال دون الحرام على المشهور وقيل كل ثبوبة وفاقا للشافعي . واما الوصي من قبل الاب ووصي الوصي فيقومان في العقد مقام الاب خلافا للشافعي وله الجبر والتزويج قبل البلوغ وبعده من غير استيمار ان جعل له الاب ذلك وهو اولى من القراة واستحب بعض المتأخرين ان يعقد الولي بتقديم الوصي جمعا بين الوجهين فان عقد الوصي جاز وان لم ياذن الولي وان عقد الولي دون اذن الوصي جاز فسي الثيب لا في البكر واما الوصي من القاضي فيعقد بعد البلوغ لا قبله ولا يجبر ويجب استيمارها ، وان كان الوصي امرأة استخلفت من يعقد . واما القراة فهم العصة كالابن والاخ والجد والعم وابن العم ولا يزوجون الا البالغة ياذنها وتأذن الثيب بالكلام والبكر بالصمت . وان تقدم العقد على الاذن فاختلف فسي صحة النكاح وبطلانه ولا يجبرها احد منهم وقال الشافعي يجبر الجد . واما المولى فهو المعتق فيعقد على من اعتقها ان لم يكن عصة وتستخلف المعتقة من يعقد على من اعتقها ان لم يكن لها عصة ولا ولاية للمولى الاسفل والسيد ان يجبر عبده وأمته على النكاح ولا يجبر السيد على انكاح العبد ولا يطلق السيد على

عبد . وأما السلطان فيزوج البالغة عند عدم الولي أو عضله أو غيبته ولا يزوج هو ولا غيره الصغيرة وقيل يجوز له وللقرابة تزويجها إن دعتها ضرورة ومستها حاجة وكان مثلها يوطأ . وقال الشافعي يزوجها الجد وقال أبو حنيفة يزوجها سائر الأولياء ولها الخيار إذا بلغت . وأما الولاية العامة فتجوز في المذهب إذا تملكت الولاية الخاصة فأما مع وجودها فقليل لا تجوز أصلا وفاقا لهم وقيل تجوز في الدنيا التي لا خطر لها وكل أحد كفؤ لها بخلاف غيرها .

تلخيص : خمسة يلزمهم النكاح إذا عقده عليهم غيرهم سخطوا أو رضوا وهم : الطفل الصغير والبكر يزوجهما أبوهما ، والعبد والامة يزوجهما سيدهما ، واليتيم الصغير يزوجه وصيه . فإن تزوج العبد بغير إذن سيده فإن شاء السيد أجازته أو فسخه بطلقة أو بظلمتين . وإن تزوجت الامة بغير إذن سيدها لم يجز وإن أجازته السيد لا تعقد نكاح نفسها . (المسألة الثالثة) في ترتيب الأولياء : أما الذي يجبر فالأب ثم وصيه وأما الذي لا يجبر فالقرابة ثم الولي ثم السلطان والمقدم من الأقارب الابن ثم ابنه وإن سفل ثم الأب ثم الأخ ثم ابنه ثم الجد ثم العم ثم ابنه وقيل الأب أولى من الابن وقال الشافعي لا ولاية للابن وقيل الجد أولى من الأخ وفاقا للشافعي .

فروع ستة : (الفرع الأول) أن النكح الأبعد مع وجود الأقرب نفذ وقيل ينظر فيه السلطان وقيل للأقرب أن يفسخه ما لم يدخل بها وذلك في غير موضع الإيجاب فإنه لا خلاف في المذهب في فسخ النكاح غير الأب البكر مع حضوره إلا إذا عقد الأخ نكاح أخته البكر بغير إذن أبيها فإن كان هو القائم بأمر أبيه جاز أن أجازته الأب وقال أبو حنيفة لم يجز إذا أجازته أبوه . (الفرع الثاني) إذا غاب الأقرب انتقلت الولاية إلى الأبعد وقال الشافعي إلى السلطان . (الفرع الثالث) أن زوجها وليان من رجلين فالداخل من الزوجين أولى إذا لم يعرف السابق . (الفرع الرابع) أن عضل الولي المرأة أمره السلطان بالنكاحها فإن امتنع زوجها السلطان وذلك إذا دعت إلى كفاء وبصداق مثلها . (الفرع الخامس) يجوز لابن العم والمولى ووكيل الولي والحاكم أن يزوج المرأة من نفسه ويتولى طرفي العقد خلافا للشافعي وليشهد كل واحد منهم على رضاها خوفا من منازعتها . (الفرع السادس) إذا غاب عن البكر أبوها وهي مجبرة زوجها سائر الأولياء أو السلطان إن لم يكن لها ولي . (المسألة الرابعة) في صفات الولي وهي الإسلام والبلوغ والعقل والذكورية اتفاقا في الأربعة والحرية خلافا لأبي حنيفة واختلف في اشتراط العدالة والرشد فقليل يعقد السفیه على وليته خلافا لأبي حنيفة وقيل يعقد وليه ويعقد الكافر على الكافر وإنما يعقد المسلم على الكافرة بالرق خاصة . (فرع) : يجوز للولي أن يوكل من يعقد النكاح بعد تعيين الزوج ، وللزوج أيضا أن يوكل من يعقد عنه خلافا لأبي ثور ولا يشترط هذه الصفات في الوكيل بل يصح توكل الكافر والوصي والعبد والمرأة على المشهور .

الباب الرابع

في الصداق وهو شرط باجماع ولا يجوز التراضي على إسقاطه

ولا اشتراط سقوطه وفيه ست مسائل

(المسألة الاولى) في شروطه وهي ثلاثة «الاول» أن يكون مما يجوز تملكه وبيعه من العين والعرض والاصول والرقيق وغير ذلك ولا يجوز بخمر وخنزير وغيرهما مما لا يملك . «الثاني» أن يكون معلوما فلا يجوز بمجهول الا في نكاح التفويض ولا يجب وصف العروض خلافا للشافعي وان وقع على غير وصف فلها الوسط . «الثالث» أن يسلم من الفرر فلا يجوز فيه عبد أسبق ولا بعير شارد وشبههما .

فروع اربعة : (الفرع الاول) النكاح على اجارة كالخدمة وتعليم القرآن لا يجوز في المشهور وفاقا لابي حنيفة وقيل يجوز وفاقا للشافعي وابن حنبل . (الفرع الثاني) لا يجوز أن يعتق امته ويجعل عتقها صداقا خلافا لابن حنبل وداود . (الفرع الثالث) يجوز أن يكون الصداق نقدا وكالنا الى أجل معلوم تبلغه اعمار الزوجين عادة وقيل بعد أجله أربعون سنة . ويستحب الجمع بين النقد والكالء وتقديم ربع دينار قبل الدخول . ومنع قوم الكالء وأجازوه الاوزاعي لموت أو فراق . (الفرع الرابع) أن اصدقها ما لا يجوز ففيه روايتان أحدهما أنه يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده وفاقا لابي عبيد والثانية أنه يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده ويكون فيه صداق المثل . وقال ابو حنيفة رضي الله عنه يثبت قبل الدخول ويثبته بعده ويرجع الى صداق المثل ، وان اصدقها مفضوبا ففسخ قبل الدخول وثبت بعده بصداق المثل وقيل يثبت مطلقا . (المسألة الثانية) فسي مقداره ولا حد لاكثر الصداق واقله ربع دينار من الذهب أو ثلاثة دراهم من الفضة شرعية أو ما يساوي أحدهما . وقال ابو حنيفة اقله عشرة دراهم وقال الشافعي واحمد واسحاق وغيرهم لا حد لاقله بل يجوز ولو بخاتم من حديد كما جاء في الحديث . (المسألة الثالثة) في استقراره وتشطيره ويجب جميعه بالدخول أو بالموت اتفاقا ونصفه بالطلاق قبل الدخول اتفاقا الا أن طلقها في نكاح التفويض وقد اختلف هل وجب لها جميعا بالعقد ثم يسقط نصفه بالطلاق قبل الدخول أو وجب لها نصفه بالعقد والنصف الباقي بالدخول أو بالموت وهو اختلاف عبارة .

بيان : الدخول الموجب لكمال الصداق هو الوطاء لا مجرد الخلوة وارضاء الستور خلافا لابي حنيفة فان بنى بها واختلعا في المسيس فالقول قولها . وان خلا بها من غير بناء فالقول ايضا قولها . وقال ابن القاسم ان خلا بها في بيته فالقول قولها وان كان في بيتها لم تصدق عليه وان بنى بها وطال الامر سنة وجب لها جميع الصداق وان ادعت المسيس وليس بينهما خلوة لزمته اليمين وبريء من

نصف الصداق فان نكل حلفت واستوجبت جميعه وحيث قلنا القول قولها فاختلف هل تصدق مع يمينها او دون يمين .

فروع سبعة : (الفرع الاول) انما يجب لها نصف الصداق ان طلقها قبل البناء اختيارا منه فان فسخ النكاح او رده الزوج بعيب في الزوجة لم يجب لها شيء . واختلف هل يجب اذا رده هي بعيب فيه . (الفرع الثاني) يجري مجرى الصداق في التشطير كل ما تحله الزوج في العقد للمرأة او لايها او وصيها من سياقة او غيرها اذ هو للزوجة ان شاءت اخذته ممن جعل له . (الفرع الثالث) ما حدث في الصداق من زيادة ونقصان قبل البناء فالزيادة لهما والنقصان عليهما وهما شريكان في ذلك فان تلف في يد احدهما فما لا يغاب عليه ف خسارته منهما وما يغاب عليه خسارته ممن هو في يده ان لم تقم بيته بهلاكه ، فان قامت به بيته فاختلف هل يضمه من كان تحت يده ام لا . (الفرع الرابع) يجوز للاب ان يسقط نصف صداق ابنته البكر اذا طلقت قبل البناء خلافا لهما . (الفرع الخامس) اذا وهبت المرأة لزوجها جميع صداقها ثم طلقها قبل البناء لم يرجع عليها بشيء وقال الشافعي يرجع عليها بنصف الصداق . (الفرع السادس) للمرأة منع نفسها حتى تقبض صداقها وليس لها ذلك بعد طوعها بالتسليم . (الفرع السابع) اذا رضيت المرأة بدون صداق مثلها لم يكن لاوليائها اعتراض عليها خلافا لابي حنيفة ، وان زوجها والدها وهي في حجره باقل من صداق مثلها لم يكن لها اعتراض خلافا للشافعي . (المسألة الرابعة) في نكاح التفويض وهو جائز اتفاقا وهو ان يسكتا عن تعيين الصداق حين العقد ويفوض ذلك الى احدهما او الى غيرهما ثم لا يدخل بها حتى يتعين فان فرضه احدهما بعد فرضيه الآخر لزمه وان لم ترض المرأة فان فرض لها صداق المثل او اكثر لزمها بخلاف الاقل الا ان ترضي به ، وان لم يرض الزوج كان مخيرا بين ثلاثة اشياء : اما ان يبذل صداق المثل او يرضى بفرضها او يطلق . فان مات قبل الدخول وقبل الفرض فلا صداق لها خلافا لابي حنيفة ولها الميراث اتفاقا ، وان طلقها قبل الدخول فلا نصف لها الا ان كان قد فرض لها . (المسألة الخامسة) في التنازع في الصداق : ان اختلف في مقدار الصداق فان كان قبل الدخول تحالفا وتفاسا وبذئت باليمين . ومن نكل منهما قضي عليه مع يمين صاحبه . وان اختلفا بعد الدخول فالقول قول الزوج مع يمينه . وقال الشافعي يرجعان الى صداق المثل دون فسخ . وان اختلف في القبض فالقول قولها قبل الدخول والقول قوله بعد الدخول الا ان كان هناك عرف فيرجع اليه وقال الشافعي واحمد القول قوله مطلقا . (المسألة السادسة) في نكاح الشغار وهو باطل اجماعا وصفته ان يزوج ابنته على ان يزوجه الآخر ابنته من غير صداق ، فان وقع فسخ النكاح قبل الدخول وبعده على المشهور ، ويدفع لمن دخل بها صداق المثل وتقع به الحرمة والوراثة اجماعا .

بيان : صداق المثل معتبر بحال الزوجة في حسبها ومالها وجمالها وقال الشافعي يعتبر بصداق عصبته .

الباب الخامس

في الإنكحة المحرمة

النساء المحرمات : ثمان وأربعون امرأة ، خمس وعشرون مؤبدات ، سبع من النسب : الأم والبنت والخالة والأخت والعمة وبنت الأخ وبنت الأخت ومثلهن من الرضاع . وأربع بالصهر أم الزوجة وبنتها وزوجة الأب والأب ومثلهن من الرضاع ونساء النبي صلى الله عليه وسلم والملائنة والمنكحة في العدة . فهذه خمس وعشرون . وغير المؤبدات : ثلاث وعشرون : المرتدة وغير الكتائية والخامسة والمتزوجة والمعتدة والمستبراة والحامل والمبتوتة والأمة المشتركة والأمة الكافرة والأمة المسلمة لواجد الطول وأمة الابن وأمة نفسه وسيدته وأم سيده والمحرمة بالحج والمريضة وأخت زوجته وخالتها وعمتها فلا يجوز الجمع بينهما والمنكحة يوم الجمعة عند الزوال والخطوبة بعد الركون للغير واليتيمة غير البالغ ، ونذكر ذلك مفصلا فنقول : التحريم نوعان مؤبد وغير مؤبد ففي الباب فصلان . (الفصل الأول) في المؤبد . وأسبابه خمسة : النسب والرضاع والصهر واللعان والوطء في العدة . فأما النسب فيحرم به على الرجل قصوله كلها وأصوله كلها وفصول أصله كلها وأول فصل من كل أصل متقدم على أصله ، وبسبب ذلك أنه يحرم عليه سبعة أصناف من النساء : (أحدها) أمه وهي كل امرأة لها عليه ولادة فتدخل في ذلك أمه التي ولدته وأمهاتها وأم أبيه وجداته وأن علون . (الثاني) بنته وهي كل من له عليها ولادة فيدخل في ذلك بنته من صلبه وبناتها وبنات ابنه وأن سفلن . (الثالث) الأخت سواء كانت شقيقة أو لأب أو لأم . (الرابع) عمته سواء كانت أخت أبيه أو جده ما علا سواء كانت شقيقة أو لأب أو لأم . (الخامس) خالته سواء كانت أخت أمه أو جدته ما علت سواء كانت شقيقة لأب أو لأم . (السادس) بنت الأخ وهي كل من لأخته عليها ولادة سواء كانت بمباشرة أو وساطة . (السابع) بنت الأخت وهي كل من لأخته عليها ولادة بمباشرة أو وساطة . وأما الرضاع فتحرم به الأصناف السبعة التسنني حرمت بالولادة فإذا أرضعت امرأة طفلا أو أرضعت من أرضعت من له على الطفل ولادة بمباشرة أو وساطة صارت هي أمه وزوجها أبوه لأن اللبن للفحل عند الجمهور فحرمت عليه هي وأمهاتها نسبا ورضاعا وأن علون لأنهن أمهاته وحرمت عليه أخواتها وعماتها وخالاتها نسبا ورضاعا لأنهن خالاته وبناتها نسبا ورضاعا لأنهن أخواته وحرم عليه أيضا أمهات زوجها نسبا ورضاعا وأن علون لأنهن أمهاته وبناته نسبا ورضاعا لأنهن أخواته وعماته وخالاته نسبا ورضاعا لأنهن عماتهن وحرم عليه أيضا بنات أبناء المرضعة وأبناء زوجها نسبا ورضاعا لأنهن بنات أخواته وبنات بناتها وبنات زوجها نسبا ورضاعا لأنهن بنات أخواته وكل طفل رضع ثديا رضعت طفلة حرمت عليه سواء كان رضاعهما في زمن واحد أو كان بينهما سنون وكذلك إن أرضعا لبن امرأتين زوجتين لرجل واحد .

بيان : انما تقع الحرمة بالرضاع بسبعة شروط : (الاول) ان تكون المرضع امرأة فيوجب التحريم اتفاقا سواء كانت صغيرة او كبيرة واختلف فيمن لا توطأ لصغيرها وفي رضاع المرأة الميتة ، ولا يوجب التحريم رضاع رجل ولا بهيمة وفاقا لهما . (الثاني) ان يرضع الصغير في الحولين وما قاربهما كالشهرين بعدهما وقيل الثلاثة وقيل شهر وان فطم قبل الحولين واستغنى عن الرضاع لم يحرم رضاعه بعد ذلك خلافا لهما ولا يحرم رضاع الكبير عند الأربعة خلافا للظاهرية . (الثالث) ان يصل الى الحلق او الجوف من الفم برضاعه اتفاقا او وجور وهو الصب في وسط الفم او لدود وهو الصب في جانب الفم خلافا لداود . واختلف في السعوط وهو ما يصب في الانف وفي الحقنة . وليس من شرطه عدد رضعات بل تحرم المصة الواحدة وفاقا لابي حنيفة واشترط الشافعي خمس رضعات . (الرابع) ان يكون اللبن صرفا او مخلوطا بمائع الا ان صار مغلوبا فاختلف هل يعتبر ام لا . (الخامس) يشترط في الفحل خاصة وانما يصير زوج المرأة ابا للطفل اذا وطئها وطءا حلالا يلحق به الولد ويندرا به الحد فان كان زنى محضا فلا حرمة به وان كان بشبهة نكاح ففيه خلاف والمرأة ام على الاطلاق . (السادس) اذا طلق الرجل امرأة وهي ترضع او مات عنها فنكحها رجل آخر فان لم ينقطع لبنها الاول فهو للزوجين معا وكل واحد منهما فحل لمن ترضعه وان انقطع ثم حدث لبن ثان للزوج الاول والثاني للزوج الثاني . (السابع) فيما ثبت به الرضاع وذلك بشهادة شاهدين عدلين اتفاقا وبشهادة امرأتين اذا فشا قولهما فان لم يفش قولهما فاختلف فيه وفي شهادة الواحدة اذا فشا بخلاف التي لم يفش قولها لابي حنيفة واشترط الشافعي اربع نسوة : ويثبت ايضا باعتراف الزوجين معا واعتراف ابويهما واختلف في اعتراف ام احد الزوجين او ابيه . ويثبت باعتراف الزوج وحده لا باعترافها وحدها الا ان يشهد بسماع ذلك منها قبل العقد وحيث لا يثبت فينبغي التنزه عنه . واما الصهر فيحرم به اربع نسوة ثلاث بالعقد دخل بهن او لم يدخل وهن : زوجة الابن من النسب والرضاع وان سفل وزوجة الاب والجد من النسب والرضاع وان علا وأم الزوجة من النسب والرضاع وان علت ، فمن عقد على امرأة حرمت على كل من له على العاقد ولادة وعلى كل من للعاقد عليه ولادة بمباشرة او بوساطة ذكرا كان او انثى ، سواء كانت الولادة بنسب او رضاع . ورابعة لا تحرم الا بالدخول وهي بنت الزوجة من النسب والرضاع وان سفلت ولا يشترط ان تكون في حجره خلافا لداود وتحرم بوطء أمها اتفاقا وبمقدمات الوطء من المباشرة والقبلة خلافا للمزني وكذلك بالنظر الى باطن الجسد بشهوة على المشهور .

فرعان : (الفرع الاول) يعتبر في التحريم بالصهر النكاح الحلال او الذي فيه شبهة او اختلف فيه فان كان زنى محضا لم تقع به حرمة المصاهرة كمن زنى بامرأة فانه لا يحرم تزويجها على اولاده في المشهور وفاقا للشافعي خلافا لابي حنيفة الا ان في المدونة من زنى بأم امراته فارقتها خلافا لما في الموطأ ثم اختلف في هذا القراق هل هو واجب او مندوب . (الفرع الثاني) يحرم بالوطء بملك

اليمين والتلذذ ما يحرم بالوطء بالنكاح فمن وطء مملوكة او تلذذ منها بما دون الوطء حرمت على آبائه وابنائيه ما تناسلوا . ويحرم من المملوكات بالنسب والرضاع والصهر ما يحرم من الجرائر بذلك . واما اللعان فتقع به الفرقة المؤبدة فلا تحل له ابدا وان اكدب نفسه . واما الوطء في العدة فكل امرأة معتدة من نكاح او شبهة نكاح فلا يجوز نكاحها فان انكحت في عدتها تلك فرق بينهما اتفاقا ثم تحرم عليه على التابيد خلافا لهما فأجاز ان يتزوجها بعد ، وعلى المذهب تحرم عليه بالوطء واختلف في القبلة والمباشرة وفي العقد دون دخول هل يحرم بها ام لا .

بيان : دخول وطء على وطء يكون ثمانية اوجه (الاول) دخول وطء نكاح في عدة نكاح . (الثاني) وطء نكاح في عدة شبهة نكاح فتحرم على الواطء فيهما في المذهب . (الثالث) وطء نكاح في استبراء غصب . (الرابع) وطء نكاح فسي استبراء زنى فتحرم على الواطء فيهما ايضا خلافا لابن الماجشون . (الخامس) وطء نكاح في استبراء ملك مع الانتقال الملك ببيع او هبة ففيه قولان . (السادس) وطء نكاح في استبراء ملك بعد العتق فلا تحرم عند ابن القاسم واشهب . (السابع) وطء ملك في استبراء ملك فلا تحرم اتفاقا (الثامن) وطء بزنى او غصب من غير شبهة في عدة او استبراء فلا تحرم ايضا .

(الفصل الثاني) في التحريم غير المؤبد ، واسبابه عشرة : الكفر والرق والمرض والاحرام والجمع بين من لا يحل والزيادة على العدد المباح واستيفاء الطلقات والزوجية والمتعة والنكاح يوم الجمعة وزاد ابن حنبل الزنى . فاما الاربعة الاولى فقد ذكرت واما الجمع فيحرم الجمع بين الاختين بنكاح او ملك يمين وبين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها سواء كانت شقيقة او لاب او لام او من الرضاعة . والضابط لذلك ان كل امرأتين بينهما من القرابة او الرضاعة ما يمنع تناكحهما لو قدرت احدهما ذكرا فلا يجوز الجمع بينهما واحترزنا بذكر القرابة والرضاعة من الجمع بين المرأة وام زوجها فانه يجوز لانه من باب الصهر .

فروع ثلاثة : (الفرع الاول) يحرم الجمع بين الاختين احدهما بالنكاح والاخرى بالملك خلافا للشافعي . (الفرع الثاني) لا يحرم الجمع بين القرابة غير من ذكرنا كإبنتي العم والخال وإبنتي الخالة وغيرهما خلافا لقوم . (الفرع الثالث) ان تزوج من لا يجمع بينهما في عقد واحد بطل النكاحان وان قدم احدهما بطل نكاح الثانية دون الاولى وان كانت عنده امة فوطئها حرمت عليه اختها وعمتها وخالتها حتى يحرم الاولى على نفسه ببيع او عتق او كتابة او تزويج . واما الزيادة : فتحرم على الجر الزيادة على اربع عند الجمهور وكذلك العبد فسي المشهور وفاقا للظاهرية . وروى ابن وهب ان الثالثة للعبد كالخامسة للحر فلا يزيد على اثنتين وفاقا لهما وتحل الخامسة بطلاق بائن للواحدة من الاربع لا بطلاق رجعي الا ان انقضت العدة ولو نكح خمسا في عقد لبطل نكاح جميعهن ويجوز ان يجمع في ملك اليمين بين خمس واكثر . واما استيفاء الطلقات فهو ثلاث للحر واثنان للعبد فمن استوفاه منهما لم تحل له الزوجة حتى تنكح زوجها

غيره أجماعاً ويطأها عند الجمهور وطناً مباحاً في نكاح صحيح لازم فلا تحل له بوطء في حيض أو حرام أو اعتكاف أو صيام خلافاً لابن الماجشون ولا يحلها نكاح الشبهة عند الإمامين ولا نكاح التمس وهو المحلل الذي يتزوجها ليحلها لزوجها اتفاقاً ونكاحه باطل مفسوخ خلافاً لهما والمعتبر في ذلك نية المحلل لا نية المرأة ولا نية المحلل له. وقال قوم من نوى ذلك منهم أنسد ولا يحلها نكاح دون وطء خلافاً لابن المسيب ويكفي مغيب الحشفة دون انزال خلافاً لقوم. ولا يحلها وطء صبي خلافاً للشافعي. واختلف في الوطء بغير انتشار ثم أنه ان تصادقا على الوطء حلت له وإن ادعته هي وأنكر لم تحل عند مالك خلافاً لابن القاسم. وأما الزوجية فلا يحل نكاح امرأة ذات روح إلا المسبية فإن السبي يهدم نكاحها في المشهور وفاقاً للشافعي فيجوز لمن صارت له وطئها بعد استبرائها بحيضه ما لم تكن حاملاً فلا يجوز وطؤها حينئذ اتفاقاً ولا التلذذ بها في المشهور. وإن اشترى رجلاً وامراته فله التفريق بينهما ووطء المرأة وقيل لا يفرق بينهما، وأما المتعة فهو النكاح إلى أجل وهو حرام بعد أن كان حلالاً ونسخ يوم خيبر خلافاً لابن عباس.

بيان : لفظ المتعة في الفقه يقع على أربعة معان. (أحدها) متعة الحج وقد ذكرت. (الثاني) النكاح إلى أجل. (الثالث) متعة المطلقات وستذكر. (الرابع) امتناع المرأة زوجها في مالها على ما جرت العادة في الإندلس فإن كان شرطاً في العقد لم يجز وإن كان تطوعاً بعد تمام العقد جاز. وأما يوم الجمعة فإذا صعد الإمام على المنبر حرم النكاح كالبيع. وأما الزاني فيكره نكاح المعروفة بالزنى ويجوز لمن زنى بامرأة أن يتزوجها بعد الاستبراء وقال ابن حنبل لا تنكح الزانية حتى تتوب.

تكميل : في فسخ النكاح : النكاح الفاسد مفسوخ فيما كان فساده لعقده فسخ قبل البناء وبعده وما كان فساده لصداقه فسخ قبل البناء وثبت بعده على المشهور وقيل يفسخ فيهما وقيل لا يفسخ فيهما. ثم أن الفسخ يكون بطلاق ويكون بغير طلاق فكل نكاح أجمع على تحريمه فسخ بغير طلاق وما اختلف فيه فسخ بطلاق. وقيل كل نكاح يجوز للولي أو لأحد الزوجين أمضاؤه أو فسخه فسخ بطلاق وكل ما يغلبون على فسخه ويفسخ قبل البناء وبعده فسخ بفسخ طلاق. وفائدة الفرق أن الفسخ بطلاق يوقعه الزوج ويحسب في عدد التطليقات والفسخ بغير طلاق يوقعه الحاكم ولا يحسب في عدد الطلاقات وتعتد من الفسخ كما تعتد من الطلاق.

(فرع أول) : النكاح الفاسد الذي يفسخ بغير طلاق لا يكون فيه بين الزوجين توارث والفاسد الذي يفسخ بطلاق يتوارثان فيه إن مات أحدهما قبل الفسخ. (فرع ثان) : كل نكاح يدرأ فيه الحد فالولد لاحق بالسوطه وحيث وجب الحد لا يلحق النسب.

(فرع ثالث) : كل نكاح فسخ بعد الدخول اضطراباً فلا يجوز للزوج أن يتزوجها في عدتها منه، وكل نكاح فسخ اختياراً من أحد الزوجين حيث لهما

الخيار جاز ان يتزوجها في عدتها منه .

الباب السادس

في حقوق الزوجة وفيه سبع مسائل

(المسألة الاولى) في الاستمتاع : الجماع واجب على الرجل للمرأة اذا انتفى العذر وقال الشافعي لا يجب الا مرة . ويجوز للرجل ان يستمتع بزوجه وامته بجميع وجوه الاستمتاع الا الاتيان في الدبر فانه حرام . ولقد افترى من نسب جوازه الى مالك ثم انه في معنى الوطء في كثير من الاحكام كإفساد العباد ووجوب الفسل من الجانبين ووجوب الكفارة والحد ووجوب العدة والمصاهرة . ولا يتعلق به التحليل ولا الاحسان واختلف في تكميل الصداق به . وقال ابن القاسم : ولا بأس ان يكلم الرجل امراته عند الجماع . واجاز اصبح النظر الى الفرج عند الجماع ويكره الشجر واجازه قوم ولا يجوز الجماع الا في خلوة ولا تمنع القبلة وهو جماع المرضعة . (المسألة الثانية) في العزل ، لا يجوز العزل عن الخرة الا بإذنها ولا عن الزوجة الامة الا باذن سيدها لحقه في النسل . ويجوز عن السرية بغير اذنها واجازه الشافعي مطلقا ويلحق الولد بالزوج بعد العزل . واذا قبض الرحم المتني لم يجز التعرض له . واشد من ذلك اذا تخلق واشد من ذلك اذا نفخ فيه الروح فانه قتل نفس اجماعا . (المسألة الثالثة) فسي القسم بين النساء من كان له اكثر من واحدة وجب عليه العدل بينهما فيجعل لكل واحدة يوما وليلة وتستوي المريضة والحائض والنفساء والمحرمة والكتابية مع غيرها لقصد الانس . وكذلك تستوي الحرة والامة على المشهور وقيل للحرة ثلثان وللامة ثلث . ولا يدخل في يوم واحد على اخلاى الا زائرا او لحاجة لا لميل ولا ضرر ثلث . ولا يدخل في يوم واحد على الاخرى الا زائرا او لحاجة لا لميل ولا ضرر يحل له . ولا يجوز ان يجمع بين ضربتين في مكان واحد الا برضاها ولينفرد كل واحدة منهما بمسكنها وبأنتها فيه . ولا يجب عليه القسم بين امهات الاولاد ولا بين امائه ولا العدل بينهما ولا القسمة للسرية مع الزوجة ولكن يستحب حسن المعاشرة وكف الاذى وتوفية الحقوق . (المسألة الرابعة) في السابع : من تزوج بكرا اقام عندها سبعا وان تزوج ثيبا اقام عندها ثلاثا وتستوي في ذلك الحرة والامة ، واختلف هل ذلك واجب او مندوب وهل يقضى عليه لها به لانه من حقوقها ام لا يقضى عليه لانه من حقوقه . وان كان له نساء سواها لم يقضى لهن بهذه المدة بل تنفرد بها الجديدة ثم يستأنف القسمة . واذا سافر اقرع بينهما فأتتها خرجت فعرعتها سافر بها وقيل يختار واحدة يسافر بها وتنفرد التي سافر بها بتلك المدة ولا يقضى للبواقي . (المسألة الخامسة) في النشوز والحكمين وله ثلاث حالات (الاولى) ان يكون النشوز منها فيعظها فان قبلت والا هجرها فبان

انتهت والا ضربها ضربا غير مخوف فان غلب على ظنه انها لا تتسرك النشوز الا بضرب مخوف تركها . (الحالة الثانية) ان يكون العدوان منه بالضرب والاذى فيزجر عن ذلك ويجبر على العود الى العدل والا طلقت عليه لفرره . (الحالة الثالثة) ان يشكل الامر وقد ساء ما بينهما وتكررت شكواهما ولا بينة مع واحد منهما ولم يقدر على الاصلاح بينهما فيبعث حكاما من جهة الحاكم او من جهة الزوجين او من يلي عليهما لينظرا في امرهما ، وينفذ تصرفهما في امرهما بما راياه من تطبيق او خلع من غير اذن الزوج ولا موافقة الحاكم ، وذلك بعد ان يعجزا عن الاصلاح بينهما . واذا حكما بالفراق فهي طلقة بائنة ، فان حكما باكثر من واحدة لم يلزم وقيل يلزم . وقال ابو حنيفة ليس لهما الفرقة الا ان تجمل ايما . فان اختلفا لم يلزم شيء الا باجماعهما . ويجب ان يكونا مسلمين عدلين فقيهين والاكمل ان يكون حكم من اهل الزوج وحكم من اهل الزوجة .

تنبية : عادة القضاة ان يعينوا امرأة مسنة عوض الحكيم . قال بعض العلماء وذلك لا يجوز لانه يخالف للقرآن .

(المسألة السادسة) في اختلاف الزوجين في الزوجية . اذا ادعى رجل على امرأة العقد وانكرت او ادعت هي وانكر فلا يمين على المنكر وان اتى احدهما بشاهد واحد لم يحلف معه ولا يحلف المدعى عليه على المشهور . واذا ادعت النكاح على ميت واقامت شاهدا معه قال ابن القاسم تحلف وترث لانه مال خلافا لاشهب . (المسألة السابعة) اذا اختلف الزوجان في متاع البيت فادعى كل واحد منهما انه له ولا بينة لهما ولا لاحدهما نظر فما كان من متاع النساء كالحلي والفضول وثياب النساء وخمرهن حكم به للمرأة مع يمينها ، وما كان من متاع الرجل كالسلاح والكتب وثياب الرجال حكم به للرجل مع يمينه ، وما كان يصلح لهما جميعا كاللنائر والدراهم فهو للرجل مع يمينه . وقال سخنون ما يعرف لاحدهما فهو له بغير يمين .

الباب السابع

في اسباب الخيار

وهي خمسة : العيوب ، والفروور ، والاعسار ، والفقد ، وعق الامة تحت العبد . ففي الباب خمسة فصول :

(الفصل الاول) في العيوب وهي اربعة : الجنون ، والجذام ، والبرص ، وداء الفرج . ويختص الرجل من داء الفرج بالجذب والخصاء والعنة والاعتراض ، وتختص المرأة بالقرن والرتق والعفل وبخر الفرج وليس منها القرع ولا السواد ولا ان وجدها مفتضة من زنى على المشهور . وليس منها العمى والعمور والمخرج والزمانة ولا نحوها من العاهات الا ان اشترط السلامة منها . فاذا كان في احد

الزوجين احد هذه العيوب كان للآخر الخيار في البقاء معه او الفراق بشرط ان يكون العيب موجودا حين عقد النكاح ، فان حدث بعده فلا خيار الا ان يتلى الزوج بعد العقد بجنون او جدام او برص فيفارق بينهما للضرر الداخل على المرأة . واسقط الظاهرية الخيار مطلقا . ثم ان كان العيب بالزوج فان قامت به قبل الدخول فلا شيء لها من الصداق وكذلك بعد الدخول الا ان طال مكثها معه وخلقت شورتها فلها الصداق . وان كان العيب بها فهو بالخيار فان شاء طلق ولا شيء عليه وان شاء دخل ولزمه الصداق كاملا ، وان لم يعلم الا بعد الدخول فان كانت هي التي غرته ترك لها ربع دينار واخذ ما زاد عليه وان كان الفاسر وليها لم يترك لها شيئا ورجع على الولي بما دفعه وقال الشافعي لها صداقها بعد الدخول كاملا .

فرعان : (الفرع الاول) تعجل الفرقة بطلاق في جميع العيوب في الاعتراض فان المعترض ، وهو الذي لا يقدر على الوطء لعارض ، يؤجل سنة من يوم تزفمه ، فان لم يطأ فيها فلها الخيار وان وطء سقط خيارها والقول قوله فسي دعوى الوطء . (الفرع الثاني) ان ادعى الرجل عيبا بالمرأة في الفرج وانكرت نظر اليها النساء . وان ادعته هي عليه فاما المجهوب وهو المقطوع الذكر والانثيين والخصي وهو المقطوع احدهما فيختبر بالجنس على الثوب ، وكذلك الحصور وهو المخلوق بغير ذكر او بذكر صغير جدا لا يتأني ابلاجه . واما العنين او المعترض فان انكر فهو مصدق والعنين هو الذي لا يقوم ذكره والمعترض هو الذي يجري عليه ذلك في بعض الاوقات .

(الفصل الثاني) في الفرور فاذا قال العاقد زوجته هذه المسلمة فاذا هي كتابية او هذه الحرة فاذا هي امة انعقد النكاح وله الخيار ، فان امسكها لزمه المسمى وان فارقتها قبل الدخول فلا شيء لها وان فارقتها بعد الدخول فلها المسمى الا ان يزيد على صداق المثل فيرد ما زاد . وان تزوج العبد على انه حر فالمرأة بالخيار .

(الفصل الثالث) في الاعسار بالصداق والنفقة ، اما الاعسار بالصداق قبل الدخول فلها الخيار في الفرقة فيه بعد ان يضرب له اجل على ما يرجى لمثله من غير تحديد وقيل سنة ، واذا اختارت الفراق تبعته بنصف الصداق الواجب لها . وقال ابو حنيفة لا خيار لها وهي عنده غريم من الغرماء ولها ان تمنع نفسها حتى يعطيها صداقها ولا خيار لها في الاعسار بالصداق بعد الدخول بل هو عليه دين . واما الاعسار بالنفقة او الكسوة فلها الخيار خلافا لابي حنيفة والظاهرية .

فروع ستة : (الفرع الاول) ان عجز بالكلية او وجد شيئا يسيرا لا يسد مسدا فلها الخيار ، وان وجد قدر ما يمسك الحياة والصحة خاصة فقولان ، وان وجد خبزا دون ادم وثوبا واحدا فلا خيار . (الفرع الثاني) لا يؤثر العجز عن نفقة الزمان الماضي بل ذلك دين في ذمته وان تزوجته وهي عالة بفقره وانه متكفف

فلا قيام لها في المشهور . (الفرع الثالث) اذا رفعت امرها للقاضي فان كان الزوج حاضرا امره ان ينفق او يطلق فان ابى طلق عليه القاضي وان كان غائبا ولا مال له ينفق عليها منه كان لها الخيار ايضا على المشهور . (الفرع الرابع) يتلوم للمعسر رجاء يسره فقبل يوم وقيل شهر وقيل من غير تحديد . (الفرع الخامس) الطلاق بالاعسار بالنفقة رجعي فان ايسر في العدة بالنفقة فله الرجعة والا بانته منه ، والطلاق في الاعسار بالصداق بائن وكذلك طلاق العنين وشبهه . (الفرع السادس) في اعسار الغائب فاذا قامت عند القاضي كلفها اثبات الزوجية واتصالها واثبات غيبته وان الشهود لا يعلمون انه ترك لها شيئا ولا بعث لها شيئا ولا احوالها به ، وتؤدي الشهادة في ذلك على عينها ثم يضرب لها اجلا من شهرين فان قدم الزوج في الاجل بقي مع زوجته ورجعت عليه بما انفقت على نفسها منذ رفعت امرها ، وكان القول في ذلك قولها مع يمينها ان ادعى الزوج انه ترك لها شيئا او بعث لها به ولها رد اليمين عليه . والقول قوله مع يمينه فيما كان قبل رفعها امرها ، وله رد اليمين عليها . ولا تنتفع المرأة بإشهاد الجيران دون الرفع الى السلطان فان انصرم الاجل ولم يقدم الزوج حلفت على مثل ما شهد به الشهود وطلقت نفسها طلقة رجعية فان قدم موسرا في عدتها فله اوتجاعها وان قدم عديما لم يكن له عليها سبيل الا ان ترضى بالمقام معه دون نفقة . وان كانت محجورة ورضيت بالمقام معه دون نفقة على ان تنفق على نفسها من مالها فذلك لها ولا كلام لوليها اذ لو طلقت لم يكن لها بد من النفقة على نفسها فمع الزوج اولى لان فيه صوتا لها .

(الفصل الرابع) في المفقود وهو الذي يغيب فينقطع اثره ولا يعلم خبره وهو على اربعة اوجه في بلاد المسلمين وفي بلاد العدو وفي قتال المسلمين مع الكفار وفي قتال المسلمين في الفتن ، فاما المفقود في بلاد المسلمين فاذا رفعت زوجته امرها الى القاضي كلفها اثبات الزوجية وغيبته ثم بحث عن خبره وكتب في ذلك الى البلاد ، فان وقف له على خبر فليس بمفقود ويكاتبه بالرجوع او الطلاق فان اقام على الاضرار طلق عليه . وان لم يقف له على خبر ولا عرفت حياته من موته ضرب له اجل من اربعة اعوام للحر وعامين للعبد من يوم ترفع امرها فاذا انقضى الاجل اعتدت عدة الوفاة ثم تزوجت ان شاءت وقال ابو حنيفة والشافعي لا تحل امرأة المفقود حتى يصح موته .

فروع ثلاثة : (الفرع الاول) ان كان دخل بها فنفقتها في الاربعة اعوام عليه وان كان لم يدخل بها فان كانت غيبته بعيدة لزمته النفقة يفرض لها في ماله ان شاءت ذلك وان كانت غيبته قريبة فقولان . (الفرع الثاني) ان جاء زوجها في الاجل او في العدة او بعدها قبل ان تتزوج فهي امراته وان جاء بعد ان تزوجت فان كان الثاني دخل بها فهي له دون الاول وان لم يدخل بها فقولان . (الفرع الثالث) ان وقع الفراق من المفقود قبل الدخول وجب لها نصف الصداق هذا حكمه في زوجته واما ماله فموقوف لا يورث عنه حتى يعلم موته او يعمر فيأتي

عليه من الزمان ما لا يعيش الى مثله . واختلف في حد ذلك فالمشهور سبعون سنة ، وقيل ثمانون ، وتسعون ، ومائة ، وقال ابو حنيفة مائة وعشرون وذلك كله من اول عمره فان فقد وهو ابن سبعين تربص به عشرة اعوام بعدها على المشهور . واما المفقود في بلاد العدو فتحكمه حكم الاسير لا تزوج امراته ولا يورث ماله حتى ياتي عليه من الزمان ما لا يعيش الى مثله الا عند اشهب فهو عنده كالمفقود في بلاد المسلمين في زوجه وماله . واما المفقود في القتال مع الكفار فتحكمه كالاسير في المشهور وقيل كالمفقود وقيل يحكم في زوجته بحكم المقتول يتلوم سنة ثم تعتد وتزوج ، ويحكم في ماله بحكم المفقود فيعمر الى ما لا يعيش الى مثله . واما المفقود في الفتن ففيه قولان احدهما انه يحكم له بحكم المقتول فتعتد امراته ويقسم ماله ثم اختلف اهل ذلك من يوم المعركة او بعد التلوم قدر ما ينصرف من هرب او انهزام فيتلوم في البعد سنة وفي القرب اقل ، واختلف ايضا هل تدخل العدة في التلوم ام لا والقول الثاني انه يضرب له اجل سنة ثم تعتد امراته ويقسم ماله .

(الفصل الخامس) في عتق الامه ، ان اعتقت الامه تحت عبد فلها الخيار فان اختارت الفراق فطلقة واحدة بائنة ويكره لها الثلاث ، فان فعلت جاز . وان لم يدخل بها فلا صداق لها لان الفراق من قبلها ولا رجعة له ان اعتق في عدتها لان الطلقة بائنة الا ان شاءت وكان الطلاق واحدا وان لم تخبر حتى عتق فلا خيار لها وان تلذذ بها بعد علمها بالعتق سقط خيارها عند الامامين ولا تعدل بالجهل خلافا للاوزاعي وقال ابو حنيفة خيارها في المجلس ان قامت سقط ولا خيار لها ان اعتقت وهي تحت حر خلافا لابي حنيفة .

الباب الثامن

في الشروط في النكاح

وهي على ثلاثة اقسام (الاول) يقتضيه العقد كالوطء والانفاق فلا يؤثر ذكره . (الثاني) يناقض العقد كعدم القسمه ونحوه فيمنع ويفسخ النكاح قبل البناء وفي فسخه بعد خلاف . (الثالث) ما لا تعلق له بالعقد كشرط عدم اخراجها من بلدها فهو مكروه ثم انه ان كان مقيدا بطلاق او تمليك او عتق او غير ذلك لزم ويقال له يمين ، وان لم يكن معلقا بشيء ولا وضعت عنه من صداقها لاجله لم يلزم ولكن يستحب الوفاء به . وقال ابو حنيفة تبطل الشروط كلها ويصح النكاح وقال ابن حنبل يصح الوفاء بكل شرط فيه فائدة .

بيان : من لزمه يمين طلاق في زوجته لزمه ذلك وان طلقها ثم تزوجها ثانية وكذلك في الثالثة حتى تكون ثلاث تطليقات فان شرط انه بريء من تلك الشروط لم ينفعه وهي لازمة بخلاف الايمان والشروط التي لا يلزم فيها طلاق

فانه يجوز اسقاطها .

فروع عشرة : (الفرع الاول) اذا شرط لها الا يتزوج عليها فان كان دون يمين لم يلزمه وجاز له ان يتزوج حسبما تقدم وان كان على يمين فذلك على اقسام : منها ان يجعل امرها بيدها ان تزوج فيجب ان يذكر هل ملكها طلاق رجعية او بائة او ثلاثا او اي الطلاق شاءت فيعمل على حسبه . ومنها ان يجعل امر الداخلة عليها بيدها تطليقها رجعية او بائة او ثلاثا او اي الطلاق شاءت حسبما يجعل لها ، ولها ان تسقط شرطها في ذلك كله ومنها ان يقول ان تزوج عليها فالداخلة طالق فتطلق بنفس نكاحها باي طلاق جعل لها وليس لزوجه اسقاط ذلك . (الفرع الثاني) ان شرط ان لا يتسرى عليها ولا يتخذ ام ولد فان علق ذلك بتملكها امر نفسها فعلى ما تقدم وهي مخيرة في الاخذ بشرطها او اسقاطه ، وان قال فالسرية او ام ولد معتقة لزم عتقها بنفس اتخاذها ، وان جعل بيدها بيع السرية فله عزلها عن ذلك لانه كالتوكيل . (الفرع الثالث) ان شرط لها ان لا يضيّب عنها مدة معلومة فلها ذلك ان علقها بيمين كالتملك وشبهه ثم انه قد يجعلها مصدقة في دعوى المقيب دون اثبات ويمين او بيمين دون اثبات او بعد الاثبات . (الفرع الرابع) ان شرط لها ان لا يرحلها من بلدها الا يُلْذَنها فلها ذلك ان علقه بيمين فان اذنت له مرة فردها ثم اراد ان يرحلها ثانية فاختلف هل تسقط شرطها ام لا . (الفرع الخامس) ان شرط ان لا يضرها لزم سواء علقه بيمين ام لا لان ترك الاضرار واجب ثم انه قد يجعلها مصدقة في دعوى الضرر دون اثبات ولا يمين او بيمين دون الاثبات او بعد الاثبات فاذا صدقت على احد هذه الوجوه فان كان قد علق ذلك بتملك او غيره فلها ما جعل لها وان لم يعلقه بشيء فقبل لها ان تطلق نفسها بالضرر وقيل ترفع امرها الى السلطان فيزجره مرة بعد اخرى فان تكرر ضرره طلقت عليه .

بيان : كل شرط يجعله الزوج بيد غيره ليقع عليه به طلاق فان كان سبب ذلك فعلا يفعله الزوج فهو جائز لازم للزوج مثل ان يشرط لها انه متى ضربها او سافر عنها فامرها بيدها او بيد ابنها او غيره ، وان كان سببه فعل غير الزوج لم يتعد ولم يلزم الزوج ، والنكاح جائز . (الفرع السادس) ان نحل احد الزوجين ابوه او امه او غيرها مالا في عقدة النكاح لزم ولم يقتصر الى حيازة فان كان المنحول له ملك امر نفسه ذكر قبوله رفعا للاختلاف ان لم يذكر القبول . (الفرع السابع) لا يجوز ان تمتع المرأة زوجها في مالها في عقدة النكاح لانه عطاء في مقابلة الصداق ويفسد النكاح به ويجوز بعد انعقاد النكاح فان كانت المرأة مالكة امر نفسها امتعته هي وان زوجها والدها وهي في حجره جاز له ان يمتع وان زوجها غير الاب لم يكن له ان يمتع الا ان ضمن الدرك لانه عطية من مال المحجور . (الفرع الثامن) السياقة جائزة وهي زيادة على الصداق . (الفرع التاسع) ان شرط ان يتفق على ولدها من غيره لم يجز ويجوز ان تطوع بذلك . (الفرع العاشر) لا يمنعها من زيارة ذوي محارمها بالمعروف الا ان يشترط

ذلك ، وإن كره خروجها صوتا لها لا لضرر فله منعها ولا بوبها زيارتها ولا بمنعها
منهما فإن حلف حنثه السلطان في دخولهما اليها لا في خروجها اليهما وإن كان
لها بنون صغار فلهم الدخول كل يوم ولل كبار كل جمعة وإن علم أن لها ابنة صغيرة
ودخل على ذلك لم يفرقها منها .

الباب التاسع

في النفقات

تجب النفقة لاربعة اصناف . (الصف الاول) الزوجات بشرط الدخول
والتمكن من الاستماع وبلوغ الزوج وإطاعة الزوجة للوطء ولا يشترط بلوغها
وقيل لا يشترط احتلام الزوج إذا بلغ الوطء ، ثم إن الواجب سنة اشياء .
(الواجب الاول) الطعام وهو يختلف بحسب الزوج في ماله والزوجة في مالها
ومنصبها وبحسب البلاد والوسط من ذلك بالاندلس رطل ونصف في اليوم من
قمح أو شعير أو ذرة أو قطنية على حسب الحال ، وقال الشافعي يعتبر حال
الزوج دون الزوجة فتستوي عنده الرفيعة والذنية . (الواجب الثاني) الادام وهو
على حسب الحال والبلد ولا بد من الماء والحطب والخل والزيت للاكل والوقود
ولا تفرض الغاكهة . (الواجب الثالث) نفقة الخادم فإن كانت الزوجة ذات منصب
وحال والزوج مليء فليس عليها من خدمة بيتها شيء ولزمه اخداهما وإن كانت
بخلاف ذلك والزوج فقير فعليها الخدمة الباطنة من عجن وطبخ وكس وفرش
واستقاء ماء إذا كان معها في البيت وليس عليها غزل ولا نسج وإن كان مصرا
فليس عليه اخدام وإن كانت ذات منصب وحال ، ولا تطلق عليه بذلك . وإذا
وجب عليه الاخدام فلا يجب عليه شراء خدام بل يجوز أن يستأجر وإن أراد أن
يبدل خادمها المألوفة لم له ذلك إلا أن تظهر ريبة . ومن كان منصبها يقتضي
خادمين فأكثر فلها ذلك خلافا لهما . (الواجب الرابع) الكسوة على حسب حاله
وحالها ومنصبها وأقلها ما يستر الجسد والراس ويدفع الحر والبرد وذلك
يختلف في الشتاء والصيف وكذلك السرير على حسب الحال . (الواجب
الخامس) آلة التنظيف على حسب الحال والمنصب وعوائد البسلاد . (الواجب
السادس) السكنى ، وعليه أن يسكنها مسكنا يليق بها أما بملك أو كراء أو عرية .
فروع خمسة : (الفرع الاول) يجب في النفقة دفع الطعام واختلف في جواز
أخذ الثمن عنه بناء على بيع الطعام قبل قبضه . (الفرع الثاني) إذا طلبت نفقتها
فأراد أن يقطعها من دين له عليها كان له ذلك في الموصرة دون الموصرة . (الفرع
الثالث) تسقط نفقتها بالنشوز وهو منع الوطء والخروج بغير اذنه وبالإمتناع من
الدخول لغير عذر . (الفرع الرابع) المطلقة إن كانت رجعية فلها النفقة في العدة
وإن كانت بائة فليس لها نفقة إلا أن كانت حاملا . (الفرع الخامس) يجب على

الأم ان ترضع ولدها خلافا لهما الا ان يكون مثلها لا يرضع لسقم او قلة لبن او لشرف فعليه ان يستاجر له الا ان لا يقبل غيرها فيلزمها ارضاعه وكذلك ان كان الاب عديما . (الصنف الثاني) اولاد الصلب تجب نفقتهم على والدهم بشرطين ان يكونوا صغارا وان لا يكون لهم مال ويستمر وجوب النفقة على الذكر الى البلوغ وعلى الانثى الى الزوج بها . فان بلغ الذكر صحيحا سقطت نفقته عن الاب وان بلغ مجتونا او اعمى او مريضا بزمانه يمتنع الكسب معها لم تسقط نفقته بالبلوغ على المشهور بل تستمر وقيل تنتهي الى البلوغ كالصحيح . ولو بلغ صحيحا فسقطت نفقته ثم طرا عليه ما ذكر لم تعد النفقة خلافا لابن الماجشون ، وان طلقت البنت بعد سقوط نفقتها لم تعد على الاب الا ان عادت وهي غير بالغ . (الصنف الثالث) الابوان بشرط ان يكونا فقيرين ولا يشترط عجزهما عن الكسب ولا يجب ان ينفق الجد على ابن ابنه ولا ابن الابن على الجد ، واوجبها الشافعي . واوجب ابو حنيفة النفقة على كل ذي رحم محرم .

فروع سبعة : (الفرع الاول) لا يشترط اتفاق الدين في وجوب النفقة بل ينفق المسلم على الكافر والكافر على المسلم . (الفرع الثاني) اما يجب على الانسان نفقة ابويه واولاده بعد ان يكون له مقدار نفقة نفسه ولا يباع عليه عبده ولا عقاره في ذلك اذا لم يكن فيهما فضل عن حاجته ولا يلزمه الكسب لاجل نفقتهم . (الفرع الثالث) يجب للاولاد والابوين النفقة وما يتبعها من المؤنسة والكسوة والسكنى على قدر حال المنفق وعوائد البلاد . (الفرع الرابع) لا تستقر نفقة الابوين فيما مضى في الدمة بل تسقط بمرور الزمان بخلاف نفقة الزوجة الا ان يفرضها القاضي فحينئذ تثبت . (الفرع الخامس) اذا كان للاب الفقير جملة من الاولاد وجبت نفقته على الموسر منهم فان كانوا كلهم موسرين وجبت عليهم موزعة بالسوية وقيل على قدر يسارهم . (الفرع السادس) على الابن ان ينفق على زوجة ابيه سواء كانت امه ام لا . (الفرع السابع) على العبد نفقة زوجة الحرة واختلف ان كانت امه ولا تجب على العبد نفقة اولاده سواء كانوا احرارا او عبيدا . (الصنف الرابع) العبيد ، وعلى السيد النفقة على عبيده ذكراؤهم واثانهم بقدر الكفاية على حسب العوائد فان لم ينفق على عبده بيع عليه .

فروع : ويجب على صاحب الدواب علفها او رعيها فان اجذبت الارض تعين علفها فان لم يعلفها امر ببيعها او بذبحها ان كانت مما يؤكل .
فروع : فان كانت الامة متزوجة فنفقتها على زوجها في المشهور وقيل لا نفقة عليه وقيل ينفق عليها في الوقت الذي تاتيه وقيل ان كان حرا فعليه نفقتها بخلاف العبد وليس لزوج الامة ان يضرب سيدها في الخدمة ولا لسيدتها ان يضرب زوجها فيما يحتاج اليه منها .

الباب العاشر

في الحضنة وفيه مسالتان

(المسألة الأولى) في ترتيب الحواضن ، والحضنة للأم ثم الجدة للأم ثم الخالة ثم الجدة للأب وإن علت ثم الأخت ثم العمّة ثم ابنة الأخ ثم للأفضل من العصابة ، وهذا الترتيب إن كان الأول مستحقاً للحضنة فإن لم يكن انتقلت إلى الذي يليه . وكذلك أن سقطت حضنته أو كان معدوماً . (المسألة الثانية) تسقط الحضنة بأربعة أشياء (الأول) سفر الحاضن إلى مكان بعيد فليل بريد وقيل ستة برد وقيل مسافة يوم . (الثاني) ضرر في بدن الحاضن كالجنون والجذام والبرص . (الثالث) قلة دينه وصونه . (الرابع) تزوج الحاضنة ودخولها إلا أن تكون جدة الطفل زوجاً لجده لم تسقط خلافاً لابن وهب وإذا تزوجت ثم طلقت لم تعد حضنتها في المشهور وقيل تعود وفقاً لهما .

فروع خمسة : (الفرع الأول) إذا استوطن الوالد أو غيره من أولياء الصبي بلداً غير بلد الأم فله حضنة أولاده دونها ونقلهم معه إن كان مأموناً عليهم إلا أن يرضى من له الحضنة بالانتقال معه حيث انتقل . (الفرع الثاني) تستمر الحضنة في الذكر إلى البلوغ على المشهور وقيل إلى الإغفار وفي الأنثى إلى دخول الزوج بها وقال الشافعي إذا بلغ الولد سنين خير بين أبويه فمن اختار منهما كانت له الحضنة . (الفرع الثالث) كراء المسكن للحاضنة والمحضونين على والدهم في المشهور وقيل تؤدي حصتها من الكراء . (الفرع الرابع) اختلف هل الحضنة حق للحاضن وهو المشهور أو للمحضون وعلى ذلك لو أسقطها مستحقها سقطت . (الفرع الخامس) المحضون هو من لا يستقل كالصغير والمجنون والمعتوه وإن كانا كبيرين .

الكتاب الثاني

في الطلاق وما يتصل به وفيه عشرة ابواب

الباب الاول

في الطلاق وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول) في طلاق السنة والبدعة : فالطلاق السني ما اجتمعت فيه اربعة شروط وهي : ان تكون المرأة طاهرا من الحيض والتفاس حين الطلاق اتفاقا . وان يكون زوجها لم يمسه في ذلك الطهر اتفاقا . وان تكون الطلقة واحدة خلافا للشافعي وان لا يتبعها طلاقا آخر حتى تنقضي العدة خلافا لابسي حنيفة . واما البدعي فهو ما نقضت منه هذه الشروط او بعضها . والطلاق في الحيض حرام واختلف في غير المدخول بها ويجوز طلاق من لا تحيض في كل وقت . ومن طلق زوجته وهي حائض اجبر على ان يراجعها ان كان الطلاق رجعيا حتى تطهر ثم تحيض حيضة اخرى ثم تطهر منها فاذا دخلت في هذا الطهر الثاني فان شاء أمسكها وان شاء طلقها ، ولا يجبر المطلق في الحيض على الرجعة عندهم كما لا يجبر اتفاقا فيما اذا طلق في طهر مسها فيه او بعد الحيض قبل الاغتسال منه ، وبحسب الطلاق الاول عند الجمهور فانه نافذ فتكونان طلقتين . والمرأة مصدقة في دعوى الحيض في ذلك .

(الفصل الثاني) في الطلاق الرجعي واليبائن : فاما البائن فهو في اربعة مواضع وهي : طلاق غير المدخول بها ، وطلاق الخلع ، والطلاق بالثلاث ، فهذه الثلاثة بائنة اتفاقا والرابع هذه الطلقة التي يوقعها اهل زماننا وتسمى (المباراة) يملكون بها المرأة امر نفسها ويجعلونها واحدة من غير خلع وفاقا لابن القاسم وقيل له المراجعة ، وقيل هي ثلاث . واما الرجعي فهو ما عدا هذه المواضع ويملك في الرجعي رجعتها ما لم تنقض عدتها وتجب نفقتها وكسوتها عليه طول العدة فاذا انقضت العدة بانتهى منه فلم يملك رجعتها الا بإذنها وسقطت عنه النفقة والكسوة واما البائن فتبين منه ساعة الطلاق .

(الفصل الثالث) في عدد الطلاق ، وهو واحدة واثنان وثلاث . وتنفسد الثلاث سواء طلقها واحدة بعد واحدة اتفاقا او جمع الثلاث في كلمة واحدة عند

الجمهور خلافا للظاهرية .

فرع : من طلق طلقة واحدة او اثنتين فنكحها زوج غيره ودخل بها تسم نكحها الاول بنى على ما كان من عدد الطلقات فلو طلقها ثلاثا ثم نكحها بعد زوج غيره استأنف عدد الطلقات كتنكاح جديد لان الزوج الثاني لا يهدم ما دون الثلاث ويهدم الثلاث وقال ابو حنيفة يهدم مطلقا . وأقصى طلاق العبد طلقتان وقال ابو حنيفة ثلاث كالحرة ولا يعتبر كون المطلقة امة عند الامامين واعتبره ابو حنيفة فقال أقصى طلاقها طلقتان الحر والعبد وعلى المذهب فاذا طلق الحر ثلاثا او العبد طلقتين لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره حسبما تقدم .

تكميل : الفراق بين الزوجين يقع على خمسة عشر وجها وهي : الطلاق على اختلاف انواعه ، والايلاء ان لم يفيء ، واللعان ، والردة ، وملك احدهما للآخر ، والاضرار بها ، وتفريق الحكمين بينهما ، واختلافهما في الصداق قبل الدخول ، وحدث الجنون او الجذام او البرص على الزوج ، ووجود العيوب في احد الزوجين ، والاعسار بالنفقة ، او الصداق ، والغرور ، والفقد وعشق الامة تحت العبد ، وتزوج امة على الحرة .

الباب الثاني

في اركان الطلاق

وهي ثلاثة : المطلق ، والمطلقة ، والصيغة ، وهي اللفظ وما في معناه . فاما المطلق فله اربعة شروط : الاسلام ، والعقل ، والبلوغ ، والطوع . فلا ينفذ طلاق مجنون ولا كافر اتفاقا ولا صبي غير بالغ وقيل ينفذ طلاق المراهق وفقا لابن حنبل . واما السكران فمشهور المذهب نفوذ طلاقه وفقا لابن حنيفة خلافا للظاهرية وقال ابن رشد ان كان بحيث لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة فهو كالمجنون وان كان سكره دون ذلك فهو الذي ينفذ طلاقه . واما من اكراه على الطلاق بضرب او سجن او تخويف فانه لا يلزمه عند الامامين وابن حنبل خلافا لابن حنيفة . وكذلك ان اكراه على الاقرار بالطلاق او على اليمين او على الحنث في اليمين به .

يبين : لا يلزم المكراه حكم في المذهب قال سحنون وابن حبيب انما ذلك في القول لا الفعل ومن اكراه على فعل يفعله في غيره في بدنه او ماله فحكم ذلك الفعل لازم له لا يسقطه الاكراه . ومن اكراه على الكفر او شرب الخمر او اكل الخنزير او شبه ذلك فلا يفعله الا من خوف القتل خاصة وان صبر للقتل كان افضل قاله سحنون ومن اكراه على واجب كالزكاة فلا ضمان على من اكراهه .

فرع : ينفذ طلاق المحجور اذا كان بالغ بخلاف نكاحه فان لوليه ان يجيزه او يرده وكذلك ينفذ طلاق العبد .

فرع : طلاق المريض نافذ كالصحيح اتفاقا فان مات من ذلك المرض وورثته

الطلقة خلافا للشافعي ولا ينقطع ميراثها وان انقضت عدتها وتزوجت ، وقال ابو حنيفة ترضه ما دامت في العدة وقال ابن حنبل ما لم تتزوج . ويشترط في ثبوت ميراثها ثلاثة شروط في المذهب : (أحدها) ان لا يصح من ذلك المرض وان مات منه بعد مدة . (الثاني) ان يكون المرض مخوفا يحجر عليه فيه . (الثالث) ان يكون الطلاق منه لا منها ولا بسببها كالتعليك والتخيير والخلع ففي توريثهما بذلك روايتان . واما المطلقة فهي الزوجة سواء كانت في العصة او في عدة من طلاق رجعي فينفذ طلاقها اتفاقا ولا ينفذ طلاق الاجنبية اتفاقا وكذلك البائن ، ولو اضاف الطلاق الى نصفها او عضو من أعضائها نفذ خلافا للظاهرية واختلف في اضافته الى شعرها وكلامها وزوجها ولو قال نصف طلقة او ربع طلقة كملت عليه . واما الفاظ الطلاق فهي اربعة انواع : (النوع الاول) الصريح وهو ما فيه لفظ الطلاق كقوله طالق او طالقة او مطلقة او قد طلقتك او طلقت مني لزمه الطلاق بهذا كله ولا يقتصر الى نية ، وان ادعى انه لم يرد الطلاق لم يقبل منه ذلك الا ان اقترنت بقربة تدل على صدق دعواه مثل ان تساله ان يطلقها من وثاق فيقول انت طالق . والحق الشافعي بالصريح لفظ التسريح والفراق . (النوع الثاني) الكناية الظاهرة وهي التي جرت العادة ان يطلق بها في الشرع او في اللغة كلفظ التسريح والفراق وكقوله انت بائن او بنة او بتلة وما اشبه ذلك فحكم هذا كحكم الصريح . وقال الشافعي يرجع الى ما نواه ويصدق في نيته . (النوع الثالث) الكناية المحتملة كقوله الحق باهلك واذهبي وابعدي عني وما اشبه ذلك فهذا لا يلزمه الطلاق الا ان نواه وان قال انه لم ينو الطلاق قبل قوله في ذلك . (النوع الرابع) ما عدا التصريح والكناية من الالفاظ التي لا تدل على الطلاق كقوله اسقني ماء او ما اشبه ذلك فان اراد به الطلاق لزمه على المشهور وان لم يرد له لم يلزمه . واعلم ان هذه الانواع الاربعة كما تتصور في وقوع الطلاق على الجملة حسبما ذكرنا كذلك تتصور في البينة بالطلاق وفي عدد الطلاق فان قال لها انت طالق ثلاثا فهذا صريح في البينة والعدد . وان قال لها انت طالق انت طالق انت طالق لزمته الثلاث الا ان نوى التاكيد فتلزمه واحدة . ولو قال انت طالق او عطف بالواو او الفاء لزمته الثلاث خلافا لهما فسي المسالتين . وانما يصح الارداد في الطلاق الرجعي اتفاقا واما البائن فيردف ان كان متصلا خلافا للشافعي وان قال لها انت طالق فهي واحدة رجعية الا ان ينوي اكثر من ذلك فيلزمه ما نواه من اثنتين او ثلاث ، وقال ابو حنيفة لا يقع بذلك الا واحدة لان اللفظ لا يقتضي العدد . وان قال لها انت بائن او بنة او بتلة فهذا صريح في البينة محتمل في العدد ، فان قال لها مع خلع فالبينة تصح بطلقة واحدة . وكذلك ان قالها لغير المدخول بها وان قالها لمدخول بها مع غير الخلع فقبل انها تكون ثلاثا لان بها تحصل البينة الشرعية وقبل تكون واحدة على القول بانها تبين بالطلقة المملكة . واما التسريح والفراق فاختلف ايضا هل يقبل قوله انه اراد بهما ما دون الثلاث اولا . واما التحريم كقوله انت علي حرام

فمشهور مذهب مالك أنها ثلاث في المدخول بها وينوي في غير المدخول بها هل أراد الثلاث أم ما دونها ويقبل قوله فيما دون ذلك . وقال ابن الماجشون لا ينوي في أقل من ثلاث وإن لم يدخل وقيل في المذهب أنهما طلقة واحدة بآثقة وإن دخل . ومذهب أبي بكر وعمر وابن عباس رضي الله عنهم أنه يلزم فيها كفارة يمين لقوله عز وجل في سورة التحريم «قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم» وقال الشافعي ينوي في الطلاق وفي عدده . وإن أراد تحريمها بغير طلاق فعليه كفارة يمين . وقال أبو حنيفة ينوي فسي الطلاق وفسى عدده فإن لم ينو شيئا لم يلزمه شيء .

فروع ثمانية : (الفرع الأول) إذا طلق باللفظ والنية نفذ أجماعا وإن طلق بالنية دون اللفظ لم ينفذ في المشهور خلافا لهم وقيل ينفذ . وإن طلق باللفظ دون نية كمن سبق لسانه إلى الطلاق ولم يرده لم ينفذ . وكذلك لو كان اسم امرأته طالق فتلاها باسمها لم ينفذ . (الفرع الثاني) الهزل في الطلاق نافذ كالجد وكذلك في النكاح والعتق . (الفرع الثالث) إشارة الأخرس بالطلاق كالصریح وإشارة القادر على الكلام بالكناية . (الفرع الرابع) من كتب الطلاق عتقا عليه لزمه بخلاف المتردد ليشاور نفسه . (الفرع الخامس) من باع امرأته فهي طلقة بآثقة وقيل تحرم عليه وقيل لا شيء عليه . (الفرع السادس) قال ابن حارث من أراد أن يحلف على شيء فقال لزوجته أنت طالق ثم أمسك على اليمين وحالت نيته عنه لم يلزمه شيء . (الفرع السابع) الشك في الطلاق فإن شك هل طلق أم لا لم يلزمه شيء وإن حلف بالطلاق ثم شك هل حث أم لا أمر بالفراق واختلف هل هو على الوجوب أو على الندب . وإن تيقن الطلاق وشك في العدد لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره لأنها تحتل ثلاثا خلافا لهما . (الفرع الثامن) إذا ادعت المرأة أن زوجها طلقها وأنكر هو فإن اتت بشاهدين عدلين نفذ الطلاق وإن اتت بشاهد واحد حلف الزوج وبريء وإن لم يحلف سجن حتى يقر أو يحلف ، وإن لم تأت بشاهد فلا شيء على الزوج وعليها منع نفسها منه جهدها وإن حلف بالطلاق وادعت أنه حث فالقول قول الزوج وكذا إذا حلف بالعتق ولحق العبد أنه حث .

الباب الثالث

في تعليق الطلاق

والطلاق على نوعين : معجل ومعلق ، فالمعجل ينفذ في العین . وأما المعلق فهو الذي يعلق إلى زمن مستقبل أو وقوع صفة أو شرط وهو على ستمائة أقسام . (الأول) أن يعلق بأمر يمكن أن يكون ويمكن ألا يكون كقوله إن دخلت الدار فانت طالق وكذلك أن كلمت زيدا أو أن قدم فلان من سفره ... فهذا أن

وقع الشرط وقع الطلاق والا لم يقع اتفاقا . (الثاني) ان يعلقه بأجل يبلغه العمر عادة او بأمر لا بد ان يقع كقوله ان دخل الشهر او اذا مات فلان فانت طالق فهذا يلزمه الطلاق في الحين ولا ينتظر به أجل الشرط خلافا لهما . (الثالث) ان يعلقه بأمر يقلب وقوعه ويمكن ان لا يقع كقوله انت طالق ان حضت فغيبه قولان قيل يعجل عليه الطلاق وقيل يؤخر الى حصول شرطه وفاقا لهما . (الرابع) ان يعلقه بشرط يجهل وقوعه فان كان لا سبيل الى علمه طلقت في الحال كقوله ان خلق الله في بحر القلزم حوتا على صفة كذا وان كان يوصل الى علمه كقوله ان ولدت انثى توقف الطلاق على وجوده . (الخامس) ان يعلقه بمشيئة الله تعالى فيقول انت طالق ان شاء الله تعالى فيقع الطلاق ولا ينفع هذا الاستثناء خلافا لهما . (السادس) ان يعلقه بمشيئة انسان كقوله انت طالق ان شاء زيد فيتوقف وقوع الطلاق على مشيئته ، فان علقه بمشيئة له كالبهائم والجمادات فيقع الطلاق في الحين لانه بعد هازلا . (السابع) في تطبيق الطلاق بشرط الزوج وذلك ينقسم قسمين : (القسم الاول) يلزم زجر ان يخص بعض النساء دون بعض كقوله ان تزوجت فلانة فهي طالق وان تزوجت امرأة من القبيل الفلاني او من البلد الفلاني فهي طالق فاذا تزوجها لزمه طلاقها . وكذلك ان ضرب لذلك أجلا وكذلك التحريم . (القسم الثاني) لا يلزم وهو ان يعم جميع النساء كقوله كل امرأة اتزوجها فهي طالق فهذا لا يلزمه الطلاق عند مالك وقال الشافعي وابن حنبل لا يلزمه طلاق سواء عم او خص ، وقال ابو حنيفة يلزمه عم او خص ولو قال متى طلقتك فانت طالق فاذا طلقها لزمته ثلاث .

الباب الرابع

في الخلع

وهو جائز عند الجمهور ومعناه ان تبدل المرأة او غيرها للرجل مالا على ان يطلقها او تسقط عنه حقا لها عليه فتقع بذلك طلقة بائنة . ولا يجوز الخلع الا بثلاثة شروط . (الاول) ان يكون المبدول للرجل مما يصح تملكه وبيعه تحرزا من الخمر والخنزير وشبه ذلك ويجوز بالمجهول والغرر خلافا لهما . (الثاني) ان لا يجر الى ما لا يجوز كالخلع على السلف او التأخير بدين او الوضع على التمجيل وفيه ذلك . (الثالث) ان يكون خلع المرأة اختيارا منها وحبا في فراق الزوج من غير اكراه ولا ضرر منه بها فان انحرم احد هذين الشرطين نفذ الطلاق ولم ينفذ الخلع . ومنع قوم الخلع مطلقا وقال ابو حنيفة يجوز مع الاضرار وقال الحسن لا يجوز حتى يراها تزني وقال داود لا يجوز الا ان يخافا الا يقيما حدود الله .

قرووع : تخالع الرشيدة عن نفسها ويخالع عن الامة سيدها ويخالع الاب عن ابنته الصغيرة بخلاف الوصي ويخالع الاب والوصي عن الزوج الصغير زوجته ولا

يجوز خلع سفينة ويجوز خلع المريضة ان كان قدر ميراثه منها وقيل لا يجوز مطلقا وقيل يجوز مطلقا .

الباب الخامس

في التوكيل والتملك والتخير

اما التوكيل فهو ان يوكل الرجل المرأة على طلاقها فلها ان تفعل ما وكلها عليه من طلاق واحدة او اكثر وله ان يعزلها ما لم تفعل ذلك . واما التملك فهو ان يملكها امر نفسها وليس له ان يعزلها عن ذلك خلافا للشافعي ولها ان تفعل ما جعل بيدها من طلاق واحدة او اكثر وله ان يناكرها فيما زاد على الطلاق الواحدة اذا اطلق القول ، ويظهر قبولها للتملك بالقول او بالفعل ، اما القول فهو ان توقع الطلاق بلفظها ، واما الفعل فهو ان تفعل ما يدل على الفراق مثل نقل اثائها او غير ذلك ، فان ظهر منها ما يدل على خلاف ذلك من قول او فعل سقط تملكها . وان سكنت ولم يظهر منها قول ولا فعل لم يبطل تملكها حتى يوقفها السلطان او تتركه يطاها . وروي عن مالك انه يبطل ان افترقا من المجلس وفاقا للشافعي . واما التخير فهو ان يخيرها بين البقاء معه او الفراق فلها ان تفعل من ذلك ما احبت فان اختارت الفراق كان طلاقها بالثلاث فان قالت اخترت واحدة او اثنتين لم يكن لها وسقط خيارها الا ان يخيرها في طلاق واحدة او طلقتين خاصة فتوقعها .

الباب السادس

في الرجعة

وهي على نوعين : رجعة من طلاق رجعي ورجعة من طلاق بائن . اما الرجعة من الطلاق الرجعي فتكون بالقول كقوله ارتجعتك او ما اشبه ذلك وتكون بالفعل وهو ان يستمتع منها بالوطء فما دونه . وقال الشافعي لا رجعة الا بالقول ولا بد ان ينوي الارتجاع مع القول او مع الفعل خلافا لابن حنيفة . والاشهاد على الرجعة مستحب في مشهور المذهب وفاقا لابن حنيفة وقيل واجب خلافا للشافعي . ولا يجب في الارتجاع من الطلاق الرجعي صداق ولا ولي ولا يتوقف على اذن المرأة ولا غيرها ولا على اذن سيد الامة وهذا كله ما دامت في العدة فاذا انقضت عدتها صارت رجعتها كالرجعة من الطلاق البائن ويحتاج في ذلك ما يحتاج في انشاء النكاح من اذن المرأة وبدل صداق لها وعقد ولها . فروع ثلاثة : (الفرع الاول) لا يمنع المرض ولا الاحرام من الرجعة المطلقة الرجعية ويمنعان من رجعة البائن كما يمنعان من انشاء النكاح . (الفرع الثاني)

الطلاق الرجعي يحرم الوطء في المشهور خلافا لأبي حنيفة وهما في التوراث والنفقة كالزوجين ما لم تنقض العدة . (الفرع الثالث) إذا ادمى بعد العدة أنه راجع في العدة لم يصدق إلا أن يكون خلا بها أو بات معها في العدة .

الباب السابع

في العدة والاستبراء وما يتصل بهما وفيه ستة فصول

(الفصل الأول) في العدة من الطلاق ، فإن كان قبل الدخول فلا عدة على المطلقة أجماعا . وإن كان بعد الدخول والميسس فعليها العدة أجماعا . وإن طلقها بعد الخلوة واتفقا على عدم الميسس فالعدة واجبة خلافا للشافعي . وكل طلاق أو فسخ وجب فيه جميع الصداق وجبت فيه العدة وحيث سقط الصداق كله أو لم يجب إلا نصفه سقطت العدة . ثم إن عدة الطلاق ثلاثية أنواع : (أحدها) ثلاثة قروء لمن تحيض . (الثاني) وضع حمل الحامل . (الثالث) ثلاثة أشهر لليائس والصغيرة فأما القروء فهي الطهار وفاقا للشافعي وابن حنبل وقال أبو حنيفة هي الحيض وعلى المذهب إذا طلقها في طهر كان بقية الطهر قرءا كاملا ولو كان لحظة فتعتمد به ثم بقرئين بعد ذلك ثلاثة قروء فإذا دخلت في الحيضة الثالثة فقد تمت عدتها . وإن طلقها في حيض لم تحل حتى تدخل في الحيضة الرابعة من الحيضة التي طلقت فيها .

تقسيم : النساء اللواتي في سن الحيض ثلاثة أصناف : معتادة ، ومرتابة ، ومستحاضة . فأما المعتادة فتكمل ثلاثة قروء على حسب عاداتها ، ولو كانت عاداتها أن تحيض من عام إلى عام أو أقل أو أكثر كانت عدتها بالأقراء . وأما المرتابة وهي التي ارتفعت حيضتها بغير سبب من حمل ولا رضاع ولا مرض فإنها تمكث تسعة أشهر وهي مدة الحمل غالبا فإن لم تحض فيها اعتدت بعدها ثلاثة أشهر فأكمل لها سنة ثم حلت وإن حاضت في خلال الأشهر التسعة حسب ما مضى قرءا ثم انتظرت القراء الثاني لانعام تسعة أشهر أيضا فإن حاضت حسب قرء آخر وكذلك في الثالث ولو حاضت قبل تمام سنة ولو بساعة حسب كل ما مضى قرءا ثم استأنفت تسعة أشهر ثم اعتدت بثلاثة بعدها . وإن حاضت بعد السنة لم تعتبر لان عدتها قد انقضت بالسنة ومذهب الشافعي وأبي حنيفة أن هذه المرتابة تبقى أبدا حتى تحيض أو تبلغ سن من لا تحيض ثم تعتد بثلاثة أشهر . ولو ارتفعت حيضتها لرضاع انتظرت الحيض وإن طال الزمان ولا تجزيها الأشهر ، وإن ارتفع حيضها لمرض ففيها روايتان . (أحدهما) أنها كالتي ارتفع حيضها بغير سبب . (والأخرى) أنها كالمرضع . وأما المستحاضة فإن كانت غير مميزة بين دم الحيض والاستحاضة فهي كالمرتابة تقيم تسعة أشهر استبراء وثلاثة عدة ، وإن كانت مميزة ففيها روايتان أحدهما أنها كغير المميزة والأخرى أن تعمل على التمييز فتعتمد بالأقراء .

وأما الوضع فتتقضي به العدة سواء وضعت عن قرب أو بعد أو كان تام الخلق أو ناقصا بشرطين . (أحدهما) وضع جميع حملها فلا تنقضي بوضع أحد التوأمين ولا بانفصال بعض الولد . (الثاني) أن يكون الحمل ممن اعتدت منه أو يحتمل أن يكون منه كاللعان ، أما المنفي قطعا فولد الزنى فلا تنقضي به العدة ، وكذلك ما تضعه المعتدة من وفاة الصبي الذي لا يولد له . ومن ارتابت بالحمل لثقل بطنها أو تحركه لم تحل حتى تنقضي مدة الحمل وهي خمسة أعوام في المشهور وقيل أربعة وفاقا للشافعي وقيل سبعة وقال أبو حنيفة عامان . وأما الأشهر فللبائنة والأصغرية فإن رأت الصغيرة دما وهي في سن من لا تحيض كبنت خمس وست فلا يعتبر ولو كانت تقارب فرائه بعد مضي ثلاثة أشهر فليس عليها استئناف العدة وإن كان قبل تمام الأشهر استأنفت العدة بالإقراء وحسبت ما مضى . وإن رأت الكبيرة الدم فإن كان مثلها لا يحيض لم تعتد به وإن كان مثلها يحيض حسبت ما مضى قرأ وانتظرت قرءين والمعتبر في عدة الأشهر الأهلة فإن انكسر الشهر الأول ثم ثلاثين من الشهر الآخر واعتبر في الشهرين الأوسطين بالأهلة وإن طلقها في بعض يوم فإنها تلقي بقيته وتبتدي بالعدة بعده وقيل يحسب من ساعة الطلاق إلى مثلها .

فروع : في تداخل العدين . (الفرع الأول) من طلقت طلاقا رجعيا ثم مات زوجها في العدة انتقلت إلى عدة الوفاة لأن الموت يهدم عدة الرجعي بخلاف البائن . (الفرع الثاني) أن طلقها رجعيا ثم ارتجعها في العدة ثم طلقها استأنفت العدة من الطلاق الثاني سواء كان قد وطئها أم لا لأن الرجعة تهدم العدة ، وقال الشافعي تبني على العدة الأولى ، ولو طلقها ثلثية في العدة من غير رجعة بنت اتفاقا ولو طلقها طلاقه بائنة ثم راجعها في العدة أو بعدها ثم طلقها قبل المسيس بنت على عدتها الأولى ، ولو طلقها بعد الدخول استأنفت من الطلاق الثاني . (الفرع الثالث) إذا تزوجت في عدتها من الطلاق فدخل بها الثاني ثم فرق بينهما اعتدت بقية عدتها من الأول ثم اعتدت من الثاني وفاقا للشافعي وقيل تعتد من الثاني وتجزيها عنهما وفاقا لأبي حنيفة وإن كانت حاملا فالوضع يجزي عن العدين اتفاقا .

بيان : في عدة الأمة المطلقة ، أما الحامل فبالوضع اتفاقا ، وأما من تحيض فعدتها قرءان اثنان عند الجمهور تكميلا لقرء ونصف وذلك شطر عدة الحرة وقال الظاهرية ثلاثة قرء كالحررة ، وأما البائنة والأصغرية فثلاثة أشهر كالحررة وقال أبو حنيفة شهر ونصف ، وإن طلقت الأمة ثم اعتقت في عدتها بنت على عدة الأمة وقال الشافعي تنتقل إلى عدة الحرة .

(الفصل الثاني) في العدة من الوفاة فإن كانت حاملا فوضع حملها عند الجمهور ، فساعة وضعها تحل سواء وضعت بعد قرب أو بعد . وقال إمامنا الإجليل أما الوضع وأما الأربعة أشهر وعشر . وقال قوم طهارتها من النفاس . وإن كانت غير حامل فعدتها أربعة أشهر وعشر ليال سواء دخل بها أو لم يدخل

او كانت صغيرة او كبيرة او في سن من تحيض . (فرع) يشترط في المذهب في التي دخل بها وهي في سن الحيض ان تحيض في العدة من الوفاة ولو حيفة واحدة فان لم تحض فهي مرتابة فينظر ان كان ارتفاع حيفتها لعذر او عادة حلت بانقضاء العدة اتفاقا ، وان كان لعذر لم تحل حتى تحيض او تكمل تسعة اشهر ، وقال اشهب وسحنون تحل بانقضاء العدة وان لم تحض وفاقا لهما ، وان كانت تحس شيئا في بطنها فعدت اكثر مدة الحمل . (فرع) المستحاضة المتوفى عنها زوجها تنقضي عدتها بأربعة اشهر وعشر وقيل تربيع تسعة اشهر . (فرع) عدة الامة اذا توفى عنها زوجها ولم تكن حاملا نه ، عدة الحرة شهران وخمس ليال وقال اشهب انما ذلك لمن هي في سن الحمل فان كانت في سن من لا تحمل فثلاثة اشهر ، وقال الظاهرية كالحرة . واما ام الولد اذا توفى عنها سيدها فعدتها حيفسة ان كانت ممن تحيض ، وثلاثة اشهر ان كانت لا تحيض وفاقا للشافعي . وقال ابو حنيفة عدتها ثلاث حيفض وقال ابن حنبل اربعة اشهر وعشر ، فتلخيص المذهب ان الامة لا تخالف الحرة في موضعين في عدة الوفاة وعدة الطلاق بالاقراء وتستويان في الحمل وفي ثلاثة اشهر .

(الفصل الثالث) في الاحداد وهو في عدة الوفاة اتفاقا ، ولا احداد على مطلقة خلافا لابي حنيفة ويجب على كل زوجة توفى عنها زوجها سواء كانت صغيرة او كبيرة خلافا لابي حنيفة في الصغيرة وسواء كانت حرة او امة مسلمة او كنيانية ولا احداد على الامة وام الولد من وفاة سيدهما ، والاحداد هو ترك الزينة من الحلي والطيب والكحل ولباس ما يزين من المصوغات بخلاف الاسود والابيض وقال اشهب لا تدخل الحمام واختلف في الكحل للضرورة .

(الفصل الرابع) فيما يجب للمرأة في عدتها من النفقة والسكنى . اما المطلقة طلاقا رجعيا فلها النفقة والسكنى اتفاقا وكذلك الحامل وان كانت بانئا فان ادعت الحمل لم تصدق فان انفق عليها في دعوى الحمل ثم انقض لم يرجع بما انفق خلافا لابن المواز الا ان كان بقضية فيرجع اتفاقا ، وان تحقق الحمل وجب لها نفقة الماضي والمستقبل . واما البائن التي ليست بحامل فلها السكنى دون النفقة وفاقا للشافعي وقال ابو حنيفة لها السكنى والنفقة وقال ابن حنبل لا سكنى ولا نفقة ، واما المتوفى عنها فلها السكنى خاصة ان كان المسكن للمتوفى بملك او كراء نقده او دار الإمارة ان كان اميرا بخلاف دار المسجد اذا مات امامه لان الكراء من اجارته وذلك يفسخ بموته وان لم يتقد الكراء فرب الدار اخراجها . فروع : تقيم المعتدة من طلاق او وفاة في بيتها ولا تخرج الا من ضرورة فان خرجت من غير عذر ردها السلطان والمعتدة الخروج لعذر من لصوص او لهدم الدار او غلاء كرائها فان انتقلت لزمها المقام حيث انتقلت ولها الخروج نهائيا في حوائجها ولا بيت الا في دارها وان كان زوجها انتقل بها الى السكنى اتمت عدتها حيث انتقل بخلاف ما لو انتقل الى ضيعة وشبهها فانها ترجع الى مقرها .

ولا نفقة للمتوفي عنها زوجها سواء كانت حاملاً أم لا ، لا من مال الميت ولا من مال الحمل .

(الفصل الخامس) في متعة المطلقات وهي الإحسان اليهن حين الطلاق بمسا يقدر عليه المطلق بحسب ماله ~~في~~ وهي مستحبة وأوجبها الشافعي . والمطلقات ثلاثة أقسام : مطلقة قبل الدخول وقبل التسمية فلها المتعة وليس لها شيء من الصداق ، ومطلقة بعد الدخول سواء كانت قبل التسمية أو بعدها فلها المتعة اتفاقاً ولا متعة في كل فراق تختاره المرأة كامراً والمجدوم والعنين والامة تعتق تحت العبد ولا في الفراق بالفسخ ولا المختلعة ولا اللائنة واختلف في المملكة والمخيرة .

(الفصل السادس) في الاستبراء وهو واجب ، وأسبابه أربعة . (أحدها) حصول ملك الامة بشراء أو إرث أو هبة أو غنيمة أو غير ذلك فيجب استبرؤها على من صار له وبه ويجب أيضاً على البائع ، وإن اتفقا على استبراء واحد جاز ، وقال الشافعي وأبو حنيفة إنما الاستبراء على المشتري خاصة ولا يسقط بشرائها من امرأة أو صبي ويجب في البكر وفي الصغيرة التي قاربت سن الحمل وفي الكبيرة التي لم تبلغ سن الياسة واختلف في الياسة . وإنما تستبرا الامة التي توطأ لا وخش الرفيق . (السبب الثاني) زوال الملك بعق وموت السيد وغير ذلك . (السبب الثالث) الزنى فإذا زنت الحرة طائفة أو مكهنة استبرئت بثلاث حيض والامة بحيضة والحامل منها بوضع حملها . (السبب الرابع) سوء الظن فمن تطرق إليها سوء الظن من خروج في الطرقات وغيرها وجب استبرؤها بحيضة فإن لم تحض فتسعة أشهر فإن كانت صغيرة أو يائسة فثلاثة أشهر ، وقال الشافعي شهر وإن كانت حاملاً فوضع حملها . ولا يجوز في الاستبراء الوطء ولا غيره من الاستمتاع .

مسألة : المواضعة في الاستبراء مستحبة عند مالك وهي أن توضع الامة المستبرأة على يد امرأة عادلة حتى تحيض فإن حاضت تم البيع وإن لم تحض وألغيت حاملاً من البائع ردت إليه وإن ألغيت حاملاً من غيره فالمشتري بالخيار بين أخذها أو ردها وضمانيها في مدة المواضعة من البائع وإنما تستحب المواضعة إذا بيعت الامة التي تراد للوطء أو التي وطئها البائع وليست بظاهرة الحمل .

الباب الثامن

في الإيلاء وهو أن يعلف الرجل أن لا يطأ زوجته وفيه فصلان

(الفصل الأول) في أركانه وهي أربعة : المحلوف به ، والعاثف ، والمحلوف عليه والمدة ، فأما المحلوف به فهو الله تعالى وصفاته وكل يمين يلزم عنها حكم كالعتق والطلاق والصيام وغير ذلك وقال الشافعي إنما الإيلاء بالله وصفاته

خاصة ، ومن ترك الوطء بغير يمين لزمه حكم الإيلاء إذا قصد الإضرار . وأما الحالف فهو كل زوج مسلم عاقل بالغ يتصور منه الوقاع حرا كان أو عبدا صحيحا كان أو مريضا بخلاف الخصى والمجبوب ، ويصح الإيلاء عن الزوجة وعن المطلقة الرجعية . وأما المحلوف عليه فهو الجماع بكل لفظ يقتضي ذلك كقوله لا جامعتك ولا اغتسلت منك ولا دنوت منك وشبه ذلك . وأما المدة فهي ما زاد على أربعة أشهر بمدة مؤثرة فلو حلف على ثلاثة أشهر أو أربعة لم يكن مواليا وقال أبو حنيفة أربعة أشهر وقال قوم مدة قليلة أو كثيرة .

(الفصل الثاني) في أحكامه فإذا آلى أمهل أربعة أشهر من يوم حلف ويعمل العبد شهرين وقيل أربعة وفاقا للشافعي فإن لم تطأ رفعتـه إلى القاضي أن شاءت فأمره بالبقاء إلى الوطء فإن أبى طلق القاضي عليه وإن قال أنا أفىء لم يعمل عليه بالطلاق واختبره مرة وثانية فإن تبين كذبه طلق عليه ولا تحصل الفينة إلا بمغيب الحشفة في القبل أن كانت ثيبا والافتضاض أن كانت بكرا وإن قال وطئت فأنكرت فالقول قوله وقال أبو حنيفة إذا انقضت الأشهر الأربع وقع الطلاق دون حكم والطلاق في الإيلاء رجعي وقال أبو حنيفة بائن .

بيان : الإيلاء على وجهين : (أحدهما) يضرب أجله من يوم الحلف وهو ما تقدم . (الثاني) من يوم ترفعه أمراته وهو أن يحلف بطلاقها ليفعلن فعلا فهو على حث حتى يبر فيكف عن الوطء حتى يبر فإذا رفعتـه أمراته ضرب أجل الإيلاء من يوم ترفعه فإن حلف على فعل غيره ضرب له في ذلك أجل على قدر ما يرى القاضي من يوم ترفعه .

الباب التاسع

في الظهار وفيه فصلان

(الفصل الأول) في أركانه وهي أربعة : المظاهر ، والمظاهر عنها واللفظ والمشبه به . فأما المظاهر فكل زوج مسلم عاقل فلا يلزم الذمي ظهار خلافا للشافعي . وأما المظاهر عنها فامراة المظاهر حرة كانت أو أمة مسلمة أو كتابية ويلزم الظهار عن أمته خلافا . وأما اللفظ فقسمان صريح وكتابة . فالصريح ما تضمن ذكر الظهر كقوله أنت علي كظهر أمي والكتابة ما لم تتضمن ذكر الظهر كقوله أنت علي كامي أو كفخذها أو بعض أعضائها والحكم فيها سواء وقال قوم إنما الظهار ما كان بلفظ الظهر . وأما المشبه به فهي الأم ويلحق بها كل محرمة على التأييد بنسب أو رضاع أو صهر وقال قوم إنما الظهار بالأم خاصة .

(الفصل الثاني) في أحكامه ويحرم عليه الجماع اتفاقا والاستمتاع بما دون ذلك خلافا للشافعي ويستمر التحريم إلى أن يكفر والكفارة ثلاثة أشياء مرتبة : (الأول) تحرير رقبة بشرط أن تكون مؤمنة خلافا لابي حنيفة سالمة من الميوب عند الجمهور . (الثاني) صيام شهرين متتابعين فإن قطع التتابع ولو في الأخير

وجب الاستيناف ويقطعه الفطر في السفر من غير ضرورة بخلاف المرض والفطر سهوا . (الثالث) اطعام ستين مسكينا مدان بعد النبي صلى الله عليه وسلم لكل مسكين وقيل مد بعد هشام وجنسها من جنس زكاة الفطر من عيش المكفر وقيل من عيش بلده ويشترط العدد فلو اطعم ثلاثين طعام ستين لم يجزه ولا يصوم الا من عجز عن العتق ولا يطعم الا من عجز عن الصيام .
بيان : لا تجب الكفارة الا بالعود وهو عند مالك العزم على الوطء وفاقا لابي حنيفة وابن حنبل وقيل العزم على الامساك وقال الشافعي هو الامساك نفسه وقال الظاهرية هو تكرار لفظ الظهار .

الباب العاشر

في اللعان وفيه فصلان

(الفصل الاول) في اركانه وهي اربعة : الملائع ، والملاعنة ، وسببه ولفظه . اما الملائع والملاعنة فهما الزوجان العاقلان البالغان سواء كانا حرين او مملوكين عدلين او فاسقين . ويشترط الاسلام في الزوج لا في الزوجة فان الذمية تلاعن لرفع العار عنها ، واشترط ابو حنيفة ان يكونا حرين مسلمين عدلين . ويقسع اللعان في حال العصمة اتفاقا وفي العدة من الطلاق الرجعي والبائن خلافا لابي حنيفة . وبعد العدة في نفي العمل الى اقصى مدة الحمل . ويقع اللعان مسين الزوجين في النكاح الصحيح والفساد . واما سبب اللعان فثيئان . (احدهما) دعوى رؤية الزنى بشرط ان لا يطأها بعد الرؤية فان ادعى الزنى دون الرؤية حد للقدف ولم يجز اللعان على المشهور خلافا لهم . (الثاني) نفي الحمل بشرط ان يدعي انه لم يطأها لامد يلحق به ويشترط ان يدعي الاستبراء بحيضة واحدة وقال ابن الماجشون ثلاث حيض خلافا للشافعي وابن حنبل في هذا الشرط ويشترط ان ينفيه قبل وضعه فان سكت حتى وضعت حد ولم يلاعن خلافا لابي حنيفة وقال الشافعي يلاعن اذا سكت لعذر فان قدفها من غير رؤية ولا نفي حمل لم يلاعن في المشهور خلافا لهم . واما لفظه فان يقول اربع مرات في الرؤية . (اشهد بالله لقد رايتها تزني) ويصف الزنى كما يصفه الشهود وروي ايس عليه ذلك ويقوم في نفي الحمل . (اشهد بالله لقد زنت او ما هذا الحمل مني) وقال ابن الموارث ويقول : (بالله الذي لا اله الا هو) ويقول في الخامسة (لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين) وتقول المرأة اربع مرات في الرؤية : (اشهد بالله ما رايتي ازني) وفي نفي الحمل : (ما زنيت وانه منه) وتقول في الخامسة : (غضب الله عليها ان كان من الصادقين) ويتمين لفظ الشهادة فلا يبدل بالحلف ولا لفظ الغضب باللعن ويجب الترتيب في تأخير اللعن ويصح لعان الاخرس وقدفنه اذا كان يعقل الاشارة او يفهم الكتابة ويكون اللعان في مقطع الحقوق بمحضر جماعة لا يتقصون عن اربعة ويستحب ان يكون بعد العصر . (الفصل الثاني) فسي

أحكامه : إذا التعن الزوج تعلقت به ثلاثة أحكام : سقوط حد القذف عنه ، وانتفاء نسب الولد منه ، ووجوب حد الزنى عليها إلى أن تلعن فإن التعت المرأة تعلق بها ثلاثة أحكام : سقوط الحد عنها ، والفرقة بينهما خلافا لقوم ، وتأيد التحريم خلافا لابي حنيفة وقيل في هذين انهما يتعلقان بلعانه .

فروع ستة : (الفرع الاول) أن نكل الزوج عن اللعان حد للقذف عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يحبس وإن نكلت المرأة عن اللعان رجعت للزنى عند الثلاثة وقال ابو حنيفة تحبس ولا تحد وقواه ابو المعالي . (الفرع الثاني) تقع الفرقة باللعان دون حكم حاكم خلافا لابني حنيفة . (الفرع الثالث) الفرقة فسخ وقال ابو حنيفة طلاقه بائة . (الفرع الرابع) ينبغي أن يوعظ المتلاعنان قبل لعانهما ويخوفا بعذاب الله في الآخرة . (الفرع الخامس) لا يحكم القاضي في اللعان حتى يثبت عنده نكاح الزوجين . (الفرع السادس) أن أكذب الملعن نفسه قبل لعان المرأة حد وبقيت له زوجة على المشهور ولا تبقى بعد لعانها .

الكتاب الثالث

في البيوع وفيه اثنا عشر باباً

الباب الاول

في اركان البيع

وهي خمسة : البائع ، والمشتري ، والتمن ، والتمون واللفظ وما في معناه من قول او فعل يقتضي الايجاب والقبول . فاما البائع والمشتري فيشترط في كل واحد منهما ثلاثة شروط : (الاول) ان يكون مميّزاً تحرّزاً من الجنّـون والسكران والصغير الذي لا يعقل . (الثاني) ان يكون مالكين او وكيلين للمالكين او ناظرين عليهما فاما الشراء لاحد بغير اذنه او البيع عليه كذلك فهو بيع الفضولي فينمقد ويتوقف على اذن ربه وقال الشافعي لا ينمقد . (الثالث) ان يكونا طائعين فان بيع المكره وشراؤه باطلان واذا اكراه الرجل على غرم مال بغير حق فباع فيه شيئاً من ماله لم يجز البيع واخذ البائع ما باعه من المشتري دون ثمن رجع المشتري بالثمن على الذي اكراه البائع وسواء دفع الثمن الى المكره او المكره وليس من هذا غرم العمال ولا مكثري الكوس فان بيعهم نافذ ولا رجوع لهم . واذا اكراه المشتري البائع على البيع فهو كالفاسد في جميع احكامه . ويشترط في البائع ان يكون رشيداً فان بيع السفهه والمجنون لا ينقد ، وشراؤه موقوف على نظر وليه . ولا يشترط الاسلام الا في شراء العبد المسلم وفي شراء المصحف ، ومنع الشافعي ان يبيع من ولد اعمى او يشتري خلافاً لما لك وابي حنيفة . واما الثمن والتمون فيشترط في كل واحد منهما اربعة شروط وهي : ان يكون طاهراً ، منتفعاً به ، معلوماً ، مقدوراً على تسليمه . فقولنا طاهراً تحرّزاً من النجس فانه لا يجوز بيعه كالخمر والخنزير واختلف في بيع العاج والزبل وفي بيع الزيت النجس فمنع في المشهور مطلقاً واجاز ابن وهب اذا بين واختلف في الاستصباح به في غير المساجد . وقولنا منتفعاً به تحرّزاً مما لا منفعة فيه كالخشاش والكلاب وقد اختلف في جواز بيع الكلاب للصيد والفنم

وان كانت المنفعة لا تجوز فهي كالعدم كآلات اللهو . وقولنا معلوما تحرزا من الجهول فان بيعه لا يجوز الا انه يجوز بيع الجراف بشرطين (أحدهما) أن يكون مما يكال أو يوزن كالطعام وشبهه ولا يجوز فيما له خطر وتعتبر أحاده كالثياب والدرهم والجواهر خلافا لهما ولا فيما يباع بالعدد كالماشى . (الثاني) أن يستوي البائع والمشتري في العلم بمقداره وفي الجهل به خلافا لهما . وقولنا مقدورا على تسليمه تحرزا من بيع الطير في الهواء والحوت في الماء وشبه ذلك ومنه المصوب فلا يجوز بيعه إلا من غاصبه .

فرع : يجب على المشتري تسليم الثمن وعلى البائع تسليم الثمنون فان قال أحدهما لا أسلم ما بيدي حتى أقبض ما عاوضت عليه أجبر المشتري على تسليم الثمن ثم اخذ الثمنون من البائع وفاقا لابي حنيفة وقد قال مالك : للبائع أن يتمسك بالمبيع حتى يقبض الثمن وقال الشافعي يجبر البائع ثم المشتري .

مسألة : في ضمان المبيع : أما بعد قبضه فضمانه من المشتري وخسارته منه باتفاق إلا ما يبيع من الرقيق حتى يخرج من عهدة الثلاث وما يبيع من إماء مما فيه الواضعة حتى تخرج منها وما يبيع من الثمار فأصابته جائحة ، وأما قبل القبض فالضمان عندهما من البائع مطلقا وأما في المذهب فان الضمان ينتقل الى المشتري بنفس العقد في كل بيع إلا في خمسة مواضع . (الأول) بيع الغائب على الصفة بخلاف فيه . (الثاني) ما يبيع على الخيار . (الثالث) ما يبيع من الثمار قبل كمال طيبها . (الرابع) ما فيه حق توفية من كيل أو وزن أو عدد بخلاف الجراف فان هلك المكيل أو الموزون بعد امتلاء الكيل واستواء الميزان وقبل التفريغ في وعاء المشتري فاختلف هل يضمنه البائع أو المشتري . (الخامس) البيع الفاسد بالضمان فيه من البائع حتى يقبضه المشتري .

مسألة : في اختلاف المتبايعين ويتصور فيه ست صور . (الأولى) أن يختلفا في صحة البيع وفساده فالقول قول مدعي الصحة لأنها الأصل . (الثانية) أن يختلفا في جنس الثمن مثل أن يقول أحدهما دنائير ويقول الآخر قمح فيحلف كل واحد منهما ويفسخ البيع . (الثالث) أن يختلفا في مقدار الثمن . (الرابع) أن يختلفا في أجله أو هل هو نقد أو مؤخر . (الخامس) أن يختلفا في الثمنون فحكم هذه الصور واحدة وذلك أن السلعة إذا كانت بيد البائع تحالفاً وفسخ البيع عند الثلاثة ، وإن كانت قائمة بين المشتري فصيل يحلفان ويفسخ ، وقيل القول قول المشتري مع يمينه ، وإن تلفت في يد المشتري فصيل يحلفان ويفسخ ويرجمان إلى القيمة وفاقا للشافعي وقيل القول قول المشتري وفاقا لابي حنيفة . (السادس) أن يختلفا في شرط الخيار فقال ابن القاسم القول قول مدعي البت وقال أشهب قول مدعي الخيار وقال قوم القول قول المشتري في كل صورة .

فرع : إذا تحالفا بدأ البائع باليمين وفاقا للشافعي وقيل يبدأ المشتري وفاقا لابي حنيفة وقيل يقرع بينهما .

الباب الثاني

في انواع المكاسب والبيوع

اما المكاسب فنوعان : كسب بغير عوض ، وبعوض . فأما الكسب بغير عوض فأربعة انواع . (الاول) الميراث فان كان الميت كسبه من حلال فهو حلال للوارث اجماعا وان كان كسبه من حرام فاختلف هل يحل للوارث ام لا . (الثاني) الغنيمة . (الثالث) العطايا كالهبية والحبس وغير ذلك . (الرابع) ما لم يملكه احد كالحطب والصيد وإحياء الموات . وأما الكسب بعوض فأربعة : عوض عن مال كالبيع وعوض عن عمل كالاجارة ، وعوض عن فرج كالصداق ، وعوض عن جنابة كالديات . وأما البيع فثلاثة انواع : بيع عين بعرض ونعني بالعين الذهب والفضة وبالعرض ما سواهما وهذا ليس له اسم الا البيع . والقسم الثاني عرض بعرض ويقال له معاوضة . والقسم الثالث بيع عين بعين فان كان بيع ذهب بفضة فهو الصرف وان كان بيع ذهب بذهب او فضة بفضة فان كان بالوزن فيقال له مراطة وان كان بالعدد فيقال له مبادلة . وينقسم البيع من وجه آخر قسمين بيع منجز وهو الذي يتم ساعة عقده وبيع الخيار . وينقسم البيع من وجه آخر أربعة اقسام : (احدهما) ان يعجل الثمن والمثمن وهو بيع النقد . (الثاني) ان يؤخر الثمن والمثمن وهو بيع الدين بالدين وهو لا يجوز . (الثالث) ان يؤخر الثمن ويعجل المثمن وهو بيع النسيئة . (الرابع) ان يعجل الثمن ويؤخر المثمن وهو السلم من وجه آخر الى بيع صحيح وقاسد حسبما يأتي .

الباب الثالث

في الربا في التقدين وهما الذهب والفضة

ويتصور فيهما ربا النسيئة ورا التفاضل ، ففي ذلك فصلان

(الفصل الاول) في ربا النسيئة : تحرم النسيئة اجماعا في بيع الذهب بالفضة وهو الصرف وفي بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة سواء كان ذلك مبادلة في المسكوك او مراطة في المسكوك او المصوغ او النقا فلا يجوز التأخير في شيء من ذلك كله بل يجب ان يكون يدا بيد فيتصور في ذلك ثلاثة احوال : حالة الكمال وهي ان يبرز كل واحد من المتعاقدين ما عنده من ذهب او فضة ثم يعقدا عليه ثم يتقابضا ، وحالة الجواز وهي ان يعقدا والذهب والفضة في الكم او الثابت الحاضر ثم يخرجاه ويتقابضا ، وحالة لا تجوز هي ان يعقدا عليه ثم يتأخر التقابض ولو ساعة واجاز ابو حنيفة تأخير القبض ما لم يفترقا من المجلس وهما هنا :

فروع عشرة : (الفرع الاول) لا يجوز ان يأخذ في الصرف والمبادلة والمراطة ضامن ولا رهن لما يؤدي اليه من التأخير . (الفرع الثاني) اذا صرف دفاتير بدراهم ثم وجد فيها درهما زائفا او ناقصا فان رضي به جاز الصرف وان رده بطل الصرف كله وقيل يبطل صرف دينار واحد وقيل ما يقابل الدرهم المردود ، وقال ابو حنيفة يبطل ان كانت الزبوف النصف وقال ابن حنبل يبطل مطلقا . (الفرع الثالث) يجوز صرف ما في اللمة ان كان حالا وذلك ان يكون لرجل على آخر ذهب فيأخذ فيه فضة او فضة فيأخذ فيها ذهبا ومنعه الشافعي حل او لم يحل واجازه ابو حنيفة حل او لم يحل . (الفرع الرابع) لا يجوز صرف المصوب ولا الرهون ولا المودع حتى يحضر على المشهور خوفا من التأخير . (الفرع الخامس) يكره الوعد في الصرف على المشهور وقيل يجوز وقيل يمنع . (الفرع السادس) لا يجوز الصرف على الخيار في المشهور . (الفرع السابع) تجوز الوكالة على الصرف ان تولى الوكيل العقد والقبض وامن التأخير . (الفرع الثامن) لا يجوز الصرف على التصديق في الوزن او في الصفة على المشهور . (الفرع التاسع) ان تفرقا قبل التقايض غلبة فقولان : الابطال والتصحيح ، بخلاف التفرق اختيارا ففيه البطلان اتفاقا . (الفرع العاشر) لا يجوز الاحالة في الصرف لاجل التأخير .

(الفصل الثاني) في ربا التفاضل : يحرم التفاضل في بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة في المراطة والمبادلة فلا يجوز ان يكون بينهما زيادة اصلا بل يجب ان يكون مثلا بمثل عند الجمهور خلافا لقوم .

فتلخص من هذا ان بيع احد التقدين بجنسه محرم فيه النسبة والتفاضل وبيعه بالجنس الآخر تحرم فيه النسبة دون التفاضل وما هنا :

فروع عشرة : (الفرع الاول) يحرم التفاضل في الجنس الواحد من التقدين بجنسه سواء كانت الزيادة من جنسه او من الجنس الآخر او من غير ذلك مثل ان يبيع ذهبيا بذهب اكثر منه او بذهب مثله ويزيد بينهما فضة ، او بذهب مثله ويزيد بينهما عرضا او طعاما فكل ذلك حرام خلافا لابي حنيفة في زيادة غير الجنس . (الفرع الثاني) كما يحرم التفاضل في الوزن كذلك يحرم التفاضل في القيمة مثل ان يبدل ذهبيا بذهب اطيب منه وآخر ادون منه فذلك لا يجوز واجازه ابو حنيفة مطلقا فان كان الجيد كله في جهة جاز لانه من باب المعروف خلافا للشافعي . (الفرع الثالث) لا يجوز ابدال الدرهم الوازن بالناقص الا على وجه المعروف ان تساويا في الجودة او كان الوازن اطيب ولا يجوز ان كان الناقص اطيب لانه خرج عن المعروف ومنعه الظاهرية مطلقا . (الفرع الرابع) في رد البعض وذلك ان يدفع البائع درهما فيشتري منه سلعة ببعضه ويرد عليه بعضه فيجوز ذلك بأربعة شروط وهي ان تدعوه لذلك ضرورة وان يكون ذلك في درهم واحد وان يكون المردود نصف الدرهم فأقل وان يقع التقايض في الدرهم وفي البعض المقبوض وفي السلعة فان تأخر احد الثلاثة لم يجز وقيل لا يجوز مطلقا .

(الفرع الخامس) اذا جاء المسافر الى دار الضرب بذهب او فضة وهو مضطر الى الرحيل وخاف من الظل فهل يجوز ان يدفع فضة او ذهباً ويأخذ بدل ذلك من صنفه مسكوكا ويدفع اجرة الضرب قولان : الجواز ، والنهي . ومثل هذا المعاصر يأتيها من له زيتون فيقدر ما يخرج منه فيأخذه زيتا ويعطي الاجرة .

(الفرع السادس) مسألة السقايح وهي سلف الخائف من غرر الطريق يعطي بموضع ويأخذ حيث يكون متاع الآخر فينتفع الدافع والقابض في ذلك قولان .

(الفرع السابع) لا يجوز عند مالك الجمع بين الصرف والبيع في عقد واحد وذلك مثل ان يكون سلعة فيها ذهب وغيره فتباع بفضة وذلك كالقلادة يكون فيها ذهب وجوهر فيجب ان يفصل ويبيع كل واحد منهما على حدة لان الثمن الذي في مقابلة الذهب من باب الصرف والذي في مقابلة الجوهر من باب البيع الا ان كان احدهما يسيرا فيجوز وهو الثلث وقيل اليسير جدا كالدرهم واجازه اشهب مطلقا وفاقا لهما . (الفرع الثامن) اذا كان الذهب والفضة سلعة لا يمكن تقضه منها كالسيف والمصحف المحلى فيجوز ان يباع دون ان ينقض خلافا للظاهرية ويتصور في ذلك ثلاث صور : (الصورة الاولى) ان يباع بجنس الحلية التي فيه مثل ان يكون محلى بالفضة فيباع بفضة فلا يجوز ذلك الا بشرطين : احدهما ان تكون الحلية تبعا وهي ان تكون تلك القيمة فما دون ذلك وقيل ثلث الوزن وان يكون يدا بيد خلافا لسحنون اذا كان المحلى تبعا ومنعته الشافعي مطلقا .

(الصورة الثانية) ان يباع بعين من غير جنس حليته وذلك ان تكون حليته فضة فيباع بذهب او العكس فيجوز بشرط ان يكون يدا بيد ولا تشتت فيه التبعة .

(الصورة الثالثة) ان يباع بغير العين من طعام او عروض فيجوز مطلقا من غير شرط باتفاق وحكم الثياب التي لو سكت خرج منها ذهب او فضة كالسيف المحلى . وان كانت الحلية فيما يجوز لم يجز بيعه بجنسه اصلا . (الفرع التاسع) قاعدة «انظرني اترك» حرام باتفاق وهي ان يكون للرجل دين عند آخر فيؤخره به على ان يزيده فيه ذلك كان ربا الجاهلية سواء كان الدين طعاما او عينا وسواء كان من سلف او بيع او غير ذلك . (الفرع العاشر) قاعدة . «ضع وتمحل حرام عند الاربعة بخلاف عن الشافعي واجازها ابن عباس وزفر ، وهي ان يكون له عليه دين لم يحل فيعجله قبل حلوله على ان ينقص منه ومثل ذلك ان يعجل بعضه ويؤخر بعضه الى اجل آخر وان يأخذ قبل الاجل بعضه عينا وبعضه عرضا ويجوز ذلك كله بعد الاجل باتفاق ويجوز ان يعطيه في دينه عرضا قبل الاجل وان كان يساوي اقل من دينه .

الباب الرابع

في الربا في الطعام

ويتصور فيه ربا النسبة ورا التفاضل فاما النسبة فتحرم في بيع كل

مطعم بمطعم سواء كان ربويا او غير ربوي وسواء كان متفقا في جنسه او مختلفا ، فلا يجوز التأخير في شيء من ذلك كله ويجب ان يكون ندا بيد . وتخرج من ذلك عقاقير الادوية كالصبر والمحمودة فتجوز فيها النسبة خلافا للشافعي واختلف في الماء . واما التفاضل فانما يحرم بشرطين احدهما ان يكون كل واحد من المطعمين ربويا والآخر ان يكونا من جنس واحد . فاما بيان الربوي فهو المقتات المدخر كالحبوب كلها والتمر والزبيب والملح واللحوم والالبان وما يصنع منها وما تصلح به الاطعمة كالتوابل والخل والبصل والثوم والزيت . فان كان مقتاتا غير مدخر او مدخرا غير مقتات ففيه خلاف كالجوز واللوز واختلف ايضا في التين فان لم يكن مقتاتا ولا مدخرا فليس بربوي كالخضر والبقلول والفواكه التي لا تدخر . واما بيان اتفاق الجنس فعند مالك ان القمح والشعير والسلت صنف واحد خلافا للشافعي وان الدرة والدخن والارز صنف وان القطني كلها صنف واحد كالفول والعدس والحمص وشبه ذلك فعلى هذا لا يجوز التفاضل بين القمح والشعير ويجوز بين القمح والدرة . واما اللحوم فهي عند الشافعي صنف واحد وعند ابي حنيفة اصناف مختلفة وهي عند مالك ثلاثة اصناف : فالحم ذوات الاربع صنف ، ولحم الطيور صنف ، ولحم الحيتان صنف . **تهديد :** ورد في الحديث تحريم التفاضل في اربعة اصناف من المطاعم وهي القمح والشعير والتمر والملح واختلف العلماء في تأويل ذلك على اربعة مذاهب (الاول) مذهب الظاهرية وابي بكر بن الطيب قصروا بها التفاضل على هذه الاربعة خاصة . (الثاني) مذهب مالك واصحابه منعوا التفاضل فيها وقاسوا عليها كل مقتات مدخر واشترط بعضهم ان يكون متخذاً للعيش غالباً . (الثالث) مذهب الشافعي قاس عليها كل مطعم فمنع فيه التفاضل . (الرابع) مذهب ابي حنيفة قاس عليها كل ما يكال او يوزن سواء كان طعاما او غير طعام حتى الحديد وشبهه . فالعلة في تحريم التفاضل عند مالك الاقليات والادخار ، وعند الشافعي الطعمية ، وعند ابي حنيفة الكيل والوزن واتفقوا على اعتبار الجنس وما هنا .

فروع عشرة : (الفرع الاول) اختلف في بيع الحب بالدقيق من صنف واحد فقيل يجوز بالوزن دون الكيل وقيل يجوز مطلقا وقيل لا يجوز مطلقا خلافا لهما . (الفرع الثاني) يجوز بيع الدقيق بالدقيق من صنف واحد اذا استويا في صفة الطحن ومنعه الشافعي . (الفرع الثالث) يجوز بيع الخبز بالخبز بالتحري من غير وزن ومنعه الشافعي بالوزن والتحري . (الفرع الرابع) الجهل بالتمائل ممنوع كتحقيق التفاضل ويعرف التماثل بالكيل والـسوزن على حسب عوائد البلاد . (الفرع الخامس) يجوز بيع الحب والدقيق بالخبز من صنف واحد متمائلا ومتفاضلا لان الخبز لما دخلته صنعة الايدي صار كصنف مختلف خلافا للشافعي . (الفرع السادس) لا يجوز زيادة غير الجنس كبيع مد بمد من صنفه ودرهم فان الدرهم تفاضل بينهما خلافا لابي حنيفة . (الفرع السابع) لا تجوز المزابة وهي

بيع شيء رطب يابس من جنسه سواء كان ربويا او غير ربوي فتمتنع بالربوي لتوقع التفاضل والفرر وتمنع في غير الربوي للنهي الوارد عنها في الحديث وللفرر فمنها بيع التمر بالرطب وبيع الزبيب بالعنب وبيع القمح بالمعجن النسيء وبيع اللبن بالجبن وبيع القديد باللحم وبيع القمح المبلول باليابس واجاز ابو حنيفة ذلك كله . ويجوز ايضا في المذهب اذا تحقق التفاضل في غير الربوي ويجوز بيع الرطب بالوزن في المشهور خلافا للشافعي . (الفرع الثامن) جاء في الحديث النهي عن بيع الحيوان باللحم وحمله مالك على الجنس الواحد كبيع لحم بقرى بكبش حي ولحم طير بطير حي واجازه ابو حنيفة مطلقا ومنعه الشافعي مطلقا . (الفرع التاسع) لا يجوز ان يؤخذ في ثمن الطعام طعام لانه ذريعة الى الطعام بالطعام نسيته . (الفرع العاشر) في بيع الدين فمن كان له دين على آخر فلا يجوز ان يبيعه الا بشرطين «أحدهما» ان يقبض ما يبيعه به من غير تأخير لئلا يكون بيع دين بدين . «الثاني» ان يكون ما يأخذ في الدين مما يجوز ان يسلم فيه رأس المال الذي أسلمه الى المديان .

فصل : يتصور الربا في غير النقدين والطعام من العروض والحيوان وسائر التمليكات وذلك باجتماع ثلاثة أوصاف وهي : التفاضل ، والنسيئة ، واتفاق الأغراض والمنافع كبيع ثوب بثوبين الى أجل وبيع فرس للركوب بفرسين للركوب الى أجل فان كان احدهما للركوب دون الآخر جاز لاختلاف المنافع . ومنع ابو حنيفة في ذلك النسيئة سواء كان متماثلا او متفاضلا واجازها الشافعي مطلقا .
فصل : لا يجوز التسعير على اهل الاسواق ومن زاد في سعر او نقص منه امر بالحقه بسعر الناس فان ابى أخرج من السوق ولا يجوز احتكار الطعام اذا أضر بأهل البلد واختلف هل يجبر الناس في الغلاء على أخراج الطعام ام لا ولا يخرج الطعام من بلد الى غيره اذا أضر بأهل البلد . ومن جلب طعاما خلى بينه وبينه فان شاء باعه وان شاء احتكره .

الباب الخامس

في بيع الفرر

وهو ممنوع للنهي عنه الا ان يكون يسيرا جدا فيغتفر . والفرر الممنوع على عشرة انواع . «النوع الاول» تعذر التسليم كالبيع الشارد . ومنه بيع الجنين في البطن دون بيع امه . وكذلك استثنائه في بطن امه . وكذلك بيع ما لم يخلق كبيع حبل حبله وهو نتاج ما تنتج الناقة ، وبيع المضامين وهي ما فسي ظهور الفحول . «النوع الثاني» الجهل بجنس الثمن او الثمنون كقوله بعثك ما في كمي . «النوع الثالث» الجهل بصفة احدهما كقوله بعثك ثوبا من منزلي او بيع الشيء من غير تقليب ولا وصف .

بيان : يجوز في المذهب بيع الشيء الغائب على الصفة او رؤية متقدمة

واتجاهه ابو حنيفة من غير صفة ولا رؤية ومنعه الشافعي مطلقا . ويشترط في المذهب في المبيع على الصفة خمسة شروط . (الاول) ان لا يكون بعيدا جدا كالاندلس وافريقية . (الثاني) ان لا يكون قريبا جدا كالحاضر في البلد . (الثالث) ان يصفه غير البائع . (الرابع) ان يحصر الاوصاف المقصودة كلها . (الخامس) ان لا ينقد ثمنه بشرط الا في المأمون كالعقار ويجوز النقد من غير شرط ثم ان خرج المبيع على حسب الصفة والرؤية لزم البيع وان خرج على خلاف ذلك فللمشتري الخيار .

فرع : يجوز بيع ما في الاعتدال من الثياب على وصف البرنامج بخلاف الثوب المطوي دون تقليب ونشر «النوع الرابع» الجهل بمقدار احدهما كقوله بعت منك بسمز اليوم او بما يبيع الناس او بما يقول فلان ، الا بيع الجراف وقد تقدم . ولا يجوز بيع القمع في سنبله للجهل به ويجوز بيعه مع سنبله خلافا للشافعي . وكذلك لا يجوز بيعه في تبنه ويجوز بيعه مع تبنه . ولا يجوز بيع تراب الصاغة . ويجوز بيع الفول الأخضر والجوز واللوز في القشر الاعلى خلافا للشافعي . «النوع الخامس» الجهل بالاجل كقوله الى قدوم زيد او الى موت عمرو ويجوز ان يقول الى الحصاد او الى معظم الدراس او الى شهر كذا ويحمل على وسطه . «النوع السادس» بيعتان في بعة وهو ان يبيع مشمونا واحدا باحد مشمونين مختلفين او يبيع احدى مشمونين بثمان واحد فالاول ان يقول بعتك هذا الثوب بعشرة نقدا او بفئتين الى اجل على ان البيع قد لزم في احدهما ، والثاني ان يقول بعتك احدى فئتين الثوبين بكذا على ان البيع قد لزم في احدهما . «النوع السابع» بيع ما لا يربح سلامة كالريض في السياق . «النوع الثامن» بيع الحصى وهو ان يكون ليسده حصى فاذا سقطت وجب البيع . «النوع التاسع» بيع المتبدلة وهو ان يبتد احدهما ثوبه الى الآخر ويبتد الآخر ثوبه اليه فيجب البيع بذلك . «النوع العاشر» بيع الملامسة وهو ان يلمس الثوب فيلزمه البيع بلمسه وان لم يتبينه .

الباب السادس

في البيوعات الفاسدة

الفاسد في البيع يكون من خمسة اوجه وهي : ما يرجع الى المتعاقدين ، وما يرجع الى الثمن وإلى المثلون وقد تقدم ذلك في الاركان ، وما يرجع الى الفرر ، وما يرجع الى الربا وقد تقدم ذلك في ابوابه . والخامس سائر البيوع المنهي عنها . ونذكر في هذا الباب منها عشرة انواع سوى ما تقدم وما يأتي في غير هذا الباب . «النوع الاول» بيع الطعام قبل قبضه فمن اشترى طعاما او صار له بإجارة او صلح او ارش جناية او صار لامرأة في صداقتها او غير ذلك من المعاضات فلا يجوز له ان يبيعه حتى يقبضه ويجوز له أن يهبه او يسلفه قبل

قبضه . وكذلك الإقالة من الشركة والتولية خلافا لهما . وبشروط في جواز التولية والشركة فيه والإقالة أن يكون بمثل الثمن وبموافقة الذي عنده الطعام خوفا من الضرر . وسواء في المنع الطعام الربوي وغيره في المشهور إلا أن يكون قد بيع جزافا فيجوز بيعه قبل قبضه خلافا لهما ، ومن صار له طعام من سلف أو هبة أو ميراث جاز له بيعه قبل قبضه . وأما غير الطعام من جميع الأشياء فيجوز عند مالك بيعها قبل قبضها خلافا لأبي حنيفة . «النوع الثاني» في بيع المينة وهو أن يظهر فعل ما يجوز ليتوصلا به إلى ما لا يجوز فيمنع للتهمة سدا للدرائع خلافا لهما وهي ثلاثة أقسام : (الأول) أن يقول رجلا آخر اشتر لي سلعة بكذا وأربحك فيها كذا مثل أن يقول اشترها بعشرة وأعطيك فيها خمسة عشر إلى أجل فإن هذا ينول إلى الربا لأن مذهب مالك أن ينظر ما خرج من اليد ويدخل به ويلقي الوسائط فكان هذا الرجل أعطى لأحد عشرة دناتير وأخذ منه خمسة عشر دينارا إلى أجل والسلعة واسطة لمائة . (الثاني) لو قال له اشتر لي سلعة وأنا أربحك فيها ولم يسم الثمن فهذا مكروه وليس بحرام . (الثالث) أن يطلب السلعة عند فلا يجدها ثم يشتريها الآخر من غير أمره ويقول قد اشتريت السلعة التي طلبت مني فاشترها مني أن شئت فيجوز أن يبيعها منه نقدا أو نسيئة بمثل ما اشتراها به أو أقل أو أكثر . «النوع الثالث» يبيع العريان وهو ممنوع أن كان على أن لا يرد البائع العريان إلى المشتري إذا لم يتم البيع بينهما فإن كان على أن يرده اليه إذا لم يتم البيع فهو جائز . «النوع الرابع» يبيع حاضر لباد من الذين لا يعرفون الأسعار وقيل لكل وارد على مكان وإن كان من مدينة وتعرفه بالسعر كالبيع له فلا يجوز واختلف في شرائه له . «النوع الخامس» تلقى السلعة على ميل وقيل على فرسخين وقيل على مسيرة يوم فأكثر قيل أن تصل إلى الأسواق وهو لا يجوز لحق أهل الأسواق فإن وقع فاختلف في تأديب المتلقي وفي اشتراك أهل السوق معه ، وقال الشافعي إنما يمنع لحق صاحب السلعة فهو بالخيار وأجازه أبو حنيفة . «النوع السادس» في بيع الإنسان على بيع أخيه وإنما يمنع عند الإمامين بعد الركون والتقارب . «النوع السابع» البيع يوم الجمعة من حين يصعد الإمام على المنبر إلى أن تنقضي الصلاة ويفسخ في المشهور خلافا لهما . «النوع الثامن» فسي بيع الأم دون ولدها الصغير أو يبعه دونها فلا يجوز التفريق بينهما حتى يشتر الولد ما لم يعجل الانفار ويجوز التفريق بينه وبين والده . «النوع التاسع» يبيع وشرط وهو الذي يسميه الفقهاء بيع الثنيا فقال الشافعي وأبو حنيفة البيع باطل وقال قوم البيع صحيح والشرط صحيح وقال قوم البيع صحيح والشرط باطل ، وفي المذهب تفضيل ، فإن كان الشرط يقتضي التحجير على المشتري بطل الشرط والبيع إلا أن يسقط عن المشتري شرطه فيجوز البيع وذلك مثل أن يشترط عليه أن لا يبيع ولا يهب أو يشترط في الأمة أن يتخذها أم ولد أو أن لا يسافر بها

فان اشترط منفعة لنفسه كركوب الدابة او سكنى الدار مدة معلومة جاز البيع والشرط ، وان شرط ما لا يجوز الا انه خفيف جاز البيع وبطل الشرط مثل ان يشترط ان لم يات به بالثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع بينهما فان قال البائع متسى جئت بالثمن وددت الي المبيع لم يجز . واختلف في من شرط على المشتري ان لا يبيع حتى ينصف من الثمن ومن هذا النوع البيع باشتراط السلف من احد المتابعين وهو لا يجوز باجماع اذا عزم مشروطه عليه فان اسقطه جاز البيع خلافا لهم . «النوع العاشر» الجمع في صفقة واحدة بين البيع وبين احد ستة عقود وهي : الجعالة ، والصرف ، والمساواة ، والشركة ، والتكاسح ، والقراض . ويجمعها قولك . (جص مشنق) فيمنع ذلك في المشهور . واجازه اشهب وفاقا لهم ، ويجوز الجمع بين البيع والاجارة خلافا لهما .

فروع : اذا اشتملت الصفقة على حلال وحرام كالعقد على سلعة وخمر او خنزير او غير ذلك فالصفقة كلها باطلة وقيل يصح البيع فيما عدا الحرام بنفسه من الثمن ولو باع الرجل ملكه وملك غيره في صفقة واحدة صح البيع بينهما فيهما ولزمه في ملكه ووقف اللزوم في ملك غيره على اجازته .

فصل : اذا وقع البيع الفاسد فسخ ورد البائع الثمن ورد المشتري السلعة ان كانت قائمة باتفاق فان فات فقال الشافعي ترد ايضا خلافا لابي حنيفة ، وفي المذهب تفصيل ، وذلك ان البيوع الفاسدة على ثلاثة اقسام : (الاول) ما يمنع لتعلقه بمحظور خارج عن باب البيوع كالبيع والشراء في موضع مقصوب فهذا لا يفسخ فات او لم يفت . (الثاني) ما نهى عنه ولم يخل فيه بشرط مشروط في صحة البيوع كالبيع في وقت الجمعة وبيع حاضر لباد والتلقي فاختلف هل يفسخ ام لا وقيل يفسخ ان كانت السلعة قائمة . (الثالث) ما اخل فيه شرط من شروط الصحة فيفسخ وترد السلعة ان كانت قائمة فان فات رد مثلها فيما له مثل وهو المكيل والمعدود والموزون ورد قيمتها فيما لا مثل له . والفوات يكون بخمسة اشياء . (الاول) تغير الذات وتلفها كالموت والعرق وهدم الدار وغرس الارض وقلع غرسها وفناء الشيء جملة كاكل الطعام . (الثاني) حوالة الاسواق . (الثالث) البيع . (الرابع) حدوث عيب . (الخامس) تعلق حق الغير كرهن السلعة وقال الشافعي ليس البيع ولا العتق ولا حدوث عيب ولا تعلق حق الغير بقوت بل ترد بذلك كله .

الباب السابع

في بيع الثمار والزروع وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول) في بيعها دون اصولها ، ولا يجوز بيع الثمار حتى يسند صلاحها ، ويستوي في ذلك العنب والتمر وجميع الفواكه والمقاني والخضروات وجميع البقول والزروع . وبدو الصلاح مختلف ، ففي التمر ان يحمر ويصفر ،

وفي العنب ان يسود وتبدو الحلاوة فيه ، وفي سائر الفواكه والبقول ان تطيب للأكل ، وفي الزرع ان يبس ويشد ، فاذا بدا الصلاح في صنف من ذلك جاز بيع جميع ما في البساتين منه اتفاقا ويجوز بيع ما يجاوره من البساتين خلافا للشافعي . ولا يجوز بيع صنف لم يبد صلاحه ببدء صلاح صنف آخر كالبلستان يكون فيه عنب ورمال فلا يجوز بيع الرمال حتى يبدو صلاحه خلافا للظاهرية . واذا كانت الثمرة تطعم بطنا بعد بطن جاز بيع سائر البطون ببدء صلاح الاول اذا كانت متتابعة كالمقاني والتين خلافا لهم فان كانت منفصلة لم يجز بيع الثاني بصلاح الاول اتفاقا كالباكور مع تين العصير ، وانما يجوز بيع التمار قبل ان يبدو صلاحها على شرط القطع ان كانت مما ينتفع به كالقصيل وغيره ، فان شرط فيها التبقية لم يجز البيع وان سكت عن التبقية والقطع فقولان فان اشتراها قبل بدو الصلاح على شرط القطع ثم ابقاها انفسخ البيع وان اشترى الارض بعد ذلك جاز تبقية الزرع .

(الفصل الثاني) في بيع الارض وفيها زرع ، والاشجار والبساتين وفيها ثمر فمن باع الاشجار وفيها ثمر فان كان مأبورا فهو للبائع سواء شرطه او سكت عنه ويكون للمشتري ان اشترطه . وان كان لسم يؤبر فهو للمشتري اشترطه او لم يشترطه ولا يجوز ان يكون للبائع . فان ابر بعضه فالمأبور للبائع وغير المأبور للمشتري . والابار في الثمر هو التذكير وكذلك في كل ما يذكر والابار فيما لا يذكر هو انمقاد الثمرة وابار السزرع خروجه من الارض . ومن باع ارضا وفيها زرع فان لم يظهر فهو للمشتري شرطه او لم يشترطه ولا يجوز ان يشترطه البائع لانه كالجنين في بطن الجارية وان كان صغيرا قد ظهر فهو لمن اشترطه منهما وان سكتا عنه فليل يكون للبائع وقيل للمشتري ، وان كان الزرع كبيرا قد بدا صلاحه فهو للبائع سواء شرطه او سكت عنه وان اشترطه المشتري فهو له .

«الفصل الثالث» في الجوائح ومن اشترى ثمرا فاصابته جائحة فانه يوضع عنه من الثمن مقدار ما اصابته الجائحة خلافا لهما وانما يوضع بشرطين (أحدهما) ان تكون الجائحة من غير فعل بني آدم كالقحط وكثرة المطر والبرد والرياح والجراد وغير ذلك واختلف في الجيش والسارق . (الثاني) ان تصيب الجائحة ثلث الثمر فأكثر وقال اشهب ثلث قيمتها فان اصابته اقل من الثلث لم يوضع عن المشتري شيء واذا اصابته الثلث فأكثر لزم المشتري قيمتها بعد حط ما اصابته الجائحة وما هنا .

فروع اربعة : (الفرع الاول) اذا كانت الجائحة من العطش فيوضع قليلها وكثيرها سواء بلغت الثلث ام لا . (الفرع الثاني) اذا كانت الجائحة في البقل فيوضع قليلها وكثيرها وقيل هو كسائر الثمار يوضع منه الثلث فما فوق . (الفرع الثالث) اذا بيع زرع بعد ان يبس واشد او ثمر بعد تمام صلاح جميعه واستحقاقه للقطع ولم يكن في تبقيته فائدة ثم اصابته جائحة لم يوضع منها

شبه . (الفرع الرابع) اذا كان المبيع من الثمار اجناسا مختلفة كالعنب والتين في صفقة واحدة فاصابت الجائحة صنفا منها وسلم سائرها فجائحة كل جنس معتبرة بنفسه فان بلغت ثلثه وضعت وان قصرت عنه لم توضع وقال اصبح يعتبر بالجمله فان كانت الجائحة ثلث الجميع وضعت والا فلا .

الباب الثامن

في بيع المراجعة والساومة والزايعة والاستنابة وهو الاسترسال

فاما المراجعة فهو ان يعرف صاحب السلعة المشتري بكم اشتراها وياخذ منه ريحا اما على الجملة مثل ان يقول اشتريتها بمشرة وتربحنني دينار او دينارين ، واما على التفصيل وهو ان يقول تربحنني دوها لكل دينار او غير ذلك وها هنا :

فروع ستة : (الفرع الاول) اذا كان قد ناب صاحب السلعة زيادة على ثمنها فان كانت الزيادة مما لها عين قائمة حسبها صاحب السلعة مع الثمن وجعل لها قسطا من الربح وذلك كالخيطة والضيافة والقضارة ، وان لم يكن لها عين قائمة وعملها بنفسه كالطي والنشر لم يحسبها في الثمن ولم يجعل لها قسطا من الربح ، فان استاجر عليها حسبها في الثمن ولم يجعل لها قسطا من الربح ككراء نقل المتاع وشده . ويجوز له ان يحسب ذلك كله اذا بينه للمشتري . (الفرع الثاني) لا يجوز الكذب في التعريف بالثمن فان كذب ثم اطلع للمشتري على الزيادة في الثمن فالمشتري مخير بين ان يمسك بجميع الثمن او يرده الا ان يشاء البائع ان يحط عنه الزيادة وما يتوبها من الربح فيلزمه الشراء وقال ابو حنيفة لا يلزمه . (الفرع الثالث) لا يجوز الفش في المراجعة ولا غيرها ومنه ان يكم من امر سلعته ما يكرهه المشتري او ما يقلل رغبته فيها وان لم يكن عيبا كطول بقائها عنده او تغير سوقها او ادخالها في تركة ليس منها فان قبل ذلك فالمشتري مخير بين ان يمسكها بجميع الثمن او يرد كمسألة الكلب الا انه لا يلزمه الشراء ان حط عنه البائع بعض الثمن لاجل ما كتبه بخلاف الكلب . (الفرع الرابع) حكم هذا البيع في الميوب كسائر البيوع ، وقد يجتمع فيه الكذب والفش والتدليس بالعيب او اثنان منهما فيأخذ المشتري بحكم ما هو ارجح له . (الفرع الخامس) من اشترى سلعة الى اجل فلا يبيعها مراجعة حتى يبين فان فعل فسح البيع وان رضي المشتري بذلك الثمن الى اجل لم يجز لانه سلف جر منفعة . (الفرع السادس) اذا اشترى سلعة فقال ابن القاسم يبيعها بما اشتراها به من العروض مراجعة وقال اشهب لا يبيعها مراجعة واما المساومة فهو ان يتفاوض المشتري مع البائع في الثمن حتى يتفقا عليه من غير تعريف بكم اشتراها وهذا البيع اسلم من الفساد من المراجعة واحب الى العلماء ويحرم فيه الفش والتدليس بالعيب

ولا يقام فيه بغير على المشهور . وأما الزائدة فهي ان ينادي على السلعة ويزيد الناس فيها بعضهم على بعض حتى تقف على آخر رائد فيها فباخذها . وليس هذا مما نهى عنه من مساومة الرجل على سوم اخيه لانه لم يقع هنا بكون ولا تقارب فان اعطى رجلا في سلعة ثمننا واحدا تشاركنا فيها وقيل انها الاول ويحرم التجس في الزائدة وهو ان يزيد الرجل في السلعة وليس له حاجة بها الا ليفلي ثمنها وليتفع صاحبها ، ويحرم ايضا فيه الفش والتدليس بالعيوب . وأما الاسترسال فهو ان يقول الرجل للبائع بع مني بسعر السوق او بما تباع من الناس ويحرم ايضا فيه الفش والتدليس بالعيوب . (فرع) من الفش ان يظهر انها طرية مجلوبة وهي قديمة عنده او يدخلها مع تركة ليظهر انها منها .

الباب التاسع

في العيوب والفبن وفيه فصلان

(الفصل الاول) في العيوب ، وكتمانها غش محرم باجماع ، وفيه أربع مسائل . (المسألة الاولى) في شروط القيام بالعيوب ، ومن اشترى سلعة فوجد فيها عيبا فله القيام به بشرطين . (الشرط الاول) ان يكون العيب اقدم من التباع ولا يكون حادثا عند المشتري الا في المهدتين ويعرف حدوثه او قدمه بالبينة او باعتراف المحكوم عليه او بالعيان . فان لم يعرف بشيء من ذلك واختلف البائع والمشتري في قدمه وحدوثه نظر اليه اهل البصر ونفذ الحكم بما يقتضي قولهم سواء كانوا مسلمين او نصارى اذا لم يوجد غيرهم ، والا حلف البائع على البت في الظاهر من العيوب وعلى نفي العلم في الخفي ، وقيل على نفي العلم فيهما وله رد اليمين على المشتري . واختلف هل يطف على البت او على العلم وان اختلفا في وجوب العيب فلا يمين على البائع وعلى المشتري اثبات العيب . (الشرط الثاني) ان يكون المشتري لم يعلم بالعيوب حين التباع اما لان البائع كتمه واما لانه مما يخفى عند التقليب فان كان مما لا يخفى عند التقليب فلا قيام به وكذلك لا قيام بعيوب يستوي في الجهل به البائع والمشتري كالسوس في داخل الخشب .

فرع : بيع البراءة جائز عند مالك وهو ان يتبرأ البائع من كل عيب لا يعلمه فلا يقوم به المشتري واجازته ابو حنيفة في كل عيب علم به او لم يعلم به ومنعه الشافعي مطلقا واذا فرعنا على المذهب فلا يقوم الا بما علمه البائع وكتمه ، وانما يجوز بيع البراءة في الرقيق خاصة في مذهب المدونة وقيل يجوز في كل مبيع . وبيع السلطان بيع براءة وبيع الورثة بيع براءة وان لم تشتط وذلك فيما باعوه لقضاء دين على الميت او لانفاذ وصية دون ما باعوه لانفسهم .

فرع : ان شرط وصفا يزيد في الثمن ككون العبد صائما ثم خرج بخلاف ذلك فلمشتري الخيار ولا خيار له في فقد وصف لا يبالي به ولا ينقص من

التمن .

فرع : اذا اشترى رجلان شيئا في صفقة واحدة فوجدا به عيبا فاراد احدهما الرد والاخر الامساك فلمن اراد الرد ان يرد وفاقا للشافعي وقيل ليس له الرد وفاقا لابن حنيفة .

(المسألة الثانية) في مسقطات القيام بالعيب وهي اربعة . (المسقط الاول ان يظهر المشتري ما يدل على الرضى بالعيب من قول او سكوت بعد الاطلاع على العيب او تصرف في المبيع بعد الاطلاع على العيب كوطء الجارية او ركوب الدابة ولبس الثوب وحرث القدان وبنيان الدار . (المسقط الثاني) ان يزول العيب الا اذا بقيت علامته ولم تؤمن عودته . (المسقط الثالث) فوات المبيع بالموت او العتق او ذهاب عينه كالتلف وكذلك بيعه على المشهور لا حوالة الاسواق . (المسقط الرابع) حدوث عيب آخر عند المشتري فهو بالخيار ان شاء رده ورد ارش العيب الحادث عنده وان شاء تمسك به واخذ ارش العيب القديم والارش قيمة العيب وقال الشافعي وابو حنيفة ليس له الرد وانما ياخذ ارش العيب القديم .

فرع : ضمان المبيع المردود بالعيب على المشتري وغلته له لان الخسراج بالضمان ولا يرد غلته ولا يرجع بما انفق عليه قال ابن الحارث كل شيء دلس فيه بائعه بعيب فهلك من ذلك العيب او نقص منه فمصيبيته من البائع ونقصه عليه وان كان هلاكه او نقصه من سبب غير ذلك العيب المدلس به فمصيبيته من المشتري ونقصه عليه .

(المسألة الثالثة) في انواع العيوب وهي ثلاثة : عيب ليس فيه شيء ، وعيب فيه قيمة ، وعيب رد . فاما الذي ليس فيه شيء فهو اليسير الذي لا ينقص من الثمن . واما عيب القيمة فهو اليسير الذي ينقص من الثمن ، فيحط عن المشتري من الثمن بقدر نقص العيب وذلك كالخرق في الثوب والصدع فسي حائط الدار وقيل انه يوجب الرد في العروض بخلاف الاصول . واما عيب الرد فهو الفاحش الذي ينقص حظا من الثمن . ونقص العشر يوجب الرد عند ابن رشد وقيل الثلث فالمشتري في عيب الرد بالخيار بين ان يرده على بائعه او يمسكه ولا ارش له على العيب وليس له ان يمسكه ويرجع بقيمة العيب الا ان يفوت في يده .

بيان : هذا التقسيم في غير الحيوان واما الحيوان كالرقيق وغيره فيرد بكل ما حط من القيمة قليلا او كثيرا وبذلك قال الشافعي وابو حنيفة في سائر المبيعات .

بيان : عيوب العبيد والإماء : العور والعمى وقطع عضو وبخر الفم والاستحاضة والبول في الفراش لمن ليس في سن ذلك والحمل والزني والسرقة والزوج والجذام والبرص وجذام احد الآباء ، فاما الشيب وكسر السن ونحو ذلك فعيب في العالي دون الوحش . (فرع) من اشترى شيئا فاستغله ثم رده بعيب فالغلة له بالضمان وكذلك ان استحق من يده بعد ان استغله فالغلة له .

(المسألة الرابعة) في العهدين وهما عهدة الثلاث من جميع الادواء التي تطرا على الرقيق فما كان منها داخل ثلاثة ايام فهو من البائع وعليه النفقة والكسوة فيها والغلة ليست له . وعهدة السنة من الجنون والجذام والبرص ، فما حدث منها في السنة فهو من البائع وتدخل عهدة الثلاث في عهدة السنة ويقضى بهما في كل بلد وقيل لا يقضى بهما الا حيث جرت العادة بهما وتسقط العهدتان على البائع في بيع البراءة . وانفرد مالك واهل المدينة بالحكم بالعهدتين خلافا لسائر العلماء .

(الفصل الثاني) في الغبن : هو ثلاثة انواع : (الاول) غبن لا يقام به وهو اذا زاد المشتري في ثمن السلعة على قيمتها لغرض له كالمشكلة . (الثاني) غبن يقام به قل او كثر وهو الغبن في بيع الاسترسال واستسلام المشتري للبائع . (الثالث) اختلف فيه وهو ما عدا ذلك وعلى القول بالقيام به فيقوم الغبون سواء كان بائنا ومشتريا اذا كان مقدار الثلث فاكثر وقيل لا حد له وانما يرجع فيه للعوائد فما علم انه غبن فللمغبون الخيار .

الباب العاشر

في السلم وفيه فصلان

(الفصل الاول) في شروطه ، وانما يجوز السلم بشروط ، منها ما يشترك فيه رأس المال والمسلم فيه ومنها ما ينفرد به رأس المال ومنها ما ينفرد به المسلم فيه . فاما الشروط المشتركة فهي ثلاثة : (الاول) ان يكون كل واحد منهما مما يصح تملكه وبيعه تحرزا من الخمر والخنزير وغير ذلك . (الثاني) ان يكونا مختلفين جنسا تجوز فيه النسيئة بينهما فلا يجوز تسليم الذهب والفضة احدهما في الآخر لان ذلك ربا . كذلك تسليم الطعام بعضه في بعض ممنوع على الاطلاق لانه ربا . ويجوز تسليم الذهب والفضة في الحيوان والعروض والطعام ، ويجوز تسليم العروض بعضهما في بعض وتسليم الحيوان بعضه في بعض بشرط ان تختلف فيه الاغراض والمنافع فلا يجوز مع اتفاق الاغراض والمنافع لانه يؤول الى سلف جر منفعة . ومنع ابو حنيفة السلم فسي الحيوان ومنعه الظاهرية في الحيوان والعروض ومنعه ابو حنيفة في البيض واللحم والروؤس والاكارع ومنعه الشافعي في الدر والفصوص . (الثالث) ان يكون كل واحد منهما معلوم الجنس والصفة والمقدار اما بالوزن فيما لا يوزن واما بالكيل فيما يكال او بالذرع فيما يذرع او بالعد فيما يعد او بالوصف فيما لا يوزن ولا يكال ولا يعد . واجاز الشافعي الجراف خلافا لابي حنيفة وفي المذهب فيه خلاف . واما الشروط التي ينفرد بها رأس المال فهو ان يكون نقدا ويجوز تأخيرها لغير شرط ويجوز بشرط ثلاثة ايام ونحوها ، واشترط الشافعي وابو حنيفة التقابض في المجلس . واما الشروط التي في المسلم فيه فهي ثلاثة :

(الاول) ان يكون مؤخرا الى اجل معلوم واقله ما تختلف فيه الاسواق كالخمس
عشر يوما ونحوها او يكون القبض ببلد آخر ولا حد لاكثره الى ما ينتهي الى
الفرر لطوله واجازه الشافعي على الحلول ويجوز ان يكون الاجل الى الحصاد
والجذاذ وشبههما خلافا لهما . (الثاني) ان يكون مطلقا في الذمة فلا يجوز في
شيء معين كزرع قرية بعينها ، ولذلك لم يجز في العقار اتفاقا لتعيينه . (الثالث)
ان يكون مما يوجد جنسه عند الاجل اتفاقا سواء وجد عند العقد او لم يوجد
واشترط ابو حنيفة ان يوجد عند العقد والاجل .

(الفصل الثاني) في اداء المسلم فيه ، وفيه ست مسائل : (المسألة الاولى)
في التميؤ : من اسلم في طعام لم يجز له ان يأخذ غير طعام ولا ان يأخذ
طعاما من جنس آخر سواء كان ذلك قبل الاجل او بعده لانه من بيع الطعام قبل
قبضه ، فان اسلم في غير طعام جاز ان يأخذ غيره اذا قبض الجنس الآخر
مكانه ، فان تأخر القبض عن العقد لم يجز لمصيره الى الدين بالدين . ويجوز ان
يأخذ طعاما من نوع آخر مع اتفاق الجنس كزبيب ابيض عن اسود الا ان كان
احدهما اجود من الآخر او ادنى فيجوز بعد الاجل لانه من الرفق والمسامحة ولا
يجوز قبله لانه في الدون وضع على التعميل وفي الاجود عوض عن الضمان .
(المسألة الثانية) ان زاد بعد الاجل دراهم على ان اعطاه زيادة في المسلم فيه جاز
اذا عجل الدراهم لانهما صفتان ومنعه سحنون وراه دينا بدين . (المسألة
الثالثة) اذا دفع المسلم فيه قبل الاجل جاز قبوله ولم يلزم والزم المتأخرون
قبوله في اليوم واليومين ، واما غير المسلم من بيع او سلف فيلزم قبوله اتفاقا
اذا دفع قبل اجله . (المسألة الرابعة) الاحسن اشتراط مكان الدفع واوجه ابو
حنيفة فان لم يعين في العقد مكانا فمكان العقد ، وان عيناه تعين ولا يجوز ان
يقبضه بغير المكان المعين ويأخذ كراء مساقما بين المكائين لانهما بمنزلة الاجلين .
(المسألة الخامسة) من اسلم في شيء فلما حل الاجل تعذر تسليمه لعدمه وخروج
ابانه كالرطب فهو بالخيار بين اخذ الثمن او الصبر الى العام القابل ومنع
سحنون اخذ الثمن ومنع اشهب الوجهين وقال يفسخ لانه دين بدين ولا يجوز
ان يقبض البعض ويقله في الباقي لانه بيع وسلف . (المسألة السادسة) يجوز
بيع العرض المسلم فيه قبل قبضه من بائعة بمثل ثمنه او اقل لا اكثر لانه يتهم
في الاكثر بسلف جر منفعة ويجوز بيعه من غير بائعة بالمثل واقل واكثر يدا بيد
ولا يجوز بالتأخير للفرر لانه انتقال من ذمة الى ذمة ولو كان البيع الاول نقدا لجاز .

الباب الحادي عشر

في بيع الاجال

وهي ان يشتري سلعة ثم يبيعها من بائعها ، ويتصور في ذلك صور كثيرة

منها ما يجوز ومنها ما لا يجوز ، ويبان ذلك انه يتصور ان يبيعها منه بمثل الثمن الاول او اقل او اكثر ويتصور في كل وجه من ذلك ان يبيعها الى الاجل الاول او اقرب او ابعد وفي معنى الاقرب النقد فتكون الصور تسعا لان ثلاثة في ثلاثة بتسعة . (الاولى) ان يبيعها بمثل الثمن الى مثل الاجل . (الثانية) ان يبيعها بمثل الثمن الى ابعد من الاجل . (الثالثة) بمثل الثمن بالنقد او اقرب من الاجل . (الرابعة) ان يبيعها باقل من الثمن الى مثل الاجل . (الخامسة) باقل من الثمن الى ابعد من الاجل ، فهذه الصور الخمس جائزة اتفاقا . (السادسة) باقل من الثمن نقدا او الى اقرب من الاجل ، فهذه لا تجوز لانها تؤدي الى سلف جر منفعة فان السابق بالدفع يعد مسلفا لان كل من قدم ما لا يحل عليه عد مسلفا فهو قد قدم دفع الاقل لياخذ السلعة التي ثمنها اكثر مما دفع . (السابعة) ان يبيعها باكثر من الثمن الى مثل الاجل . (الثامنة) باكثر من الثمن الى اقرب من الاجل او نقدا ، فتجوز هاتان صورتان . (التاسعة) ان يبيعها باكثر من الثمن الى ابعد من الاجل ، فهذه لا تجوز لانها تؤدي الى سلف جر منفعة فانه اخره بالثمن لياخذ اكثر وكل من اخر شيئا قد حل له عد مسلفا . فتلخص من هذا انه تجوز سبع صور وتمنع اثنتان وهما باقل من الثمن الى اقرب من الاجل وباكثر من الثمن الى ابعد من الاجل ، لان كل واحدة منهما تؤدي الى سلف جر منفعة ولان المتعاقدين يتهمان بان قصدهما دفع دنائير باكثر منها الى اجل ، وان السلعة واسطة لظهار ذلك فيمتنع سدا للذريعة وأجازهما الشافعي وداود حملا على عدم التهمة ولانهما جعلتا الاقالة بيعا ثانيا . واما سائر الصور فلا تتصور فيها تهمة فان وقعت احدى هاتين الصورتين المنوعتين فسخ البيع الثاني خاصة عند ابن القاسم والبيعتان معا عند ابن الماجشون .

تكميل : قد تكون الصور سبعا وعشرين وذلك ان الصور التسع المذكورة يتصور فيها ان يبيع السلعة وحدها كلها وان يبيع بزيادة عليها وان يبيع بعضها فثلاثة في تسعة بسبعة وعشرين ، والقانون فيما يجوز منها وما لا يجوز انه ان كان البيع الثاني الى مثل الاول جاز مطلقا لوقوع المقاصة فيه ، وان كان نقدا او الى اقرب من الاجل فان كان اشتراها او بعضها فيجوز بمثل الثمن او اكثر ولا يجوز باقل ، وان كان اشتراها وزيادة عليها فلا يجوز بمثل الثمن ولا باقل ولا باكثر ، واما الى ابعد من الاجل فان كان اشتراها وحدها او اشتراها وزيادة عليها فيجوز بمثل الثمن واقل ولا يجوز باكثر وان كان اشترى بعضها فلا يجوز بمثل الثمن ولا اقل ولا اكثر .

بيان : يجوز بيع السلعة من غير بائعها مطلقا واما مسائل هذا الباب فانما تتصور في الاقالة وهي بيعها من بائعها . والاقالة جائزة ومتدوب اليها ما لم تجر الى ما لا يجوز او التهمة بما لا يجوز وهي عند مالك بيع ثان وعند ابي حنيفة فسخ للبيع الاول . وكذلك التولية جائزة وهي انشاء بيع ثان فيجوز فيها ما يجوز في البيوع ويمنع فيها ما يمتنع في البيوع .

الباب الثاني عشر

في بيع الخيار

والخيار المشروط هو خيار التروي للاختبار والمشورة وفيه خمس مسائل (المسألة الأولى) في حكمه ويجوز ان يشترطه البائع او المشتري او كلاهما ثم لمن اشترطه ان يمضي البيع او يردّه ما لم تنقضى مدة الخيار او يظهر منه ما يدل على الرضى . اذا اشترطاه معا فان اجتمعا على امضائه او رده وقع ما اجتمعا عليه من ذلك وان اختلفا في الرد والامضاء فالقول قول من اراد الرد . ويجوز البيع ايضا على خيار غيرهما او رضاه او مشورته ولا يتوقف الفسخ بالخيار على حضور الخصم ولا قضاء القاضي واشترط ابو حنيفة حضور الخصم . (المسألة الثانية) في مدته وأولها عند العقد وآخرها مختلف باختلاف المبيعات ففي الديار والارض الشهر ونحوه فما دونه وقال ابن الماجشون الشهر والشهران . وفي الزبيق جمعة فما دونها وروى ابن وهب شهرا . وفي الدواب والثياب ثلاثة ايام فما دونها . وفي الفواكه ساعة . وقال الشافعي وابو حنيفة امد الخيار ثلاثة لا يزداد عليها واجازه ابن حنبل لاي امد اشترط ثم اذا عقد العقد على الخيار فان جعل له مدة معلومة على قدر ما ذكرنا جاز وان زاد في المدة على ما هو امد خيارها فسد العقد وان سكتا عن تحديدها صح العقد وحملت على امدها حسبما ذكرنا . وان جعل له مدة مجهولة كقدوم زيد ولا امانة على قدومه فسد العقد . (المسألة الثالثة) فيما يعد رضى بالبيع من افعال المتعاقدين وهي على ثلاثة اقسام : (الاول) ما يعد رضى باتفاق كال تصريح بذلك قولا وكعتق العبد وكتابته وتزويج الامة والتمتع والانتفاع بها فهذه من المشتري تدل على الامضاء ومن البائع تدل على الفسخ . (الثاني) ما لا يعد رضى كركوب الدابة للاختبار ولبس الثوب وشبهه فوجوده كعدمه . (الثالث) مختلف فيه كرهن البيع واجارته والتسوم بالسلعة وشبه ذلك من المحتملات فيقطع الخيار عند ابي القاسم خلافا لاشهب واذا مات مشتروط الخيار في المدة فالخيار لورثته خلافا لابن حنيفة وابن حنبل . (المسألة الرابعة) المبيع في مدة الخيار على ملك البائع فان تلف فمصيبته منه الا ان قبضه المشتري فمصيبته منه ان كان مما يغاب عليه ولم تقم على تلفه بينه . وان حدث له علة في امد الخيار فهي للبائع وان ولدت الامة في امد الخيار فولدها للمشتري عند ابن القاسم وقال غيره للبائع كالعلة فهي له ولا يجوز للمشتري اشتراط الانتفاع بالمبيع في مدة الخيار الا بقدر الاختبار فانه ان لم يتم البيع بينهما كان انتفاعه باطل من غير شيء كما لا يجوز للبائع اشتراط النقد فانه ان لم يتم البيع بينهما كان سلفا وان تم كان ثمنا فان وقع على ذلك فسخ البيع سواء تمسك بشرطه او اسقطه ويجوز النقد من غير شرط . (المسألة الخامسة) خيار المجلس باطل عند مالك والفقهاء السبعة بالمدينة وابي حنيفة فالبيع عندهم يتم بالقول وان لم يفترقا من المجلس وقال الشافعي وابي حنبل وسفيان الثوري واسحاق اذا تم العقد فهما بالخيار ما لم يفترقا من المجلس للحديث الصحيح .

الكتاب الرابع

من القسم الثاني في العقود المشاكلة للبيوع

ووجه المشاكلة بينهما انها تحتوي على متعاقدين بمنزلة المتبايعين
وعلى عوضين بمنزلة الثمن والمثمن ، وفي الكتاب اثنا عشر بابا

الباب الاول

في الاجارة والجعل والكراء وكلها بيع منافع ، ففي الباب اربعة فصول

(الفصل الاول) في الاجارة . وهي جائزة عند الجمهور واركناها اربعة :
(الاول) المستأجر . (الثاني) الاجير . . ويشترط فيهما ما يشترط في المتبايعين
ويكره ان يؤاجر المسلم نفسه من كافر . (الثالث) الاجرة . (الرابع) المنفعة
ويشترط فيها ما يشترط في الثمن والمثمن على الجملة . وأما على التفصيل
فاما الاجرة ففيها مسألتان . (المسألة الاولى) ان تكون معلومة خلافا للظاهرية
ويجوز استئجار الاجير للخدمة والظهر بطعامه وكسوته على المتعارف خلافا
للشافعي ، ولو قال احصد زرعى ولك نصفه او اطحنه او اعصر الزيت فان ملكه
نصفه الان جاز وان اراد نصف ما يخرج منه لم يجز للجهالة . (المسألة
الثانية) لا يجب تقديم الاجرة بمجرد العقد وانما يستحب تقديم جزء من الاجرة
باستيفاء ما يقابله من المنفعة الا ان كان هناك شرط او عادة ان يقترن بالعقد ما
يوجب التقديم مثل ان تكون الاجرة عرضا معيناً او طعاما رطباً او ما اشبه ذلك
او تكون الاجارة ثابتة في ذمة الاجير فيجب تقديم الاجرة لانها بمنزلة رأس المال
في السلم . وقال الشافعي تجب الاجرة بنفس العقد . وأما المنفعة فيشترط
فيها شرطان . (الاول) ان تكون معلومة اما بالزمان كالمياومة والمشاورة واما بفاية
العمل كخياطة ثوب ، ولا يجوز ان يجمع بينهما لانه قد يتم العمل قبل الاجل او
بعده . واذا استأجره على رعاية غنم بأعيانها لزمه رعاية الخلف عند ابن القاسم .
(الثاني) ان تكون المنفعة مباحة لا محرمة ولا واجبة اما المحرم فلا يجوز اجماعا
وأما الواجب كالصلاة والصيام فلا تجوز الاجرة عليه وتجوز الاجارة على الامامة
مع الاذان والقيام بالمسجد لا على الصلاة بانفرادها ومنعها ابن حبيب مفترقا

ومجتمعها واجازها ابن عبد الحكم مفترقا ومجتمعما .
فروع : اجرة الحجاج جائزة خلافا لقوم وكراء الفحل للنزو على الاناث
خلافا لهما والاجارة على تعليم القرآن جائزة خلافا لابي حنيفة وتجوز الاجارة على
الاذان خلافا لابن حبيب .

(الفصل الثاني) في الجعل وهو الاجارة على منفعة يضمن حصولها ، وهو
جائر خلافا لابي حنيفة والفرق بينه وبين الاجارة من ثلاثة اوجه . (الاول) ان
المنفعة لا تحصل للجاعل الا بتمام العمل كرد الأبق والشارد، بخلاف الاجارة فانه
يحصل من المنفعة مقدار ما عمل ، ولذلك اذا عمل الاجير في الاجارة بعض
العمل حصل له من الاجرة بحساب ما عمل ولا يحصل له في الجعل شيء الا
بتمام العمل ، وكراء السفن من الجعل فلا تلزم الاجرة الا بالبلاغ خلافا لابن
نافع . (الثاني) ان العمل في الجعل قد يكون معلوما وغير معلوم كحفر بئر حتى
يخرج منها الماء وقد يكون قريبا او بعيدا بخلاف الاجارة فلا بد ان يكون العمل
فيها معلوما ويتردد بين الجعل والاجارة مشاركة الطبيب على برء المريض والمعلم
على تعليم القرآن . (الثالث) انه لا يجوز شرط تقديم الاجرة في الجعل بخلاف
الاجارة وانما يجوز الجعل بثلاثة شروط «أحدها» ان تكون الاجرة معلومة .
«الثاني» ان لا يضرب للعمل أجل . «الثالث» ان يكون يسيرا عند عبد الوهاب
خلافا لابن رشد .

(الفصل الثالث) في الكراء وقد سمي اجارة واحكامه كلها كالاجارة فسي
أركانها وشروطه . وقد يختص اسم الاجارة باستئجار الأدمي ويختص اسم الكراء
بالدواب والرباع والأرضين ، فنذكرها هنا ما يختص به هذا من الأحكام . اما
الدواب فتكرى لاربعة اوجه : للركوب فيتمتع بالمسافة او بالزمان ولا يجمع
بينهما ولا يشترط وصف الراكب خلافا للشافعي ويجب ان يركبه مثله لا اضر
منه ، وللحمل فيجب ان يصف ما يحمل عليها ويعين المسافة او الزمان فان زاد
في حملها وعطبت فان كان ما زادها مما يعطى بمثله فر بها مخير بين اخذ قيمة
كراء ما زاد عليها من الكراء او قيمة الدابة . وان كانت الزيادة مما لا يعطى
بمثله فله كراء الزيادة مع الكراء الاول ولا خيار له ، وللإستقاء فيوصف ايضا،
وللحرث فيعين الزمان او الأرض واذا عرض في الكراء او الاجارة ما يمنع
التمادي انفسها . وكراء السفن والدواب على وجهين : معين في دابة بعينها او
سفينة بعينها او مضمون كقول اكري منك دابة او سفينة ، ويجوز التقيد
والتأخير في الكراءين معا اذا شرع في الركوب . واذا ماتت الدابة انفسها
الكراء ان يكون في دابة مضمونة غير معينة فعليه ان ياتيه بدابة أخرى ، واما
الرباع فتكون مياومة ومشاهرة ومسانهة الى سنة او سنتين لا تغير في مثلها
ويقع الكراء فيها على وجهين «أحدهما» تعيين المدة فيلزمهما وليس لاحدهما حل
الكراء الا برضى الآخر . «والثاني» ابهام المدة كقوله اكري بكذا وكذا للشهر فلكل
واحد منهما حل الكراء متى شاء ويؤدي من الكراء بحسب ما سكن ومثل ذلك

قال ابن الماجشون ، الا انه قال يلزمهما الشهر الاول فان انهدم جميعها انتقض الكراء وان انهدم بعضها لم يلزم رباها اصلاحها عند ابن القاسم خلافا لغيره . ويجوز كراؤها من ذمي اذ لم يشترط فيها بيع الخمر والخنزير . واختلف في كنس مراحيض الديار هل هو على رب الدار او على المكتري وقيل يحملون على العادة ويجوز كراء بيوت مكة وبيعها وفاقا للشافعي وقيل يمنع وفاقا لابي حنيفة وقيل يكره بناء على ان فتحها صلح او عنوة . واما الارض فيجوز كراؤها بشرطين (الاول) ان تكون بيضاء او يكون سوادها سيرا تابعا لبياضها ومقداره الثلث من قيمة الكراء فاقل . (الثاني) ان لا تكرر بما تنبت سواء كان طعاما كالقمح او غير طعام كالكتان ولا بطعام سواء كان ينبت فيها او لا ينبت كالعسل واللحم . وقال ابن نافع لا تكرى بشعير ولا قمح ولا سلت وتكرى بما سوى ذلك على ان يزرع فيها خلاف ما تكرر به . وقال الشافعي يجوز كراؤها بالطعام وغيره الا بجزء مما يخرج منها كالثلث والربع للجهالة . واجاز سعيد بن المسيب والليث بن سعد كراءها بجزء مما يخرج منها واخذ به بعض الاندلسيين وهي احدى المسائل التي خالفوا فيها مالكا . واجاز قوم كراءها بكل شيء ، ومنع قوم كراءها مطلقا . واذا اكرى ارضا ليزرع فيها صنفا فله ان يزرع غيره مما هو مثله في مضرة الارض او اقل ضررا منه لا اكثر ضررا ، ولا يحبط الكراء بما يصيب الزرع من جائحة غير القحط . ولا يجوز النقد الا في الارض المأمونة . واما العروض كالثياب فيجوز كراؤها واختلف في كراء المصحف وفي كراء الدنانير والدراهم لتزيين الحوانيت .

(الفصل الرابع) في مسائل مفترقة وهي ست . (المسألة الاولى) في فسخ الكراء والاجارة ، ويوجب الفسخ وجود عيبه او ذهاب محل المنفعة كانهدام الدار كلها وغصبها فان انهدم بعضها لم يفسخ الكراء ولم يجبر رب الدار على اصلاحها وحط عن المكتري ما ينوب المنهدم عند ابن القاسم ، وقال غيره يجبر على اصلاحه ، ولا يفسخ بموت احد المتعاقدين ولا بعذر طاريء على المكتري مثل ان يكتري خانوتا فيحرق متاعه او يسرق خلافا لابي حنيفة في المسألتين . وان ظهر من مكتري الدار فسوق او سرقة لم يفسخ الكراء ولكن السلطان يكف اذاه وان رأى ان يخرججه أخرجه وإكراها عليه ، وبيعها على مالكتها ان ظهر ذلك منه وبعاقبه . (المسألة الثانية) يجوز بيع الرباع والارض المكتراة خلافا للشافعي ولا يفسخ الكراء ويكون واجب الكراء في بقية مدة الكراء للبائع ولا يجوز ان يشترطه المشتري لانه يؤول الى الربا الا ان كان البيع بعرض وان لم يعلم المشتري ان الارض مكتراة فذلك عيب له القيام به . (المسألة الثالثة) من اكرى عرضا او دابة لم يضمنها الا بالتعدي لان يده يد امانة بخلاف الصانع فانه يضمن ما غاب عليه اذا كان قد نصب نفسه للناس ، ويستوفي ذلك في تضمين الصانع . (المسألة الرابعة) من عمل لاحد عملا بغير امره او اوصل نفعاً من مال او غيره لزمه دفع اجرتة او ما نابه ان كان من الاعمال التي لا بد له من

الاستيجار عليها او من المال الذي لا بد له من انفاقه . (المسألة الخامسة) في الاختلاف اذا اختلف الصانع والمصنوع له في صفة الصنعة فالقول قول الصانع خلافا لابي حنيفة ، واذا ادعى الصانع رد ما استأجر عليه لم يصدق الا بيينة ، واذا اختلفا في دفع الاجرة فالمشهور ان القول قول الاجير مع يمينه ان قسام بحدثنان ذلك وان طال فالقول للمستاجر . وكذلك اذا اختلف المكري والمكتري . (المسألة السادسة) اذا وقع الكراء والاجارة على وجه فاسد فسح فان كانت المنفعة قد استوفيت رجع الى كراء المثل او اجرة المثل .

الباب الثاني

في المساقاة

وهي ان يدفع الرجل شجرة لمن يخدمها وتكون غلتها بينهما . وفيها ست مسائل (المسألة الاولى) في حكمها وهي جائزة مستثناة من اصلين ممنوعين : وهي الاجارة المجهولة وبيع ما لم يخلق . ولذلك منها ابو حنيفة مطلقا وانما اجازها غيره لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مع يهود خيبر في نخيلها ، فقصر الظاهرية جوازها على النخيل خاصة وللشافعي على النخيل والأعناب واجازها مالك في جميع الاشجار والزرع ما عدا البقول . (المسألة الثانية) في شروطها ، تجوز في الاصول الثابتة كالكرم والنخيل والتفاح والرمان وغير ذلك بشرطين (احدهما) ان تعقد المساقاة قبل بدو صلاح الثمرة وجواز بيعها ولسم يشترطه سحنون ولا الشافعي . (الثاني) ان تعقد الى اجل معلوم وتكره فيما طال من السنين . وتجوز في الاصول غير الثابتة كالفنائي والزرع بأربعة شروط - الشرطان المذكوران ، ثم (الثالث) ان تعقد بعد ظهوره من الارض . (الرابع) ان يعجز عنه ربه . (المسألة الثالثة) العمل في الحائط على ثلاثة اقسام «أحدها» ما لا يتعلق بالثمرة فلا يلزم العامل بالعقد ولا يجوز ان يشترط عليه . «الثاني» ما يتعلق بالثمرة ويبقى بعدها كإنشاء حفر بشر او عين او ساقية او بناء بيت يخزن فيه التمر او غرس فلا يلزمه ايضا ولا يجوز ان يشترط عليه . «الثالث» ما يتعلق بالثمرة ولا يبقى فهو عليه بالعقد كالحفرة والزرير والتقليسم والسقي والتذكير والجداذ وشبه ذلك . واما سد الحظائر وهو تحصين الجدار واصلاح الصفيرة وهو مجرى الماء الى الصهريج فلا يلزمه ويجوز اشتراطها عليه لانه يسير وعليه جميع المون من الآلات والاجراء والدواب ونفقتهم . (المسألة الرابعة) يكون للعامل جزء من الثمرة الثلث او النصف او غير ذلك حسبما يتفقان عليه ، ويجوز ان تكون له كلها ، ولا يجوز ان يشترط احدهما لنفسه منفعة زائدة كدنانير او دراهم ، وتجوز مساقاة حوائط عدة في صفقات متعددة بجزء متفق او مختلف واما في صفقة واحدة فيجزء متفق لا غير . (المسألة الخامسة) ان كان مع الشجر ارض بيضاء فان كان البياض اكثر من الثلث لم يجز ان

يدخل في المساقاة ولا أن يلقي للعامل بل يبقى لربه ، وإن كان أقنسل جاز أن يلقي للعامل وإن يدخل في المساقاة . وأجاز ابن حنبل دخوله في المساقاة مطلقا . (المسألة السادسة) إذا وقعت المساقاة فاسدة فإن عثر عليها قبل العمل فسخت وإن عثر عليها بعد العمل فاختلف هل ترد إلى أجره المثل أو مساقاة المثل ، وإن عثر عليها بعد الشروع في العمل وقبل فراغه وقبل تمام المدة المحدودة فعلى القول باجارة المثل يفسخ ويكون له فيما عمل إلى وقت العثور عليه أجره مثله ، وعلى القول بمساقاة المثل لا يفسخ بل يمضي وتكون له فيه مساقاة المثل .

الباب الثالث

في المزارعة والمغارسة

أما المزارعة فهي الشركة في الزرع وتجوز بشرطين عند ابن القاسم (أحدهما) السلامة من كراء الأرض بما تنبت . (الثاني) تكافؤ الشريكين فيما يخرجان . وأجازها عيسى بن دينار وإن لم يتكافأ ، وبه جرى العمل بالاندلس ، وأجازها قوم . وإن وقع فيها كراء الأرض بما تنبت فإن كانت الأرض من أحدهما والعقل من الآخر فلا بد أن يجعل رب الأرض حظه من الزريعة لنلا يكون كراء الأرض بما تنبت ، وإن كانت الأرض بينهما بتملك أو كراء جاز أن تكون الزريعة من عندهما معا أو من عند أحدهما إذا كان في مقابلتها عمل من الآخر .

فرع : إذا وقعت المزارعة فاسدة فإن عثر عليها قبل العمل فسخت وإن فاتت بالعمل فقبل الغلة لصاحب الزريعة وعليه لأصحابه الكراء فيما أخرجوه وقبل لصاحب العمل وقيل لمن اجتمع له شيان من ثلاثة : الزريعة ، والأرض ، والعمل .

وأما المغارسة فهي أن يدفع الرجل أرضه لمن يغرس فيها شجرا وهي على ثلاثة أوجه . (الأول) اجارة ، وهو أن يغرس له بإجارة معلومة . (الثاني) جعل ، وهو أن يغرس له شجرا على أن يكون له نصيب فيما ينبت منها خاصة . (الثالث) متردد بين الاجارة والجعل ، وهو أن يغرس له على أن يكون له نصيب منها كلها ومن الأرض فيجوز بخمسة شروط : «أحدها» أن يغرس فيها أشجارا ثابتة الأصول دون الزرع والمقائي والبقول . «الثاني» أن تتفق أصناف الأجناس أو تتقارب في مدة اطعامها فإن اختلفت اختلافا متباينا لم يجز . «الثالث» أن لا يضرب لها أجل إلى سنين كثيرة فإن ضرب لها أجل إلى ما فوق الاطعام لم يجز وإن كان دون الاطعام جاز وإن كان إلى الاطعام فقولان . «الرابع» أن يكون للعامل حظه من الأرض والشجر فإن كان له حظه من أحدهما خاصة لم يجز إلا أن جعل له مع الشجر مواضعها من الأرض دون سائر الأرض . «الخامس» أن

لا تكون المغارسة في ارض محبسة لان المغارسة كالبيع .
مسألة : يمنع في المغارسة والمساقاة والمزارعة شيان . (الاول) ان يشترط
احدهما لنفسه شيئا دون الآخر الا اليسير . (الثاني) اشتراط السلف .
فرع : اذا وقعت المغارسة فاسدة فكلرب الارض الخيار بين ان يعطى
المستأجر قيمة الفرس او يأمره بقلعه وقال الشافعي ليس له القلع .

الباب الرابع

في القراض

ويسميه العراقيون المضاربة وصفته ان يدفع رجل مالا لآخر ليتجر به
ويكون الفضل بينهما حسبما يتفقان عليه من النصف او الثلث او الربع او غير
ذلك بعد اخراج رأس المال ، والقراض جائز مستثنى من الفرر والاجارة المجهولة
وانما يجوز ستة شروط : «الاول» ان يكون رأس المال دنائير او دراهم فلا يجوز
بالعروض وغيرها واختلف في التبر ونقار الذهب والفضة وفي الفلوس ، فان
كان له دين على رجل لم يجز ان يدفعه له قراضا عند الجمهور . وكذلك ان
كان له دين على آخر فأمره بقبضه ليقارض به . «الثاني» ان يكون الجزاء
مسمى كالنصف ولا يجوز ان يكون مجهولا . «الثالث» ان لا يضرب أجل العمل
خلافا لابي حنيفة . «الرابع» ان لا ينضم اليه عقد آخر كالبيع وغيره .
«الخامس» ان لا يحجز على العمل فيقصر على سلعة واحدة او دكان .
«السادس» ان لا يشترط احدهما لنفسه شيئا ينفرد به من الربح ويجوز ان
يشترط العامل الربح كله خلافا للشافعي ولا يجوز ان يشترط الضمان على
العامل خلافا لابي حنيفة واختلف في اشتراط احدهما على الآخر زكاة نصيبه من
الربح .

فروع سبعة : (الفرع الاول) اذا وقع القراض فاسدا فسخ فان فات بالعمل
اعطى العامل قراض المثل عند اشهب وقيل اجرة المثل مطلقا وفاقا لهما وقال ابن
القاسم اجرة المثل الا في اربعة مواضع وهي قرض بعرض او لأجل او بضمان
او بحظ مجهول . (الفرع الثاني) للعامل النفقة من مال القراض في السفر لا
في الحضر ان كان المال يحمل ذلك خلافا للشافعي . (الفرع الثالث) لا يفسخ
القراض بموت احد المتقارضين ولورثة العامل القيام به ان كانوا امناء او يأتوا
بأمين . (الفرع الرابع) ليس للعامل ان يبيع بدين الا ان يؤذن له خلافا لابي
حنيفة وليس له ان يأتى على المال احدا ولا يودعه ولا يشاكره فيه ولا يدفعه
قراضا فان فعل شيئا من ذلك فهو ضامن . (الفرع الخامس) اذا خلط العامل
ماله بمال القراض من غير اذن رب المال فهو غير متعد خلافا لهما . (الفرع
السادس) الخسران والضياع على رب المال دون العامل الا ان يكون منه تقريط .

(الفرع السابع) لا يجوز ان يهدي رب المال الى العامل ولا العامل الى رب المال
لانه يؤدي الى سلف جر منفعة .

الباب الخامس

في الشركة

وهي ثلاثة انواع : شركة الاموال ، وشركة الابدان ، وشركة الوجوه . فاما
شركة الاموال فتجوز في الدنانير والدرهم ، واختلف في جعل احدهما دنائير
والآخر درهم فمنعه ابن القاسم لانه شركة وصرف . وتجوز في العروض بالقيمة
واختلف في جوازها بالطعام ، وعلى القول بالجواز يشترط اتفاق الطعامين في
الجودة . والشركة في الاموال على نوعين : شركة غنان ، وشركة مفاوضة .
فشركة الغنان ان يجعل كل واحد من الشريكين مالا ثم يخلطاه او يجعلاه في
صندوق واحد ويتجرا به معا ولا يستبد احدهما بالتصرف دون الآخر . وشركة
المفاوضة ان يفوض كل واحد منهما التصرف للآخر في حضوره وغيبته ويلزمه
كل ما يعمله شريكه ، ومنع الشافعي شركة المفاوضة واشترط ابو حنيفة فيها
تساوي رؤوس الاموال . ويجب في شركة الاموال ان يكون الربح بينهما على
حسب نصيب كل واحد منهما من المال ولا يجوز ان يشترط احدهما من الربح
اكثر من نصيبه من المال خلافا لابن حنيفة وما فعله احد الشريكين من معروف
فهو في نصيبه خاصة الا ان يكون مما ترجى به منفعة في التجارة كضيافة التجار
وشبه ذلك . واما شركة الابدان فهي في الصنائع والاعمال وهي جائزة خلافا
للشافعي وانما تجوز بشرطين احدهما اتفاق الصناعة كخياطين وحدادين ولا
تجوز مع اختلاف الصناعة كخياط ونجار . والشرط الثاني اتفاق للكان الذي
يعملان فيه فان كانا في موضعين لم يجز خلافا لابن حنيفة في الشرطين . واذا
كان لاحدهما ادوات العمل دون الآخر فان كانت تافهة الفاها وان كانت لها خطر
اكثرى حصته منها . واما شركة الوجوه فهي ان يشتركا على غير مال ولا عمل
وهي الشركة على الذمم بحيث اذا اشترى شيئا كان في ذمتها واذا باعاه اقتسما
ربحه وهي غير جائزة خلافا لابن حنيفة .

تلخيص : اجاز مالك شركة الغنان والمفاوضة والابدان ومنع شركة الوجوه
واجاز ابو حنيفة الاربعة واجاز الشافعي الغنان خاصة .

الباب السادس

في القسمة

وهي نوعان : قسمة الرقاب وقسمة المنافع . فاما قسمة الرقاب فهي على

ثلاثة اقسام احدهما قسمة قرعة بعد تقويم وتعديل وهي التي يقضى بها على من اباهما فيما يحتمل القسم ولا تجوز في المكيل والموزون ولا في الاجناس المختلفة الاصناف المتباينة ولا يجمع فيها بين حظين في القسم ولا اذا كان مع احد السهام دنائير ، ويرجع فيها بالغبن اذا ظهر وكان القيام بحدثان القسمة وتجوز في الديار ، اذا تقاربت اماكنها واستوت الرغبة فيها . ولا يجمع فيها بين دار وجنان ولا بين طيب وردي في الارضين وغيرها . وصفة القرعة ان تكتب اسماء الشركاء في رفاع وتجعل في طين او شمع وتكتب اسماء المواضع المقسومة ثم تخرج اول رقعة من الاسماء ثم اول رقعة من المواضع فيعطى من خرج اسمه نصيبه في ذلك الموضع وذلك بعد ان تقسم الفريضة وتقوم الاملاك المقسومة ثم تقسم قيمتها على سهام الفريضة واذا قسمت الفريضة فكان لجماعة سهم واحد قسم كاحد سهام الفريضة ثم قسم بين اربابه قسمة ثانية . والثاني قسمة مراضاة بعد تقويم وتعديل فهذه لا يقضى بها على من اباهما ويجمع فيها بين حظين وبين الاجناس والاصناف والمكيل والموزون حاشا ما يدخر من الطعام مما لا يجوز التفاضل فيه . ويقام بالغبن فيها ايضا لدخول كل واحد من المتقاسمين على قيمة مقدرة . والثالث قسمة مراضاة بلا تقويم ولا تعديل فحكمها حكم المراضاة بعد التقويم والتعديل الا في القيام بالغبن . وهذا القسم بيع من البوع باتفاق . واختلف في القسمين اللذين قبله هل هما بيع او تمييز حق . واما قسمة المنافع فلا تجوز بالقرعة ولا يجبر عليها من اباهما خلافا لابي حنيفة وهي على وجهين : قسمة في الاعيان مثل ان يسكن احدهما دارا ويسكن الآخر اخرى ويركب احدهما فرسا والآخر اخرى ، وقسمة بالازمان مثل ان يسكن احدهما الدار شهرا ويسكنها الآخر شهرا آخر .

فروع خمسة : (الفرع الاول) ان كان الشيء المشترك مما يحتمل القسمة بلا ضرر كالارضين وغيرها فاراد احد الورثة القسمة واباهما بعضهم اجبر من ابي على القسمة ، وان كان مما لا يقسم اجبر على بيع حظه ثم يقتسمون الثمن . واختلف فيما تتغير صفته بالقسمة كالحمام هل يقسم او يباع . (الفرع الثاني) اجرة القسام على عدد الرؤوس لا على مقدار السهام وكذلك اجرة كاتب الوثيقة وكذلك اجرة كنس مراحيض الديار . (الفرع الثالث) القسمة بالتحري فيها ثلاثة اقوال المنع مطلقا والجواز فيما يوزن لا فيما يكال ، والجواز فيما يجوز التفاضل فيه ، بخلاف الربوي فلا يجوز التحري فيه الا في الخبز واللحم والتمر فسي رؤوس النخل . (الفرع الرابع) لا تجوز قسمة الزرع حتى يحصد ويدرس ويصفى . (الفرع الخامس) لا تجوز قسمة الارض التي فيها زرع والشجر التي فيها ثمر حتى يطيب الزرع والثمر بشرط ان تقع القسمة في الاصول لا في الزروع ولا في الثمار

الباب السابع

في الشفعة

تجب الشفعة بخمسة شروط : (الشرط الاول) ان تكون في العقار كاللدور والارضين والبساتين والبئر واختلف في المذهب في الشفعة في الاشجار وفي الثمار فروى مالك روايتين ، وبالمنع قال الشافعي وأبو حنيفة . واختلف ايضا فيما لا يقسم من العقار كالحمام وشبهه وفي الدين والكراء . ولا شفعة في الحيوان والعروض عند الجمهور . (الشرط الثاني) ان يكون في الاشاعة لسم ينقسم فان قسم فلا شفعة . (الشرط الثالث) ان يكون الشفيع شريكا فلا شفعة لجار خلافا لابي حنيفة . (الشرط الرابع) ان لا يظهر من الشفيع ما يدل على اسقاط الشفعة من قول او فعل او سكوت مدة من عام فاكثر مع علمه وحضوره فان كان غائبا ولم يعلم لم تسقط شفعته اتفاقا وان علم وهو غائب لم تسقط خلافا لقوم وقال قوم تسقط الشفعة بعد سكوته ثلاثة ايام . وتسقط الشفعة اذا اسقطها بعد الشراء ولا تسقط ان اسقطها قبل الشراء . وكذلك تسقط اذا ساوم المشتري في الشقص او اكتره منه وسكت حتى احدث فيه غرضا او بناء . (الشرط الخامس) ان يكون الحظ المشفوع فيه قد صار للمشفوع عليه بمعاوضة كالبيع والمهر والخلع والصلح عن الدم ، فان صار له بمرأث فلا شفعة فيه اتفاقا . وان صار له بهية ففيه قولان قيل تجب الشفعة وقيل لا تجب وقصرها ابو حنيفة على البيع ، فاذا وجبت الشفعة لشريك وقام بها فانه يأخذ الحظ المشفوع فيه بالثمن الذي صار به للمشفوع عليه فان كان حالا على المشفوع عليه حل على الشفيع وان كان مؤجلا على المشفوع عليه أجل على الشفيع . وان لم يأخذ المشفوع عليه بثمن معلوم كدفعه في مهر او صلح اخذه الشفيع بقيمته .

فروع ثمانية : (الفرع الاول) اذا وجبت الشفعة لجماعة اقتسموا المشفوع فيه على قدر حظوظهم وقال ابو حنيفة على قدر رؤوسهم ، وان سلم بعضهم فللاخر اخذ الجميع او تركه وليس له ان يأخذ نصيبه خاصة الا ان اباحه له المشتري . (الفرع الثاني) الشفعة موروثة خلافا لابي حنيفة . (الفرع الثالث) تجب الشفعة للذمي كما تجب للمسلم خلافا لابن حنبل . (الفرع الرابع) يشفع ذوو السهام فيما باعه العصبة ولا يشفع العصبة فيما باعه ذوو السهام وقيل لا يشفع صنف منهم فيما باعه العصبة ولا يشفع العصبة فيما باعه ذوو السهام وقيل لا يشفع صنف منهم فيما باعه الآخر وقيل بالعكس . (الفرع الخامس) من وجبت له شفعة على اثنين لم يكن له ان يشفع على احدهما دون الآخر خلافا لاشهب . (الفرع السادس) اذا كان للمشتري حصة فسي المشتري من قبل الشراء فله ان يحاص الشفيع في حصته تلك . (الفرع السابع) اذا حبس المشتري الشقص المشتري او وهبه او اوصى به او اقال في بيعه بطل ذلك كله ان قام الشفيع بالشفعة . (الفرع الثامن) اذا بيع الشقص مرارا فللشفيع ان يأخذ بأي الصفقات شاء ويبطل ما بعدها لا ما قبلها .

الباب الثامن

في السلف وهو القرض وفيه اربع مسائل

(المسألة الأولى) في حكمه وهو جائز وفعل معروف سواء كان بالحلول أو مؤخرا إلى أجل معلوم وإنما يجوز بشرطين أحدهما أن لا يجر نفعاً . فإن كانت المنفعة للدافع منع اتفاقاً للنهي عنه وخروجه عن باب العرف ، وإن كانت للقايض جاز ، وإن كان بينهما لم يجز لغير ضرورة . واختلف في الضرورة كمسألة السفائح وسلف طعام مسوس أو معفون لياخذ سالماً أو مبلولاً لياخذه يابساً فيمنع في غير المسغبة اتفاقاً ويختلف معها والمشهور المنع . وكذلك من أسلف لياخذه في موضع آخر يمنع في ما فيه مثونة حمل ويجوز أن يصطلحهما على ذلك بعد الحلول لا قبله الشرط الثاني أن لا ينضم إلى السلف عقد آخر كالبيع وغيره . (المسألة الثانية) فيما يجوز السلف فيه وهو كل ما يجوز أن يثبت في الذمة سلماً من العين والطعام والعروض والحيوان إلا الجواري لأنه يؤدي إلى إغارة الفروج ، وقيل يجوز أن أسلفت الجارية لذي محرم منها أو لمن لا يلتذ بالنساء أو كانت الجارية لا تحمل الوطء وأجازه فيهن المازني ومنعه أبو حنيفة في كل حيوان . (المسألة الثالثة) في أدائه وهو مخير بين أن يؤدي مثل ما أخذ أو يردّه بعينه ما دام على صفته وسواء كان من ذوات الأمثال وهو المعدود والمكيل والوزون أو من ذوات القيم كالعروض والحيوان . فإن وقع السلف فاسداً فسخ ويرجع إلى المثل في ذوات الأمثال وإلى القيمة في غيرها . (المسألة الرابعة) إذا أهدى لصاحب الدين مديانه لم يجز له قبولها لأنه ينول إلى زيادة على التأخير وقال بعضهم يجوز أن كان بينهما من الاتصال ما يعلم أن الهدية له لا للدين . وفي مباحته له الجواز والكراهة .

الباب التاسع

في القضاء والاقتضاء

وهما الدفع والقبض وقد أمر بالاحسان والمسامحة فيهما، وفي الباب خمس مسائل . (المسألة الأولى) في مقدار المقضي ويتصور ان يقضى مثل ما عليه او اقل او اكثر ثم ان القلة والكثرة تكونان في المقدار وفي الصفة ، ويتصور ايضا ان يقضى عند الاجل او قبله او بعده فان قضى المثل جاز مطلقا في الاجل وقبله وبعده وان قضى اقل صفة او مقدارا جاز في الاجل وبعده ولم يجز قبله لانه من مسألة (ضع وتعمل) . وان قضى اكثر فان كان من بيع جاز مطلقا سواء كان افضل صفة او مقدارا في الاجل او قبله او بعده اذا كان الفضل في احدى الجهتين ومنع ان دار من الطرفين لخروجه عن المعروف . وان كان من السلف

فان كان بشرط او وعد او عادة منع مطلقا وان كان بغير شرط ولا وعد ولا عادة جاز اتفاقا في الافضل صفة لان النبي صلى الله عليه وسلم استسلف بكرا وقضى جملا بكرا خيارا . واختلف في الافضل مقدارا ففي المدونة لا يجوز الا فسي اليسير جدا واجازه ابن حبيب مطلقا . (المسألة الثانية) الدراهم والدينار ثلاثة انواع قائمة وهي الوافية الوزن ، وفرادي وهي ناقصة ، ومجموعة وهي المختلطة منهما ، فيجوز اقتضاء كل صنف منها عن نفسه . واجاز في المدونة اقتضاء القائمة عن المجموعة والفرادي ومنع اقتضاء المجموعة عن القائمة والفرادي واجاز اقتضاء الفرادي عن القائمة دون المجموعة . (المسألة الثالثة) لا يجوز بيع الدين بالدين مثل ان يبيع ديننا له على رجل من رجل آخر بالتأخير . وكذلك فسخ الدين بالدين مثل ان يدفع الغريم لصاحب الدين ثمرة يجنيها او دارا يسكنها لتأخر القبض في ذلك . وكذلك ان باع الدين من الغريم بالتأخير . (المسألة الرابعة) السكة والصياغة معتبرتان في الاقتضاء واختلف في اعتبارهما فسي المزاولة فان كان التعامل بالوزن فالعدد مطروح وان لم يكن التعامل بالوزن اعتبر العدد . (المسألة الخامسة) من قبض دراهم من صراف او من دين له او ثمن سلعة ثم ادعى انه وجد زائفا او ناقصا وانكر الدافع ان يكون من دراهمه فالقول قول الدافع مع يمينه . واختلف هل يحلف على البت او على العلم فقول يحلف على البت في الزائف والناقص وقيل على البت في الناقص وعلى العلم في الزائف ، وقيل يحلف الصراف على البت فيهما بخلاف المديان . واما نقص العدد فيحلف فيه على البت اتفاقا في المذهب .

الباب العاشر

في المأذون له ومعاملة العبيد ، وفيه ثلاث مسائل

(المسألة الاولى) في ملك العبد ، وهو يملك ماله الا انه ملك ناقص عن ملك الحر لان للسيد انتزاعه عنه متى شاء اجماعا . وقال الشافعي وابو حنيفة لا يملك العبد اصلا فعلى المذهب يجوز له التسري والوطء بملك يمينه باذن سيده خلافا لهما . (المسألة الثانية) العبد على نوعين مأذون له في التجارة وغير مأذون له ، فاما غير المأذون له فلا يجوز شيء من تصرفاته لا على وجه المعاوضة كالبيع ولا على وجه المعروف كالهبة والصدقة والعق وحكمه المحجور يتوقف بيعه على اجازة سيده . واما المأذون له فيجوز له من التصرف كل ما يدخل في التجارة كالمعاوضة فهو في ذلك كالوكيل المفوض اليه فان منعه سيده من التجارة بالدين فاختلف هل يجوز له ام لا ، فاما هبته وصدقته وعتقه فموقوف على اجازة السيد او رده فان لم يعلم السيد حتى اعتق مضى ولزم العبد ولم يكن للسيد رده . (المسألة الثالثة) كل ما على المأذون له من ديون يؤديها من ماله فان لم يكن له مال يعني بها تعلقت بدمته ولا يلزم السيد اداؤها عنه ولا يباع فيها

خلافا لقوم .

فروع ثلاثة : (الفرع الاول) من باع عبدا وله مال فماله للبائع الا ان يشترطه المبتاع . (الفرع الثاني) للسيد ان يحجر عبده بعد اذنه له ويصرف السلطان بذلك ويوقفه للناس . (الفرع الثالث) لا ينفي للسيد ان ياذن في التجارة لعبد غير مأمون في دينه خوفا من الربا والخيانة ، والعبد الكافر اولى بالنس .

الباب الحادي عشر

في التجارة الى ارض الحرب ومعاملة الكفار وفيه ثلاث مسائل

(المسألة الاولى) لا تجوز التجارة الى ارض الحرب وقال سحنون هي جرحة ولا يدخل المسلم بلادهم الا لمفاداة مسلم ، وينبغي للأمام ان يمنع الناس من الدخول اليها ويجعل على الطريق من يصددهم . (المسألة الثانية) اذا قدم اهل الحرب الى بلادنا جاز الشراء منهم الا انه لا يباع منهم ما يستعينون به على الحرب ويبرهون به المسلمين كالخيل والسلاح والاولوية والحديد والنحاس ولا يباع منهم من الكسوة الا ما بقي الحر والبرد لا ما يتزينون به في الحرب والكنائس ، ولا يباع منهم من الاطعمة الا ما يقتات به كالزيت والملح والفاكهة . (المسألة الثانية) معاملة اهل الذمة جائزة وان كانوا يعملون بالربا ويبيعون الخمر والخنزير على انه قد كر مالك ان يبيع المسلم سلعة من ذمي بدينار او درهم يعلم انه اخذه من ثمن خمر او خنزير ، وكره ايضا ان يباع منهم بالدنانير والدراهم المنقوشة لما فيها من اسم الله عز وجل . وقال ابن رشد ومعاملة الذمي اخف من معاملة المسلم المراهي اذا تاب لم يحل له ما اربى عليه بخلاف الكافر . ولا يجوز من معاملة بين المسلم والذمي الا ما يجوز بين المسلمين فان عامله بما لا يجوز من البيع وغيره فالحكم فيه كالحكم بين المسلمين .

الباب الثاني عشر

في المقاصة في الديون

وهي اقتطاع دين من دين وفيها متاركة ومعارضة وحالة ومنها ما يجوز ومنها لا يجوز . والجواز نظر للمتاركة والمنع تغليب للمعارضة او الحالة اذا لم تتم شروطها . واذا قويت التهمة وقع المنع وان فقدت حصل الجواز وان ضعفت حصل الخلاف الذي في مراعاة التهم البعيدة . فاذا كان لرجل على آخر دين وكان لذلك الاخر عليه دين فاراد اقتطاع احد الدينين من الآخر لتقع البراءة

بذلك ففي ذلك تفصيل وذلك انه لا يخلو ان يتفق جنس الدينين او يختلفا فان
اختلفا جازت المقاصة مثل ان يكون احد الدينين عينا والآخر طعاما او عرضا او
يكون احدهما عرضا والآخر طعاما ، وان اتفق جنس الدينين فلا يخلو ان يكون
كل واحد من الدينين عينا او طعاما او عرضا فان كان الدينان عينا فلا يخلو
ان يكونا ذهبيين او فضتيين او احدهما ذهبا والآخر فضة . فان كان احدهما ذهبا
والآخر فضة جازت المقاصة ان كانا قد حلا معا ولم يجز ان لم يحلا او حل
احدهما دون الآخر لانه صرف مستأخر . وان كانا ذهبيين او فضتيين جازت
المقاصة اذا كان اجل الدينين قد حل ، فان لم يحل اجلهما او حل الواحد منهما
دون الآخر ففي ذلك قولان ، والمشهور الجواز بناء على انها متاركة تبرأ بهما
الدم ونظرا الى بعد التهمة . وقيل تمنع لانها مبادلة مستأخرة . وان كان
الدينان طعاما فلا يخلو ان يكون من بيع او قرض فان كانا من بيع لم تجز
المقاصة سواء حل الاجل او لم يحل لانه من بيع الطعام قبل قبضه ، وان كانا
من قرض جاز حل الاجل او لم يحل . وان كان الدينان عرضيين فتجوز المقاصة
اذا اتفقا في الجنس والصفة سواء حل الاجل او لم يحل .

الكتاب الخامس

في الاقضية والشهادات وما يتصل بذلك ، وفيه عشرة ابواب

الباب الاول

في حكم القضاء وفي نظر القاضي به وفيه اربعة فصول

(الفصل الاول) في حكم القضاء وهو فرض كفاية ويجب على الامام ان ينصب للناس قاضيا ومن ابي عن الولاية اجبره عليها ولا ينبغي لاحد ان يطلب القضاء وان دعي فالاولى له الامتناع لان القضاء بلية يصر الخلاص منها الا اذا تعين عليه فيجب عليه الدخول فيه وذلك اذا لم يكن في جهته من يصلح للقضاء غيره .

(الفصل الثاني) فيما ينظر فيه القاضي ، وتحتوي ولايته على عشرة اشياء : (الاول) الفصل بين المتخاصمين اما بصلح عن تراض واما بإجبار على حكم نافذ . (الثاني) قمع الظالمين على الغصب والتعدي وغير ذلك ونصرة المظلومين وإيصال كل ذي حق الى حقه . (الثالث) اقامة الحدود والقيام بحقوق الله تعالى . (الرابع) النظر في الدماء والجراح . (الخامس) النظر في اموال اليتامى والمجانين وتقديم الاوصياء عليهم حفظا لاموالهم . (السادس) النظر في الاحباس . (السابع) تنفيذ الوصايا . (الثامن) عقد نكاح النساء اذا لم يكن لهن ولي او عضلن الولي . (التاسع) النظر في المصالح العامة من طرقات المسلمين وغير ذلك . (العاشر) الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقول والفعل .

(الفصل الثالث) فيما يقضي به ، ولا يقضي بعلمه سواء علم بذلك قبل القضاء او بعده وقال ابن الماجشون يقضي بما سمعه من المتخاصمين في مجلس الحكم وقال ابو حنيفة يقضي بعلمه في حقوق الناس لا في الحدود وقال الشافعي يقضي بعلمه على الاطلاق . وعلى المذهب فانما يحكم بحجة ظاهرة ، وهي سبعة اشياء وما يتركب منها وهي : اعتراف ، او شهادة ، او يمين ، او تكول ، او حوز في الملك ، او لوث مع القسامة في الدماء ، او معرفة العفاص والوقاء في اللقطة حسبا يأتي ذلك كله في ابوابه . (الفصل الرابع) في نقض القضاء ، اذا اصاب الحاكم لم ينقض حكمه اصلا

وان اخطأ فذلك على اربعة اوجه . «الاول» ان يحكم بما يخالف الكتاب او السنة او الاجماع فينتقض هو حكم نفسه بذلك وينقضه القاضي الوالي بعده ويلحق بذلك الحكم بالقول الشاذ . (الثاني) ان يحكم بالظن والتخمين من غير معرفة ولا اجتهد فينتقضه ايضا هو ومن يلي بعده . (الثالث) ان يحكم بعد الاجتهاد ثم يتبين له الصواب في خلاف ما حكم به فلا ينقضه من ولي به واختلف هل ينقضه هو ام لا . (الرابع) ان يقصد الحكم بمذهب فيذهل ويحكم بغيره من المذاهب فيفسخه هو ولا يفسخه غيره .

الباب الثاني

في صفات القاضي وآدابه

اما صفاته فنوعان : واجبة ، ومستحبة . فالواجبة عشر وهي : ان يكون مسلما عاقلا بالغاً ذكراً حراً سميماً بصيراً متكلماً عادلاً عارفاً بما يقضي به واجازاً اَبو حنيفة قضاء المرأة في الاموال واجازته الطبري مطلقاً . واما المستحبة فهي خمس عشرة : «الاولى» ان يكون عالماً بالكتاب والسنة بحيث يبلغ رتبة الاجتهاد في الاحكام الشرعية ولا يقلد احداً من الائمة ، وقال عبد الوهاب ان ذلك واجب وفقاً للشافعي . «الثانية» ان يكون عارفاً بما يحتاج اليه من العربية . «الثالثة» ان يكون عارفاً بمقد الشروط وهي الوفاق . «الرابعة» ان يكون ورعاً في دينه والورع زيادة على العدالة . «الخامسة» ان يكون غنياً فان كان فقيراً اقتناه الامام وادى عنه ديونه . «السادسة» ان يكون صبوراً . «السابعة» ان يكون وقوراً عبوساً في غير غضب . «الثامنة» ان يكون حليماً وطيئ الاكناف . «التاسعة» ان يكون رحيماً يشفق على الارامل واليتامى وغيرهم . «العاشرة» ان يكون جزلاً في تنفيذ الاحكام . «الحادية عشر» ان لا يبالي بلوم الناس ولا باهل الجاه . «الثانية عشر» ان يكون من اهل البلد الذي يقضي فيه . «الثالثة عشر» ان يكون معروف النسب فلا يكون ولد زنى ولا ولد ملاحنة . «الرابعة عشر» ان لا يكون محدوداً وان كان قد تاب . «الخامسة عشر» ان يكون متيقظاً لا متغفلاً . (واما آداب القاضي) فهي عشرون : «الاول» ان يجلس في موضع يصل اليه القوي والضعيف وجلسه في المسجد من الامر القديم واستحب بعض العلماء ان يجلس خارج المسجد ليصل اليه الحائض والنفساء واليهود والنصارى ويجب عليه ان يسوي بين الخصمين في الجلوس والكلام والاستماع والملاحظة ولا يفضل الشريف على المشروف ولا الفني على الفقير ولا القريب على البعيد . «الثاني» ان يجلس للقضاء في بعض الاوقات دون بعض ليربح نفسه ولا يجلس بالليل ولا في ايام الامياد . «الثالث» ان لا يقضي وهو غضبان ولا جائع ولا عطشان . «الرابع» ان يشاور اهل العلم ويأخذ بقولهم . «الخامس» ان لا يفتي في مسائل الخصام ولا يسمع كلام احد الخصمين في غيبة صاحبه . «السادس» ان

لا يقبل هدية الا من الاقربين الذين لا يهدونه لاجل القضاء . «السابع» ان لا يطلب من الناس الجوائح لا عارية ولا غير ذلك . «الثامن» ان لا يباشر الشراء بنفسه ولا يشتري له شخص معروف خوفا من المحاباة . «التاسع» ان لا يقضي لمن لا تجوز شهادته له كولده ووالده ويصرف الحكم في ذلك الى غيره ويجوز له ان يقضي عليه . «العاشر» ان لا يقضي على عدوه ويجوز ان يقضي له . «الحادي عشر» ان يزجر من تعدى من المتخاصمين على الآخر في المجلس بشتم او غيره . «الثاني عشر» ان يعاقب من آذاه من المتخاصمين او شتمه او تنقصه او نسبه الى جور والعقوبة في هذا افضل من العفو . «الثالث عشر» ان يجتنب مخالطة الناس ومشيء معهم الا لحاجة . «الرابع عشر» ان يترك الضحك والمزاح . «الخامس عشر» ان يختار كاتباً مرتضى ومترجماً مرتضى . «السادس عشر» ان يتفقد السجون ويخرج من كان مسجوناً بغير حق . «السابع عشر» ان يتجنب الولائم الا وليمة النكاح والاولى له ترك الاكل في الوليمة . «الثامن عشر» ان لا يتعقب حكم من قبله الا اذا كان معروفاً بالجور فله ان يتعقب احكامه وله ان ينقض قضاء نفسه اذا تبين له الحق بخلافه . «التاسع عشر» ان يتفقد النظر على اعدائه ويكفهم عن الاستطالة على الناس . «الوفي عشرين» ان يسأل في السر عن احوال شهوده ليعرف العدل من غيره .

فروع اربعة : (الفرع الاول) اذا حكم المتخاصمان رجلاً لزمهما حكمه اذا حكم بما يجوز خلافاً للشافعي ، وقال ابو حنيفة يلزم اذا وافق حكم قاضي البلد . (الفرع الثاني) يجب ان يكون في المصر قاض واحد ولا يجوز اثنان فاكثروا واجاز الشافعي اثنين اذا عين لكل واحد ما يحكم فيه . (الفرع الثالث) حكم القاضي في الظاهر لا يحل حراماً في نفس الامر ولا يحرم حلالاً خلافاً لابي حنيفة في عقد النكاح وحله واجمعوا في الاموال . (الفرع الرابع) اذا كانت خصومة بين مسلم وذمي حكم بينهما بحكم الاسلام وان كانا ذميين حكم بينهما بحكم الاسلام في باب المظالم من الغصب والتعدي وجحد الحقوق وان تخاصما في غير ذلك ردوا الى اهل دينهم الا ان يرضوا بحكم الاسلام .

الباب الثالث

في خطاب القضاة والحكم على الفائب وفيه فصلان

(الفصل الاول) في الخطاب ، والقاضي ان يخاطب قاضياً آخر بأحد ثلاثة اشياء : (الاول) الحكم على الذي حكم به في قضية بعد نفوذه . (الثاني) باداء الشهود وقبولهم المتضمن الثبوت على ان يحكم فيها المكتوب اليه . (الثالث) بمجرد اداء الشهود على ان ينظر المكتوب اليه في تعديلهم ثم يحكم ، والخطاب يكون بثلاثة اشياء : اما بإشهاد القاضي على نفسه بالحكم او الثبوت او الاداء ثم يشهد من شهد عليه بذلك عند القاضي الآخر ، الثاني ان يكتب اليه وكان المتقدمون يشترطون مع الكتابة الشهادة عليه او الشهادة بأنه خطه او ختمه بخاتمهم

المعروف عند القاضي الآخر ثم اكتفى المتأخرون بسمرقة خطه . الثالث : المشافهة وهي غير كافية لان احدهما في غير محل ولايته ومن كان في غير موضع ولايته لم يتفد حكمه ولم يقبل خطابه .

نوعان : (الفرع الاول) اذا مات القاضي المكتوب اليه او عزل لزم من ولى بعده اعمال ذلك الخطاب خلافا لابي حنيفة . (الفرع الثاني) اذا خاطب قاض قاضيا فان عرف انه اهل للقضاء قبل خطابه وان عرف انه ليس اهلا له لم يقبله . (الفصل الثاني) يحكم للحاضر اذا سأل الحكم على الغائب خلافا لابي حنيفة وابن الماجشون ، وعلى المذهب فلا يخلو ان يكون في البلد او في غيره فان كان في البلد او بمقربة منه احضره القاضي بخاتم او كتاب او رسول فان اعتذر بمرض او شبهه امره بالتوكيل وان تغيب لغير عذر احضره قهرا فان لم يوجد طبع على باب داره وان كان بعيدا معلوم الموضع كتب اليه اما ان يرضي خصمه واما ان يحضر معه ، وان كان في بلد غير ولايته كتب الى قاضي ذلك البلد بالنظر في قضيته وان كان له ملك في البلد وجبت توفية الحقوق منه بعد ان يؤمن الطالب له بإثبات حقه ويمين القضاء بعد الثبوت وإثبات غيبته وترجى له الحجة فان كان له عقار يباع في دينه امره القاضي بإثبات تملكه له واتصاله ثم وجه شهود الحيابة يشهدون على من شهد به ثم امر بتقويمه وتسويقه ثم قدم من يبيعه بما قوم به او بازيد من ذلك ان بلغ في التسويق ثم يقبض الثمن ويدفع الى صاحب الحق .

الباب الرابع

في الحكم بين المدعي والمدعى عليه

وهذا الباب هو عمدة القضاء والاصل فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم «البينة على المدعي واليمين على من انكر» وفيه ثلاثة فصول .

(الفصل الاول) في الفرق بين المدعي والمدعى عليه . وقال سعيد بن المسيب من عرف المدعي والمدعى عليه لم يلتبس عليه ما يحكم بينهما قال : والمدعى هو من يقول : قد كان كذا والمدعى عليه هو من يقول : لم يكن . وقال غيره : المدعى هو الطالب والمدعى عليه هو المطلوب . وقيل : المدعى هو الذي دعا صاحبه الى الحكم والمدعى عليه هو المدعو وقال المحققون المدعى هو من كان قوله اضعف لخروجه عن معهود او لمخالفة اصل والمدعى عليه هو من ترجح قوله بعبادة او موافقة اصل او قرينة ، فالاصل كمن ان له مالا على رجل فضعف قول الطالب وهو مدع وترجح قول المطلوب وهو المدعى عليه لان الاصل براءة الذمة فلو كان الحق ثابتا وقال قد دفعته صار مدعى لان الاصل براءة من الذمة من الدفع ولان الاصل بقاءه عنده لان الاصل بقاء ما كان على ما كان الا ان كان عرف يقتضي خلاف ذلك ، او قرينة : كمن حاز شيئا ثم ادعاه غير فترجح قول من حازه فهو

المدعى عليه وضعف قول الآخر فهو مدع ، فعلى هذا: البينة على من ضعف قوله ،
واليمين على من قوي قوله .

(الفصل الثاني) في مراتب الدعاوي وهي اربعة : (الاولى) دعوى لا تسمع
ولا يمكن المدعى من اثباتها ولا يجب على المنكر يمين وهو اذا لم يحقق المدعى
دعواه كقوله لي عليك شيء او اظن ان لي عليك كذا وكذا . (الثانية) لا تسمع
ايضا وهي ما يقضي العرف بكذبها كمن ادعى على صالح انه غصبه وكامراة ادعت
على صالح انه زنى بها ومثل ان يكون حائزا لدار سنين طويلة يتصرف فيها بأنواع
التصرف ويضيفها الى ملكه وكان انسان حاضرا يشهد أفعاله طول المدة ولا
يعارضه فيها ولا يذكر ان له فيها حقا من غير مانع يمنعه من الطلب ولا قرابة
بينهما ولا شركة ثم جاء بعد طول المدة يدعيها فهذا لا يلتفت اليه ولا تسمع دعواه
ولا بينته ولا يمين على الآخر . (الثالثة) دعوى تسمع ويطلب بالبينة فان اثبتته
والا وجب اليمين على المنكر بعد ان يثبت المدعى ان بينه وبينه خلطة من بيع او
شراء او شبه ذلك . وذلك في الدعوى التي هي غير مشبهة ولم يقض بكذبها
كمن ادعى ان له مالا عند آخر ، وقال بوجوب اثبات الخلطة علي بن ابي طالب
رضي الله عنه وكرم وجهه والفقهاء السبعة ومالك خلافا للشافعي وأبي حنيفة
وابن حنبل ثم ان اثباتها يكون باعتراف الخصم بها وبشاهدين يشهدان بها
وبشاهد ويمين وبعد ثبوتها تجب اليمين على المنكر . (الرابعة) دعوى تسمع
ويجب على المدعى عليه اليمين بنفس الدعوى دون خلطة وذلك في خمسة
مواضع : من ادعى على صانع منتصب للعمل انه دفع له شيئا يصنعه له ، ومن
ادعى السرقة على متهم بها ، ومن قال عند موته لي دين عند فلان ، والمريض
في السفر يدعي انه دفع ماله لفلان ، والغريب اذا ادعى انه اودع وديعة
عند احد .

(الفصل الثالث) في صفة الحكم بينهما ، اذا جلسا الى القاضي فهو مخير
بين ان يسألها من المدعى منهما او يسكت حتى يبتدئاه فيتكلم المدعى اولا ويسمع
كلامه حتى يفرغ ثم يسأل المدعى عليه فان أقر قضى عليه باقراره وان انكر طولب
المدعى بالبينة وان امتنع من الاقرار والانكار سجنه القاضي حتى يقر او ينكر .
تكميل وبيان : اذا طولب المدعى بالبينة ضرب له في ذلك اجل على قسده
الدعوى وقرب البينة وبعدها وذلك راجع الى اجتهاد الحاكم فان شاء ضرب له
اجلا بعد اجل وان شاء جعل له اجلا واحدا صارما فاذا انقضى الاجل فله ثلاثة
احوال اما ان يأتي بشاهدين او بشاهد واحد او لا يأتي بشيء . فاما (الحالة
الاولى) وهي ان يأتي بشاهدين عدلين في جميع الحقوق او برجل وامرأتين حيث
يحكم بذلك قضى له بعد الاعذار الى المدعى عليه ، ولا يحكم على احد الا بعد
الاعذار اليه فاذا اُعذر اليه فيما ثبت عليه ، فان ادعى ان له مدفعا او مقالا
كتجريح الشهود او عداوة بينه وبينهم او غير ذلك مكن من الدفع وضرب له اجل
في ذلك ، فان اعترف ان ليس له مدفع ولا مقال او عجز بعد التمكن من

الاعذار اليه قضى عليه . وهذا فيمن يصح الاعذار اليه وهو الحاضر المالك امر نفسه . فان كان المدعي عليه غائبا او صغيرا او سفيرا او سفيها حلف المدعي بعد ثبوت حقه يمين القضاء بانه ما قبض شيئا من حقه ولا وهبه ولا اسقطه ولا احوال له ولا استحاله ولا اخذ فيه ضامنا ولا رهنا وان حقه باق على المطلوب الى الان وحينئذ يحكم وتقوم هذه اليمين مقام الاعذار . واما (الحالة الثانية) فهي ان يأتي بشاهد واحد عدل فلا يخلو ان يكون في الاموال او في الطلاق والعتاق او في غير ذلك ، فان كان في الاموال او فيما يؤول اليها حلف مع شاهده بشرط ان يكون بين العدالة وقضى له وفاقا للشافعي وابن حنبل والفقهاء السبعة خلافا لابي حنيفة وسفيان الثوري ويحيى بن يحيى الاندلسي ، وان شهد له امرأتان حلف معهما خلافا للشافعي . فان نكل المدعي عن اليمين مع الشاهد او المراتين انقلبت اليمين على المدعي عليه فان حلف برىء وان نكل قضى عليه خلافا للشافعي . وان كان في الطلاق او في العتاق لم يحلف المدعي مع شاهده ووجبت اليمين على المدعي عليه ، فان حلف برىء وان نكل فقال اشهب يقضى عليه ، وقال ابن القاسم يحبس سنة ليقر او يحلف ، فان تمادى على الامتناع متمهما اخلي سبيله ، وقال سحنون يحبس ابدًا حتى يقر او يحلف ، وان كان في النكاح او الرجعة او غير ذلك لم يحلف المدعي عليه وكان الشاهد كالمعدم .

فرع : ان شهد شاهد واحد لمن لا تصح منه اليمين كالصغير وجبت اليمين على الشهود عليه فان نكل قضى عليه وان حلف برىء وقيل يوقف المحلوف عليه حتى يبلغ الصبي ويملك امر نفسه ويستحلف حينئذ فان حلف وجب له الحق وان نكل حلف المطلوب حينئذ وبرىء فان نكل اخذ الحق منه .

فرع : يقوم الورثة في اليمين مع الشاهد مقام موروثهم فيحلفون معه حيث يحلف هو ويقضي لهم .

(الحالة الثالثة) وهي ان يأتي المدعي بشيء فان كان في الاشياء التي لا يقبل فيها الا شاهدان وذلك ما عدا الاموال كالنكاح والطلاق والعتاق والنسب والولاء وقتل العمد لم تجب اليمين على المدعي عليه ولم تنقلب على المدعي ولم يلزم شيء بمجرد الدعوى خلافا للشافعي ، وان كان في الاموال وما يؤول اليها مما يقبل فيه رجل وامرأتان فحينئذ تجب اليمين على المنكر بعد اثبات الخلطة او دونها حيث لا يشترط ، فان حلف برىء وان نكل لم يجب شيء بنكوله . وقال ابو حنيفة يفرم بنكوله وعلى المذهب تنقلب اليمين على المدعي فان حلف اخذ حقه وان نكل فلا شيء له . قال ابن حارث وكل من وجبت اليمين له او عليه في الاموال او الجراح خاصة ونكل عنها فلا بد من رد اليمين على صاحبه طلب ذلك خصمه او لم يطلبه فان نكل من انقلبت عليه اليمين بطل حقه ان كان طالبا وغرم ان كان مطلوبا .

تلخيص ما تقدم : انه يحكم في دعوى الاموال بستة اشياء : بشاهدين وشاهد ويمين المدعي ، وبامراتين ويمين المدعي ، وبشاهد ونكول المدعي عليه ، وبامراتين ونكول المدعي عليه ، وبيمين المدعي ونكول المدعي عليه .

فروع : اذا تعارضت البيئتان رجع اعدلهما وان كان اقل عددا في المشهور وقيل يرجح بالكثرة وفاقا للشافعي فان تعارض شاهدان مع شاهد ويمين فاختلف هل يرجح الشاهدان او الشاهد واليمين .

فروع : ليس للمدعي ان يطلب المدعى عليه بضامن عند ابن القاسم حتى يقيم على دعواه شاهدا وحينئذ يحكم عليه بالضامن الى ان يحكم بينهما فان كان فيما لا يصح فيه الضمان كالحدود حبس له ان اتى بشاهد .

فروع : اذا انكر المدعى عليه انكارا كلياً على العموم ثم اعترف بذلك او قامت عليه بينة فأقام بينة بعد ذلك بالبراءة لم تنفعه لانكاره اولا ، فان كان قال مالك علي من هذا شيء نفثته البراءة ، وكذلك تنفعه ان اتى بوجه له فيه عذر .

مسألة : اذا عجز المدعي عن الاثبات بعد الآجال وسأل المدعى عليه القاضي ان يعجزه اشهد القاضي بتعجيزه بعد اعترافه بالعجز ويصح التعجيز في كل دعوى الا في خمسة اشياء : في العتق ، والطلاق ، والنسب ، والاخباس ، والدماء . وفائدة التعجيز انه ان اقام بعده بينة لم يقض بها وقيل يقضى له بها اذا حلف انه لم يعلم بها وان لم يعجزه القاضي فله القيسام بها ويقضى له بها ، وسحنون وابن الماجشون لا يقولان بالتعجيز ، وان ادعى بعد الآجال ان له بينة يرتجىها نظر فان امكن صدقه ضرب له اجل آخر وان تبين لذه قضى عليه وارجى له الحجة وله القيسام بها متى وجدها عند هذا القاضي او غيره .

فروع : اذا التبس على القاضي امر العقود القديمة ورجا في تقطيعها تقريب امر الخصمين قطعها وقد احرقها ابان بن عثمان واستحسنه مالك .

الباب الخامس

في الحكم في التداعي والحوز

اذا تداعى رجلان ملك شيء فلا يخلو من ثلاثة اوجه : اما ان يكون الشيء المدعى بيد كل واحد منهما ، واما ان لا يكون بيد واحد منهما ، وفي كل واحد من هذين الوجهين يكون كل واحد منهما مدعياً ومدعى عليه لانهما مستويان في الدعوى ، واما ان يكون بيد واحد منهما قد حازه دون الآخر فيكون من حازه مدعى عليه لان الحوز يقوي دعواه ويكون الآخر مدعياً لانه ليس له ما يقوي دعواه . فاما حيث يكون كل واحد منهما مدعياً فعلى كل واحد اثبات الملك واتصاله الى حين النزاع ثم لا يخلو ان يقيم البيئة احدهما او كل واحد منهما او لم يقم احد منهما ، فان اقامها احدهما حكم له بعد الاعتذار الى الآخر ، وان اقامها كل واحد منهما حكم لمن كانت بيئته اعدل . فان تساوت البيئتان في العدالة قسم بينهما بعد ايمانهم . وان لم يكن لواحد منهما بينة قسم ايضا بينهما بعد ايمانهم . **بيان :** واذا قلنا يقسم بينهما فان استويا في مقدار الدعوى استويا في القسمة مثل ان يدعي كل واحد منهما جميعه فيقسم بينهما نصفين ، وان اختلفا

في مقدار الدعوى في القلة والكثرة فمذهب مالك انه يقسم بينهما على قدر
الدعوى وتعمل عول الفرائض . ومذهب ابن القاسم انه يقسم بينهما على قدر
الدعوى ويختص صاحب الاكثر بالزيادة التي وقع تسليم الآخر له فيها بدعوى
الاقل، مثل ذلك اذا ادعى أحدهما جميعه والآخر نصفه فعلى مذهب مالك تعمل
بنصف لأن أحدهما ادعى نصفين والآخر نصفاً فيقسم على ثلاثة يكون للمدعي
الجميع اثنان وللمدعي النصف واحد . وعلى مذهب ابن القاسم يكون للمدعي الجميع
ثلاثة ارباع وللمدعي النصف ربع لأن مدعي النصف قد سلم في النصف الآخر
للمدعي الجميع فيختص به ويقسم بينهما النصف المتنازع فيه ، ويتبع هذا
الحساب كثرة الدعوى والمتداعين . واما ان كان بيد واحد منهما فلا يخلو الذي
حازه ان يكون بيده مدة الحوز او اقل فان بقي مدة الحوز فأكثر وهي عشرة
اعوام بين الاجانب وخمسون بين الاقارب وقيل اربعون مع حضور خصمه وعلمه
وسكوته لم تسمع دعواه ولم تقبل بينته الا ان اثبت انه بيد الحائز على وجه
الكراء او المساقاة او الاعتماد او شبه ذلك . وان كان له اقل من مدة الحوز
طوب المدعي باثباته بينة فان اثبتة استحقه بعد ان يحلف انه ما باعه ولا فوته
ولا خرج عن ملكه ، وان لم يشته قضي به لحائزه بعد ان يحلف انما باعه ولا فوته
ولا خرج عن ملكه، فان نكل حلف المدعي وحكم له به فان نكل المدعي بقي بيد الحائز .
بيان : الشهادة على اثبات الشيء المدعي فيه تكون على عينه فيحضر حين
اداء الشهادة وتؤدي على عينه وان كان عقارا وقف القاضي اليه مع الشهود او
وجه شهود الحيابة على الشهود فيقولون لهم هذا هو الذي شهدنا به عند
القاضي ثم يدر الى الخصم في شهود الاثبات وشهود الحيابة .
فروع : ان كان المدعي عليه عرضا او حيوانا امر القاضي بإيقافه حتى يحكم
فيه ونفقة العبد والدابة في مدة الايقاف على من يثبت له . وان كان عقارا فان
اقام الطالب شاهدا واحدا منع الذي هو بيده من احدث شيء فيه فان اقسام
شاهدا ثانيا اخرج من يده ومنع من التصرف فيه واغلق ان كان دارا حتى ينفذ
الحكم فيه .

الباب السادس

في اليمين في الاحكام وفيه ثلاث مسائل

(المسألة الاولى) في المحلوف به وهو (بالله الذي لا إله إلا هو) لكل حلف
في جميع الحقوق على المشهور وقيل يزداد في القسمات واللعان . (عالم الغيب
والشهادة الرحمن الرحيم) وقيل يزداد اليهودي : (الذي أنزل التوراة على موسى)
والنصراني : (الذي أنزل الانجيل على عيسى) . وقال الشافعي يزداد : (الذي
يعلم من السر ما يعلم من العلانية) . (المسألة الثانية) فسي المحلوف عليه ،

واليمين في الاحكام كلها على نية المستحلف وهو القاضي فلا تصح فيها التورية ولا ينفع الاستثناء . ثم ان اليمين اربعة انواع . «الاولى» يمين المنكر على نفى الدعوى فان حلف على مطابقة الانكار برىء اتفاقا وان حلف على اعم من ذلك ففيه خلاف مثل لو جحد البائع قبض الثمن فأحلفه المشتري فان حلف انه لم يقبض من عنده شيئا من الثمن برىء وان حلف ان ليس له عنده شيء على الإطلاق فقولان . (الثانية) يمين المدعي على صحة دعواه اذا انقلبت اليمين عليه . (الثالثة) يمين المدعي مع شاهده فيحلف انه شهد له بالحق . «الرابعة» يمين القضاء بعد ثبوت الحق على الغائب والمحجور حسبما تقدم ثم ان الحالف ان حلف على ما ينسبه الى نفسه حلف على البت في النفي والاثبات ، وان حلف على ما ينسبه الى غيره حلف على البت في الاثبات كيمينه ان لوروثه على فلان ديناً . وعلى العلم في النفي كحلفه انه لا يعلم على موروثه شيئا . (المسألة الثالثة) في مكان الحلف وزمانه ، اما المكان ففي المسجد قائماً مستقبل القبلة وان كان في مسجد المدينة حلف على المنبر ولا يشترط الحلف على المنبر في سائر المساجد خلافا للشافعي وقيل ان حلف على اقل من ثلاثة دراهم او ربع دينار شرعي حلف قاعداً حيث يقضى عليه من مسجد او غيره . ويحلف اليهودي والنصراني حيث يعظمون من كنائسهم وتحلف المخدرة وهي المرأة التي لا تخرج في المسجد بالليل على ما له بال وتحلف في بيتها على اقل من ثلاثة دراهم او ربع دينار شرعي . واذا وجبت اليمين على مريض فان شاء خصمه أحلفه في موضعه او أخذه الى ان يبرأ واما الزمان ففي كل وقت الا في القسمات واللعان فيحلف بعد صلاة العصر ويوجه القاضي شاهدين للحضور على اليمين ويجزي واحد .

فرع : اذا حلف المنكر ثم اقام المدعي بينة فان كانت غائبة او كان لم يعلم بها قضى له بها وان كان عالماً بها وهي حاضرة لم يقضى له بها ولم تسمع بعد اليمين في المشهور وفاقا للظاهرية وخلافا لهما ولاشبه .

الباب السابع

في شروط الشهود

وهي سبعة : الاسلام ، والعقل ، والبلوغ ، والحرية ، والتيقظ ، والمدالة ، وعدم التهمة . فاما الاسلام والعقل فمشتريان اجماعاً الا ان ابنا حنيفة اجاز شهادة الكفار على الوصية في السفر . واما الحرية فمشتربة خلافا للظاهرية وابن المنذر . واما البلوغ فيشترط في كل موضع الا ان مالكا اجاز شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الدماء خلافا لهم بشرط ان يتفقوا في الشهادة وأن يشهدوا قبل تفرقهم وان لا يدخل بينهم كبير واختلف في انائهم . واما التيقظ فتحرزا به من الغفل فلا تقبل شهادته وان كان صالحا . واما

العدالة فمشرطة اجماعا والعدل هو الذي يجنب الذنوب الكبائر ويتحفظ من الصفات ويحافظ على مروته فلا تقبل شهادة من وقع في كبيرة كالزنى وشرب الخمر والغدق وكذلك الكذب الا ان تاب وظهر صلاحه فتقبل شهادته الا ان يشهد على احد بما كان هو قد حد فيه فلا تقبل شهادته في المشهور . ولا يشترط في الشاهد انتفاء الذنوب فان ذلك متعذر وقال ابو حنيفة يكفي في العدالة الاسلام وعدم معرفة الجرحه . وتسقط الشهادة بالادمان على الشطرنج والترد وبالاشتغال به عن صلاة واحدة حتى يخرج وقتها وترك صلاة الجمعة ثلاث مرات من غير عذر وقيل بتركها مرة واحدة وتسقط ايضا بفعل ما يسقط المروءة وان كان مباحا كالاكل في الطرقات والمشي حافيا او عريانا وملازمة سماعة . واما عدم التهمة فيرجع الى ستة امور . (الاول) الميل للمشهود له فلا تقبل شهادة الولد لوالديه ولا لاجداده وجدانه ولا شهادة واحد منهم له عند الجمهور ولا شهادة الزوج لامراته ولا شهادتها له خلافا للشافعي ولا شهادة وصي لمحجوره ، واختلف في شهادة الاخ لاختيه وقيل تقبل اذا كان عدلا مبرزا وقيل اذا لم يكن تحت صلته . واختلف في شهادة الصهر لصهره والصديق لصديقه وفي شهادة الرجل لابن امراته وفي شهادة المرأة لابن زوجها وفي شهادة الولد لاحد والديه على الآخر وفي شهادة الوالد لاحد ولديه على الآخر . (الثاني) الميل على المشهود عليه فلا تقبل شهادة العدو على عدوه خلافا لابي حنيفة ولا الخصم على خصمه . وكل من لا تقبل شهادته عليه فتقبل له وكل من لا تقبل شهادته له فتقبل عليه . (الثالث) ان يجز لنفسه منفعة بالشهادة او يدفع عمن نفسه مضرة مثل من شهد على موروثه المحصن بالزنى فيرجم ليرثه او من له دين على مفلس فيشهد للمفلس ان له ديناً على آخر ليتوصل الى دينه او من شهد بحق له ولغيره . (الرابع) الحرص على الشهادة في التحمل او الاداء او القبول او يحلف على شهادته فذلك قاذح فيها . (الخامس) شهادة السؤال الذين يتكفون الناس لعدم الثقة بهم . (السادس) شهادة بدوي على قروي فلا تقبل في الاموال وشبهها مما يمكن الاشهاد عليها في الحضر بخلاف ما يطلب به الخلوات كالدماء .

بيان : وهذه الشروط السبعة التي ذكرنا في الشهود انما تشترط في حين اداء الشهادة واما في حين تحملها فلا يشترط الا التيقظ والضبط لمسا شهد فيه سواء كان في حين التحمل مسلما او كافرا عدلا او غير عدل او حرا او عبدا . واذا ردت شهادة العبد او الكافر او الصغير او الفاسق ثم انقلبت احوالهم عن ذلك لم تقبل شهادتهم فيما كانوا قد ردت فيه شهادتهم .

فرع : اذا عثر على شاهد الزور عوقب بالسجن والضرب ويطاف به في المجالس وقال ابن العربي يسود وجهه ولا تقبل شهادته ابدا لانه لا تعرف توبته . (فرع) شهادة الاعمى جائزة فيما وقع له العلم به بسماع الصوت او لمس او غير ذلك ما عدا النظر خلافا لهما .

الباب الثامن

في مراتب الشهادات والشهود

اما الشهادة فهي على ست مراتب . (الاولى) شهادة اربعة رجال وذلك في الشهادة على الرؤية في الزنى بإجماع . (الثانية) شهادة رجلين وذلك في جميع الامور سوى الزنى . (الثالثة) شهادة رجل وامرأتين وذلك في الاموال خاصة دون حقوق الابدان والنكاح والعق والدماء والجراح وما يتصل بذلك كله واختلف في الوكالة على المال . واجازها ابو حنيفة في النكاح والطلاق والعق واجازها الظاهرية مطلقا . (الرابعة) شهادة امرأتين دون رجل وذلك فيما لا يطلع عليه الرجل كالحمل والولادة والاستهلال وزوال البكارة وغيوب النساء . وقيل انما يعمل بها بشرط ان يفشو ما شهدتا به عند الجيران وينتشر وقال الشافعي لا بد من اربع نسوة واجاز ابو حنيفة شهادة امرأة واحدة . (الخامسة) رجل مع يمين وذلك في الاموال خاصة . (السادسة) امرأتان مع يمين وذلك في الاموال ايضا . فتلخص ان شهادة رجل وامرأتين او رجل ويمين او امرأتين ويمين مختصة بالاموال . واما مراتب الشهود فهي ايضا ست . (الاولى) العدل المبرز في العدالة فتقبل شهادته في كل شيء ولا يقبل فيه التجريح الا بالعداوة . (الثانية) العدل غير المبرز فتقبل شهادته في كل شيء ويقبل فيه التجريح بالعداوة وغيرها . (الثالثة) الذي تتوسم فيه العدالة . (الرابعة) الذي لا تتوسم فيه العدالة ولا الجرح . (الخامسة) الذي تتوسم فيه الجرح فلا تقبل شهادته هؤلاء الثلاثة دون تركية . (السادسة) المعروف بالجرح فلا تقبل شهادته حتى يزكي وانما يزكيه من علم توبته ورجوعه عما جرح به .

بيان يجب ان يقول المزكي هو عدل رضى واختلف ان اقتصر على قوله عدل او على قوله رضى ولا يكفي ان يقول لا اعلم فيه الا خيرا ويجب ان ينص المجرع على الجرح ما هي وعلى تاريخها اذ يمكن ان يكون قد تاب منها . ولا يكفي في التجريح والتعديل اقل من شاهدين الا ان يسأل القاضي رجلا فيخبره فيكفي واحد لانه من باب الخبر . ويشترط في المزكي كل ما يشترط في الشاهد من الشروط ويزاد الى ذلك ثلاثة شروط . (أحدها) ان يكون عارفا بالتزكية . (الثاني) ان يكون مطلعا على احوال المزكي بمجاورته او مخالطته له . (الثالث) ان يكون ذكرا فلا يجوز تعديل النساء ولا تجريحهن .

فروع : اذا زكى شاهدان رجلا وجرحه آخران قدم الشاهدان بالتجريح وقيل يقدم من كان عدل .

فروع : لا يجرح الشاهد الا من هو اظهر منه عدالة الا ان جرحه بالعداوة فيجوز تجريح من هو مثله او دونه .

الباب التاسع

في التحمل والاداء ومستند علم الشاهد ، وفيه خمس مسائل

(المسألة الاولى) في تحمل الشهادة وادائها ، وكلاهما فرض كفاية الا ان تعين ، اما التحمل فلا يجب على الشاهد ان يتحمل الا ان يفتقر اليه ويخشى تلف الحقوق لعدمه . واما اداء الشهادة فيجب على من تحملها اذا كان متعينا وذلك اذا لم يشهد غيره او تعذر اداء سائر الشهود ودعي لادائها من مسافة قريبة كالبريد والبريدين ولا يجوز اخذ الاجرة على الاداء لانه واجب . (المسألة الثانية) في ابتداء الشاهد بأدله شهادته قبل ان يدعى الى الاداء وذلك على ثلاثة اقسام : (الاول) يجب عليه فيه الابتداء ويجوز له وذلك فيما كان من حقوق الله وهو يستدام فيه التحريم كالطلاق والعتاق والشهادة بالرضاع والاحباس . (الثاني) لا يجب عليه فيه الابتداء ويجوز له وذلك فيما كان من حقوق الله ولا يستدام فيه تحريم كالزنى وشرب الخمر ، وترك الابتداء بالشهادة الاولى لانه ستر . (الثالث) لا يبتدأ فيه بالاداء حتى يدعى فان دعي اليه ادى وان سكت عنه ترك ذلك ، وان بدأ بها قبل ان دعي اليها لم تقبل منه وذلك في حقوق الناس بعضهم على بعض .

فروع : من كانت عنده شهادة لرجل لا يعلم بها صاحبها فليخبره بها ثم يؤديها عند الحاكم ان طلبه صاحبها بالاداء ومن ادخله رجلان بينهما للصلح جاز له ان يشهد بالصلح ولا يشهد بما اقر به احدهما . ومن قال له رجلان اسمع منا ولا تشهد علينا فلا يفعل فان فعل واحتيج الى شهادته فليؤدها ، ومن سمع رجلا يقر بحق فلا يشهد عليه حتى يستشهد لانه يمكن ان يكون خيرا عما تقدم الا ان قال المقر هو علي الان ونحو من اليقين . ومن اقر في الخلا وجحد في الملا فيجوز ان يجعل الغريم من يسمع اقراره خلف حائط او ستر الا ان كان المقر ضعيفا او مخدوعا فلا يجوز للشاهد ان يستتر عنه ولا تجوز الشهادة عليه بذلك . (المسألة الثالثة) في الشهادة على الخط وقد اختلف فيها ولكن جرى العمل بجوازها وهي على ثلاثة انواع : شهادة الشاهد على خط نفسه ، وشهادة الشاهد على خط شاهد غيره ، وشهادة الشاهد على خط غيره بما اقر به . (المسألة الرابعة) لا يجوز للانسان ان يشهد الا بما علمه يقينا لا يشك فيه اما برؤية او سماع الا انه تجوز الشهادة على شهادة شاهد آخر ونقلها عنه للقاضي اذا تعذر اداء الشاهد الاول لمرضه او غيبته او موته او غير ذلك في جميع الحقوق ومنعها الشافعي في حقوق الله ، وابو حنيفة في القصاص . وبكفي شاهدان في نقل شهادة شاهدين وقال الشافعي اربعة . (المسألة الخامسة) تجوز الشهادة بالسماع الفاشي في ابواب مخصوصة وهي عشرون : النكاح ، والرضاع ، والحمل ، والولادة ، والموت ، والنسب ، والولاء ، والحزبة . والاحباس ، والضرر ، وتولية القاضي . وعزله ، وترشيده السفينة ، والوصية

وان فلانا وصى ، والصدقات المتقدمة ، والاشربة المتقدمة ، والاسلام والعدالة ،
والجرحة . ولا تجوز الشهادة بالسمع القاسي في اثبات ملك لطالبه وانما تجوز
للدي هو في يديه بشرط حوزة له سنين كثيرة كالاربعين والخمسين .
فرع : اختلف فيمن رفع الى الشهود كتابا مطبوعا وقال اشهدوا علي بما
فيه ، وفي القاضي يطبع على كتاب ويشهد الشهود بأنه كتابه فقبل تجوز الشهادة
وان لم يقرؤوه وقيل لا تجوز الا ان يقرؤوه ويعلموا ما فيه .

الباب العاشر

في رجوع الشاهد عن شهادته

فان رجع قبل الحكم بها لم يحكم ولم يلزمه شيء خلافا لقوم ، وان رجع
بعد الحكم لم ينقض الحكم عند الجمهور خلافا للاوزاعي وسعيد بن المسيب .
ويلزم الشاهد ما اترف بشهادته اذا اقر انه تعمد الزور . ثم ان شهادته التي
رجع عنها بعد الحكم ان كانت في مال لزمه غرمه وان كانت في دم غرم الدية
في الخطأ والعمد وفاقا لابي حنيفة ، وقال اشهب يقتص منه في العمد وفاقا
للشافعي . وان كانت في حد فان رجع قبل الحكم حد وان رجع بعده حد ايضا
فان كان الحد رجما فاختلف هل تؤخذ منه الدية او يقتل . وان كانت في عتق
لزمه قيمة العبد لسيدته وان كانت في طلاق قبل الدخول لزم الشاهدين نصف
الصداق بخلاف بعد الدخول فلا يلزمهما شيء ، وقال ابو حنيفة صدق المثل .
واذا ادعى الشاهد الغلط فاختلف هل يلزمه ما لزم المتعمد للكذب ام لا والصحيح
انه يلزمه في الاموال لانها تضمن في الخطأ .
فرع : اذا حكم حاكم بشهادة شاهدين ثم قامت بعد الحكم بينة بفسقهما
لم يضمن ما اترف بشهادتهما ولو قامت بينة بكفرهما او رقهما ضمن .

الكتاب السادس

في الابهواب المشاكلة للاقضية لتعلقها بالاحكام، وفيه ستة عشر باباً

الباب الاول

في الاقرار وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول) في المقر ، وكل مقر يقبل اقراره الا ستة وهم : الصبي ، والمجنون ، فلا يقبل اقرارهما مطلقا ، والثالث العبد يقبل اقراره فيما يرجع الى بدنه كالحدود دون ما يرجع الى المال ، والرابع السفه فيقبل اقراره فيسي الخنايات والحدود دون الاموال ، والخامس الفليس وسياتي حكمه ، والسادس المريض فلا يقبل اقراره لمن يتهم بمودته من قريب او صديق ملاطف سواء كان وارثا او غير وارث الا ان يجيزه الورثة ، ويقبل فيما سوى ذلك .

شرح : اذا ابرأ المريض احد ورثته من شيء فان كان ابرأؤه من شيء لو ادعى الوارث البراءة منه كلف البينة على ذلك لم تنفعه تبرئة المريض وعليه ان يقيم البينة على صحة ذلك والا غرم ، وان كان ابرأؤه مما لو ادعى البراءة منه صدق بغير بينة نفعت التبرئة . ومن اقر على نفسه وعلى غيره لزمه الاقرار على نفسه ولم يلزمه اقرار على غيره ولكنه يكون شاهدا فيه ، ولذلك لا يقبل قرار الوصي على مخجوره ولا الاب على ولده الصغير او الكبير ويكونان شاهدين . ومن اقر بما له وما عليه قبل اقراره فيما عليه دون ماله .

(الفصل الثاني) في المقر به . اذا كان اللفظ بينا لزمه ما اقر به من مال او حد او قصاص فان كان لفظا محتملا حمل على اظهر معانيه . وفي هذا الفصل فروع كثيرة اختلف الفقهاء فيها لاختلاف معانيها فمن قال لفلان علي شيء قبل تفسيره بأقل ما يتمول ، ولو قال له علي مال قبل ما يفسر به ولو حبة او قيراطا ويحلف ، وقيل لا يقبل في اقل من نصاب الزكاة وقيل في ربع دينار . ولو قال مال عظيم او كثير فقبل هو كقوله مال وقيل هو الف دينار قدر الدية . فلو قال كذا فهو كالثي يقبل ما يفسره به ولو قال كذا وكذا بالعطف لزمه احد وعشرون لانه اقل الاعداد المعطوفات فلو قال كذا درهمان لزمه عشرون ولو قال كذا كذا درهمان بخير واو لزمه احد عشر لانه اقل عدد مركب . ولو قال عشرة دراهم

ونيف فالقول قوله في النيف . ولو قال له علي الف فسرهما بما شاء من دنانير او دراهم او غير ذلك . وان قال له علي بضعة عشر كان ثلاثة عشر لان البضعة من الثلاثة الى التسعة . ولو قال له علي اكثر مائة او جل مائة او نحو مائة او مائة الا قليلا فعليه الثلاثان وقيل النصف وزيادة وهو احد وخمسون . ولو قال دنانير او دراهم او جمع من اي من الاصناف كان لزمه ثلاثة وكذلك ان صغر فقال دريهمات . ولو قال دراهم كثيرة فقبل يلزمه اربعة وقيل تسعة وقيل مائتان . ولو قال ما بين واحد الى عشرة لزمته تسعة وقيل عشرة ولو قال عشرة في عشرة لزمته مائة الا ان فسرهما بأنه تعينت له عنده عشرة في عشرة باعها منه ولو قال له علي زيت او عسل في زق او في جرة لزمه المقر به والوعاء ولو قال درهم درهم لزمه درهم واحد وللطالب ان يحلفه انه ما اراد درهمين ولو قال درهم ودرهم او درهم ثم درهم او درهم مع درهم او فوق درهم او تحت درهم او قبل درهم او بعد درهم لزمه درهمان . ولو قال درهم بل دينار لزمه الدينار وسقط الدرهم . ولو قال لفلان في هذه الدار نصيب او حق قبيل تفسيره بما قل او كثر الا ان يدعى المقر له اكثر فيحلفه على نفي الزيادة ولو قال يوم السبت له علي الف وقال كذلك يوم الاحد لم يلزمه الا الف واحد الى ان يضيف الى شيئين مختلفين . ولو اختلف الاقرار فآقر له في موطن بمائة وفي موطن آخر بمائتين لزمه ثلاثمائة . ولو قال له علي الف من خمر او خنزير لم يلزم شيء ولو قال له علي الف ان حلف فحلف المقر له فلا شيء له لان المقر يقول ما ظننت انه يحلف . وان اقر بمائة دينار دينار لزمته دينار او ودیعة لزمته ودیعة فان قال دينار او ودیعة كانت دينار .

مسألة : في الاستثناء اذا استثنى ما لا يستغرق صح كقوله علي عشرة الا تسعة فيلزمه واحد فان استثنى فقال عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنان الا واحد لزمته خمسة . فان استثنى من غير الجنس كقوله الف درهم الا ثوبا صح الاستثناء على المشهور وذكر قيمة الثوب فاخرجت من الالف وقيل استثنائه باطل .

(الفصل الثالث) في الرجوع عن الاقرار فان اقر بحق لمخلوق لم ينفعه الرجوع وان اقر بحق الله تعالى كالزنى وشرب الخمر فان رجع الى شبهة قبل منه وان رجع الى غير شبهة ففيه قولان : قيل يقبل منه وفاقا لهما وقيل لا يقبل منه وفاقا للحسن البصري .

الباب الثاني

في الحكم على المديان وهو الغريم

ويقال ايضا غريم لصاحب الحق ، وفي الباب ثلاثة فصول :
(الفصل الاول) في انواع الغرماء وهم ثلاثة انواع . (الاول) غريم ملي فهذا

يجب الاداء ولا يحل له المثل . (الثاني) غريم معسر غير عديم فيستحب تأخير
وهو الذي يحجب به الاداء ويضر به . (الثالث) غريم معسر عديم فيجب تأخير
الى ان يوسر وقال ابو حنيفة : لغرمائه ان يلازموه ويدوروا معه حيث ما دار .
وقال عمر بن عبد العزيز وابن حنبل لهم ان يؤجروه وكان الحكم في اول الاسلام
ان يباع في دينه فنسخ لقول الله تعالى . «وان كان ذو عسرة فنظرة الى
ميسرة» .

(الفصل الثاني) في الحكم على المديان فاذا دعا صاحب الحق غريمه النسي
القاضي بعد ثبوت الحق وحلوله فلا يخلو من وجهين . (الاول) ان يدعي العدم .
(الثاني) ان لا يدعي العدم . فاما ان ادعى العدم فلا يقبل منه لان الناس
محمولون على الملاء حتى يثبت عدمهم . فاما ان يعطي رهنا او ضامنا بوجهه وإلا
سجن اتفاقا حتى يتبين عدمه ويتبين عدمه ان ثبت بالشهود العدول ويحلف بعد
ذلك انه ما له مال ولا ظاهر ولا باطن لان شهادة الشهود بالعدم هي على نفسي
العلم ويحلف هو على البت . فاذا تخلف بعد الثبوت سرح وسقط عنه الطلب حتى
يستفيد مالا ويؤدي منه ، فان ادعى صاحب الحق بعد ذلك انه قد استفاد مالا لم
يكا له ان يحلفه . واما الوجه الثاني وهو اذا لم يدع الغريم العدم فانه يؤمر
بالاداء فان قال امهلوني بينما يتيسر لي اعطى رهنا او ضامنا بالمال لم يسجن
ويؤخره القاضي مدة على حسب قلة الدين وكثرته وذلك يرجع الى اجتهاد
القاضي ، وهذا اذا لم يكن من اهل الناض فان كان من اهل الناض لم يؤخر
وامر بالاداء معجلا فان امتنع منه سجن . فان ادعى صاحب الحق ان عند الغريم
ناضا وانكر الغريم حلف الغريم انه ليس عنده ناض فان نكل عن اليمين حلف
صاحب الحق وأجبر الغريم على الاداء ولم يؤخر ، فان طلب صاحب الحق ان
يفتش دار الغريم فاختلف هل يمكن من ذلك ام لا .

(الفصل الثالث) في سجن الغريم وهو على ثلاثة انواع . «الاول» سجن من
ادعى العدم وجهلت حالته فيسجن حتى يثبت عدمه او يعطي ضامنا بوجهه .
«الثاني» سجن من اتهم انه اخفى مالا وغيبه فانه يسجن حتى يؤدي او يثبت
عدمه الى ان يعطي ضامنا بالمال . «الثالث» يسجن من اخذ اموال الناس وتعد
عليها وادعى العدم فتبين كذبه فانه يحبس ابدا حتى يؤدي اموال الناس او يموت
في السجن . وقال سحنون يضرب المرة بعد المرة حتى يؤدي اموال الناس ولا
ينجيه من ذلك الا ضامن بالمال .

الباب الثاني

في التفليس

الفلس هو عدم المال ، والتفليس هو خلع الرجل عن ماله للغرماء فاذا احاط
الدين بمال احد ولم يكن في ماله وفاء بديونه وقام الغرماء عند القاضي فانه

يجري في ذلك على المديان أحكام التفليس وهي خمسة . (الاول) ان يسجن استبراء لامره . (الثاني) ان تحل عليه الديون المؤجلة والمعجلة في المذهب بعد سجنه او استتاره كما تحل على الانسان اذا مات اتفاقا . (الثالث) ان لا يقبل اقراره بدين وشبهه وان كان اقراره بعد الديون وقبل التفليس قبل فيمن لا يتهم عليه ولا يقبل فيمن يتهم بالميل اليه من قريب او صديق ، فان كان اقراره بعد التفليس لم يقبل اصلا ولكن يجب في ذمته متى استفاد مالا . واختلف فسي اقراره بمال معين كالوديعة بينة والقراض فقبل وقبل لا يقبل وقبل لا يقبل ان كان على اصل القراض والوديعة بينة . (الرابع) ان يحجر عليه فلا ينفذ تصرفه في ماله فان تصرف فيه بعد الديون وقبل التفليس نفذ ما كان تصرفه بعوض كالبيع ولم ينفذ ما كان بغير عوض كالهبة والعتق واختلف في جواز رهنه وقضائه بعض غرمائه دون بعض ، واما بعد التفليس فلا ينفذ شيء من افعاله سواء كان بعوض او بغير عوض . «الخامس» قسم ماله على الغرماء بعد ان يترك له منه كسوته وما ياكله اياما هو واهله وفي الواضحة الشهر ونحوه . واختلف هل تترك كسوة زوجته وهل تباع عليه كتب العلم ثم يجتمع كل ما وجد له من اصول وعروض وغير ذلك وتباع الاصول والعروض ويقسم المجموع على الغرماء فان وفى بدينه سرح من السجن ويرى من الديون ، وان كان ماله لا يقوم بالديون قسم قسمة المحاصة والعمل في المحاصة ان ينظر نسبة ماله من جميع الديون ويعطى كل واحد من الغرماء بتلك النسبة دينه مثال ذلك اذا كان ماله عشرة دنائير والديون عشرون دينارا فيعطى كل واحد منهم نصف دينه ، وكذلك لو كان ماله عشرة والديون ثلاثون اعطى كل واحد منهم ثلث دينه . ويحلف المفلس انه ليس له مال ظاهر ولا باطن يؤدي منه بقية دينه ، وحيث يشرح من السجن . وقال ابو حنيفة ليس للحاكم ان يحجز على المفلس ولا يبيع ماله ببل يحبس حتى يؤدي او يموت في السجن .

مسألة : من باع سلعة ثم افلس المشتري او مات قبل اداء الثمن فله ثلاثة احوال . (الاولى) يكون البائع احق بسلعته في فلس المشتري وموته ذلك اذا كانت السلعة باقية بيد البائع وكذلك الصناع اذا افلس رب المتاع او مات والمتاع بيد الصناع وكذلك الارض احق بالزراع في الكراء . (الثانية) يكون البائع احق بالسلعة في فلس المشتري دون موته وهو اذا كانت السلعة باقية بيد المشتري وقال الشافعي هو احق بها في الموت والفلس وعكس ابو حنيفة . (الثالثة) يكون البائع فيها سواء مع سائر الغرماء في الموت والفلس وهذا اذا كانت السلعة قد فانت او ذهبت .

فرع : قال ابن حارث اتفقوا على ان البائع اذا وجد عين ماله بيد المشتري وقد زاد او نقص كان له اخذه على ما يوجب الحكم في الزيادة والنقص ، وقال ابن محرز ان تغيرت تغيرا يسيرا فالحكم فيها ان صاحبها احق بها ، وان تغيرت تغيرا كثيرا بطل حق البائع فيها ، وان تربى الدين على الميت او المفلس من كراء او اجارة او شيء غير البيع فالغرماء كلهم سواء .

الباب الرابع

في الحجر

المجورون سبعة وهم : الصغير ، والمجنون ، والسفيه ، والعبد ، والمريض ، والمرأة ، والفلس . فأما الصغير فهو غير البالغ فلا يجوز له التصرف في ماله فان تصرف بموضع كالبيع والشراء فذلك الى نظر وليه ، فان شاء رد وان شاء اجاز ولا كلام في ذلك لمن عامله . واذا رد ما باعه الصبي من ماله فلا شيء للمشتري مما دفع الثمن للصبي الا ان يكون الصبي اتفق ذلك في مصالحه التي لا بد له منها فيلزم الولي رده . وان تصرف بغير عوض كالهبة والعتيق فهو مردود . وكل ما يعقد الوالد على ولده الصغير فحكمه فيه نافذ لولايته عليه ونظيره له الا ما وهب من ماله او تصدق به فهو غير بائن . وينفذ عتقه لرقيق ولده وتلزمه القيمة . وكل ما اقر به الوالد على ولده الصغير فيما ينظر له فيه فاقارره جائز وما اقر به عليه من الفصب والجناية لم يجز اقراره عليه وانما هو فيه شاهد ، ويجوز للاب ان يشتري من نفسه لابنه الصغير وان يشتري لنفسه من ماله اذا كان ذلك نظر للولد .

بيان : فاذا بلغ فلا يخلو ان يكون ذكرا او انثى فان كان ذكرا فهو على ثلاثة اقسام . (احدها) ان يكون ابوه حيا فانه ينطلق من الحجر ببلوغه ما لم يظهر منه سفه او يحجره ابوه . (الثاني) ان يكون ابوه قد مات وعليه وصي فلا ينطلق من الحجر الا بالترشيد . فان كان وصيه بتقديم الاب فله ان يرشده من غير اذن القاضي ، وان كان الوصي مقدما من قاض لم يكن له ترشيد الا باذن القاضي . وللقاضي ترشيد المجور اذا ثبت عنده رشده سواء كان يوصي او بغير وصي . (الثالث) ان يبلغ ولا يكون اب ولا وصي وهو المهمل فهو محمول على الرشد الا ان يتبين سفهه . وان كانت انثى فهي تنقسم الى تلك الاقسام الثلاثة فاما ذات الاب اذا بلغت فتبقى في حجره حتى تتزوج ويدخل بها زوجها وتبقى مدة بعد الدخول واختلف في تحديد تلك المدة من عام الى سبعة اعوام وقيل لا تنطلق حتى يرشدها ابوها او يشهد لها بالرشد ، وقال الشافعي وابو حنيفة اذا بلغت ملكت امرها . واما ذات الوصي فلا تنطلق من الحجر الا بالترشيد حسبما ذكرنا . واما المهمة فقيل انها تملك امر نفسها اذا بلغت وقيل حتى يدخل بها زوجها او تمنس . واما السفيه فهو المبذر لماله اما لاتفاقه باتباعه لشهوته واما لعدم معرفته بمصالحه وان كان صالحا في دينه . والرشد هو الضابط للماله ولا يشترط صلاحه في دينه خلافا للشافعي وابن الماجشون . فاذا ثبت سفهه حجره القاضي وان كان كبيرا وقال ابو حنيفة من بلغ خمسا وعشرين سنة انطلق من الحجر ولم يجز الحجر عليه وان كان سفيها وافعال السفيه نافذة ما لم يحجر عليه ، وابن الماجشون انما تجوز افعاله اذا كان رشيدا ثم سفه بخلاف من بلغ سفيها . وطلاق السفيه نافذ وعتقه لام ولده ولا يزوج بناته الا باذن وليه . وافعال المهمل نافذة

عند غير ابن القاسم حتى يحجر عليه .

تكميل : في احكام الوصي ، فلا يجوز ان يكون الوصي الا عدلا واذا قبل الوصية في حياة الوصي فله ان يرجع في طول حياته ولا يرجع بعد مماته وكل ما يجيز الوصي من فعل المحجور فهو جائز وكل ما يفعله الوصي على وجه النظر فهو جائز بخلاف ما فعله على وجه المحابة وسوء النظر ولا ينبغي له ان يشتري من مال الميت شيئا لما يلحقه من التهمة الا ان يكون بيع ذلك قاض بالسواد على ملا من الناس . ولا يبيع الوصي عقار المحجور الا لحاجة او مصلحة ولا تجوز شهادة الوصي لمحجوره واذا دفع الوصي دين الميت بغير بينة ضمن واذا كان وصيان اثنان لم يفعل شيئا الا باذن الآخر ويكون المال عند اعدلهما ، ولا يقسم بينهما ، واذا اختلفا نظر السلطان بينهما . واذا انفق الوصي على المحجور فان كان في حضنته صدق فيما يشبه دون بينة وان لم يكن في حضنته فعليه البينة انه انفق عليهم او دفع اليهم . ويأكل الوصي الفقير من مال محجوره خلافا لابي حنيفة ووصي الوصي كالوصي في كل ما ذكر . واما المجنون فيحجر عليه حتى يبرأ . واما العبد فلا يجوز له التصرف في ماله الا باذن سيده وقد تقدم في معاملة العبيد . واما المريض فهو نوعان مريض لا يخاف عليه الموت غالبا كالابصر والمجدوم والارمد وغير ذلك فلا حجر عليه اصلا ، ومريض يخاف عليه في العادة كالحمى والسل وذات الجنب وشبه ذلك ، فهذا هو الذي يحجر عليه فيمنع مما زاد على قدر الحاجة من الاكل والشرب والكسوة والتداوي ومما يخرج من ماله بغير عوض كالهبة والعنق ولا يمنع من المعارضة الا ان كان فيها محابة . فان مات كان ما فعل مما يمنع منه في ثلثه وان عاش كان في راس ماله . وانما الحجر عليه لحق ورثته . ويلحق به من يخاف عليه الموت كالمقاتل في الصف والمحبوس للقتل والحامل اذا بلغت ستة اشهر واختلف في راكب البحر وقت الهول . واما المرأة فانما يحجر عليها اذا كانت ذات زوج ان تتصرف بغير عوض كالهبة والعنق فيما زاد على ثلث مالها خلافا لهما واذا تصرفت في اكثر من الثلث فبطلت الزيادة على الثلث خاصة وقيل يبطل الجميع . ولها التصرف بعوض في جميع مالها وبغير عوض في فما دون الا ان تكون قد امتعت زوجها في مالها فليس لها التصرف في شيء مما امتعته لا بعوض ولا بغير عوض الا باذنه وقد تقدم حكم الفلاس .

الباب الخامس

في الرهون وفيه عشر مسائل

(المسألة الاولى) في الرهون ، ويجوز رهن كل شيء يصح تملكه من العروض والحيوان والعقار ويجوز رهن المشاع خلافا لابي حنيفة ويجوز رهن الدنانير اذا طبع عليها ويجوز رهن الدين خلافا للشافعي ورهن التمر قبل بدء صلاحه

ويجوز الرهن قبل حلول الحق خلافا للشافعي وبعد حلوله اتفاقا . والرهن
محتبس بالحق ما بقي منه درهم ولا ينحل بمضه بأداء بعض الحق . (المسألة
الثانية) في المرهون فيه وهو جميع الحقوق من بيع أو سلف أو غير ذلك إلا
الصرف ورأس مال السلم . وقال الظاهرية لا يجوز أخذ الرهن إلا في السلم
يعنى السلم فيه واشتراطوا أن يكون أيضا في السفر وأن لا يوجد كاتب . (المسألة
الثالثة) في القبض وهو الحوز فهو شرط تمام في العقد وقال الشافعي وأبو
حنيفة شرط صحة وعلى المذهب فإذا عقد الرهن بالقول لزم وأجبر الراهن على
اقباضه للمرتهن في المطالبة به فإن تراخى المرتهن في المطالبة به أو رضي بتركه
في يد الراهن بطل الرهن . ولا يكفي في القبض الإقرار به ولا بد فيه من معاينة
البينة . وإذا قبض الرهن ثم أفلس الراهن أو مات فالمرتهن أحق به من سائر
الغرماء ويصح أن يقبض الرهن المرتهن أو أمين يتفقان عليه . (المسألة الرابعة)
يشترط دوام القبض خلافا للشافعي فإذا قبض الرهن ثم رده إلى الراهن بعارية
أو ودیعة أو كراء أو استخدام العبد أو ركوب الدابة بطل الرهن ومهما احتج إلى
استعمال الرهن أو أجارته فليتول ذلك المرتهن بأذن الراهن . (المسألة الخامسة)
في المنفعة في الرهن وهي المراهن فإذا اشترطها المرتهن جاز أن كان الدين من
بيع أو شبهه ولم يجز أن كان سلفا لأنه سلف جر منفعة ، فإن لم يشترطها
المرتهن ثم تطوع له الراهن بها لم يجز لأنها هدية مديان . وقال ابن حنبل ينتفع
المرتهن بالحيوان بنفقته . (المسألة السادسة) في بيع الرهن ولا يجوز للراهن
بيعه ويجوز أن يبيعه المرتهن وينصف نفسه من ثمنه أن كان الراهن قد جعل له
بيعه وإلا باعه الرهن . (المسألة السابعة) فيما يتبع الرهن فأما ما لا يتميز منه
كسمن الحيوان فهو تابع له أجماعا وإن كان متناسلا عنه كالولادة والنسب فيكون
تابعا له خلافا للشافعي بخلاف غير ذلك كصوف الغنم ولبنها أو ثمار الأشجار
وسائر الفلات فلا تتبعها في الرهن خلافا لأبي حنيفة . (المسألة الثامنة) فسي
ضمان الرهن إذا تلف ، إذا كان مما لا يغاب عليه فضمانه من الرهن كالعقار
والحيوان وإن كان مما يغاب عليه كسائر الأشياء فضمانه من القبض من المرتهن
إلا أن تقوم بهلاكه بينة ، وإن كان على يد أمين فضمانه من الراهن وقال الشافعي
ضمانه من الراهن ومصيبته عليه مطلقا وعكس أبو حنيفة . (المسألة التاسعة) لا
يجوز غلق الرهن وهو أن يشترط المرتهن أن الرهن له بحقه أن لم ينصفه الراهن
عند حلول الأجل . (المسألة العاشرة) إذا اختلفا في مقدار الحق الذي رهن فيه
فالقول قول الراهن عندهما وقال مالك القول قول المرتهن إلا فيما زاد على قيمة
الرهن فالقول قول الرهن .

الباب السادس

في الجمالة وهي الكفالة والزعامة والضمان

ويقال للضامن حميل وكفيل وزعيم ، وفيه أربع مسائل .

(المسألة الاولى) في المضمون وهو كل حق تصح النيابة فيه وذلك فسي الاموال وما يؤول اليها فلا يصح الضمان في الحدود ولا في القصاص لانها لا تصح النيابة فيها وانما الحكم فيها بالسجن حتى يثبت ويستوفي واجاز قوم الضمان فيها بالوجه . ويجوز ضمان المال المعلوم اتفاقا والمجهول خلافا للشافعي ويجوز الضمان بعد وجوب الحق اتفاقا وقبل وجوبه خلافا لشريحة القاضى وسحنون والشافعي . ويلزم الضامن الحق باقرار المطلوب حتى يثبت في المشهور وقيل يلزمه باعترافه كاعتراف المأذون له . (المسألة الثانية) في المضمون عنه وهو كل مطلوب بمال ويجوز الضمان عن الحي والميت ومنع ابو حنيفة الضمان عن الميت اذا لم يترك وفاء بدينه ، وعن الغائب . ويجوز عن المورس والمعدم ويجوز الضمان باذن المضمون وبغير اذنه . (المسألة الثالثة) في الضامن وهو كل من يجوز تصرفه في ماله فلا يجوز ضمان السفينة ولا الصغير ولا العبد الا باذن سيده سواء كان مأذونا له او غير مأذون له ولا المرأة فيما زاد على ثلث مالها الا باذن زوجها . (المسألة الرابعة) في انواع الضمان وهو نوعان : ضمان مال ، وضمان وجه . فأما ضمان المال فيغرم فيه الضامن ويرجع فيه المضمون عنه ان ضمنه باذنه اتفاقا وكذلك ان ضمنه بغير اذنه خلافا لابي حنيفة وينقسم ضمان المال قسمين احدهما ان يكون على حكم ضمان الخيار فيأخذ من شاء من الضامن او الغريم على المشهور . وقال ابن كنانة واشهب لا يغرم الضامن الا مع عدم الغريم والاخر ان لا يكون كذلك فاختلف فيه فقيل يأخذ أيهما شاء كضمان الخير وفاقا لهم وقال ابن القاسم انما يأخذ من الغريم الا ان افلس او غاب فحينئذ يأخذ من الضامن .

فروع ثلاثة : (الفرع الاول) اذا اخذ ضامنين بحقه فليس على احدهما الا نصف الحق الا ان يكون احدهما في موطنين فكل واحد منهما ضامن لجملة الحق . وكذلك اذا ضمنا بحكم ضمان الخيار او ضمن كل واحد الآخر . (الفرع الثاني) اذا اخذ الطالب المطلوب فهو تأخير للكفيل وقيل اسقاط للكفالة واذا اخذ الطالب الكفيل فهو تأخير للمديان الا ان يحلف انه لم يرد تأخيره . (الفرع الثالث) من تحمل عن احد صداقا او ثمنا في نفس العقد على وجه الحمل لا على وجه الحماله فهو لازم له في حياته وبعد وفاته فان تحمله بعد العقد لزمه فسي الحياة دون الوفاة وقال ابن الماجشون يلزمه فيهما . واما ضمان الوجه فهو جائز خلافا للشافعي وللظاهرية وهو على قسمين : (احدهما) ان يضمن احضاره ويشترط ان لم يحضره فلا شيء عليه فينفعه شرطه ولا غرم عليه ان لم يحضره والقول قوله في انه لم يجده الا ان ثبت انه كان قادرا على الاتيان به فغرم وان مات الضامن فلا شيء على ورثته . (الثاني) ان يضمن احضاره ولا يشترط ذلك فان احضره بريء وان لم يحضره غرم المال وان مات غرمة ورثته من تركته الا ان يحضروا المضمون . وقال ابو حنيفة يحبس حتى يأتي به والاحضار وهو ان يجمعه مع مطالبه في مواضع الحكم .

الباب السابع

في الحوالة

وهي على نوعين : احالة قطع ، واحالة اذن . فأما احالة القطع فلا تجوز في المذهب الا بثلاثة شروط : (الشرط الاول) ان يكون الدين المحال به قد حل سواء كان المحال فيه قد حل او لم يحل ولا تجوز بما لم يحل سواء كان المحال به مساويا للمحال فيه في الصفة والمقدار فلا يجوز ان يكون احدهما أقل او أكثر او أدنى او أعلى لانه بيع دين بدين . (الشرط الثاني) ان يكون الدين المحال به مساويا للمحال فيه في الصفة والمقدار فلا يجوز ان يكون احدهما أقل او أكثر او أدنى او أعلى لانه بيع دين بدين . (الشرط الثالث) ان لا يكون الدينان او احدهما طعاما من سلم ، لانه بيع الطعام قبل قبضه . فاذا وقعت الاحالة برئت بها ذمة المحيل من الدين الذي كان عليه للمحال وانتقل الى طلب المحال عليه . ولا رجوع للمحال على المحيل ان أفلس المحال عليه او اترك الا ان يكون المحيل قد غر المحال لكونه يعلم فليس المحال عليه او بطلان حقه قبله ولم يعلم المحال بذلك . وقال الشافعي لا يرجع على المحيل غره او لم يغره . وأما الاذن فهو كالتوكيل على القبض والاقطاع فيجوز بما حل وبما لم يحل ولا تبرأ به ذمة المحيل حتى يقبض المحال من المحال عليه ماله ويجوز للمحيل ان يعزل المحال في الاذن على القبض ولا يجوز له عزله في احالة القطع . ويشترط في الاحالة والاذن رضی المحيل والمحال ولا يشترط رضی المحال عليه خلافا لداود ولا يلزم المحال قبول الاحالة خلافا لداود .

الباب الثامن

في الوكالة وفيه ست مسائل

(المسألة الاولى) في الموكل والوكيل وتجوز وكالة الغائب والمرأة والمريض اتفاقا ووكالة الحاضر الصحيح خلافا لابي حنيفة . وأما الوكيل فكل من جاز له التصرف لنفسه في شيء جاز له ان ينوب فيه عن غيره الا انه لا يجوز توكيل العدو على عدوه ولا يجوز توكيل الكافر على بيع او شراء او سلم لئلا يفعل الحرام ولا توكيله على قبض من المسلمين لئلا يستعلي عليهم . (المسألة الثانية) فيما تصح الوكالة فيه وما لا تصح ، وتجوز الوكالة في كل ما تصح النيابة فيه من الامور المالية وغيرها والعبادات والقربات الا العبادات المتعلقة بالابدان كالصلاة والصيام فلا تصح النيابة فيها ، وتصح في العبادات المتعلقة بالاموال كالزكاة واختلف في صحتها في الحج . (المسألة الثالثة) في انواع الوكالة وهي نوعان . (الاول) تفويض عام فيدخل تحته جميع ما تصح فيه النيابة من الامور المالية والنكاح والطلاق وغير ذلك الا ما يستثنيه المفوض من الاشياء ، وقال الشافعي

لا يصح التفويض العام . (الثاني) توكيل خاص فيختص بما جعل الموكل للوكيل من قبض او بيع او خصام او غير ذلك فاذا وكله على البيع وعين له ثمناً لسم يجر له ان يبيع بأقل منه وان وكله على البيع مطلقاً لم يجر له ان يبيع بعرض ولا نسيئة ولا بما دون ثمن المثل خلافاً لابي حنيفة ، وان اذن له ان يبيع بما يرى وكيفما يرى جاز له ذلك كله ويجوز للوكيل والوصي ان يشتريا لانفسهما من مال الموكل واليتيم اذا لم يحابيا انفسهما ومنعه الشافعي وقال : هو مردود . وان وكله على الخصام لم يكن له ان يقر عنه الا ان جعل له ذلك في التوكيل ، وقال الشافعي لا يجوز الاقرار عليه وان جعله له ، وقال ابو حنيفة يجوز وان لم يجعل له . ولا يجوز للوكيل ان يوكل غيره الا ان جعل له الموكل ذلك او يكون توكيله عاماً . (المسألة الرابعة) فيما يبطل الوكالة وهو شيان موت الموكل بخلاف في المذهب وعزل الوكيل . واختلف هل تبطل الوكالة بنفس العزل او الموت قبل ان يعلم الوكيل بذلك او لا تبطل حتى يعلم الوكيل بذلك واذا ابتدأ الوكيل الخصام في مجلس او مجلسين لم يكن لموكله ان يعزله الا باذن خصمه . وتبطل الوكالة اذا طالت مدتها نحو ستة اشهر الا ان يجعلها على الدوام او تكون على امر معين فلا تبطل حتى ينقضي . (المسألة الخامسة) تجوز الوكالة بأجرة وبغير اجرة فان كانت بأجرة فحكمها حكم الاجارات وان كانت بغير اجرة فهو معروف من الوكيل وله ان يعزل نفسه الا حيث يمنع موكله من عزله . (المسألة السادسة) في اختلاف الموكل والوكيل فاذا قال الوكيل قد دفعت اليك وانكر ذلك الموكل فاقول قول الوكيل مع يمينه وان طال الزمان فلا يمين عليه ، واذا قبض الوكيل شيئاً فادعى تلفه بعد قبضه لم يبرأ الدافع اليه الا ببينة على الدفع واذا اختلفا هل وكله ام لا فقالا وكلتني وقال الآخر ما وكلتك فاقول قول الموكل .

الباب التاسع

في الفصب وفيه ثمان مسائل

(المسألة الاولى) في حد الفصب وهو اخذ رقية الملك او منفعة بغير اذن المالك على وجه الغلبة والقهر دون حراة . وذلك ان اخذ اموال الناس بالباطل على عشرة اوجه كلها حرام والحكم فيها مختلف : الاول الحراة والثاني الفصب والثالث السرقة والرابع الاختلاس والخامس الخيانة والسادس الاذلال والسابع الفجور في الخصام بانكار الحق او دعوى الباطل والثامن القمار كالشطرنج والتدب والتاسع الرشوة فلا يحل اخذها ولا اعطاؤها والعاشر الغش والخلافة فسي البيوع . (المسألة الثانية) فيما يجب على الفاصب وذلك حقان . (احدهما) حق الله تعالى وهو ان يضرب ويسجن زجراً له ولا مثاله على حسب اجتهاد الحاكم . (الثاني) حق الغصوب منه وهو ان يرد اليه ما غصبه فان كان الغصوب قائماً رده بعيته اليه وان كان قد فات رد اليه مثله او قيمته فيرد المثل فيما له مثل

وذلك في كل مكيل وموزون ومعدود من الطعام والدنانير والدراهم وغير ذلك ،
 ويرد القيمة فيما لا مثل له كالعروض والحيوان والعقار . وتعتبر القيمة في ذلك
 يوم الغصب لا يوم الرد . وقال الشافعي وأبو حنيفة إنما يرد المثل ولا يسرد
 القيمة . والفوات الذي يرد الى المثل او القيمة هو هلاك المصوب او نقصانه
 او حدوث عيب مفسد فيه او صنع شيء منه حتى يسمى باسم آخر كالفضة
 تصاغ حليا والنحاس يصنع منه قدر . وقال ابو حنيفة لا يضمن الفاسب عقارا
 ان تلف سبيل او حريق او شبه ذلك خلافا للامامين واجمعوا على الضمان اذا كان
 تلفه بجناية من الفاسب . (المسألة الثالثة) في دعوى الغصب وذلك انه ان ثبت
 على المدعى عليه باعتراف او بينة بعد الاعذار اليه قضي عليه بما ذكرنا وان لم
 يثبت عليه فيقسم اربعة اقسام : (الاول) ان يكون المدعى عليه معروفا بالصالح
 فلا يمين عليه ويؤدب المدعي . (الثاني) ان يكون المدعى عليه مستور الحال من
 اوسط الناس فلا يمين عليه ولا يؤدب المدعي . (الثالث) ان يكون المدعى عليه
 ممن يتهم بذلك فعليه اليمين فان نكل حلف المدعي واستحق . (الرابع) ان يكون
 المدعى عليه معروفا بالغصب فيضرب ويهدد ويسجن حتى يعترف . (المسألة
 الرابعة) في غلة الشيء المصوب ، اما ان كانت الفلة ولادة كنتاج البهائم وولد
 الامة فيردها الفاسب مع الام باتفاق وان وطئ الجارية فعليه الحد وولده منها
 رقيق للمصوب منه واما ان كانت غير ذلك ففيها خمسة اقوال ، قيل يردها
 مطلقا لتعديه وفاقا للشافعي ، وقيل لا يردها مطلقا لانها في مقابلة الضمان الذي
 عليه ، وقيل يردها في الاصول والعقار لانه مأمون ولا يتحقق الضمان فيه دون
 الحيوان وشبهه مما يتحقق فيه الضمان ، وقيل يردها ان انتفع بها ولا يردها ان
 عطلها وفاقا لابي حنيفة ، وقيل يردها ان غصب المنافع خاصة ولا يردها ان
 غصب المنافع والرقاب . (المسألة الخامسة) من غصب ارضا فبني فيها فربها
 بالخيار بين هدم البنيان وازالته . يأخذ الفاسب انقاضه ، وبين تركه على ان يعطي
 الفاسب قيمة انقاض البنيان من خشب وقرميد واجر وغير ذلك تقوم منقوضة
 بعد طرح اجرة القلع ولا يعطيه قيمة التجهيز والتزويق وشبه ذلك مما لا قيمة
 له . ومن غصب سارية او خشبة فبني عليها فلربها اخذها وان هدم البنيان وقال
 ابو حنيفة انما له قيمتها . (المسألة السادسة) من غصب ارضا ففرس فيها
 اشجارا لا يؤمر بقلعها والمصوب منه ان يعطيه قيمتها بعد طرح اجرة القلع
 كالبنيان فان غصب اشجارا ففرسها في ارضه امر بقلعها خلافا لابي حنيفة فان
 زرع في الارض المصوبة زرعاً فان اخذها صاحبها في ابان الزراعة فهو مخير بين
 ان يقطع الزرع او يتركه للزارع ويأخذ الكراء وان اخذها بعد ابان الزراعة فليل هو
 مخير كما ذكرنا وقيل ليس له قلعها وله الكراء ويكون الزرع لزاعه . (المسألة
 السابعة) اذا نقص المصوب عند الفاسب فصاحبه مخير بين ان يأخذ قيمته يوم
 الغصب ويتركه للفاسب وبين ان يأخذه ويأخذ قيمة النقص ان كان من فصل
 الفاسب وان كان من فعل الله لم يأخذ قيمة النقص . (المسألة الثامنة) ان

اختلف الغاصب والمغضوب منه في جنس المغضوب او صفته او قدره ولم يكن لاحدهما بينة فالقول قول الغاصب مع يمينه والغاصب ضامن لما غصبه سواء تلف بأمر الله او من مخلوق .

الباب العاشر

في التعدي

وهو اعم من الغصب لان التعدي يكون في الاموال والفروج والنفوس والابدان فاما التعدي في النفوس والابدان فتذكره في باب الدماء والقصاص وتذكر هنا فصلين في الاموال والفروج .

(الفصل الاول) في التعدي في الاموال وهو على اربعة انواع : (الاول) اخذ الرقبة وهو الغصب الذي تقدمت احكامه في الباب قبل هذا . (الثاني) اخذ المنفعة دون الرقبة وهو ضرب من الغصب ويجب فيه الكراء مطلقا . (الثالث) الاستهلاك باتلاف الشيء كقتل الحيوان او تحريق الثوب كله او تخريقه وقطع الشجر وكسر الفخار واتلاف الطعام والدنانير والدراهم وشبه ذلك ويجري مجراه التسبب في التلف كمن فتح حانوتا لرجل فتركه مفتوحا فسرق او فتح قفص طائر فطار او حل دابة فهربت او حل عبدا موثقا فأبق او اوقد نارا في يوم ريح فأحرقت شيئا او حفر بئرا بحيث يكون حفره تعديا فسقط فيه انسان او بهيمة او قطع وثيقة فضاع ما فيها من الحقوق . فمن فعل شيئا من ذلك فهو ضامن لما استهلكه او اتلفه او تسبب في اتلافه سواء فعل ذلك كله عمدا او خطأ ، الا ان ابا حنيفة قال لا يضمن الطائر من فتح قفصه فطار وعليه غرم المثل في المكيل والمعدود والموزون وغرم القيمة يوم الاتلاف فيما سوى ذلك .

فرعان : (الفرع الاول) اذا خيف على المركب الفرق جاز طرح ما فيه من المتاع اذن اربابه او لم يأذنوا اذا رجا بذلك نجاته وكان المطروح بينهم على قدر اموالهم ولا غرم على من طرحه . (الفرع الثاني) اذا اصطدم مركبان في جريهما فانكسر احدهما او كلاهما فلا ضمان في ذلك . (الرابع) الافساد وهو على نوعين (احدهما) ان يذهب المنفعة المقصودة من الشيء كمن قطع يد عبد او رجل دابة فيخير صاحبه بين ان يأخذ قيمة ما نقصه ذلك الفساد او يسلمه للمفسد ويأخذ قيمته منه كاملة ، والاخر ان يكون الفساد يسيرا فيصلحه من افسده ويأخذ صاحبه قيمة ما نقص كثقب الثوب وقطع ذنب الدابة الا ان تكون لركوب ذوي الهيئات فقطع ذنبها كتعطيل منفعتها .

بيان : وهذا كله اذا تعمد انسان مكلف فان كان غير بالغ فيحكم عليه فسي التعدي في الامور بحكم البالغ اذا كان يعقل فيغرم ما اتلفه ان كان له مال فان لم يكن له مال اتبع به . واما الصبي الذي لا يعقل فلا شيء عليه فيما اتلفه من نفس او مال كالجماء وقيل المال هدر والدماء على العاقلة كالمجنون وقيل المال في

ماله والدم على عاقلته ان بلغ الثلث وأما ما أفسدت الدواب فان كان لها راكب او سائق او قائد فهو ضامن لما تفسده في النفوس والاموال . وأما ما أفسدت المواشي من الزرع والشجر فان كان بالليل على أرباب المواشي وان كان بالنهار فلا ضمان عليهم الا ان فرطوا في حفظها ولم يمنعوها من الزرع ، والضمان في ذلك على الراعي لا على صاحب الماشية وما اتلفت المواشي سوى الزرع والثمار من النفوس والاموال فلا شيء فيه .

(الفصل الثاني) في التعدي في الفروج فمن اغتصب امرأة وزنى بها فعليه حد الزنى وان كانت حرة فعليه صداق مثلها وان كانت أمة فعليه ما نقص من ثمنها بكرة كانت او ثيبا ولا يلحق به الولد ويكون الولد من الأمة التي اغتصبها او زنى بها عبدا لسيد الأمة . وقال ابو حنيفة لا صداق على المستكره في الزنى وهذا كله اذا ثبت عليه ذلك باعترافه او بمعاينة أربعة شهود او ادعت ذلك مع قيام البينة على غيبته عليها فان ادعت عليه انه استكرهها فغاب عليها ووطنها وأنكر هو ولم يكن لها بينة فلا يجب عليه حد الزنى وانما النظر هل يجب عليه يمين على نفي دعواها او هل لها عليه صداق وهل تحد هي حد القذف او حد الزنى ففي ذلك تفصيل . وذلك انه لا يخلو ان تدعي ذلك على رجل صالح او طالح يتهم بذلك او مجهول الحال . فان ادعت ذلك على رجل صالح لم يجب عليه يمين ولا صداق ووجب عليها حد القذف وأما حد الزنى لاعترافها على نفسها فان كانت قد جاءت مستفيضة متمسكة به قد فضحت نفسها وهي تدمي ان كانت بكرة سقط عنها حد الزنى وان كانت قد جاءت على غير ذلك حدث حد الزنى . وأما ان ادعت ذلك على رجل يتهم بذلك فليس عليها حد قذف ولا زنى ويجب على الرجلين اليمين فان حلف براء وان نكل عن اليمين حلفت المرأة واستحقت صداقها عليه ، وذلك بعد ان يسجن ليكشف عن امره . وأما ان ادعت ذلك على من كان مجهول الحال استحلف فان نكل عن اليمين حلفت هي وأخذت صداقها .

الباب الحادي عشر

في الاستحقاق

وهو ان يكون شيء بيد شخص ثم يظهر انه حق شخص آخر مما ثبت به الحقوق شرعا من اعتراف او شاهدين او شاهد ويمين او غير ذلك فيقضي له به ولا يخلو ان يكون المستحق من يده قد صار له ذلك الشيء المستحق بفصب او شبهة ملك كالشراء والارث وغير ذلك ، فان صار له بفصب فقد تقدم حكم ذلك في باب الفصب وان صار له بشبهة ملك فالمستحق بالخيار بين ان يأخذه بعينه او يجيز البيع ويترك السلعة في يد المشتري فيتبع البائع بالثمن . وليس حكمه حكم الفصب بل يخالفه في مسائل فمعناها ان المستحق منه لا يرد القلة التي

استفادها فيه ولا يعطي فيها كراء . ومنها انه كان قد زرع الارض فليس لمستحقها قلع الزرع ، فان كان الاستحقاق في ابان الزراعة فله الكراء وان كان بعد ابان الزرع فلا كراء له . ومنها انه ان كان قد بنى بها فليس للمستحق هدم البناء بل يقال للمستحق تعطيه قيمة بنائه قائما لا منقوصا فان ابنى قيل للآخر اعطه قيمة ارضه دون البنيان فان ابنى كانا شريكين هذا بقيمة ارضه وذاك بقيمة بنيانه . ومنها انها ان كانت امة فوطئها فلا حد عليه وان ولدت منه فاختلف هل يأخذها المستحق او يأخذ قيمتها واما الولد فلا يأخذه باتفاق ولكن اختلف هل يأخذ قيمته ام لا . ومنها انه ان كان الشيء المستحق قد صار للمستحق منه بشراء فله ان يرجع بالثمن على الذي باعه منه فان كان البائع في بلد آخر وأراد المستحق من يده ان يحمل الشيء المستحق الى البلد الذي فيه البائع ليرجع عليه ثمنه فيوقف قيمته ويذهب به .

الباب الثاني عشر

في موجبات الضمان

ومن اخذ مال غيره فهل يضمنه ام لا ، يختلف ذلك باختلاف وجوه القبض فانه على وجوه وذلك ان كان لمنفعة القابض فالضمان عليه وان كان لمنفعة الدافع فلا ضمان منه وان كان لمنفعتهما معا فينظر من اقوى منفعة فيضمن . وقد يختلف في فروع من هذا الاصل وهو ينقسم الى سبعة اقسام : (الاول) ان يقبضه على وجه التعدي والقبض فهو ضامن له حسبما تقدم في بابيه . (الثاني) ان يقبضه على وجه انتقال تملكه اليه بشراء او هبة او وصية فهو ضامن ايضا سواء كان البيع صحيحا او فاسدا . (الثالث) ان يقبضه على وجه السلف فهو ضامن له ايضا . (الرابع) ان يقبضه على وجه العارية والرهن فان كان مما لا يغاب عليه وهي الاصول والحيوان لم يضمنه ، وان كان مما يغاب عليه كالعروض فهو ضامن له الا ان تقوم بينة على التلف من غير تعد منه ولا تضييع . (الخامس) ان يقبضه على وجه الوديعة فلا ضمان عليه سواء كان مما يغاب ام لا . (السادس) ان يكون على وجه القراض او الاجارة على حمله او الاجارة على رعاية الغنم فلا يضمن العامل ولا الاجير الا ان تعدي ، وهو مصدق في دعوى التلف مع يمينه ، وخسارة المال من ربه ، الا الاجير على حمل الطعام فانه لا يصدق على دعوى التلف الا ببينة . (السابع) تضمن الصناع فيضمنون ما غابوا عليه سواء عملوه بأجرة او بغير اجرة ولا يضمنون ما لم يغيبوا عليه . ولا يضمن الصناع الخاص الذي لم ينصب نفسه للناس وقال ابو حنيفة لا يضمن من عمل بغير اجرة . وللشافعي في ضمان الصناع قولان فان قامت بينة على التلف سقط عنهم الضمان واختلف هل يجب لهم اجرة اذا كان هلاكه بعد تمام العمل وكذلك يضمنون كل ما جاء على ايديهم من حرق او كسر او قطع اذا عمله في حانوته الا في الاعمال

التي فيها تقرير كاحتراق الثوب في قدر الصباغ واحتراق الخبز في الفرن وتقويم السيوف فلا ضمان عليهم فيها الا ان يعلم انهم تعدوا . ومثل ذلك الطبيب يسقي المريض او يكويه فيموت ، والبيطار يطرح الدابة فتموت ، والحجام يختن الصبي او يقطع الضرس فيموت صاحبه فلا ضمان على هؤلاء لانه مما فيه التعزيز وهذا اذا لم يخطيء في فعله فان اخطأ فالدية على عاقلته ، وينظر فان كان عارفا فلا يعاقب على خطئه وان كان غير عارف وعرض نفسه فيؤدب بالضرب والسجن ، ولا ضمان على صاحب السفينة خلافا لابي حنيفة ولا على صاحب الحمام اذا ضاعت الثياب بغير تقصير .

بيان : كل من قلنا انه يصدق في دعوى التلف فلا يمين عليه الا ان يكون متهما فاما ان ادعى رد الشيء فان كان ممن لا يصدق في دعوى التلف لم يصدق في دعوى الرد الا ببينة وان كان ممن يصدق في دعوى التلف مثل الوديعة والقراض وعارية ما لا يغاب عليه فانه يصدق في دعوى الرد اذا كان قبضه بغير بينة فان كان قبضه ببينة لم يصدق في دعوى الرد الا ببينة .

تكميل : كل أمين على شيء فهو مصدق دون يمين فيما يقوله ادعى عليه من وجه يجب عليه به الضمان الا ان يكون متهما فيجب عليه اليمين فمن ذلك الوالد في مال ابنه الصغير وما ابنته البكر والوصي في مال محجوره وأمين الحاكم الذي يضع المال على يديه والمستودع والعامل في القراض والاجير فيما استؤجر عليه والاجير على حمل شيء غير الطعام والوكيل فيما وكل عليه والأمور بالشراء والبيع والسمسار الذي يبيع للناس أموالهم ويدخل فيما بينهم والشريك فسي المال والرسول فيما يرسل به من شيء والذي يرسل معه مال يشتري به شيئا والصانع على التفصيل المتقدم وكل من تصرف منهم على غير الوجه الجائز له ضمن كالمقارض اذا دفع المال الى غيره او خالف ستة القراض والأمين اذا حرك الامانة والأمور اذا فعل غير ما أمر به وكل من فعل ما يجوز له فعله فتولد منه تلف لم يضمن ، فان قصد ان يفعل الجائز فأخطأ ففعل غيره او جاوز فيه الحد او قصر فيه عن الحد فتولد منه تلف يضمنه وكل ما خرج عن هذا الاصل فهو مردود اليه .

الباب الثالث عشر

في الصلح

الاصلاح بين الناس مندوب ولا بأس ان يشير الحاكم بالصلح على الخصوم ولا يجبرهم عليه ولا يلح فيه الحاحا يشبه الالتزام وانما يندبهم الى الصلح ما لم يتبين له ان الحق لاحدهما فان تبين له انفذ الحكم لصاحب الحق ، والصلح على نوعين : (النوع الاول) اسقاط وبراء وهو جائز مطلقا . (النوع الثاني) صلح على عوض فهذا يجوز الا ان أدى الى حرام . وحكمه حكم البيع سواء كان في

عين او دين فيقدر المدعى به والمقبوض عن الصلح كالعوضين فيما يجوز بينهما ويمتنع ، فيمتنع فيه الجهالة والغرر والربى والوضع على التبعجيل وما اشبه ذلك ، ويجوز الصلح على الذهب وعلى الفضة بالذهب بشرط حلول الجميع وتعجيل القبض . ويجوز الصلح على الاقرار اتفاقا وعلى الانتكار خلافا للشافعي وهو ان يصلح من وجبت عليه اليمين على ان يفتدي منها . ويحل لمن بذل له شيء في الصلح ان يأخذه ان علم انه مطالب بالحق فان علم انه مطالب بالباطل لم يجز له اخذه .

فروعان : (الفرع الاول) من ادعى على رجل حقا فانكر فصالحه ثم ثبت الحق بعد الصلح باعتراف او بيعة فله الرجوع في الصلح الا ان كان عالما بالبيعة وهي حاضرة ولم يقم بها فالصلح له لازم . (الفرع الثاني) اذا كان احد المتصالحين قد اشهد قبل الصلح اشهاد تقية ان صلحه انما هو لما يتوقعه من انكار صاحبه او غير ذلك فان الصلح لا يلزمه اذا ثبت اصل حقه .

الباب الرابع عشر

في احكام الارضين وفيه اربع مسائل

(المسألة الاولى) في احياء الموت ، ومن احيا ارض موات فهي له ، والموات هي الارض التي لا عمارة فيها ولا يملكها احد . واحياؤها يكون بالبناء والفرس والزراعة والحراث واجراء المياه فيها وغير ذلك ، فان كانت قريبة من العمران افتقر احيائها الى اذن الامام بخلاف البعيدة من العمران . (المسألة الثانية) في الحريم ، وحريم البئر ما حوله فهو يختلف بقدر كبر البئر وصغرها وشدة الارض ورخاوتها . وحريم الدار مدخلها ومخرجها ومواضع مضابطها وشبه ذلك . وحريم القدان حواشيه ومدخله ومخرجه . وحريم القرية موضع محطتها ومرعاها . (المسألة الثالثة) في المياه وهي بالنظر الى تملكها والانتفاع بها تنقسم الى اربعة اقسام : «القسم الاول» ماء خاص وهو الماء المملك في الارض المملكة كالبئر والعين فينتفع به صاحبه وله ان يمنع غيره من الانتفاع به وان يبيعه ويستحب له ان يبذله بغير ثمن ولا يجبر على ذلك الا ان يكون قوم اشتد بهم العطش فخافوا الموت فيجب عليه سقيهم فلن يمنعهم فلم ان يقاتلوه على ذلك . وكذلك ان انهارت بئر جاره وله زرع يخاف عليه التلف فعليه ان يبذل له فضل مائه ما دام متشاعلا باصلاح بئره . «القسم الثاني» ماء عام وهو غير مملك في ارض غير مملكة كالانهار والعيون والنفدر فالتناس فيه سواء لا يختص به احد دون احد . «القسم الثالث» ماء يتجمع من الامطار والسيول فيجري الى ارض بعد ارض فيأخذه الاعلى فالاعلى فيسقي ، ويمسكه حتى يصل الى الكعبين ثم يطلقه للذي تحته . «القسم الرابع» الابار التي تحفر في البوادي لسقي المواشي فمن حفرها يبدأ بالانتفاع ويأخذ الناس ما فضل لهم وليس له ان يمنعهم من ذلك .

(المسألة الرابعة) في الكلا وهو المرعى فان كان في ارض غير متملكة فالتاس فيه سواء وان كان في ارض متملكة فلصاحب الارض الانتفاع به واختلف هل يجوز له بيعه ومنع منه ام لا .

الباب الخامس عشر

في المرافق ومنع الضرر وفيه فصلان

(الفصل الاول) في الجدران والسقف وفيه ثلاث مسائل . (المسألة الاولى) اذا كان جدار بين دارين لرجلين فلا يخلو ذلك من ثلاثة احوال (الحالة الاولى) ان يكون لاحدهما فله ان يتصرف فيه بما شاء ويستحب له ان لا يمنع جاره من غرز خشبة فيه ولا يجبر على ذلك وقال الشافعي يجبر فان اتهدم هذا الحائط لم يجب على صاحبه بناؤه وان دعى الجار صاحبه الى البنيان لم يلزمه ويقال استقر على نفسك . (الحالة الثانية) ان يكون الجدار ملكا لرجلين فليس لاحدهما ان يتصرف فيه الا باذن شريكه وان اتهدم فبنيانه عليهما فان ابى احدهما من البناء فان كان ينقسم قسم بينهما وان لم ينقسم اجبر على بنيانه مع شريكه وقيل لا يجبر فان هدمه احد فعليه ان يرده الا اذا كان هدمه صلاحا فهو بينهما . (الحالة الثالثة) اذا تنازعا في ملكه فيحكم به لمن يشهد العرف بانه له وهو لمن كانت اليه القمط والعقود ، فالقمط هي ما تشد به الحيطان من الحص وشبهه، والعقود هي الخشب التي تجعل في اركان الحيطان لتشدّها فان لم يشهد العرف لاحدهما حكم باحكام التداعي وقال الشافعي لا دليل في الخشب على ملكك الحائط والحائط بينهما مع ايمانهما . (المسألة الثانية) اذا اتهدم حائط بستان مشترك فاراد بعضهم بناءه وابى بعضهم فان كان مقسوما الا ان الحيطان تضمه فلا حجة لبعضهم على بعض ومن اراد ان يحرز متاعه احزره ون اراد الترك تركه وان كان غير مقسوم قسم وان كان لم يمكن قسمته انفق من احب في صيانته واخذ نفقته من نصيب صاحبه وان اتهدمت رحاء مشتركة فاقامها احدهم بعد امتناع الباقيين فالغلة للذي اقامها عند ابن القاسم وقال ابن الماجشون الغلة بينهم على حسب الانصاء ياخذ المتفق من انصائهم ما انفق . (المسألة الثالثة) اذا كان علو الدار لرجل واسفلها للآخر فالسقف الذي بينهما لصاحب السفلى وعليه اصلاحه وبناؤه ان اتهدم ولصاحب العلو الجلوس عليه وان كان فوقه علو آخر فسقفه لصاحب العلو الجلوس عليه وان كان فوقه علو آخر فسقفه لصاحب العلو الاول وبناء العلو على صاحبه وبناء السفلى على صاحبه . وقال الشافعي السقف مشترك بين صاحب العلو والسفل . وان كان مرحاض الاعلى منصوبا على الاسفل فكنته بينهما على قدر الرؤوس عند ابن وهب واصبغ وقال اشهب هو لصاحب السفلى وليس لصاحب العلو ان يزيد في بنيانه شيئا الا باذن صاحب السفلى . (الفصل الثاني) من احدث ضررا امر بقطعه ولا ضرر ولا ضرار . وينقسم

الضرر المحدث قسمين : أحدهما متفق عليه والآخر مختلف فيه . فالتفقق عليه أنواع فمنه فتح كوة أو طاق يكشف منها على جاره فيؤمر بسدها أو سترها . ومنه أن يبني في داره فرنا أو حماما أو كبر حداد أو صائغ مما يضر بجاره دخانه فيمنع منه إلا أن احتال في إزالة الدخان ومنه أن يصرف ماء على دار جاره أو على سقفه أو يجري في داره ماء فيضر بحيطان جاره . وأما المختلف فيه فمثل أن يعلي بنيانا يمنع جاره الضوء والشمس فالمشهور أنه لا يمنع منه وقيل يمنع . ومنه أن يبني بنيانا يمنع الريح للانذار فالمشهور منعه منه . ومن ذلك أن يجعل في داره رحي يضر دويها بجاره فاختلف هل يمنع من ذلك . وأما فتح الباب في الزقاق فإن كان الزقاق غير نافذ فليس له أن يفتحه إلا باذن أرباب الزقاق وأن كان نافذا جاز له فتحه بغير اذنهم إلا أن يكشف على دار أحد جيرانه فيمنع من ذلك . ومن بني في طريق المسلمين أو أضاف إلى ملكه شيئا من الطريق منع من ذلك باتفاق وله أن يبني غرفة على الطريق إذا كانت الحيطان له من جانبي الطريق وأن كان بين شريكين نهر أو عين أو بئر فمن انفق منهم فله أن يمنع شريكه من الانتفاع حتى يعطيه قسطه من النفقة .

الباب السادس عشر

في اللقطة واللفيط وفيه ثمان مسائل

(المسألة الأولى) في حكم الالتقاط وليس بواجب وهو مستحب وقيل مكروه ويجب أن كانت اللقطة بين قوم غير مأمونين وقيل يستحب أن وثق الملتقط بأمانة نفسه ويكره أن خاف خيانة نفسه ويحرم أن علم خيانة نفسه . (المسألة الثانية) في الملتقط وهو كل مال معصوم معرض للضياع كان في موضع عامر أو غامر سواء كان حيوانا أو جمادا على تفصيل في ضوال الحيوان ، وهو أنه أن كان من الأبل ووجد في الصحراء لم يلتقط وأن كان من الغنم التقطه ، واختلف في التقاط البقر والخيل والبغال والحمير . (المسألة الثالثة) في ضمان اللقطة . وأخذها على ثلاثة أوجه أن أخذها وأجدها على وجه الالتقاط لزمه حفظها وتعريفها فإن ردها لموضعها ضمنها عند ابن القاسم خلافا لأشهب ، وإن أخذها على وجه الاغتيل فهو غاصب ضامن وإن أخذها ليحفظها لما لكها أو ليتأملها فهو أمين ولا ضمان عليه أن ردها لموضعها . ولا يعرف الوجه الذي قصد بأخذها إلا من قوله وهو مصدق دون يمين إلا أن يتهم وسواء أشهد حين التقطها أو لم يشهد . (المسألة الرابعة) في تعريف اللقطة وينقسم بحسب ذلك إلى أقسام . «الأول» اليسير جدا كالتمر فلا يعرف ولو أجده أن يأكله أو يتصدق به . «الثاني» اليسير الذي ينتفع به ويمكن أن يطلبه صاحبه فيجب أن يعرف اتفاقا واختلف في قدره فقيل سنة كالذي له بال وقيل أيا . «الثالث» الكثير الذي له بال فيجب تعريفه سنة باتفاق وينادي عليه في أبواب المساجد دبر الصلوات وفي المواضع

التي يجتمع اليها الناس وحيث يظن ان ربه هناك . ويجوز ان يعرفها الواحد بنفسه او يدفعها الى الامام ليعرفها ان كان عدلا او يدفعها لمن يثق به ليعرفها او يستاجر عليها من يعرفها . «الرابع» ما لا يبقى بيد الملتقط كالطعام الرطب او يخشى عليه التلف كالشاة في مفازة فيجوز لمن وجدها ان يأكلها غنيا او فقيرا او يتصدق بها واختلف في ضمانه فقيل يضمه اكله او تصدق به وقيل لا يضمن فيهما وقيل يضمه ان اكله لا ان تصدق به . «الخامس» ما لا يخشى عليه التلف ويبقى بيد ملتقطه كالابل فلا تؤخذ وان اخذت عرف بها . (المسألة الخامسة) لمن تدفع ، فان جاء صاحبها واقام عليها بيعة دفعت له اتفاقا وان عرف عفاصها ووكلها وعددها دفعت اليه وليس عليه ان يقيم البيعة عليها خلافا لهما . واختلف في المذهب هل عليه يمين ام لا فان عرف العفاص والوكاء دون العدد ، او العفاص دون الوكاء او الوكاء دون العفاص فاختلف هل تدفع له ام لا ، والعفاص هو ما تشد به من خرقة او نحوها ، والوكاء ما تشد به من خيط ونحوه . (المسألة السادسة) اذا عرف بها سنة فلم يأت صاحبها فهو مخير بين ثلاثة اشياء ان يمسكها في يده امانة او يتصدق بها ويضمنها او يملكها وينتفع بها ويضمنها على كراهة لذلك ، واجازه ابو خنيفة للفقير ومنعه الشافعي مطلقا ، هذا حكمها في كل بلد الا في مكة فقال ابن رشد وابن العربي لا تملك لقطتها بل تعرف على الدوام قال صاحب الجواهر : المذهب انها كغيرها وقال ابن رشد ايضا لا ينبغي ان تلتقط لقطه الحاج للنهي عن ذلك . (المسألة السابعة) في اللقط وهو الطفل المنبوذ والتقاطه من فروض الكفاية فمن وجده وخاف عليه الهلاك ان تركه لزمه اخذه ولم يحل له تركه ، ومن اخذه بنية انه يربيه لم يحل له رده . واما ان اخذه بنية ان يدفعه الى السلطان فلا شيء عليه في رده الى موضع اخذه ان كان موضعا لا يخاف عليه فيه الهلاك لكثرة الناس . واللقيط حر ولاؤه للمسلمين ولا يختص به الملتقط الا بتخصيص الامام وقال قوم هو عبد لمن وجده ونفقة اللقيط في ماله وهو ما وقف على اللقطاء او وهب لهم او وجد معهم فان لم يكن له مال فنفقته على بيت المال الا ان يتبرع احد بالاتفاق عليه . ومن انفق عليه حصة لم يرجع عليه بنفقته وان ادعى رجل ان اللقيط ولده فاختلف هل يلحق به دون بيعة ام لا . (المسألة الثالثة) من رد عبدا آبقا فلا اجرة مثله وان لم يشترط له شيء اذا طلب الاجرة وكان مثله ممن يرد الآبق .

الكتاب السابع

في الدماء والحدود

الجنایات الموجبة للعقوبة ثلاثة عشر وهي : القتل ، والجرح ، والزنى ، والكلف ، وشرب الخمر ، والسرقه ، والبغی ، والحراية ، والردة ، والزندقة ، وسب الله وسب الانبياء والملائكة ، وعمل السحر ، وترك الصلاة والصيام . وفي الكتاب عشرة ابواب :

الباب الاول

في القتل

اذا ثبت القتل وجب على القاتل اما القصاص واما الدية وقد تجب عليه الكفارة والتعزير . وفي هذا الباب ثلاثة فصول .
(الفصل الاول) في القصاص وفيه اربع مسائل . (المسألة الاولى) في صفة القتل وهو على ثلاثة انواع اثنان متفق عليهما وهما العمد والخطا وواحد مختلف فيه وهو شبه العمد فاما العمد فهو ان يقصد القاتل الى القتل بضرب محدد او مثقل او باحراق او تغريق او خنق او سم او غير ذلك ويجب فيه القود وهو القصاص . وقال ابو حنيفة لا قصاص الا في القتل بالحديد . واما الخطا فهو ان لا يقصد الضرب ولا القتل مثل لو سقط على غيره فقتله او رمى صيدا فاصاب انسانا فلا قصاص فيه وانما فيه الدية وهي العقل . واما شبه العمد فهو ان يقصد الضرب ولا يقصد القتل والمشهور انه كالعمد وقيل كالخطا وقيل تفضل فيه الدية وفاقا للشافعي . (المسألة الثانية) في صفة القاتل ولا يقتص منه الا اذا كان بالغا عاقلا فلا يقتص من صبي ولا مجنون وعمدها كالخطا واما السكران فيقتص منه واما المأمور بالقتل ، فان امره من تلزمه طاعته او من يخافه ان عصاه كالسلطان او السيد فيقتص من الامر دون المأمور وقال ابو يوسف لا يقتص من واحد منهما ، وان امره من ليس كذلك فيقتص من القاتل دون الامر وقال قوم يقتلان معا . ومن امسك انسانا لآخر حتى قتله قتلا جميعا وقال الشافعي يقتل القاتل وحده ويعزر المسك . (المسألة الثالثة) في صفة المقتول

ولا يقتص له الا اذا كان دمه مساويا لدم القاتل او اعلى منه ولا يقتص للادنى من الاعلى واعتبار ذلك بوصفين الاسلام والحرية فاما الاسلام فيقتل المسلم بالمسلم ويقتل الكافر بالكافر سواء اتفقت ادبائهما او اختلفت ويقتل الكافر بالمسلم ولا يقتل المسلم بالكافر الا ان قتل الدمي قتل غيلة ، وقال ابو حنيفة يقتل المسلم بالدمي . واما الحرية فيقتل الحر بالحر ويقتل العبد بالعبد ولا يقتل الحر بالعبد ولكن يغرم قيمته ما بلغت وقال ابو حنيفة يقتل الحر بالعبد الا بعبد نفسه وقال النخعي وداود يقتل بعده وعبد غيره . واذا قتل العبد حرا فيسلمه سيده لاولياء المقتول فان شاءوا قتلوه وان شاءوا احيوه فان اختاروا حياته فسيده بالخيار ان شاء تركه يكون عبدا لهم وان شاء افتنكه منهم بدية المقتول . ولا تعتبر المساواة في الذكور ولا في العدد عند الاربعة بل يقتل الرجل بالرجل وتقتل المرأة بالمرأة ويقتل الرجل بالمرأة خلافا للحسن البصري وتقتل المرأة بالرجل وكذلك يقتل الواحد بالواحد وكذلك تقتل الجماعة بالجماعة وتقتل الجماعة بالواحد خلافا للظاهرية . (المسألة الرابعة) في صفة القصاص ويقتل القاتل بالقتلة التي قتل بها من ضربة بحديد او حجر او خنق او غير ذلك وقال ابو حنيفة لا قصاص الا بالحديد ، واختلف هل يقتل بالنار او بالسهم اذا كان قد قتل بهما ام لا وهذا اذا ثبت القتل ببيينة او اعتراف . واما ان كان بالقسامة فلا يقتل القاتل الا بالسيف .

فروع ثمانية : (الفرع الاول) اذا وجب القصاص فلاولياء المقتول ان يعفوا على ان يأخذوا الدية برضى القاتل في المشهور وقيل لا يعتبر رضاه وفاقا للشافعي وابن حنبل وعلى ان لا يأخذوا شيئا واذا عفا بعضهم سقط القصاص . (الفرع الثاني) اذا سقط القصاص عن قاتل العمد بعفو عنه او بعدم مكافاة دمه لدم المقتول كالحر يقتل العبد والمسلم يقتل الكافر فعليه التعزير في المذهب خلافا للشافعي وابن حنبل وهو ضرب مائة وحبس سنة سواء قتل حرا او عبدا . وكذلك ان كان القاتلون جماعة فقتل واحد منهم قصاصا فان بقيتهم يضربون مائة ويحبسون عاما . (الفرع الثالث) لا يجوز العفو عن القاتل غيلة وهي القتل على وجه الخادعة والحيلة فان عفا اولياء المقتول فان الامام يقتل القاتل . (الفرع الرابع) يجري القصاص بين الاقارب كما يجري بين الاجانب فاما قتل الاب لابنه فان كان على وجه العمد المحض مثل ان يذبحه او يشق بطنه فيقتص له منه خلافا لهم وان كان على غير ذلك مما يحتمل الشبهة او التأديب وعدم العمد فلا قصاص فيه وعليه الدية في ماله مغلظة ويجري مجرى الاب والام والاجداد والجدات . (الفرع الخامس) اولياء الدم هم الذكور العصبة دون البنات والاخوات والزوج والزوجة فليس لهم قول مع العصبة في المشهور خلافا لهم . (الفرع السادس) اذا عفا المقتول عمدا لزم ذلك ورثته خلافا للشافعي ويجوز عفو البكر والسفيه واختلف في الجراح وان عفا المقتول خطأ عن الدية كان في ثلثه الا ان يجيزه الورثة . (الفرع السابع) اذا اشترك في القتل عامد وخاطيء او بالسيف وصبي قتل العامد خلافا لهما . (الفرع الثامن) اذا كان في الاولياء صغار وكبار

فللكبار القود ولا ينتظر بلوغ الصغار خلافا للشافعي .

(الفصل الثاني) في الدية وهي على ثلاثة انواع : دية الخطأ ، ودية العمد اذا عفي عنه ، ودية الجنين . فاما دية الخطأ فهي مائة من الابل على اهل الابل والاف دينار على اهل الذهب واثناعشر الف درهم على اهل الورق وهذه دية المسلم الذكر ، واما اليهودي والنصراني والذمي فديته نصف دية المسلم وقال الشافعي ثلث دية المسلم وقال ابو حنيفة مثل دية المسلم . واما المرأة المسلمة فديتها نصف دية المسلم اتفاقا . واما دية اليهودية والنصرانية فهي في المذهب نصف دية اليهودي والنصراني ، ودية الجنين عبد او وليدة سواء كان ذكرا او انثى وسواء تم خلقه ام لم يتم اذا خرج من بطن امه ميتا . ولا يقتل قاتل الجنين في العمد لان حياته غير معلومة وقال الشافعي لا دية فيه حتى يتم خلقه فان ماتت امه من الضرب ثم سقط الجنين ميتا فلا شيء فيه خلافا لاشهب وان ماتت الام ولم ينفصل فلا شيء فيه . وفي جنين الامة من غير سيدها عشر امة ودية الجنين في مال الجاني وقال الشافعي وابو حنيفة في مال العاقلة وهي موروثه عن الجنين على الفرائض عند الثلاثة ، وقال ربيعة تكون الامة خاصة . واما دية العمد فهي غير محدودة فيجوز ما يتراضون عليه من قليل او كثير فان انهضت كانت مثل دية الخطأ . وتؤدي دية الخطأ عاقلة القاتل وهم عصيته من الاقارب والموالي تنجم عليهم في ثلاث سنين فان لم تكن له عاقلة ادبت من بيت المال . ويؤدي القاتل دية العمد من ماله حالا وقيل تنجم عليه . وتؤدي العاقلة عمد الصبي والمجنون وقال الشافعي عمد الصبي في ماله والدية موروثه عن القاتل على حسب الفرائض وتدخل فيها وصيته .

بيان : وانما تؤدي العاقلة الدية بأربعة شروط وهي : ان تكون الثلث فاكثر وقال ابن حنبل تؤدي القليل والكثير ، وان تكون عن دم احترازا من قيمة العبد وان تكون عن خطأ . وان يثبت بغير اعتراف وانما يؤديها منهم من كان ذكرا بالغا عاقلا موسرا موافقا في الدين والدار وتوزع عليهم حسب حالهم في المال فيؤدي كل واحد منهم ما لا يضر به ويبدأ بالاقرب فالاقرب .

فرع : تجب على قاتل الخطأ الكفارة مع الدية وهي تحرير رقبة مؤمنة كاملة سليمة من العيوب فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا طعام فيها ، ولا كفارة في العمد خلافا للشافعي وتستحب في قتل الجنين خلافا لابن حنيفة واوجبها الشافعي . ولا كفارة في قتل عبد ولا كافر الا انها تستحب في قتل العبد . (الفصل الثالث) فيما يثبت به القتل وهو ثلاثة اشياء : اعتراف القاتل اجماعا وشهادة عدلين اجماعا ، والقسامة وفي القسامة مسائل . (المسألة الاولى) في صفتها وهي ان يحلف اولياء الدم خمسين يمينا في المسجد الاعظم بعد الصلاة عند اجتماع الناس ان هذا قتله فيجب بها القصاص في العمد والدية في الخطأ وفاقا لابن حنبل . وقال الشافعي وابو حنيفة انما تجب بها الدية ولا يراق بها دم . وقال عمر بن عبد العزيز لا يجب بها شيء . (المسألة الثانية) في الحالف وهم اولياء المقتول فان كان في قتل العمد فلا يحلف النساء ولا الصبيان ولا

رجل واحد وانما يحلف رجلان فأكثر تقسم الايمان بينهم على قدرهم فيستحقون القصاص فان نكلوا عن الايمان ردت الايمان على المدعى عليه فيحلف خمسين يمينا انه ما قتل فان نكل بعض الاولياء ففيها قولان : قيل يحلف من بقي منهم ويأخذ نصيبه من الدية لان القود قد سقط بالنكول . وقيل ترد اليمين على المدعى عليه فان نكل حبس حتى يحلف فان طال حبسه ترك وعليه جلد مائة وحبس عام . وقال ابو حنيفة يبدأ بالحلف في القسم المدعى عليه واذا اقسم الاولياء على جماعة انهم قتلوا اختاروا واحدا منهم فقتلوه ولا يقتل بالقسامة اكثر من واحد وان كانت القسمات في الخطا او حيث لا يقتص في العمد مثل ان يكون القاتل صغيرا او المقتول غير مكافئ للقاتل فيقسم فيها الرجال والنساء ويجزىء الرجل الواحد وتقسم الايمان بينهم على قدر مواريتهم فاذا حلفوا استحقوا الدية وان نكلوا ردت اليمين على عاقلة القاتل وان نكل واحد من الاولياء حلف باقيةهم واخذوا نصيبهم من الدية (المسألة الثالثة) في شروط القسمات وهي ثلاثة ان يكون المقتول مسلما وان يكون حرا فلا قسامة في قتل الذمي ولا العبد والثالث اللوث ولا تكون القسمات الا مع لوث ، وهو امارة على القتل غير قاطعة وشهادة الشاهد العدل على القتل لوث ، واختلف في شهادة غير العدل وفي شهادة الجماعة اذا لم يكونوا عدولا وفي شهادة النساء والعبيد وشهادة عدلين على الجرح لوث اذا عاش المجروح بعد الجرح وأكل وشرب . واختلف في شهادة عدل واحد على الجرح وفي شهادته على اقرار القاتل هل يقسم بذلك ام لا . ومن اللوث ان يوجد رجل بقرب المقتول معه سيف او شيء من آلة القتل او متلطخا بالدم . ومن اللوث ان يحصل المقتول في دار مع قوم فيقتل بينهم او يكون في محله قوم اعداء له . ومن اللوث عند مالك واصحابه التدمية في العمد وهو قول المقتول فلان قتلني او دمي عند فلان سواء كان المدمى عدلا او مسخوطا ووافقه الليث ابن سعد في القسمات بالتدمية وخالفهما سائر العلماء واختلف في المذهب في كون التدمية في الخطا لوثا على قولين .

فرع : من اقر انه قتل خطأ فالدية عليه في ماله وقيل على عاقلته بعد ان يقسم اولياء المقتول على قول القاتل وقيل لا شيء عليه ولا على عاقلته .

الباب الثاني

في الجراحات

وهي على نوعين : الاول الجرح والثاني قطع عضو وإزالة منفعة ، ففسي الباب فصلان :

(الفصل الاول) في الجرح وفيه مسألتان (المسألة الاولى) في اسماء الجراح وهي عشرة : اولها الدامية وهي التي تدمي الجلد . ثم الحارصة (بالحاء والصاد المهملتين) وهي التي تشق الجلد . ثم السحق وهي التي تكشف الجلد . ثم

الباضعة وهي التي تشق اللحم . ثم المتلاحمة وهي التي تقطع اللحم في عدة مواضع . ثم المبطاة وهي التي يبقى بينها وبين انكشاف العظم ستر رقيق . ثم الموضحة وهي التي توضح العظم اي تظهره . ثم الهاشمة وهي التي تهشم العظم . ثم المثقلة وهي التي تكسر العظم فيطير العظم مع الدواء ثم المأمومة وهي التي تصل الى أم الدماغ وهي مختصة بالراس والجائفة التي تصل الى الجوف وهي مختصة بالجسد . (المسألة الثانية) في الواجب في الجراح ولا يخلو ان يكون خطأ او عمدا فان كان خطأ فلا قصاص فيه ولا ادب وانما فيه الدية ففسي الموضحة نصف عشر الدية وهي خمس من الابل وفي الهاشمة عشر الدية وقيل حكومة ، وفي المثقلة عشر الدية ونصف عشرها وفي المأمومة والجائفة ثلث الدية واما ما قبل الموضحة فليس فيها دية معلومة وانما فيها حكومة وذلك ان يقوم المجروح سالما من عثل الضربة ويقوم بالعثل لو كان عبدا في الحاليين فما كان بين القيمتين سمي من قيمته سالما فما كان من الاجزاء كان له ذلك الجزء من ديته وهذا اذا برئت علي عثل ، فان برئت من غير عثل فلا شيء فيها وان كان عمدا ففيه القصاص وذلك بان يقيس اهل الطب والمعرفة طول الجرح وعرضه وعمقه ويشقون مقداره في الجراح . ولا قصاص في المأمومة ولا في الجائفة لانهما يخشى منهما الموت وانما فيهما الدية المذكورة فاستوى فيهما العمد والخطأ واختلف هل فيهما الدية على الجاني او على عاقلته ولا يقتص من الجراح حتى يندمل الجرح خلافا للشافعي لئلا ينتهي الى النفس فيحصل القصاص بالنفس لا بالجرح .

(الفصل الثاني) في قطع الأعضاء فان كان عمدا ففيه القصاص الا ان يخاف منه التلف وان كان خطأ ففيه الدية وهي تختلف ففي كل زوج من البدن دية كاملة وفي الفرد نصف الدية وذلك العينان والاذنان والشفتان واليدان والرجلان والانثيان والاليتان وثديا المرأة وفي الانف واللسان وفي الذكر دية كاملة وفي السن خمس من الابل وفي كل اصبع عشر من الابل وتجب الدية كاملة في ازالة العقل وفي ازالة السمع وفي ازالة البصر وفي ازالة الشم وفي ازالة النطق وفي ازالة الصوت وفي ازالة الدوق وفي ازالة قوة الجماع وفي ازالة القدرة على القيام والجلوس فان ازال بعض هذه المنافع فعليه بحساب ما نقص فان ازال سمع الاذن الواحدة او بصر العين الواحدة فعليه نصف الدية وفي عين الاعور دية كاملة وقال الشافعي وأبو حنيفة نصف الدية .

فروع ثمانية : (الفرع الاول) دية جراح المرأة كدية جراح الرجل فيما دون ثلث الدية الكاملة فاذا بلغت الثلث او زادت عليها رجعت الى نصف دية الرجل فعلى هذا في ثلاثة اصابعها ثلاثون من الابل وفي اربعة اصابعها عشرون من الابل . (الفرع الثاني) تجب حكومة في كسر الضلع او الترقوة وقطع اليد الشلاء وفي شعر اللحية وفي اشراف الاذنين وفي جفن العينين . (الفرع الثالث) من اطلع على رجل في بيته ففقا عينه بحصاة او غيرها فعليه القصاص خلافا للشافعي . (الفرع الرابع) من تلف عضوا على وجه اللعب فاختلف هل يقتص منه ام لا .

(الفرع الخامس) دية الخطأ في الجراح في مال الجاني اذا كانت اقل من ثلث الدية الكاملة فان كانت الثلث فأكثر فهي على العاقلة ، وقال الشافعي تحمّل العاقلة القليل والكثير ، وقال ايضا لا تحمّل الا الدية الكاملة واما العمد اذا لم يقتص منه فالدية على الجاني لان العاقلة لا تحمّل عمدا ولا اعترافا . (الفرع السادس) يشترط في القصاص في الجراح ما يشترط في القصاص نفسي النفوس من العمد وكون الجاني عاقلا بالغا ومكافاة دم المجروح لدم الجاني في الدين والحرية حسبما قدمنا في باب القتل . (الفرع السابع) اجرة الحجام وشبهه ممن يتولى فعل القصاص على المقتص له وقال الشافعي على المقتص منه فان مات المقتص منه في الجراح فلا شيء على المقتص وقال ابو حنيفة عليه الدية . (الفرع الثامن) انما يثبت الجراح بالاعتراف والشهادة ولا قسامة في الجراح .

الباب الثالث

في جنایات العبيد

جنایات العبيد تنقسم ثلاثة اقسام (احدها) جنایاتهم على العبيد . (الثاني) جنایاتهم على الاحرار . (الثالث) جنایاتهم على الاموال . فاما جنایتهم على العبيد فلا يخلو ان تكون عمدا او خطأ فان كانت خطأ فسيد العبد الجاني مخير بين ان يسلمه بجنایته لسيد العبد المجنى عليه او يفتكه بقيمة العبد المجنى عليه في القتل او بما نقص الجرح منه في الجرح وان لم ينقص الجرح شيئا فلا شيء عليه . واما ان كان عمدا فان سيد العبد المقتول او المجروح مخير بين ان يقتص او يأخذ العبد الجاني الا ان يشاء سيده ان يفتكه بقيمة المقتول او بما نقص الجرح منه . وقال ابو حنيفة لا قصاص بين العبيد فيما دون النفس وقال الحسن البصري لا قصاص بينهم في النفوس ولا فيما دونها . واما جنایتهم على الاحرار فان كانت في النفس وكانت خطأ فسيد القاتل مخير بين ان يسلمه او يفتكه بالدية ، وان كان عمدا فقد تقدم حكمها في باب القتل وان كانت الجنایة على الاحرار فيما دون النفس فسواء كان الجرح عمدا او خطأ لان العبد لا يقاد من الحر بالجراح فيخير سيد العبد الجاني بين ان يسلمه او يفتكه بدية الجرح . واما جنایتهم على الاموال فسواء كانت لحر او لعبد فذلك في رقة العبد الجاني يخير سيده بين ان يسلمه بما استهلك من الاموال او يفتكه بذلك وسواء كان المستهلك مثل قيمته او اقل او اكثر . وهذا في الاموال التي لم يؤمن العبد عليها واما ما يؤمن عليه بعارية او كراء او ودیعة او اجارة فذلك في ذمة العبد لا في رقبته .

الباب الرابع

في حد الزنى ، وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول) في شروط الحد ولا حد على الزاني والزانية الا بشروط :
منها متفق عليه ومنها مختلف فيه وهي عشرة . (الاول) ان يكون بالغا . (الثاني)
ان يكون عاقلا فلا يحد الصبي غير البالغ ولا المجنون باتفاق ، وان زنى عاقل
بمجنونة او مجنون بعاقلة حد العاقل منهما . (الثالث) ان يكون مسلما فلا يحد
الكافر ان زنى بكافرة خلافا للشافعي ويؤدب ان اظهره وان استكره مسلمة على
الزنى وان زنى بها طائفة نكل وقيل يقتل لانه نقض للمهد . (الرابع) ان يكون
طائعا واختلف هل يحد المكره على الزنى وقال القاضي عبد الوهاب ان انتشر
قضيه حتى اولج فعليه الحد وقال ابو حنيفة ان اكرهه غير السلطان حد ولا تحد
المرأة اذا استكرهت او اغتصبت . (الخامس) ان يزنى بأدمية فان اتى بهيمة فلا
حد عليه خلافا للشافعي ولكنه يعزر ولا تقتل البهيمة ولا بأس بأكلها خلافا
للشافعي . (السادس) ان تكون ممن يوطأ مثلها فان كانت صغيرة لا يوطأ مثلها
فلا حد عليه ولا عليها ولا تحد المرأة اذا كان الواطء غير بالغ . (السابع) ان لا
يفعل ذلك بشبهة فان كان بشبهة سقط الحد مثل ان يظن بامرأة انها زوجته او
مملوكته فلا حد خلافا لابن حنيفة او ان يكون نكاحا فاسدا مختلفا فيه كالنكاح
دون ولي او بغير شهود اذا استفاض واشتهر ، فان كان فاسدا باتفاق كالجمع
بين الإختين ونكاح خامسة ونكاح ذوات المحارم من النسب او الرضاع او تزوج
في العدة او ارتجاع من ثلاث دون ان تتزوج غيره او شبه ذلك فيحد في ذلك
كله الا ان يدعي الجهل بتحريم ذلك كله ففيه قولان . ولا يحد من وطئ أمته
المتزوجة او المشتركة بينه وبين غيره او أمة أحلت له أو أمة ولده أو أمة عبده
للشبهة وان كان ذلك كله حراما . (الثامن) ان يكون عالما بتحريم الزنى فان ادعى
الجهل به وهو ممن يظن به ذلك ففيه قولان لابن القاسم وأصيح . (التاسع) ان
تكون المرأة غير حرة فان كانت حرة حد عند ابن القاسم خلافا لابن الماجشون
وكذلك ان كانت من المغنم حد عند ابن القاسم خلافا لاشهب . (العاشر) ان تكون
المرأة حرة ويحد واطئ الميتة في المشهور .

فرع : يحد من زنى بمملوكة والده ولا يحد من زنى بمملوكة ولده وعليه غرم
قيمتها ويحد من وطئ مملوكة زوجته وقال ابن حنبل لا يحد وقال قوم انما عليه
تعزير ، ولا يحد عند أبي حنيفة من وطئ أجيرته خلافا لجميع العلماء ولا يحد
من وطئ أمة له فيها لصيب خلافا لابن ثور .

(الفصل الثاني) في مقدار الحد وهو أربعة أنواع : (الاول) الرجم بالحجارة
حتى يموت وذلك للحر المحسن والحررة المحصنة ولا يجلدان قبل الرجم عند
الثلاثة خلافا لابن حنبل وإسحاق وداود . (الثاني) جلد مائة وتعزير عام الى بلد
آخر يسجن فيه وذلك للرجل الحر الغير المحسن وقال أبو حنيفة لا تعزير .

(الثالث) جلد مائة دون تغريب وذلك للحررة غير المحصنة وقال الشافعي تغريب المرأة مع الجلد كالرجل . (الرابع) جلد خمسين جلدة دون تغريب وذلك للعبد والامسة وكل من فيه بقية رق سواء كان محصنا او غير محصن عند الاربعة الا ان الشافعي قال يغرب العبد والامة مع الجلد . وقال ابن عباس ان احصنا فعليهما خمسون جلدة وان لم يحصنا فلا شيء عليهما وقال قوم حكمهما كالحر في الرجم والجلد وقال الظاهرية يجلد العبد مائة والامة خمسين وتحد ام الولد في حياة سيدها حد الامة وبعد موته حد الحررة غير المحصنة الا ان تتزوج ويطأها زوجها فيحصنها .

فروع ثمانية : (الفرع الاول) الاحصان المشترط في الزوج له خمسة شروط: العقل ، والبلوغ ، والحرية ، والاسلام ، وتقدم الوطء بنكاح صحيح وهو ان يتقدم للزاني والزانية وطء مباح في الفرج بتزويج صحيح فلا يحسن زنى متقدم ولا وطء بملك اليمين ولا وطء فيما دون الفرج ولا وطء بنكاح فاسد او شبهة ولا وطء في صيام او حيض او اعتكاف او احرام ولا وطء نكاح في الشرك ولا عقد نكاح دون وطء . ويقع الاحصان بمغيب الحشفة وان لم ينزل . واذا اقر احد الزوجين بالوطء وانكر الآخر لم يكن واحد منهما محصنا وقال ابن القاسم المقرر بالوطء محصن دون المنكر . (الفرع الثاني) اذا اختلفت احكام الزنى والزانية فيكون احدهما حرا والآخر مملوكا غير محصن فيحكم لكل واحد منهما في الحد بحكم نفسه . (الفرع الثالث) من فعل فعل قوم لوط رجم الفاعل والمفعول به سواء كانا محصنين او غير محصنين وقال الشافعي حده كالزنى يرجم المحصن ويحد غيره مائة وقال ابو حنيفة يعزذ ولا حد عليه ، وان كان عبدا فقبل يرجم وقيل يجلد خمسين وهو الاصح لان العبد لا يرجم والشهادة في اللواط كالشهادة في الزنى . ومن اتى امرأة اجنبية في دبرها فقبل عليهما حد اللواط وقيل حد الزنى واذا تساحت امرأة مع اخرى فقال ابن القاسم تؤديان على حسب اجتهاد الامام وقال اصبح تجلدان مائة مائة . (الفرع الرابع) يؤخر الجلد عن المريض الى برئه وعن الحامل الى وضعها ويؤخر الرجم عن الحامل لا عن المريض ولا يجلدان في شدة الحر والبرد . (الفرع الخامس) الرجم بحجارة متوسطة قدر ما يرفع الرامي لا بصخرة كبيرة تقتل في مرة ولا بحصيات . (الفرع السادس) اذا حضر الامام الرجم جاز له ان يبدأ هو وان يبدأ غيره وقال ابو حنيفة تلزمه البداية اذا ثبت الزنى بالاقرار وتلزم البداية للشهود اذا ثبت بالشهادة . (الفرع السابع) يستحب ان يحضر حد الزنى طائفة من المؤمنين واقلهم اربعة . وقال ابن حنبل اثنان وقيل واحد وقيل عشرة . (الفرع الثامن) لا تحفر للمرجوم حفرة يرجم فيها خلافا للشافعي .

(الفصل الثالث) فيما يثبت به الحد وذلك ثلاثا اشياء : الاعتراف ، والشهادة ، وظهور الحمل . فاما الاعتراف من العاقل البالغ فيوجب الحد ولو مرة واحدة واشترط ابن حنبل الاعتراف اربع مرات وزاد ابو حنيفة في اربع مجالس فان رجع عن اعترافه الى شبهة لم يحد وان رجع لغير شبهة فقولان وان رجع بعد ابتداء الحد وقبل تمامه قبل منه في المشهور . واما الشهادة

فأربعة رجال عدول يشهدون مجتمعين لا تراخي بين اوقات اقامتهم الشهادة على معاينة الزنى كالمرور في المكحلة فان كانوا اقل من اربعة لم يحد المشهود عليه وحد الشهود حد القذف . وان رجع بعض الاربعة قبل الحكم او شك فسي شهادته بعد ادائها حد الاربعة . وان رجع او شك بعد الحكم حد الراجع او الشاك وحده . وان شهد ثلاثة وتوقف الرابع حد الثلاثة دون الرابع وان شهدوا مفترقين في مجالس حدوا خلافا لابن الماجشون . واما الحمل فان ظهر بحرة او بامة ولا يعلم لها زوج ولا اقر سيدها بوطئها وتكون الحرة مقيمة غير غريبة فتحد خلافا لهما في قولهما لا حد بالحمل فان قالت غصبت او استكرهت لم يقبل ذلك منها الا ببينة او امارة على صدقها كالصياح والاستفانة . ويقيم السيد على عبده او امته حد الزنى والقذف والشرب خلافا للشافعي دون القطع في السرقة . والتوبة لا تسقط الحد في الزنى ولا في شرب الخمر خلافا للشافعي .

الباب الخامس

في حد القذف وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول) في شروط الحد في القذف وهي ثمانية ، منها ستة فسي المقدوف وهي الاسلام ، والحرية ، والعقل ، والبلوغ ، والعفاف عما رمي به من الزنى ، وان تكون معه آلة الزنى فلا يكون حصورا ولا مجبوبا قد جب قبل بلوغه . واثان في القذف وهما العقل والبلوغ سواء كان حرا او عبدا مسلما او كافرا ويحد الوالد اذا قذف ولده على المشهور وتسقط عدالة الولد .

(الفصل الثاني) في معنى القذف ، وحده : الرمي بوطء حرام في قبل او دبر او نفي من النسب للاب بخلاف النفي من الام او تعريض بذلك . وقال الشافعي وابو حنيفة لا حد في التعريض بل تعزير الا ان يقول اردت به القذف فيحد ، وذلك ان من رمى احدا بما يكره فلا يخلو ان يرجع ما رماه به الى ما وصلنا او الى غير ذلك فان رجع معناه الى غير ذلك فليس فيه حد القذف ولكن فيه التأديب بالاجتهاد على حسب حال القائل والمقول له ، وان رجع الى ما ذكرنا ففيه حد القذف . فمن ذلك من رمى احدا بالزنى او اللواط او قال له لست لايك او لست ابن فلان يعني اياه او جده او انت ابن فلان يعني غيرهما سواء كانت ام المقدوف مسلمة او كافرة او حرة او امة وفي معنى ذلك الكناية كقوله للعربي يا بربري او ما اشبه ذلك خلافا لهما واما التعريض فكقوله ما انا بزان وما انا زان ومن قال لامرأته زينت بك فعليه حد الزنى وحد القذف .

فروع : في تكرار القذف ومن قذف شخصا واحدا مرارا كثيرة فعليه حد واحد اذا لم يحد لواحد منها اتفاقا فان قذفه فحد ثم قذفه مرة اخرى حد مرة اخرى اتفاقا فان قذف جماعة في كلمة فليس عليه الا حد واحد جمعهم او فرق وقال الشافعي يحد لكل واحد منهم وقال قوم ان جمعهم في كلمة واحدة كقوله

يا زناة حد حدا واحدا وان فرقهم حد لكل واحد منهم .

(الفصل الثالث) في مقدار حد القذف وموجبه ومسقطه فأما مقداره فيجلد الحر والحررة ثمانين جلدة ويجلد العبد والامة اربعين جلدة عند الجمهور وقال الظاهرية ثمانين وتسقط شهادة القاذف اذا حد اتفاقا ولا تسقط قبل ان يحد خلافا للشافعي واصبح وان تاب قبلت شهادته خلافا لابي حنيفة واما ما يسقط الحد عن القاذف فشيئان : احدهما اذا ثبت على المذدوف ما رمي به او كان معروفا به ، والثاني اختلف فيه وهو هل يسقط الحد اذا عفا المذدوف فقال مالك له العفو بلغ ذلك الامام او لم يبلغ وروي عنه ان له العفو ما لم يبلغ الامام ، فان بلغه فلا عفو وفاقا للشافعي الا ان يريد سترا على نفسه . وقال ابو حنيفة لا عفو بلغ ذلك الامام ام لم يبلغ . واما موجب الحد فاعتراف القاذف او شهادة عدلين عليه فان كان شاهد واحد حلف القاذف فان نكل سجن ابدا حتى يحلف وان لم يقم شاهد فلا يمين على المدعى عليه هكذا قال صاحب الجواهر . وقال ابن رشد في اجازة شهادة النساء في القذف وثبوتها باليمين مع الشاهد او ايجاب اليمين على القاذف بالشاهد الواحد او بالدعوى اذا لم يكن شاهد خلاف بين اصحابنا .

فهرج : يجوز في المذهب التعزير بمثل الحدود واقله واكثر على حسب الاجتهاد وقال ابن وهب لا يزداد في التعزير على عشرة أسواط للحديث الصحيح وقال الشافعي لا يبلغ به عشرين سوطا وقال ابو حنيفة لا يبلغ به اربعين .

الباب السادس

في السرقة وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول) في شروط القطع وهي احد عشر : (الاول) العقل . (الثاني) البلوغ فلا يقطع الصبي ولا المجنون اتفاقا . (الثالث) ان لا يكون عبدا للمسروق منه فلا يقطع العبد اذا سرق مال سيده خلافا لداود . (الرابع) ان لا يكون له على المسروق ولادة فلا يقطع الاب في سرقة مال ابنه وزاد الشافعي الجد فلا يقطع في مال حفيده وزاد ابو حنيفة كل ذي رحم واختلف في الزوج والزوجة اذا سرق كل واحد منهما من مال صاحبه . (الخامس) ان لا يضطر الى السرقة من جوع . (السادس) ان يكون الشيء المسروق مما يتمول ويجوز بيعه على اختلاف اصناف الاموال وقال ابو حنيفة لا قطع في طعام ولا فيما اصله مباح الحطب فلا يقطع في خمر ولا في خنزير وشبه ذلك ولا قطع فيما لا يتملك الا في سرقة الحر الصغير فانه يقطع فيه خلافا لهما ولابن الماجشون لا في الحر الكبير . (السابع) ان لا يكون للسارق فيه ملك ولا شبه ملك فلا قطع على من سرق رهنه من مرتنته وأجرته من المستاجر ولا من سرق شيئا له فيه نصيب ولا على صاحب الدين اذا سرق من غريمه واختلف في قطع من سرق من المغنم

قبل القسمة اذا كان له فيها نصيب . (الثامن) ان يكون المسروق نصابا فأكثر خلافا للحسن البصري والخوارج والظاهرية والنصاب عند الامامين ثلاثة دراهم من الورق او ربع دينار من الذهب شرعية او ما قيمته احدهما حين السرقة ويقوم بالاغلب منهما في البلد والنصاب عند ابي حنيفة عشرة دراهم وعند ابن ابي ليلى خمسة دراهم ويقطع من سرق مصحفا ومن اخرج كفنا من قبر اذا بلغت قيمته النصاب خلافا لابي حنيفة فيهما . واذا سرق جماعة نصابا ولم يكن في نصيب احدهم نصاب قطعوا خلافا لهما الا ان يكون فسي نصيب كل منهم نصاب فيقطعون اتفاقا . (التاسع) ان يكون من حرز وهو الموضع الذي يحرز فيه ذلك المسروق من دار او حانوت او ظهر دابة او سفينة مما جرت عادة الناس ان يحفظوا فيه اموالهم فلا قطع على من سرق من غير حرز عند الجمهور خلافا للظاهرية ، وقد يختلف ذلك باختلاف عوائد الناس ، ولا يقطع من سرق قناديل المسجد خلافا للشافعي واختلف في قطع من سرق من بيت المال وفي من سرق من الثياب المعلقة في جبل الفسال . ولا يقطع الضيف اذا سرق من البيت الذي اذن له في دخوله واختلف اذا سرق من خزانة في البيت ولا قطع في شجر ولا ثمر معلق . (العاشر) ان يخرج الشيء المسروق من الحرز . (الحادي عشر) ان يأخذه على وجه السرقة وهي الاخذ الخفي لا على وجه الانتهاب والاختلاس وهو الاقتطاف من غير حرز خلافا لابن حنبل والظاهرية ولا في الغصب ولا في الخيانة فيما ائتمن عليه وقال ابن حنبل وللظاهرية ان استعار شيئا فجده قطع خلافا للثلاثة .

(الفصل الثاني) فيما يجب على السارق وذلك حقان حق لله تعالى وهو القطع وحق للمسروق منه وهو غرم ما سرق فاما القطع فتقطع يده اليمنى ثم ان سرق ثانية تقطع رجله اليسرى ثم ان سرق ثالثة تقطع يده اليسرى ثم ان سرق رابعة تقطع رجله اليمنى ثم ان سرق بعد ذلك ضرب وجس وقال ابو حنيفة لا يقطع في الثالثة ولا في الرابعة بل يضرب ويحبس وقطع الايدي من الكوع وقطع الارجل من المفصل الذي بين الكعبين . واما الغرم فان كان الشيء المسروق قائما رده باتفاق وان كان قد استهلك فذهب مالك انه ان كان موسرا يوم القطع ضمن قيمة السرقة وان كان عديما لم يضمن ولم يغرم وقيل يضمن في السر واليسر وقيل لا يضمن فيهما خلافا لابي حنيفة ولا يجمع عنده بين القطع والغرم وان كان الشيء المسروق مما لا يجب فيه القطع لقلته غرمه باتفاق في السر واليسر .

(الفصل الثالث) فيما تثبت به السرقة وهي الاعتراف ، والشهادة . فاما الاعتراف فان كان بغير ضرب ولا تهديد ففيه القطع سواء كان حرا او عبدا عليه الغرم وسقط عنه القطع ان رجع الى شبهة وان رجع الى غير شبهة فقبولان ويكفي الاقرار مرة وقال ابن حنبل مرتين واما الشهادة فرجلان عدلان ولا يقطع بشاهد وبيمين ولا بشاهد وامرأتين وانما يجب بذلك الغرم خاصة .

الباب السابع

في شرب الخمر وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول) في شروط الحد وهي ثمانية . (الاول) ان يكون الشارب عاقلا . (الثاني) ان يكون بالغا . (الثالث) ان يكون مسلما فلا حد على الكافر في شرب الخمر ولا يمنع منه . (الرابع) ان يكون غير مكروه . (الخامس) ان لا يضطر الى شربه لفصة . (السادس) ان يعلم انه خمر فان شربه وهو يظنه شرابا آخر فلا حد عليه . (السابع) ان يكون يعلم ان الخمر محرمة فان ادعى انه لا يعلم ذلك فاختلف هل يقبل قوله ام لا . (الثامن) ان يكون مذهبه تحريم ما شرب فان شرب النبيذ من يرى انه حلال فاختلف هل عليه حد ام لا .

(الفصل الثاني) في مقدار الحد وهو ثمانون جلدة للحر واربعون للعبد وقال الشافعي اربعون للحر وعشرون للعبد وقال الظاهرية الحر والعبد سواء . وكيفيته ان يضرب بسوط معتدل ليس بخفيف ولا مبرح وقيل الضرب فسي الحدود كلها سواء . ويضرب قاعدا ولا يمد ولا يربط ويضرب على الظهر والكتفين وتضرب المرأة وعليها ما يسترها ولا يقيها الضرب ولا يضرب في حال سكره ولا يجلد المريض ويؤخر الى برئه ولا يضرب في الحر الشديد ولا في البرد الشديد اللذين يخشى فيهما هلاكه .

(الفصل الثالث) فيما يثبت به الحد وهو الاعتراف او شهادة رجلين على الشرب ويلحق بذلك ان تشم عليه رائحة الشراب خلافا لهما ويشهد بذلك من يعرفها ويكفي في استنھاك الرائحة شاهد واحد لانه من باب الخبر .

مسألة : في تداخل الحدود وسقوطها وكل ما تكرر من الحدود من جنس واحد فانه يتداخل كالسرقة اذا تكررت او الزنى او الشرب او القذف فمتى اقيم حد من هذه الحدود اجزا عن كل ما تقدم من جنس تلك الجناية فبان ارتكبها بعد الحد حد مرة اخرى . واذا اختلفت اسباب الحدود لم تتداخل ويستوفي جميعها كالشرب والزنى والقذف الا ان حد الشرب يدخل تحت حد القذف لانه فرع عنه فيغني احدهما عن الآخر . ولا تسقط الحدود بالتوبة ولا بصلاح الحال ولا بطول الزمان بل ان ثبتت ولم يكن اقيم عليه فيها الحد حد حين ثبتت وان كان بعد حين وكل حد اجتمع مع القتل فالقتل يغني عنه الا حد القذف فانه يحد وحينئذ يقتل .

الباب الثامن

في الحرابة وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول) في معرفة المحارب وهو الذي شهر السلاح وقطع الطريق

وقصد سلب الناس سواء كان في مصر او قفر . وقال ابو حنيفة لا يكون محارباً في مصر وكذلك من حمل السلاح على الناس من غير عداوة ولا ثارة فهو محارب ومن دخل داراً بالليل واخذ المال بالكره ومنع من الاستغاثة فهو محارب والقاتل غيلة محارب . ومن كان معاوناً للمحاربين كالكمين والطليعة فحكمهم كحكمهم خلافاً للشافعي .

(الفصل الثاني) في حكم المحاربين ويجب ان يوعظوا اولاً ويقسم بالله عليهم ثلاثاً فان رجصوا والا قوتلوا . وقتالهم جهاد ومن قتل من المحاربين فدمه هدر ومن قتلوه فهو شهيد . واذا اخذ المحارب قبل توبته اقيم عليه الحد وهو القتل او الصلب او قطع اليد والرجل او النفي . فاما القتل والصلب فيجمع بينهما ويقدم الصلب عند القاسم ويؤخر عند اشهب . واما القطع فتقطع يده اليمنى ورجله اليسرى . واما النفي فللحر دون العبد ينفي الى بلد آخر ويسجن فيه . وقال ابو حنيفة يسجن في بلده حتى تظهر توبته . وان قتل المحارب فلا بد من قتله سواء قتل حراً او عبداً او ذمياً ولا يجوز عفو ولي المقتول عنه وان لم يقتل فالامام مخير بين القتل او القطع او النفي بفعل في ذلك ما يراه نظراً ولا يحكم فيه بالهوى . وقال الشافعي : لا يخير ، بل هذه العقوبات مرتبة على الجنايات فان قتل وان اخذ المال قطع وان لم يقتل ولم ياخذ المال نفي .

(الفصل الثالث) في توبته اذا تاب لمحارب قبل ان يقدر عليه سقط عنه الحد ووجب عليه حقوق الناس من القصاص وغرم ما اخذ من الاموال وحكمه فسي الغرم حكم السارق في عسره ويسره وقيل يسقط عنه الحد والقصاص والاموال الا ان يكون شيء منها قائماً في يديه فيؤخذ منه . واختلف في صفة توبته فقيل ان يترك ما كان عليه من الحراة وقيل ان يأتي وقيل ان يترك ما كان عليه من الحراة ويأتي الامام .

الباب التاسع

في البغي

البغاة هم الذين يقاتلون على التأويل مثل الطوائف الضالة كالخوارج وغيرهم والذين يخرجون على الامام او يمتنعون من الدخول في طاعته او يمنعون حقاً وجب عليهم كالزكاة وشبهها فيدعون الى الرجوع للحق فان فعلوا قبل منهم وكف عنهم ، وان ابوا قوتلوا وحل سفك دماهم فان اتهموا لم يتبع منهم منهزم ولا يجهز على جريح الا ان يخاف رجوعهم ولا تصاب اموالهم ولا حريمهم . وان اخذوا لم يقتلوا ولا يقام عليهم حد الحراة ولا يقتل منهم اسير بل يؤدب ويسجن حتى يتوب . واما ما اتلفوه في الفتنة من النفوس والاموال فان كانوا خرجوا بتأويل فلا ضمان عليهم وان خرجوا بغير تأويل فعليهم القصاص في النفوس والغرم في الاموال .

تلقيني : قتال البغاة يمتاز عن قتال المشركين بأحد عشر وجها : ان يقصد بالقتال ردعهم لا قتلهم ولا يقتل من أدبر منهم ولا يجهز على جريحهم ولا يقتل أسيرهم ولا تفتنم أموالهم ولا تسبى ذراريهم ولا يستعان عليهم بمشرك ولا يصلحون على مال ولا تنصب عليهم الرعادات ولا تحرق عليهم المساكن ولا تقطع أشجارهم . و قتال المحاربين كقتال البغاة إلا في خمسة : يجوز تعمد قتلهم مسلحاً ويقتل مدبرهم ويطالبون بما استهلكوه من دم أو مال في الحرب وغيرها ويجوز حبس أسرارهم لاستبراء أحوالهم وما أخذوه من الخراج والزكاة لا يسقط عنهم كان عليه كالعاصب خلافا لابن الماجشون .

الباب العاشر

في المرتد والزنديق والساب والساحر

أما المرتد فهو المكلف الذي يرجع عن الإسلام طوعا أما بالتصريح بالكفر وإسما بلفظ يقتضيه أو بفعل يتضمنه ويجب أن يستتاب ويمهل ثلاثة وقال الشافعي في أحد أقواله يستتاب في الحال . وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه يستتاب شهرا . وقال سفيان الثوري أبدا فإن تاب قبلت توبته وإن لم يتب وجب عليه القتل ولا يرثه ورثته من المسلمين ولا من الكفار بل يكون ماله فينا للمسلمين إلا أن يكون عبدا فعالة لسيده . وإذا ارتدت المرأة فحكمها كالرجل . وقال علي بن أبي طالب تسترق وقال أبو حنيفة إن كانت حرة حبست حتى تسلم وإن كانت أمة أجبرها سيدها على الإسلام .

بيان : لا خلاف في تكفير من نفى الربوبية أو الوحدانية أو عبد مع الله غيره أو كان على دين اليهود أو النصارى والمجوس أو الصابئين أو قال بالحللول أو التناسخ أو اعتقد أن الله غير حي أو غير عليم أو نفى عنه صفة من صفاته أو قال صنع العالم غيره أو قال هو متولد عن شيء أو ادعى مجالسة الله حقيقة أو العروج إليه أو قال بقدم العالم أو شك في ذلك كله أو قال بنبوة أحد بمسد سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أو جوز الكذب على الأنبياء عليهم الصلوة والسلام أو قال بتخصيص الرسالة بالعرب أو ادعى أنه يوحى إليه أو يدخل الجنة في الدنيا حقيقة أو كفر جميع الصحابة رضي الله عنهم أو جحد شيئا مما يعلم من الدين ضرورة أو سعى إلى الكنائس بزي النصارى أو قال بسقوط العبادة عن بعض الأولياء أو جحد حرفا فأكثر من القرآن أو زاده أو غيره أو قال ليس بمعجز أو قال الثواب والعقاب معنويان أو قال الأئمة أفضل مسنن الأنبياء . ومن أكره على الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان فلا شيء عليه في الدنيا ولا في الآخرة وإن انتقل للكافر من ملة إلى أخرى فلا شيء عليه . (وأما الزنديق) فهو الذي يظهر الإسلام ويسر الكفر فإذا عثر عليه قتل ولا يستتاب ولا يقبسل قوله في دعوى التوبة إلا إذا جاء تابيا قبل ظهور زندقته وقال الشافعي وأبو

حنيفة تقبل توبته ولا يقتل . (واما الساحر) فيقتل اذا عثر عليه كالكافر واختلف هل تقبل توبته ام لا ، قال القرافي هذه المسألة في غاية الإشكال فان السحرة يفعلون اشياء تأبى قواعد الشرع تكفيرهم بها من الخواص وكتب آيات من القرآن وشبه ذلك . (واما من سب الله تعالى) او النبي صلى الله عليه وسلم او احدا من الملائكة او الانبياء فان كان مسلما قتل اتفاقا واختلف هل يستتاب ام لا فعلى القول بالاستتابة تسقط عنه العقوبة اذا تاب وفاقا لهما وعلى عدم الاستتابة وهو المشهور لا تسقط عنه بالتوبة كالحدود . واما ميراثه اذا قتل فان كان يظهر السب فلا يرثه ورثته وميراثه للمسلمين وان كان منكرا للشهادة عليه فعالة لورثته . وان كان كافرا فان كان سب بغير ما به كفر فعليه القتل والا فلا قتل عليه واذا وجب عليه القتل فاسلم فاختلف هل يقبل منه ام لا . ومن سب احدا من اختلف في نبوته كذي القرنين او في كونه من الملائكة لم يقتل وادب ادبا وجيما . واما من سب احدا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم او ازواجه او اهل بيته فلا قتل عليه ولكن يؤدب بالضرب الموجه ويكرر ضربه ويطال سجنه (واعلم) ان الالفاظ في هذا الباب تختلف احكامها باختلاف معانيها والمقاصد بها وقرائن الاحوال فمنها ما هو كفر ومنها ما هو دون الكفر ومنها ما يجب فيه القتل ومنها ما يجب فيه الادب ومنها ما لا يجب فيه شيء فيجب الاجتهاد في كل قضية بعينها وقد استوفى القاضي ابو الفضل عياض في كتاب الشفاء احكام هذا الباب وبين اصوله وفصوله رضي الله تعالى عنه .

الكتاب الثامن

في الهبات والاحباس وما شاكلها وفيه خمسة ابواب

الباب الاول

في الهبة وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول) في اركانها وهي اربعة : الواهب والموهوب له والموهوب والصيغة . فاما الواهب فالمالك اذا كان صحيحا مالكا امر نفسه فان وهب المريض ثم مات كانت هبته في ثلثه عند الجمهور وان صحح صحت الهبة . ويجري مجرى المريض كل ما يخاف منه الموت كالكون بين الصفين وقرب الحامل من الوضع وراكب البحر المرتج وفيه خلاف . واما الموهوب له فهو كل انسان ويجوز ان يهب الانسان ماله كله لاجنبي اتفقا . واما هبة جميع ماله لبعض ولده دون بعض او تفضيل بعضهم على بعض في الهبة فمكروه عند الجمهور وان وقع جاز وروي عن مالك المنع وفاقا للظاهرية والعدل هو التسوية بينهم . وقال ابن حنبل للذكر مثل حظ الانثيين . واما الموهوب فكل مملوك وتجوز هبة ما لا يصح بيعه كالعبد الابقي والبحير الشارد والمجهول والثمرة قبل بدو صلاحها والمفصوب خلافا للشافعي . وتجوز هبة المشاع خلافا لابن حنيفة وتجوز هبة المرهون بقيد الملك ويجبر الواهب على افتكاكه له ومنعه الشافعي . وتجوز هبة الدين خلافا للشافعي ، واما الصيغة فكل ما يقتضي الايجاب والقبول من قول او فعل كلفظ الهدية والعطية والنحلة وشبه ذلك .

(الفصل الثاني) في انواع الهبات وهي على قسمين هبة رقبة وهبة منفعة هبة المنفعة كالعارية والعمرى ، وهبة الرقبة على ثلاثة انواع : (الاول) لوجه الله تعالى وتسمى صدقة فلا رجوع فيها اصلا ولا اعتصار ولا ينفسى للواهب ان يرجعها بشراء ولا غيره وان كانت شجرا فلا ياكل من ثمرها وان كانت دابة فلا يركبها الا ان ترجع اليه بالميراث . (الثاني) هبة التودد والمحبة فلا رجوع فيها الا فيما وهبه الوالد لولده صغيرا كان او كبيرا فله ان يعتصره وذلك ان يرجع فيه وان قبضه الولد . انما يجوز الاعتصار بخمسة شروط وهي ان لا يتزوج الولد

بعد الهبة ولا يحدث لنا لأجل وأن لا تتغير الهبة عن حالها وأن لا يحدث
الموهوب له فيها حدثا وأن لا يمرض الواهب أو الموهوب له فإن وقع شيء من
ذلك فيفوت الرجوع واختلف في اعتصار الأم فقيل تعتصر لولدها الصغير والكبير
ما دام الأب حيا فإن مات لم تعتصر للصغار لأن الهبة للآبائهم كالصدقة فلا
تعتصر ، وقال ابن الماجشون تعتصر إن كانت وصيا عليهم أو لم تكن الهبة قد
حيزت في حياة الأب ولا يلحق بها الجد والجدة على المشهور . وقال الشافعي
يعتصر الأب والأم والجد والجدة ولا يسقط الاعتصار عنده في شيء مما ذكرنا .
وقال أبو حنيفة لا يعتصر من وهب لذي رحم محرم بخلاف الاجنبي . وقال ابن
حنبل والظاهرية لا يجوز الاعتصار لأحد . (الثالث) هبة الثواب على أن يكافئه
الموهوب له وهي جائزة خلافا للشافعي والموهوب له مخير بين قبولها أو ردها
فإن قبلها فيجب أن يكافئه بقيمة الموهوب ولا يلزمه الزيادة عليها ولا يلزم الواهب
قبول ما دونها ثم أنه إن كافاه بدنانير أو دراهم لزمه قبولها وإن كافاه بعروض
لزمه قبولها خلافا لأشهب . وإن اختلف الواهب والموهوب له في مقتضى الهبة
نظر إلى شواهد الحال فإن كانت بين غني وفقير فالقول قول الفقير مع يمينه فإن
لم يكن شاهد حال فالقول قول الواهب مع يمينه . وإذا أهدى فقير إلى غني
طعاما عند قدومه من سفر أو شبهه فلا ثوب له عليه وحكم هبة الثواب كحكم
البيع يجوز فيها ما يجوز في البيوع ويمتنع فيها ما يمتنع فيها من النسيئة
وغير ذلك .

(الفصل الثالث) في شرط الهبة وهو الحوز ولا يشترط في هبة الثواب ،
وهو في غيرها شرط تمام لا شرط صحة وعند ابن حنبل لا شرط صحة
ولا شرط تمام . وعلى المذهب تنعقد الهبة وتلزم بالقول ويجبر الواهب على
إقباضها فإن مات الواهب قبل الحوز بطلت الهبة إلا أن كان الطالب جادا في
الطلب غير تارك وإن مريض بطل الحوز ولا تبطل الهبة إلا أن يموت من مرضه
ذلك فإن أفاق صحته ولزم وأجبر الواهب على الإقباض وإن أفلس بطلت ولو
بقي في الدار الموهوبة باكتراء أو اعتماد أو غير ذلك حتى مات بطلت فإن وهبها
الواهب لرجل آخر قبل القبض فإن حازها الثاني فاختلف هل تكون الأولى أو
للحائز وإن لم يحزها الثاني فهي للأول ولو باعها الواهب قبل القبض نفذ البيع
وكان الثمن للموهوب له إذا علم بالهبة فله أن ينفذ البيع . ومن وهب عبدا فلم
يقبضه الموهوب له حتى اعتقه الواهب فالعتق نافذ ولا شيء للموهوب له ولا
تبطل هبة الثواب بعد القبض لأنها كالبيع .

فرع : يخوز المالك أمر نفسه لنفسه بمعاينة البيئة ويجوز للمحجور وصية
ويحوز الوالد لولده العسر الصغير ما وهبه له هو ما عدّ الدنانير والدرهم وما
وهبه له غيره مطلقا ، فإن وهب لابنه دارا فعليه أن يخرج منها وإن عاد لسكنائها
بعد عام لم تبطل الهبة وإن وهب له ما يستغل ثم استغله لنفسه بطلت الهبة
وعقد الكراء حوز ، وإن وهب له دنانير أو دراهم لم يكف الإقرار بالحوز حتى
يخرجها عن يده ويقبضها بمعاينة البيئة وقال ابن الماجشون تجوز إذا طبع عليها

ووجدت بعد موته كذلك . وان وهب له عروضاً او حيواناً جاز اذا ابرزه من
سائر ماله فان كبر وملك امر نفسه فلم يقبضه حتى مات الاب بطلت وكذلك اذا
لم يقبض الكبير .

الباب الثاني

في الوقف وهو الحبس وفيه ست مسائل

(الفصل الاول) في حكم الحبس وهو جائز عند الامامين وغيرهما خلافاً
لابي حنيفة وقد رجع عن ذلك صاحبه ابو يوسف لما ناظره مالك واستدل باحباس
رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابه والتابعين رضوان الله عليهم اجمعين
وصار المتأخرون من الحنفية ينكرون منع امامهم ويقولون مذهبه انه جائز ولكن
لا يلزم .

(الفصل الثاني) في اركانه وهي اربعة : الحبس والمحبس والمحبس عليه
والصيغة فاما الحبس فكالواهب واما المحبس فيجوز تحبيس العقار كالارضين
والديار والحوانيت والجنات والمساجد والآبار والقناطر والمقابر والطرق وغير
ذلك ولا يجوز تحبيس الطعام لان منفعته في استهلاكه وفي تحبيس العروض
والرقيق والدواب روايتان على ان تحبيس الخيل للجهاد امر معروف . واما
المحبس عليه فيصح ان يكون انساناً او غيره كالمساجد والمدارس ويصح على
الموجود والمعدوم والمعين والمجهول والمسلم والذمي والقريب والبعيد .

فروع : في مقتضى الالفاظ التي يعبر بها عن الوقوف عليهم فاما لفظ الولد
والاولاد فان قال حبست على ولدي او على اولادي فيتناول ولد الصلب ذكورهم
واناثهم وولد الذكور منهم لانهم قد يرثون ولا يتناول ولد الاناث منهم خلافاً لابي
عمر بن عبد البر . وان قال حبست على اولادي واولادهم فاختلف في دخول
ولد البنات ايضاً . وان قال على اولادي ذكورهم واناثهم سواء سماهم او لم
يسمهم ثم قال وعلى اعقابهم او اولادهم فيدخل اولاد البنات . واما لفظ العقب
فحكمه حكم الولد في كل ما ذكرنا وكذلك لفظ البنين وقد يختص بالذكور الا
ان يقول ذكورهم واناثهم . واما لفظ الذرية والنسل فيدخل فيهما اولاد البنات
على الاصح . واما لفظ الآل والاهل فيدخل فيه العصبه من الاولاد والبنات
والاخوة والاخوات والاعمام والعمات واختلف في دخول الاخوال والخالات . واما
لفظ القرابة فهو اعم فيدخل فيه كل ذي رحم من قبل الرجال والنساء محرم او
غير محرم على الاصح . واما الصيغة فهي لفظ الحبس والوقف والصدقة وكل
ما يقتضي ذلك من قول ، كقوله محرم لا يباع ولا يوهب ، ومن فعل كالاذن
للناس في الصلاة في الموضع الذي بناه مسجداً ولا بشرط قبول الحبس عليه

الا اذا كان معيناً مالكا امر نفسه .

(الفصل الثالث) في شرطه وهو الحوز حسبما ذكرناه في الهبة فان مات المحبس او مرض او افلس قبل الحوز بطل التحبيس ، وكذلك ان سكن دارا قبل تمام عام او اخذ قلة الارض لنفسه بطل التحبيس . ويجوز ان يقبض للكبير غيره مع حضوره بخلاف الهبة ، ويقبض الوالد لولده الصغير والوصي لمحجوره ويقبض صاحب الاحباس ما حبس على المساجد والمساكن وشبه ذلك . ولا بد من معاينة البيئة للحوز اذا كان المحبس عليه في غير ولاية المحبس او كان في ولايته والمحبس في دار سكناه او قد جعل فيها متاعه فلا يصح الا بالاخلاء والمعاينة . واذا عقد المحبس عليه او الموهوب له في الملك المحبس او الموهوب كراء او نزل فيها لعمارة فذلك حوز .

(الفصل الرابع) في مصرف الحبس بعد انقراض المحبس عليهم وذلك على ثلاثة اقسام . (الاول) حبس على قوم معينين فان ذكر لفظ الصدقة او التحريم لم ترجع اليه ابدان وان لم يذكرهما فاذا انقضوا فاختلف قول مالك فقال اولا ترجع الى المحبس او الى ورثته ثم قال لا ترجع اليه ولكن لا قرب الناس اليه . (الثاني) حبس على محصورين غير معينين كأولاد فلان واعقابهم . (الثالث) حبس على غير محصورين ولا معينين كالمساكن فلا يرجع اليه باتفاق ويرجع الى اقرب الناس اليه ان كان لم يعين له مصرفا فان عين مصرفا لم تعد الى غيره .

(الفصل الخامس) والاحباس بالنظر الى بيعها على ثلاثة اقسام . (الاول) المساجد فلا يحل بيعها اصلا باجماع . (الثاني) العقار لا يجوز بيعه الا ان يكون مسجدا تحيط به دور محبسة فلا بأس ان يشتري منها ليوسع به والطريق كالمسجد في ذلك ، وقيل ان ذلك في مناجد الامصار لا في مساجد القبائل . واجاز ربيعة بيع الربع المحبس اذا خرب ليعوض به آخر خلافا لمالك واصحابه . (الثالث) المروض والحيوان قال ابن القاسم اذا ذهبت منفعتها كالفرس يهرم والثوب يخلق بحيث لا ينتفع بهما جاز بيعه وصرف ثمنه في مثله فان لم تصل قيمته الى كامل جعلت في نصيب من مثله وقال ابن الماجشون لا يباع اصلا .

(الفصل السادس) بقية احكام المحبس : فمنها ان المحبس اذا اشترط شيئا وجب الوفاء بشرطه والنظر في الاحباس الى من قدمه المحبس فان لم يقدم قدم القاضي ولا ينظر فيها المحبس فان فعل بطل التحبيس . وتبني الرباع المحبسة من غلاتها فان لم تكن فمن بيت المال فان لم يكن تركت حتى تهلك ولا يلزم المحبس النفقة فيها وينفق على الفرس المحبس من بيت المال فان لم يكن يبيع واشترى بالثمن ما لا يحتاج الى نفقة كالسلاح . وقال ابن الماجشون لا يجوز بيع ذلك . ولا يجوز نقض بنيان الحبس ولا تغييره واذا اتكسر منها جلع لم يجز بيعه بل يستعمل في الحبس وكذلك النقض وقيل يباع ولا يناقل بالحبس وان خرب ما حو اليه .

الباب الثالث

في العمري والرقبي والمنحة والعربة

أما العمري فجائزة وهي ان يقول أعمرتك داري او ضيعتي او أسكنتك او وهبت لك سكنها او استغلالتها فهو قد وهب له منعته فينتفع بها حياته فاذا مات رجعت الى ربها . وان قال لك ولعقبك فاذا انقرض عقبه رجعت الى ربها او الى ورثته ، وقال الشافعي وأبو حنيفة وابن حنبل لا تعود اليه ابدا لانه قد خرج عن الرقبة . وأما الرقبي فهو ان يقول الرجل للآخر ان مت قبلك فداري لك وان مت قبلي فدارك لي وهي غير جائزة خلافا للشافعي . وأما المنحة فهي ان يعطيه شاة او بقرة او ناقة يحلبها في أيام اللبن ثم تعود الى ربها . وأما العربة فهي ان يهب له ثمر نخلة او ثمر شجرة دون أصلها ويجوز للعمري شراؤها منه بخرصها تمرا بأربعة شروط وهي ان يبدو صلاحها وان يكون خمسة اوسق فاقل وان يكون الثمن من نوع ثمر العربة وأن يعطيه الثمر عند الجذاذ لا نقدا وذلك مستثنى من الزبانة ، واجاز الشافعي بيعها من المعري وغيره ولم يجزها الا في الثمر والعنب .

الباب الرابع

في العارية

(وهي تملك منافع العين بغير عوض - وهي مندوب اليها وفيها فصلان) . (الفصل الاول) في أركانها وهي اربعة : (الاول) المعير ولا يعتبر فيه الا كونه مالكا للمنفعة غير محجور فتصح من مالك الرقبة ومكترها ومستعيرها . (الثاني) المستعير وهو من كان اهلا للتبرع عليه . (الثالث) المعار وله شرطان : «أحدهما» ان ينتفع به مع بقاءه فلا معنى لإعارة الاطعمة وغيرها من المكيلات والموزونات وانما تكون سلفا وكذلك الدنانير والدراهم اذا اخذت لتنفق ويجوز استعارتها مع بقاء اعيانها للزينة بها . «الثاني» ان تكون المنفعة مباحة فلا تجوز اعارة الجواري للاستمتاع وبكره للخدمة الا من ذي محرم او امرأة او صبي او صغير . (الرابع) الصيغة وهي كل ما يدل على هبة المنفعة من قول او فعل . (الفصل الثاني) في احكامها وهي اربعة . (الاول) الضمان ، والعارية فسي ضمان صاحبها ان تحقق هلاكها من غير تعد ولا تغريط من المستعير فان لم يظهر ضمن المستعير ما يغاب عليه دون ما لا يغاب عليه فيقبل قوله فيما لا يغاب عليه ما لم يظهر كذبه ولا يقبل فيما يغاب الا بيينة ، وقال الشافعي واشهب يضمن مطلقا وقال ابو حنيفة لا يضمن مطلقا . (الثاني) الانتفاع حسبما يؤذن له . (الثالث) لزوم فان كانت الى أجل معلوم او قدر معلوم كعارية الدابة الى موضع

كذا لم يجز لربها اخذها قبل ذلك والا لزمه ابقاؤها قدر ما ينتفع بها. الانتفاع المعتاد وقال اشهب له ان يأخذها متى شاء . (الرابع) اذا قال المستعير كانت عارية وقال ربها كانت كراء فالقول قوله مع يمينه وان اختلفا في ردها قبل قول المستعير فيما لا يغاب عليه دون ما يضمنه .

الباب الخامس

في الوديعة

(وهي استئابة في حفظ المال وهي امانة جائزة من الجهتين) .
« (لكل واحد منهما حلها متى شاء وفيها فصلان) » .

(الفصل الاول) في الضمان ولا يجب الا عند التقصير وله ستة اسباب .
(الاول) ان ودع عند غيره لغير عذر فان فعل ذلك ثم استردها فضاعت ضمن وان فعله لعذر كالخوف على منزله او لسفره لم يضمن . (الثاني) نقل الوديعة فان نقلها من بلد الى بلد ضمن بخلاف نقلها من منزل الى منزل . (الثالث) خلط الوديعة بما لا يتميز عنه مما هو غير مماثل لها كخلط القمح بالشعير فان خلطها بما تنفصل عنه كذهب بفضة لم يضمن . (الرابع) الانتفاع فلو لبس الثوب او ركب الدابة فهلك في حال الانتفاع ضمن وكذلك ان تسلف الدنانير او الدراهم او ما يكال او يوزن فهلك في تصرفه فيه . (الخامس) التضييع والاتلاف بان يلقيه في مضیعة او يدل عليه سارقا . (السادس) المخالفة في كيفية الحفظ مثل ان يأمره ان لا يقفل عليها فقفل فانه يضمن للشهرة .

(الفصل الثاني) في فروع : «الفرع الاول» في سلف الوديعة فان كانت عينا كره واجازه اشهب ان كان له وفاء بها ، وان كانت عروضاً لم يجز ، وان كانت مما يكال او يوزن كالطعام فاختلف هل يلحق بالنقد او بالعروض على قولين . «الفرع الثاني» اذا طوّل المودع بالوديعة فادعى التلف فالقول قوله مع يمينه وكذلك اذا ادعى الرد الا ان يكون قبضها بيينة فلا يقبل قوله في الرد الا بيينة . وردى عن ابن القاسم ان القول قوله وان قبضها بيينة وفاقا للشافعي وابي حنيفة . «الفرع الثالث» اذا اودع وديعة عند شخص فخانه وجده ثم انه استودعه مثلها فهل له ان يجده فيها فيه ثلاثة اقوال : المنع في المشهور والكراهة والاباحة . «الفرع الرابع» من اتجر بمال الوديعة فالربح له حلال وقال ابو حنيفة الربح صدقة وقال قوم الربح لصاحب المال . «الفرع الخامس» اذا طلب المودع اجرة على حفظ الوديعة لم يكن له الا ان تكون مما يشغل منزله فله كراؤه وان احتاجت الى غلق او قفل فذلك على ربها .

الكتاب التاسع

في العتق وما يتصل به وفيه خمسة أبواب

الباب الاول

في العتق وفيه فصلان

(الفصل الاول) في اركانه وهي ثلاثة : (الاول) المعتق وهو كل مالك للعبد مالك امر نفسه ليس بمريض ولا احاط الدين بماله فاما المريض فيصح عتقه ويكون في الثلث من ماله فان وسعة الثلث عتق جميعه والا عتق ثلثه ، وان كان عليه دين مستغرق لماله لم يعتق منه شيء فان اعتق في مرضه عبدا ولم يكن له مال غيرهم او اوصى بعتقهم افرع بينهم بعد ان يقسموا ثلاثة اجزاء بالقيمة فيعتق جزء واحد منهم . وقال الظاهرية واصبح عتق المريض نافذ كعتق الصحيح وانما يفرع عندهم في الوصية بالعتق . واما من احاط الدين بماله فلا يجوز عتقه وقال اهل العراق يجوز ما لم يحجر عليه . (الثاني) المعتق وهو كل انسان مملوك يتعلق بعينه حق لازم ولا وثيقة على اختلاف وتفصيل في عتق الرهن . (الثالث) الصيغة وهي نوعان : صريح وهو لفظ الاعتاق والتحرير وفك الرقبة ، وكناية كقوله قد وهبت لك نفسك او لا سبيل لي عليه او اذهب واغرب ، فلا تعمل الا باقتران النية فينوي السيد فيما اراد فان قال لعبده يا بني او قال لامته يا بنتي لم يكن عتقا خلافا لابي حنيفة وان قال اعتقتك ان شاء الله لم ينفع الاستثناء في المذهب ويقع العتق بشرط الملك خلافا للشافعي .

(الفصل الثاني) في انواع العتق واسبابه . اما انواعه سبعة : عتق مبتل، وعتق مؤجل ، وعتق البعض ، ووصية بالعتق ، وكتابة ، وتدبير ، واستيلاد . واما اسبابه ستة : تطوع ابتغاء الاجر اذ هو من افضل الاعمال وباقيها واجبة وهي عتق في النذر وهي الكفارات والعتق بالمثلة والعتق بالتبويض والعتق بالقرابة . فاما المثلة فمن مثل عبده عمدا مثلة بينة عوقب وعتق عليه كقطع ائمة او طرف اذن او اربعة انف او قطع بعض الجسد ، وليست الجراح بمثلة الا ان صار بذلك ذا شين فاحش . ومن حلف ان يضرب عبده مائة سوط عجل عتقه

قبل الضرب عند أصبح لا عند ابن الماحشون واتفقا على العتق في الزيادة على المائة . ولا يعتق بالمثلثة الا بالحكم وقال اشهب بالمثلثة يصير حرا وقال قوم لا يعتق بمثلثة . واما تبعض العتق فمن اعتق بعض عبده او عضوا منه عتق سائرهم عليه . وفي عتقه بالسراية او بالحكم روايتان وقال ابو حنيفة والظاهرية يعتق منه ما اعتق ويستسمى العبد في الباقي . ولو اعتق نصيبا له في عبد قوم عليه الباقي ففرم لشريكه قيمة نصيبه وعتق جميع العبد . وقال ابو حنيفة الشريك مخير بين ثلاثة اشياء ان يعتق نصيبه او يأخذ قيمته او يستسمى العبد . ويشترط في المذهب في تكميل العتق ثلاثة شروط : (أحدها) ان يعتق نصيب نفسه او الجميع فلو قال اعتق نصيب شريكي كان لفوا . (الثاني) ان يكون موسرا فان كان مصرا لم يلزمه شيء وعتق من العبد ما اعتق وبقي سائرهم رقيقا وقال ابو يوسف ومحمد بن الحسن يسمى العبد في قيمة حظ من لم يعتق . وقال مالك لا يسمى العبد الا ان تطوع سيده بذلك . (الثالث) ان يحصل العتق باختياره او بسببه فلو ورث نصف قريبه لم يحصل العتق ولو وهب له او اشتراه سرا وانما تحصل السراية بالتقويم وقيل بنفس عتق البعض وعلى الاول لو اعتق الشريك حصته نفذ ولو باعها قوم على المشتري وقيل يرد البيع . واما العتق بالقرابة فسببه دخولهم في الملك فيعتق عليه عند الجمهور - خلافا للظاهرية - من دخل في ملكه بشراء او ميراث او غير ذلك من أصوله ما علت وفصوله ما سفلت ويلحق بهم اخوته الشقائق او لاب او لام في المشهور خلافا للشافعي وزاد وهب العم وقيل كل ذي رحم محرمة وفاقا لابي حنيفة .

(فرع) اذا اعتق احد عبده في صحته قبل قوله فيمن يعين منهم .
(فرع) اذا شك في عتق عبده لم يجز له ان يسترقه وان اعتق احد عبده ثم نسي ايها كان وجب عليه عتقهما . (فرع) من حلف بعتق عبده ثم مات قبل ان يبر يمينه عتق العبد من ثلثه . (فرع) يلزم عتق الجنين في بطن أمه اذا كان الحمل ظاهرا واختلف اذا كان غير ظاهر . (فرع) اذا قال كل أمة اشتريتها فهي حرة لم يلزمه شيء واذا قال كل عبد اشتريته فهو حر فاختلف فيه هل يلزمه ام لا . (فرع) للسيد ان ينتزع مال عبده ومال المعتق الى أجل ما لم يقرب الأجل وليست السنة قربا ومال أم الولد والمدير ما لم يمرض فاذا اعتق العبد تبعه ماله الا ان يستثنيه سيده بيينة فان لم تكن الا دعواه لم يصدق وكان القول قول العبد مع يمينه وله رد اليمين وقال ابو حنيفة وابن حنبل مال العبد لسيده.

الباب الثاني

في الولاء

والولاية خمسة انواع : ولاية الاسلام ولا يورث بها الا مع عدم غيرها وولاية الحلف وولاية الهجرة وكان يتوارث بهما اول الاسلام ثم نسخ وولاية القرابة

وولاية العتق ، والميراث بهما ثابت ومقصودنا ولاية العتق وحكمها العسوبة وهي تفيد الميراث وولاية النكاح وتحمل العقل وفيها فصلان .

(الفصل الاول) في بيان الموالي ، المولى الاعلى هو معتق العبد بأي نوع من انواع العتق اعتقه او معتق ابيه او جده او امه وهو وارث المولى الاسفل العتيق ووارث اولاده واحفاده ووارث كل من اعتقه العتيق او من اعتقه عتيق العتيق على ترتيب نذكره ، وذلك انه اذا مات عبد بعد ان عتق فان كان له عسبة ورثه عسبته دون موله فان لم تكن له عسبة ورثه موله وهو المعتق او معتق المعتق في عدم المعتق فاذا انفرد اخذ المال كله وان كان مع ذوي سهام اخذ ما يفضل عنهم فان كان المتوفي حرا في الاصل غير معتق كان الولاء لمن اعتق اياه فان كان ابوه حرا غير عتيق كان الولاء لمن اعتق جده ، هكذا ما ارتفع وعلا ، فان لم يكن في آباءه عتيق لم يرثه موالي امه الا ان كان منقطع النسب كولد الزنسى والمنفى باللعان او كان آباؤه كفارا فحينئذ يرثه موالي امه ان كانت معتقة ، فان كانت حرة غير معتقة كان الولاء لموالي ابيها . فان لم يكن ابوها عتيقا لم يرثه موالي امها الا ان كانت هي منقطعة النسب . وهكذا ترتيب الموالي ابا فيما علا من الآباء والامهات .

فرع : من اعتق عبده عن نفسه فله الولاء اجماعا فان اعتقه عن غيره فالولاء للمعتق عنه علم به او لم يعلم خلافا لهما ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته ومن أسلم على يديه رجل لم يكن ولاؤه له خلافا لابي حنيفة ومن سيب عبده فولاؤه للمسلمين خلافا لهم ومن اعتق عبده عن الزكاة فولاؤه للمسلمين .

(الفصل الثاني) في انتقال الولاء واذا مات المولى الاعلى انتقل الى ابنه الذكر ثم ابنه ما سفل ، والاقرب يحجب الابعد ، فان فقد العمود الاسفل انتقل الولاء للعمود الاعلى وهو الاب ولا يرث شيئا مع وجود احد من العمود الاسفل . فان فقد الاب انتقل الولاء للاخ الشقيق ثم الى الاخ للاب ثم الى ابن الاخ الشقيق ثم الى ابن العم للاب ثم الى ابن العم الشقيق ثم الى ابن العم للاب وقال الشافعي يقدم الجد على الاخوة وابنائهم . بيان : لا ينجر ميراث الولاء الى المراة وانما ترث بالولاء من اعتقته او من اعتقت من اعتقه ان عدم من اعتقه او ذرية من اعتقه او من اعتقه من اعتقته لا من اعتقه موروثها .

تليخيص : المولى اربعة اقسام : معتق الميت ومعتق معتق الميت ومعتق والد الميت او جده وهؤلاء الثلاثة يرثون سواء كانوا ذكورا او اناثا، الرابع وارث هؤلاء فلا ينجر اليه الميراث الا ان كان ذكرا عاصبا .

الباب الثالث

في الكتابة

وهي مندوبة وأوجبها الظاهرية وفيه فصلان .

(الفصل الاول) في اركانها وهي اربعة : المكاتب ، والمكاتب ، والعروض ، والصيغة . وذلك ان معنى الكتابة شراء العبد نفسه من سيده بمال يكسبه العبد فالسيد كالبائع والعبد كالمشتري ورقبته كالثمن والمال الثمن . فاما السيد فهو كل مالك غير محجور ، صحيح . وكتابة المريض كعتقه من الثلث الا ان اجازته الورثة ، وقيل يصح كالبيع اذا لم تكن محابة ويجوز ان يكتب المكاتب عبده خلافا لابي حنيفة ، ويكتب الوصي عن محجوره ، واما العبد فله شرطان . (احدهما) ان يكون قويا على الاداء واختلف في الصغير الضعيف عن الاداء هل يكتب ام لا وكذلك الامة التي لا صنعة لها . (الثاني) ان يكتب العبد كله فلو كاتب نصف عبده لم يجز ولو كاتب من نصفه حر لجاز لحصول كمال الحرية ولو كاتب احد الشريكين لم يصح وان اذن شريكه خلافا لهما ولو كاتباه معا جاز واذا جمع في الكتابة اكثر من عبد واحد جاز وكان بعضهم ضامنا عن بعض بضمن عقد الكتابة . وقال ابو حنيفة انما يلزم ضمان بعضهم عن بعض بمجرد الشرط وقال الشافعي لا يجوز بعقد ولا بشرط واما المال فشرطه كشرطه في البيع الا انه يجوز على عبد غير موصوف مسامحة ، ويكون للسيد الوسط خلافا للشافعي . ويشترط ان يكون منجما مؤجلا فان لم يذكر الاجل نجمت عليه بقدر سماية مثله وتجوز حالة وتسمى قطعة خلافا للشافعي . ويستحب ان يسقط السيد عن العبد شيئا منها . واما الصيغة فهي ان يقول كاتبك على كذا وكذا في نجم او نجمين او اكثر وان لم يقل ان ادبته فانت حر ، لان لفظ الكتابة يقتضي الحرية . فان قال له انت حر على الف فليل عتق في الحال والالف في ذمته كمديةتان .

(الفصل الثاني) في احكامها وفيه ست مسائل : (المسألة الاولى) يحصل العتق باداء جميع العوض فان بقي منه شيء لم يعتق وان عجز عن اداء النجوم او عن اداء نجم منها رق وفسخت الكتابة بعد ان يتلوم له الايام بعد الاجل فلو امتنع من الاداء مع القدرة لم يفسخ واخذ من ماله وليس له تعجيز نفسه ان كان له مال ظاهر خلافا لان كنانة فان لم يكن له مال ظاهر كان له تعجيز نفسه وقال سحنون لا يعجزه الا السلطان . (المسألة الثانية) لو عجل النجوم قبل الاجل اجبر السيد على القبول فان كان السيد غائبا ولا وكيل له دفع ذلك الى الامام وانقل له عتقه . (المسألة الثالثة) تنسخ الكتابة بموت العبد وان خلف وفاء الا ان يكون له ولد يقوم بها فيؤديها حالة ثم له ما بقي ميراثا دون سائر ولد . (المسألة الرابعة) لا يصح بيع رقبة المكاتب ولا انتزاع ماله ويجوز بيع كتابته خلافا للشافعي وعلى المذهب يبقى مكاتبه فان وفي عتق وولاؤه لبائعها لا لمشتريها وان عجز ارقه مشتريها . ويشترط في ثمنها التعجيل لئلا يكون بيع دين بدين والمخالفة لجنس ما عقدت الكتابة به لئلا يكون ربا . (المسألة الخامسة) المكاتب في تصرفاته كالحر الا فيما تبرع فلا ينقل عتقه ولا هبته ولا يتزوج بغير اذن سيده ولا التسري بغير اذنه . (المسألة السادسة) تسري الكتابة من المكاتب الى ولدها الذي تلده بعد الكتابة من زنى او نكاح ، وكذا ولد المكاتب الذين حدثوا من

أتمه بعد عقد كتابته يتبعونه كما له دون من كان قبل عقد الكتابة إلا أن يشترطهم معه في عقد كتابته فيعتقون بعته .

الباب الرابع

في التدبير وفيه فصلان

(الفصل الأول) في أركانه وهي ثلاثة : المدبر وهو المالك غير المحجور والمدبر وهو العبد . والصيغة وهي قوله أنت حر عن دبر مني أو قد دبرتك أو أنت حر بعد موتي تدبيرا أو ما أشبه ذلك فيعتق بعد موته وليس للسيد الرجوع في التدبير بخلاف الوصية بالعتق فله الرجوع فيها ، وسوى الشافعي وابن حنبل بينهما في جواز الرجوع ، فإن قال أنت حر بعد موتي فحملة ابن القاسم على الوصية حتى يعلم أنه أراد التدبير وعكس أشهب خلافا لابن حنيفة .

(الفصل الثاني) في أحكامه وفيه ست مسائل . (المسألة الأولى) إذا مات السيد أخرج المدبر من ثلثه فإن ضاق الثلث عنه عتق منه مقدار ثلث المال وبقي سائرُه رقيقا وقال أهل الظاهر يخرج من رأس المال ، وعلى مذهب الجمهور يقوم المدبر وينظر كم ترك سيده من مال فيجمع إلى قيمته وينظر كم ثلث الجميع ويسمى الثلث من قيمة المدبر فإن كان الثلث مثل ذلك أو أكثر عتق جميعه وإن كان أقل عتق منه مقدار نسبته من الثلث . مثال ذلك : لو مات مدبرا قيمته عشرون دينارا وترك بها أربعين دينارا فتركته ستون دينارا أعتق جميع المدبر لأن قيمته ثلث التركة . ولو كانت قيمة المدبر ثلاثين وترك السيد معها ثلاثين عتق منه الثلثان لأن ثلث التركة ثلثان من قيمته فإن لم يكن له مال غيره عتق ثلثه . (المسألة الثانية) إذا دبر عبيدين فأكثر فإن وسعهم الثلث عتقوا كلهم وإن لم يسعهم عتق الأول فالأول فإن دبرهم في كلمة واحدة تحاصوا في الثلث وذلك بأن يسمى الثلث من قيمة جميعهم فيعتق كل واحد منهم على تلك النسبة . وكذلك إذا أوصى بعتق عبيدين فأكثر في صحته . فإن أوصى بذلك في مرضه أقرع بينهم إذا لم يسعهم الثلث وكذلك إن بطل عتقهم في مرضه . (المسألة الثالثة) يقدم المدبر في الصحة على المدبر في المرض ويقدم المدبر في المرض على الموصى بعته وذلك عند ضيق الثلث عن الجميع . (المسألة الرابعة) في تصرفات السيد لا يجوز للسيد بيع مدبره خلافا للشافعي ويجوز له وطء مدبرته عند الجمهور بخلاف المكاتبه ، وله أن يستخدم المدبر والمكاتب ويؤجرهما . (المسألة الخامسة) في مال المدبر أما في حياة سيده فهو لسيده وله انتزاعه منه ما لم تحضره الوفاة أو يفلس وليس لفرمانه أخذ ماله ، وأما بعد وفاة السيد فيقوم ماله معه كأنه جزء منه ويسمى مجموع قيمته وماله من الثلث حسيما تقدم فيأخذ من ماله مقدار ما يعتق من رقبته حسيما ذكرنا . (المسألة السادسة) يبطل التدبير بقتل المدبر لسيده عمدا أو باستغراق الدين له وللتركة .

الباب الخامس

في امهات الاولاد وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول) فيما تصير به ام ولد فمن وطئ امته فحملت صارت له ام ولد سواء وضعته كاملا او مضغة او علقه او دما اذا علم انه حمل . وقال اشهب لا تكون ام ولد بالدم المجتمع وقال الشافعي لا تكون ام ولد حتى يتم شيء من خلقته : عين او ظفر او شبه ذلك . ومن تزوج امة ثم اشتراها وهي حامل منه فاختلف هل تصير بذلك الحمل ام ولد ام لا ، ولا تكون امة العبد ام ولد له بما ولدت في حال العبودية واختلف في المدبر والمكاتب ولمعق الى اجل .

(الفصل الثاني) في احكام ام الولد اما في حياة السيد فاحكامها احكام المملوكة في منع الميراث وفي الحد في الزنى وغير ذلك . ولسيدها وطؤها اجماعا ولا يجوز له استخدامها الا في الشيء الخفيف ولا مؤاجرتها خلافا للشافعي ولا يجوز له بيعها عند الجمهور وفاقا لعمر وعثمان رضي الله عنهما واجازه الظاهرية وفاقا لابي بكر وعلي رضي الله عنهما . وان جنت جنابة لم يسلمها كما يسلم الامة بل يفكها بالافل من ارش الجنابة او قيمة رقبته . واما اذا مات السيد عتقت ام ولده من راس ماله وان لم يترك مالا غيرها ولحقت بالاحرار في الميراث والحد والجنابة وغير ذلك .

(الفصل الثالث) في لحوق الولد ، من اقر بوطء امته لحق به ما اتت به من ولد وان عزل عنها اذا اتت به لمدة لا تنقص من ستة اشهر ولا تزيد على اكثر من مدة الحمل ، وسواء اتت به في حياته او بعد موته او بعد ان اعتقها الا ان يدعي الاستبراء ولم يطأها بعده فيصدق ولا يلحقه الولد . واختلف هل يصدق بيمين او بغير يمين وينفي الولد عن نفسه بغير لعان فان لم تأت بولد وادعت انها ولدت منه لم تصدق ولم تكن له ام ولد حتى تشهد لها بالولادة منه امرأتان . واما ان انكر الوطء فأقامت به عليه شاهدين وأتت بولد فالصواب ان ذلك بمنزلة اقراره بالوطء .

الكتاب العاشر

في الفرائض والوصايا وفيه مقدمة وعشرة ابواب

المقدمة : اذا مات الانسان اخرج اولاً من راس ماله ما يلزم في تكفينه واقباره ثم الدينون على مراتبها ثم تخرج الوصية من ثلثه ثم يورث ما بقي .
بيان : الاشياء التي تخرج من الثلث قبل الميراث مرتبة ان ضاق عنها الثلث فيبدأ اولاً بالمدير في الصحة ثم الزكاة التي فرط فيها ان اوصى بها ثم المعتق بتلافي المرض والمدير في المرض معا ثم الموصى بعقده بعينه ثم المكاتب ثم الحج والرقبة الموصى بها غير معينة وقال اشهب زكاة الفطر بعد الزكاة المفروضة وقال ابن الماجشون يقدم صداق المرأة المتزوجة في المرض على المدير في الصحة خلافا لابن القاسم .

الباب الاول

في عند الوارثين وصفة الورثة

اسباب التوارث خمسة : نسب ، ونكاح ، وولاء عتق ، ورق وعبودية ، وبيت المال . والوارثون عند ابي بكر الصديق وزيد بن ثابت ومالك والشافعي هم الذين اجمع على تورثهم لا غير فمن الرجل خمسة عشر الابن وابن الابن وان سفل والاب والجد وان علا والاخ الشقيق والاخ للاب والاخ للام وابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والعم الشقيق والعم للاب وابن العم الشقيق وابن العم للاب والزوج والمولى . ومن النساء عشر البنت وبنت الابن وان سفل والام والجددة للام والجددة للاب والاخت الشقيقة والاخت للاب والاخت للام والزوجة والمولاة . وزاد علي بن ابي طالب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود وابو حنيفة وابن حنبل تورث الأرحام وهم اربعة عشر : اولاد البنات واولاد الاخوات وبنات الاخ وبنات العم والخال وولده والعمة والخالة وولدهما والجد للام والعم للام وابن الاخ للام وبنت العم واجمعوا انهم لا يرثون مع العصبية اصلاً ولا مع ذوي السهام الا ما فضل عنهم . واما صفة الورثة ففرض وتمصيب فصاحب الفرض يأخذ سهمه ولا

يتعداه والمأصّب أن اتفرد اخذ المال كله وإن كان مع ذوي السهام اخذ ما يفضل بعدهم وإن لم يفضل بعدهم شيء لم يأخذ شيئا . والوارث في ذلك أربعة أقسام . (الاول) لا يرث الا بالفرض وهم ستة : الأم ، والجدة ، والزوج ، والزوجة ، والاخ للام ، والاخت للام . (الثاني) لا يرث الا بالتعصيب وهم الابن وابن الابن والاخ الشقيق ، وللاب ، والعم ، وابن الاخ ، وابن العم ، والمولى ، والمولاة . (الثالث) من يرث بهما وقد يجمع بينهما وهما اثنان : الاب ، والجدة ، فإن كان واحد منهما يرث سهمه فإن فضل بعد ذوي السهام شيء اخذه بالتعصيب . (الرابع) من يرث بهما ولا يجمع بينهما وذلك أربعة أصناف : من النساء البنت ، وابنة الابن ، والاخت الشقيقة ، وللاب فإن كان مع كل واحدة منهن ذكر من صنفها ورثت معه بالتعصيب للذكر مثل حظ الانثيين وإن لم يكن معها ذكر ورثت بالفرض والاخوات الشقائق ، وللاب عصة مع البنات .

فرعان : الاول من كان له سببان للميراث فإن كانا جائزين ورث بهما كالزواج يكون ابن عم فيرث سهما بالزوجية ويعصّب بالقراية . وكذلك الاخ للام يكون ابن عم عند الثلاثة وفاقا لزيد وعلي رضي الله عنهما ، فإن كانا ابني عم احدهما اخ لام ورث الاخ للام السدس واقتسما الباقي بالتعصيب عند علي وزيد والثلاثة . وقال ابن مسعود وداود وأبو ثور المال كله لصاحب السببين . وإن كان السببان غير جائزين كأنكحة المجوس ورث بأقواهما وسقط الاضعف كالام تكون أختا وقال أبو حنيفة وابن حنبل يرث بهما . ومن تزوج امه او ابنته او اخته على جهل فولدت منه ورثته بالنسب لا بالزوجية وورثه ولدها . (الفرع الثاني) من لم تكن له عصة ولا مولى فعاصبه بيت مال المسلمين يحوز جميع المال في الانفراد ويأخذ ما بقي بعد ذوي السهام ، عند زيد والامامين . وقال علي وابن مسعود وأبو حنيفة وابن حنبل يرد الباقي على ذوي السهام . فإن لم يكونوا قللوا الارحام . وحكى الطرطوشي عن المذهب انه يعصّب لبيت المال اذا كان الامام عدلا وإن لم يكن عدلا رد على ذوي السهام وذوي الارحام وحكى عن ابن القاسم من مات ولا وارث له تصدّق بماله الا ان يكون الامام كعمر بن عبد العزيز .

الباب الثاني

في الحجب والسهام

(والحجب نوعان) حجب اسقاط ، وحجب نقص . فاما حجب الاسقاط فلا ينال ستة من الوراثة وهم الابن والبنت والام والاب والزوج والزوجة . واما غير هؤلاء فقد يحجبون عن الميراث . فاما ابن الابن وبنت الابن فيحجبهما الابن خاصة . والقريب من ذكور الحفدة يحجب البعيد من ذكورهم واناثهم . والجدة يحجبها الاب خاصة . ويحجب الجد القريب البعيد . واما الاخ الشقيق والاخت الشقيقة فيحجبهما الابن وابن الابن وإن سفل الاب . واما الاخ للاب والاخت

للأب فيحجبهما الشقيق ومن حجه ولا تحجبهما الشقيقة . وأما ابن الأخ الشقيق فيحجبه الجد والأخ للأب ومن حجه . وأما ابن الأخ للأب فيحجبه ابن الأخ الشقيق ومن حجه . وأما العم الشقيق فيحجبه ابن الأخ ومن حجه . وأما العم للأب فيحجبه العم الشقيق ومن حجه . وأما ابن العم الشقيق فيحجبه العم الشقيق ومن حجه . وأما الأخ للأب والأخت للام فيحجبهما الابن والبنت وابن الابن وبنت الابن وإن سفل الأب والجد وإن علا . وأما الجدة للام فتحجبها الأم خاصة وأما الجدة للأب فيحجبها أب والام عند زيد والثلاثة وقال ابن مسعود وابن خنبل لا يحجبها الأب . فإن اجتمع جدتان في قعد واحد ورثتا معا السدس بينهما وإن كانت أحدهما أقرب من الأخرى حجت القرية البعيدة إن كانت من جهتها وحجت القرية التي من جهة الأم البعيدة التي من جهة الأب ، ولا تحجب القرية من جهة الأب البعيدة من جهة الأم بل تشاركها خلافاً لابن حنيفة . وأما المولى المعتق فيحجبه العصبة وأما السيد المالك فيمنع جميع الورثة ولا يحجبه أحد . وأما حجب النقص فهو على ثلاثة أقسام: نقل من فرض إلى فرض دونه ونقل من تعصيب إلى فرض إلى تعصيب . فأما النقل من فرض إلى فرض فيختص بخمسة أصناف . (الأول) الأم ينقلها من الثلث إلى السدس الابن وابن الابن والبنت وبنت الابن (الثاني) واثان فأكثر من الأخوة والأخوات سواء كانوا شقائق أو للأب أو للام . (الثالث) الزوج ينقله الابن وابن الابن والبنت وبنت الابن من النصف إلى الربع . (الرابع) الزوجة والزوجات ينقلن الابن وابن الابن والبنت وبنت الابن من الربع إلى الثمن . (الخامس) بنت الابن تنقلها البنت الواحدة عن النصف إلى السدس وتنقل البنتين فأكثر من بنات الابن من الثلثين إلى السدس . (السادس) الأخ والأخت ينقلهما الابن وابن الابن من النصف إلى السدس وتنقل البنتين فأكثر من بنات الابن من الثلثين إلى السدس . (السابع) الأخ والأخت ينقلهما الابن وابن الابن من النصف إلى السدس وتنقل البنتين فأكثر من بنات الابن من الثلثين إلى السدس . (الرابع) بنت الابن تنقلها البنت الواحدة عن النصف إلى السدس وتنقل البنتين فأكثر من بنات الابن من الثلثين إلى السدس . (الخامس) الأخ والأخت ينقلهما الابن وابن الابن من النصف إلى السدس وتنقل البنتين فأكثر من بنات الابن من الثلثين إلى السدس . (السادس) الأخ والأخت ينقلهما الابن وابن الابن من النصف إلى السدس وتنقل البنتين فأكثر من بنات الابن من الثلثين إلى السدس . (السابع) الأخ والأخت ينقلهما الابن وابن الابن من النصف إلى السدس وتنقل البنتين فأكثر من بنات الابن من الثلثين إلى السدس . (الثاني) وكل مخجوب فلا يحجب غيره ، إلا الأخوة ، فإن الأب يحجبهم وهم يحجبون الأم من الثلث إلى السدس . وقال ابن عباس من قبل بين سائر الصحابة والفقهاء لا يحجبهم الأب حيث بل يأخذون السدس الذي حجبوا الأم عنه .

فصل : سهام الفرائض ستة : النصف ، والربع ، والثمن ، والثلثان ، والثلث ، والسدس ، فأما النصف فلخمسة : للزوج في عدم الولد وللبنات وللأب في عدم الابن وللأخت الشقيقة والأخت للأب في عدم الشقيقة وأما الربع فلأثنين للزوج مع الولد وللزوجة مع عدمه سواء كانت واحدة أو أكثر وإذا كانت

زوجتان فأكثر قسم بينهما بالسواء . وأما الثمن فللزوجة مع الولد سواء كانت واحدة أو أكثر . وأما الثلثان فلاربعة لاثنتين فأكثر من البنات ومن بنات الابن في عدم البنات ومن الاخوات الشقائق ومن الاخوات للاب في عدم الشقائق . وأما الثلث فللثنتين الام في فقد من يردها الى السدس والاثنتين فأكثر من الاخوة للام ذكورهم واناثهم . وأما السدس فلسبعة الام والاب والجد مع وجود من يردهم اليه والجدة او الجدتين اذا اجتمعتا وللواحدة فأكثر من بنات الابن مع البنت وللواحدة فأكثر من الاخوات للاب مع الشقيقة وللواحد من الاخوة للام ذكرا كان او انثى .

الباب الثالث

في بسط الفرائض وترتيبها على الوارث

اما الابن فان انفرد اخذ المال وان كان ابنان فأكثر قسموه بالسواء وان اجتمع ذكور واناث فللذكر مثل حظ الانثيين . وأما البنت فان كانت واحدة دون ابن فلها النصف وان كان ثلاث بنات فأكثر فلهن الثلثان باجماع ، وان كان ابنتان فلهما الثلثان ايضا عند زيد بن ثابت وعلي بن ابي طالب رضي الله عنهما والاربعة خلافا لابن عباس فلهما عنده النصف . وأما ابن الابن فاذا عدم قام مقامه . وان كان مع بنت او بنات اخذ ما بقي بالتعصيب . وأما بنت الابن فان كان معها ابن ابن في درجتها او دونها عصبتها فورثت معه للذكر مثل حظ الانثيين سواء كانت واحدة او أكثر ، وان لم يكن معها ابن ابن فان كانت معها بنت واحدة اخذت بنت الابن السدس تكملة السدسين سواء كانت واحدة او أكثر ، وان كان معها بنتان او أكثر لم يكن لبنت الابن شيء الا ان كان معها ابن ابن في درجتها او دونها فتأخذ معه ما بقي بالتعصيب . وان لم يكن معها بنت قامت مقامها فورثت بنت الابن النصف ان كانت واحدة او الثلثين ان كانتا اثنتين فأكثر . واذا اجتمع بنات ابن بعضهن اعلى من بعض قامت العليا مقام البنت ومن دونها مقام بنت الابن في جميع ما ذكر فتأخذ العليا النصف وتأخذ الوسطى السدس تكملة الثلثين وتسقط السفلى الا ان يكون معها ابن في درجتها او دونها فيعصبا . وان كان مع الوسطى ابن ابن في درجتها او دونها عصبا وحجب من دونها من ذكر او انثى . وان كانت العليا اثنتين فأكثر فلهما الثلثان وتسقط الوسطى ومن دونها الا ان كان معهن ذكر في درجتهن او سفلى منهن . وأما الاب فان انفرد حاز المال بالتعصيب وان كان مع ابن او ابن ابن اخذ السدس خاصة وان كان مع بنت او بنت ابن او سائر ذوي السهام اخذ السدس بالفرض وأخذ ما بقي بالتعصيب . وأما الام فلها الثلث الا مع ابن او ابن ابن او بنت ابن او اثنتين فأكثر من الاخوة او الاخوات فلها السدس . وقال ابن عباس لا يحجبها الاخوة عن الثلث الا ان كانوا ثلاثة ولا يحجبها عنده اثنان خلافا لسائر الصحابة والفقهاء . واذا كانت في الفريضتين الفراوين وهما اب

وام زوجة او اب وام وزوج ففرضها ثلث ما بقي بعد الزوج او الزوجة وهو الربيع في الاولى والسدس في الثانية وللأب الثلثان مما بقي بعدهما . واما الجد فيقوم مقام الاب في عدمه الا مع الاخوة وذلك انه اذا انفرد المال وان كان مع ابن او ابن ابن اخذ السدس خاصة وان كان مع بنت او بنت ابن او مع سائر ذوي السهام اخذ السدس بالفرض وما بقي بالتعصيب ويحجب الاخوة للام ، وان كان مع اخوة شقائق او لاب لم يحجبهم عند عمر وعثمان وعلي وزيد وابن مسعود ومالك والشافعي وابن حنبل رضي الله عنهم . وقال ابو بكر وابن عباس وعائشة وابو حنيفة والمزني رضي الله عنهم اجمعين الجد يحجب الاخوة . واذا قرعنا على المذهب الاول فله الأرجح من حالتين اما الثلث من المال كله او مقاسمة الاخوة كذكر منهم ، فان كان مع اخ واحد او ثلاث اخوات فأقل فالمقاسمة له افضل وان كن خمس اخوات او ثلاث اخوة فأكثر فالثلث له افضل ، وان كن اربع اخوات او اخوين استوت المقاسمة والثلث ، واذا اجتمع معه اخوة شقائق ولاب غد عليه جميعهم واخذ هو كذكر ثم يأخذ الاشقاء ما اصاب الاخوة للاب لانهم يحجبونهم ، مثال ذلك : ان يترك الميت جدا واخا شقيقا واخا لاب فان الاخ الشقيق يعاد الجد بالاخ للاب فيكون للجد الثلث وهو الذي تعطيه المقاسمة ، ولولا العادة لكان للجد النصف في المقاسمة ، ثم يأخذ الشقيق الثلث الذي للاخ للاب فيكون له الثلثان ولو كان مع الاخ الشقيق اخت فالمقاسمة من خمسة للشقيق اثنان وللجد اثنان وللأخت واحد ثم يأخذ الشقيق الواحد من الأخت ، وان كان مع اخ الاب واخت شقيقة فالمقاسمة ايضا من خمسة ثم تأخذ الشقيقة تمام فرضها وهو النصف من يد الاخ .

تكميل : واذا اجتمع مع الجد اخوة وذوو سهام كان له الأرجح من ثلاثة اشياء السدس من رأس المال او ثلث ما بقي بعد ذوي السهام او مقاسمة الاخوة كذكر منهم الا في فريضة يقال لها الخرقاء وهي ام وجد واخت فقال مالك وزيد للام الثلث وما بقي يقتسمه الجد والأخت للذكر مثل حظ الانثيين . وقال ابو بكر وابن عباس لا شيء للأخت وقال علي للام الثلث وللأخت النصف وللجد ما بقي وهو السدس .

بيان : لا يفرض للأخت مع جد بل ترث معه في البقية الا في الفريضة الاكدرية وتسمى الفراء وهي زوج وام وجد واخت شقيقة او لاب فللزوجة النصف وللأم الثلث وللجد السدس ، ويعال للأخت بالنصف ثم يرد الجد سدسه ويخلط نصيبه مع نصيب الأخت ثم يقسمانه للجد ثلثان وللأخت ثلث وتصح الفريضة من سبعة وعشرين ، للجد ثمانية وللأخت اربعة وللزوج تسعة وللأم ستة هذا مذهب زيد ومالك . وقال عمر وابن مسعود للزوج النصف وللأخت النصف وللجد سدس وللأم سدس على جهة العول وان كان مكانها اختان فأكثر سقط العول لان الأم لا تأخذ مع الاختين الا السدس ويقاسم الجد الاختين ، وان كان مكان الأخت اخ شقيق او لاب لم يكن له شيء لانه عاصب لم يفضل له شيء بعد ذوي السهام ، فان كان فيها اخ لاب واخوة لام فهي الفريضة المالكية ، وذلك

ان تترك المتوفاة زوجا وأما وجدا وأخا لاب وأخوة لام فمذهب مالك ان للزوج النصف وللأم السدس وللجد ما بقي ولا يأخذ الأخوة للام شيئا ، لان الجسد يحجبهم ، ولا يأخذ الاخ للاب شيئا ، لان الجد يقول له لو كنت «دوني لم ترث شيئا لان ذوي السهام يحصلون المال بوراة الأخوة للام فلما حجبت انا الأخوة للام كنت أحق به» . ومذهب زيد ان للجد السدس وللأخ ما بقي بعد ذوي الهام دون الاخ ومذهب زيد ان للجد السدس خاصة ويأخذ الاخ ما بقي كالحكم فسي التي قبلها .

تلخيص : مسائل الجد : ان له ستة احوال . (الاولى) ان ينفرد فيأخذ المال . (الثانية) ان يكون مع ابن او ابن ابن فله السدس خاصة . (الثالثة) ان يكون مع ذوي السهام فله السدس وما بقي بالتعصيب . (الرابعة) ان يكون مع أخوة شقائق خاصة او مع أخوة لاب خاصة فله الأرجح من خالتيين الثلث والمقاسمة . (الخامسة) ان يكون مع مجموع الأخوة الشقائق والأخوة للاب فله الأرجح من الحالتيين مع المعتادة . (السادسة) ان يكون مع الأخوة ومع ذوي السهام فله الأرجح من ثلاثة احوال وقد تقدم بسط ذلك كله . وأما الجدة ففرضها السدس سواء كانت واحدة أو أكثر حسبما تقدم في الحجب ولا ترث الا اربع جدات أم الأم وأمهاتها وأم الأب وأمهاتها . ولا ترث أم الجد عند مالك خلافا لزيد وعلي وابن عباس وأبي حنيفة رضي الله تعالى عنهم أجمعين وعلى المذهب لا يجتمع في الميراث الا جدتان لا أكثر وعلى غيره قد يجتمع ثلاث .

(تنبيه) ذكر القاضي عبد الوهاب مسألة فيها ست وثلاثون جدة وقال السهيلي انما تتصور في أمة بين شركاء وطنها جميعهم والحق الولد بهم كلهم على قول من يرى ذلك ثم مات الولد بعد آبائه فورثه أمهاتهم وهن الجدات . وأما الاخ الشقيق وللأب اذا لم يحجبهما غيرهما فميراثهما كالاولاد اذا انفرد اخذ المال وان كان اخوان فأكثر اقتسموه بالسواء وان كان ذكرا وأنثى فللذكر مثل حظ الانثيين وان كان مع ذوي السهام اقتسموا ما يفضل بعدهم وان لم يفضل شيء لم يرثوا . وأما الأخت الشقيقة فان كانت مع شقيق ورثت معه بالتعصيب فان كانت دون اخ شقيق فلها النصف وان كانت أختان فأكثر فلهن الثلثان بالسواء وان كانت مع بنت فأكثر فهي عاصبة لان الأخوات عاصبة مع البنات عند زيد والأربعة . وقال داود لا ترث الأخت مع البنت . وأما الأخت للاب فان كانت مع اخ الاب ورثت معه بالتعصيب وان كانت دونه ودون أخت شقيقة تنزلت منزلة الشقيقة فللواحدة النصف وللأختين فأكثر الثلثان وتعصب البنات كما تعصبهن الشقيقة . وان كانت مع أخت شقيقة واحدة فلها السدس تكملة للثلاثين سواء كانت واحدة أو أكثر . وان كانت مع أختين شقيقتين فأكثر لم يكن لها شيء الا ان يعصبا اخ الاب . وما الاخ للام والأخت للام فلا يرثان الا مع عدم العمودين الأعلى والأسفل وتلك الكلالة وللواحد السدس سواء كان ذكرا أم أنثى وللأختين فأكثر الثلث سواء كانوا ذكورا أو إناثا أو مختلطين وللذكر مثل حظ الانثيين الواحدة . وشذ في مسائلهم الفريضة المسماة بالحمارية وبالمشتركة وهي زوج

وام واخوة شقائق واخوة الام فلزوج النصف وللام السدس وللأخوة للام الثلث
وفرع المال فيقول الأشقاء هب ان ابانا كان حمارا فيرث بامنا فيحسبون اخوة لام
فيرثون الثلث مع الأخوة للام للذكر مثل حظ الأنثى هذا مذهب عمر وعثمان وزيد
ومالك والشافعي رضي الله عنهم اجمعين لا شيء للشقائق واما ابن الاخ والعصم
وابن العم فهم عصبة ان انفرد واحد منهم اخذ المال وان كانوا اثنين فاكثر اقتسموه
بالسواء ان انفرد واحد منهم اخذ المال وان كانوا اثنين فاكثر اقتسموه بالسواء
وان كانوا مع ذوي السهام اقتسموا ما فضل بعدهم وما لم يفضل شيء لعم
يرثوا واما المولى فذكر حكمه في باب الولاء من كتاب العتق .
بيان : الفرائض الشاذة هي الفراوان والخرفاء والاكردية والمالكية واختها
والمشتركة وكلهم قد ذكرت في هذا الباب . (تنبيه) مذهب مالك موافق لمذهب
زيد في الفرائض كلها الا في المالكية واختها وتورث الجدة الثالثة .

الباب الرابع

في مواقع الميراث

وهي عشرة . (المانع الاول) اختلاف الدين فلا يرع كافر مسلما اجماعا ولا
يرث مسلم كافرا عند الجمهور ولا يرث كافر كافرا اذا اختلف دينهما خلافا
لهما ولداود . واذا اسلم الكافر بعد موت موروثه المسلم لم يرثه ، وكذلك ما
زال مانعه بعد موت موروثه . ومال مملوك الكافر لسيدته بالملك فان اعتقه لم يرثه
بالولاء ان مات كافرا والمترد في الميراث كالكافر الاصلي خلافا لابي حنيفة . واما
الزنديق فيرثه ورثته من المسلمين اذا كان يظهر الاسلام . (المانع الثاني) السرق
فالعبد وكل من فيه شعبة من رق كالمدير والمكاتب وام الولد والعتق بعضهم
والعتق الى اجل لا يرث ولا يورث وميراثه لملكه . (المانع الثالث) قتل العمد فمن
قتل موروثه عمدا لم يرث من ماله ولا دينه ولم يحجب وارثا وان قتله خطأ
ورث من المال دون الدية وحجب وهما يرثان الولاء . وقال ابو حنيفة كل قاتل
لا يرث الا ثلاثة المجنون والصبي وقاتل الباقي مع الامام ، وقال قوم يرث القاتل
مطلقا وعكس قوم . (المانع الرابع) اللعان فلا يرث المنفي به النافي ولا يرثه هو
واذا مات ولد الملائنة ورثته امه واخوته للام وما بقي لبيت المال وتواما الملائنة
شقيقان وتواما البغي للام فقط وفي توامي المفتصة قولان . (المانع الخامس)
الزنى فلا يرث ولد الزنى والده ولا يرثه هو لانه غير لاحق به وان اقر به الوالد
حد ولم يلحق به ومن تزوج اما بعد ابنة او بنتا بعد ام لم ترثه واحدة منهما
ومن تزوج اختا بعد اخت والاولى في عصمته ورثته دون الثانية . (المانع
السادس) الشك في موت الموروث كالاسير والمفقود وقد تقدم حكمها في باب
النكاح . (المانع السابع) الحمل فيوقف به المال الى الوضع . (المانع الثامن) الشك
في حياة المولود فان استهل صارخا ورث وورث والا فلا ولا يقوم مقام الصراح

الحركة والمطاس في المذهب الا ان يطول او يرضع . (المانع التاسع) الشك في تقدم موت الموروث او الوارث كميتين تحت هدم او غرق فلا يرث احدهما الآخر ويرث كل واحد منهما سائر ورثته وبذلك قال ابو بكر وزيد وابن عباس . وقال علي وشريح القاضي يرث كل واحد منهما من تلاد المال دون الطارف ومعنى ذلك انه لا يرث واحد منهما من المقدار الذي يرث من صاحبه ويرث مما سوى ذلك . (المانع العاشر) الشك في الذكورة والانوثة وهو الخنثى ويختبر بالبول والحيضة والحيض فان لحق بالرجال ورث ميراث الرجال وان لحق بالنساء ورث ميراثهن وان اشكل امره اعطي نصف نصيب انثى ونصف نصيب ذكر .

الباب الخامس

في اصول الفرائض وعولها

اذا كان الورثة كلهم عصية فاصل فريضتهم عدد رؤوسهم فان كانوا كلهم ذكورا فعد كل واحد منهم بواحد واذا كانوا ذكورا واناثا فعد الذكر باثنين والانثى بواحد واذا كان فيها صاحب سهم فاصل الفريضة من مقام سهمه واصول الفرائض سبعة اعداد وهي اثنان وثلاثة واربعة وستة وثمانية واثنا عشر واربعة وعشرون فاما الاثنان فللنصف واما الثلاثة فثلث او الثلثين او لاجتماعهما . واما الاربعة فللربع او لربع ونصف واما الستة فللسدس او لسدس ونصف او سدس وثلث او سدس وثلثين واما الثمانية فللثمن او لثمن ونصف واما الاثنا عشر فللربع مع ثلث او مع ثلثين او مع سدس واما الاربعة والعشرون فللثمن مع ثلث او مع ثلثين او مع سدس .

فصل : لفرائض ذوي السهام ثلاثة احوال : (الاولى) ان يفضل بعدهم شيء للعصبة او لبيت المال كزوج وام عاصب فالفريضة من ستة : للزوج ثلاثة وللأم اثنان وللعاصب ما بقي وهو واحد . (الثاني) ان يستوفوا المال فلا يفضل شيء ولا ينقص شيء كزوج وام واخ لام . (الثالث) ان تكثر السهام حتى لا تسعها الفريضة فمذهب زيد وسائر الصحابة والاربعة وغيرهم انه ينشأ فيها العول فيوجب نقصا لكل وارث على نسبة ميراثه وقال ابن عباس لا عول بل يقدم قوم ويؤخر آخرون واذا فرغنا على مذهب الجمهور فان الاصول التي تعول ثلاثة الستة والاثنا عشر والاربعة والعشرون فاما الستة فتعول الى سبعة والى ثمانية والى تسعة والى عشرة ، مثال ذلك زوج واخت شقيقة واخت لام فالمسألة من ستة لاجتماع السدس مع النصف للزوج ثلاثة وللشقيقة ثلاثة وفرع المال فعيل للاخت للام بواحد وهو السدس فعالت الى سبعة فصار سدسها سبعة والنصف ثلاثة اسباع فان زادت في المسألة اخت ثانية للام يكون بينهما اثنان فتعول الى ثمانية وان زاد على ذلك أم فلها سدس فتعول الى تسعة فان كان مع ذلك شقيقة اخرى يكون بينهما لثان فتعول الى عشر . واما الاثنا عشر فتعول الى ثلاثة عشر

والى خمسة عشر والى سبعة عشر مثال ذلك زوج وشقيقتان وأخ لام للزوجة
ثلاثة وللشقيقتين ثمانية وللأخ للام السدس اثنان فذلك ثلاثة عشر . فلو زاد على
ذلك أخ آخر لام لعالت الى خمسة عشر . فلو زاد مع ذلك أم لعالت الى سبعة
عشر . وأما الأربعة والعشرون فتعول الى سبعة وعشرين كزوجة وأبوين وبنتين
فلبنتين ستة عشر وللأم أربعة وللأب أربعة وعيل للزوجة بثلاثة فصار ثمتها
تسعا وهذه الفريضة تسمى المنبرية لأن عليا رضي الله عنه أفتى فيها وهو
على المنبر .

الباب السادس

في الانكسار والتصحيح

ولا بد من تقديم مقدمة وهي ان كل عدد بالنسبة الى عدد آخر لا يخلو من ان
يكونا متماثلين او متداخلين او متوافقين او متباينين . فأما المتماثلان فلا خفاء
فيهما كثلاثة مع ثلاثة او عشرة مع عشرة . وأما المتداخلان فهما اللذان يكون
الاصغر داخلا تحت الأكبر بعدد مرتين فأكثر حتى ينفى كدخول الثلاثة تحت
الستة وتحت التسعة وتحت الخمسة عشر . وأما المتوافقان فيجزء ويعددهما اسم
ذلك الجزء كالاربعة والستة فانهما اتفقا بالنصف ويعد كل واحد منهما اثنان .
وأما المتباينان فهما ما سوى ذلك . فإذا تقرر هذا فان اتقسمت مهام الفريضة
على رؤوس أهلها فلا إشكال وذلك اذا تماثلا او كان عدد الرؤوس داخلا تحت عدد
السهام وان لم ينقسم فيحتاج الى التصحيح . والانكسار يكون على فريق واحد
وعلى فريقين وعلى ثلاثة وقد يكون على أربعة في مذهب من يورث ثلاث
جدا . فأما الانكسار على فريق فيكون في الموافقة والمباينة فان تبين عند
السهام والرؤوس ضربت عدد الرؤوس في أصلي الفريضة وصحت من المجموع
ثم ضربت ما بيد كل وارث فيما ضربت فيه اصل الفريضة . وان توافقا ضربت
وفق عدد الرؤوس وهو الراجع في اصل الفريضة وصحت من المجموع ثم ضربت
ما بيد كل وارث فيما ضربت فيه اصل الفريضة وهو الوق . ولو ضربت عدد
الرؤوس بجملتها كالمباين لصح ولكن المقصود الاختصار الى أقل عدد صحيح
تصح منه مثال ذلك خمس بنات وأم عاصب فالفريضة من ستة : للبنات أربعة
وهو مبين لرؤوسهن فأضرب الخمسة وهي عدد الرؤوس في اصل الفريضة
بثلاثين فمن ذلك تصح ثم أضرب الأربعة التي بيد البنات في الخمسة التي
ضربت فيها اصل الفريضة يكن لهن عشرون لكل واحدة أربعة وللأم السدس
خمس وللعاصب الباقي وهو خمسة . فلو كان البنات ستا لكانت متوافقين
بالنصف فتضرب وفق الرؤوس وهو ثلاثة في اصل الفريضة بشمانية عشر فمنها
تصح ثم تضرب ما بيد كل وارث في الثلاثة فيكون للبنات اثنا عشر لكل واحدة
اثنان وللأم ثلاثة وللعاصب ثلاثة .

واما الانكسار على فريقين فتنظر بين سهام كل فريق ورؤوسه كما تقدم فما تبين مع السهام اثبت عدده وما توافق اثبت وفقه ثم تنظر بين العددين المتبينين من الرؤوس او وفقها فان تماثلا اكتفيت باحدهما وضربته في اصل الفريضة وان تداخلا اكتفيت بالاكبر وضربته في اصل الفريضة وان توافقا ضربت وفق احدهما في كل الآخر ثم ضربت المجموع في اصل الفريضة وان تبينا ضربت احدهما في الآخر ثم ضربت المجموع في اصل الفريضة ثم ضربت ما بيد كل وارث فيما ضربت فيه اصل الفريضة . مثال ذلك اختان شقيقتان وزوجتان وعاصبان فاصلها من اثني عشر وانكسرت سهام الزوجتين والعاصبين كل واحد منهما مابين لرؤوسه والرؤوس متماثلان فاضرب احدهما وهو اثنان في اصل الفريضة باربعة وعشرين فلو كان الزوجان اربعا للدخل فيها رؤوس العاصبين فتكتفي بالاربعة وتضربهما في اصل الفريضة بشمانية واربعين ، فلو ترك اما وست اخوات شقائق واربع اخوات لام فالمسالة بعولها من سبعة وانكسرت سهام الشقائق على رؤوسهن وهي موافقة لهما فاثبت وفق الرؤوس وهو ثلاثة وقد انكسرت ايضا الاخوات للام وهي موافقة لرؤوسها ووفقها اثنان وتبين الوقفان فاضرب احدهما في الآخر بستة ثم اضرب الستة في السبعة باثنين واربعين فمئنا تصح ثم اضرب ما بيد كل وارث في الستة .

تلخيص : يتصور في الانكسار على فريقين اثنتا عشرة صورة وذلك ان سهام كل فريق مع ابدانهم اما ان يتفقا معا او يتباينا او يتفق احدهما ويتباين الآخر فتلك ثلاثة ويتصور في كل واحد منها اربع صور وهي ان تماثل الرؤوس والوافاق او تتداخل او تتوافق او تتباين وثلاثة في اربعة عشر ومن فهم القانون استغنى عن كثرة التمثيل . واما الانكسار على ثلاث فرق فاحسن عمل فيها عمل الكوفيين وهو ان تنظر في الفريقين خاصة حسبما تقدم فما تلخص منها نظرت مع الثالث ، كما تنظر بين الفريقين فان كان فريق رابع نظرت ما تلخص من الثلاثة معه ثم تضرب ما تلخص آخرها في اصل الفريضة ثم تضرب اعتمادا على البيان المتقدم وخوف التطويل .

الباب السابع

في قسمة مال التركة

ان كان المال مما يعد اويكال او يوزن فاقسم عدده على العدد الذي صحت منه الفريضة وان كان عروضاً او عقاراً فيقوم وتقسم قيمته او يباع ويقسم ثمنه على عدد الفريضة فما خرج ضربت فيه ما بيد كل وارث فذلك ما يحصل له من المال . وان شئت سميت ما بيد كل وارث من اصل الفريضة فذلك الاسم نصيبه من المال : مثاله زوج وام وابن فالفريضة من اثني عشر والمال ستون فاذا

قسمته على اصل الفريضة خرج خمسة فتضربها فيما بيد كل وارث فيكون للام عشرة وللزوج خمسة عشر وللابن خمسة وثلاثون وان سميت يكن للام سدس المال وهو عشرة وللزوج ربعة وهو الخمسة عشر وللابن ثلاثة اسداس ونصف سدس وهو الخمسة والثلاثون .

فروع ثلاثة : (الفرع الاول) اذا ضم احد الورثة في نصيبه عرضا او عقارا واخذ سائرهم العين فان كانت قيمته قدر حظه فلا إشكال وان كانت ازيد دفع لسائر الورثة ما زاد وان كانت اقل دفع له سائر الورثة ما نقص ثم يقسم سائر الورثة ما كان في التركة من عين ويضيفون الى ذلك اما زادهم او ينقصون منه ما زادوه . (الفرع الثاني) اذا كان على احد الورثة دين للمتوفي جمع مع سائر التركة وقسم المجموع على الفريضة فان صار للمديان من التركة مثل دينه اسقطت سهمه ودينه وقسمت باقي التركة على سائر الورثة وان صار له اكثر من دينه اخذ الزائد من التركة وقسمت الباقي على سائر الورثة وان صار له اقل من دينه اسقطت ما صار من دينه وتبعه سائر الورثة بالباقي على محاصتهم فيقسمون المال الحاضر على سهامهم دونه . (الفرع الثالث) اذا طرأ دين على التركة بعد قسمة التركة افسخت القسمة وقال سحنون لا تفسح ولكن صاحب الدين يأخذ من كل وارث قدر حصته .

الباب الثامن

في المناسخت

وهي ان يموت انسان فلا تنقسم تركته حتى يموت بعض ورثته وقد يتسلسل ذلك فان كان ورثة الميت الثاني هم ورثة الاول ويرثون الثاني على نحو ما ورثوا الاول فاقسم التركتين على من بقي كسنة بنين وثلاث بنات ثم يموت احد البنين عن اخوته واخوانه لا غير ثم مات ابن آخر عن الباقيين ثم بنت ثم بنت اخرى وبقي اربعة اخوة واخت فاقسم التركة على تسعة لكل ذكر اثنان وللانثى واحد وان اختلف الوراثة او حظوظهم فالعمل في ذلك ان تصحح فريضة الميت الاول ثم فريضة الثاني وتنقسم حظ الثاني من الفريضة الاولى على فريضته فان اتقسم صحت الفريضتان من عدد الاولى في التماثل والتداخل واعطيت كل واحد حظه من الفريضتين ان ورث فيهما او من الواحدة ان ورث فيها خاصة، وان لم ينقسم وذلك اذا كان سهمه موافقا للفريضة او مباينا ، فان كان مباينا فاضرب فريضته في الاولى وتصحان من المجموع وان كان موافقا فاضرب وفق فريضته في الاولى وتصحان من المجموع ، ثم اضرب ما بيد كل وارث من الاولى في عدد الثانية او وفقها وما بيد كل وارث من الثانية في نصيب الميت الثاني من الفريضة الاولى او في وفقه واجمع لن يرث في الفريضتين حظه

منهما : مثال ذلك زوجة وشقيقة واخ لام وعم ثم ماتت الشقيقة عن اخيها للام وعن العم فالفريضة الاولى من اثني عشر وحظ المتوفاة الثانية منها ستة وفريضتها ستة فانقسمت بالتماثل وصحت الفريضتان من اثني عشر للزوجة ثلاثة من الاولى وللاخ للام اثنان من الاولى وواحد من الثانية وللمم واحد من الاولى وخمسة من الثانية فلو تركت الثانية ثلاثة بنين انقسمت بالتداخل . فلو تركت خمسة بنين لم تنقسم للتباين فتضرب الخمسة في الاثني عشر بستين ومنها تصح الفريضتان ثم تضرب ما بيد كل وارث من الاولى في خمسة وما بيد كل وارث من الثانية في ستة وهي نصيبها من الاولى . فلو تركت زوجا وثلاثة بنين لم تنقسم للتوافق فتضرب وفق الاربعة وهو اثنان في الاثني عشر بأربعة وعشرين ثم تضرب ما بيد كل وارث من الاولى في اثنين وما بيد كل وارث من الثانية في ثلاثة وهي وفق نصيبها .
(تنبيه) ربما تتفق السهام في المناسخات بجزء واحد فينبغي ان ترد اليه ليختصر عددها ولتصح من اقل عدد يمكن .

الباب التاسع

في الاقرار والانكار والصلح وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول) في فقه الاقرار ، موجبات ثبوت نسب الوارث او ميراثه تنقسم ثلاثة اقسام . (الاول) يثبت به النسب والميراث معا وهو ثلاثة اشياء . (احدهما) ذكران عدلان سواء كانا من الاقارب والورثة او من غيرهم . (الثاني) استلحاق الرجل ولدا او والدا بشرط ان لا يكون للمستلحق نسب معروف وان يصدقه على خلاف في هذا وان يكون مثله في السن يولد للمستلحق وان لا يتبين كذبه مثل ان يكون المستلحق عربيا والمستلحق حبشيا وقيل لا يقبل قوله حتى يثبت ان ام الولد كانت عند الوالد بنكاح او ملك يمين وانها اتت به لمثل مدة الولادة واذا اقر رجل وزوجة او امرأة بزواج لم يقبل قولهما بغير بينة الا ان يكونا طارئين على البلد وقال ابو حنيفة يقبل مطلقا . (الثالث) الخاق القافة خلافا لابي حنيفة وهم قوم من العرب لهم معرفة باشتباه القرابة فيقضي بقولهم في موضعين . «احدهما» اللقيط اذا ادعاه رجلان فأكثر . «الثاني» ولد الامة اذا وطئها رجلان فأكثر في طهر واحد فان الحق القافة بأحدهم لحق به فسي النسب والميراث وان الحقوه باثنين ترك حتى يبلغ ويقال له وال من شئت منهما وقال قوم يكون ابنا لهما . (الثاني) لا يثبت به نسب ولا ميراث وهو اقرار موروث غير الاب والابن بوارث له كاخ وابن عم اذا كان له وارث آخر بالقرابة او بالولاء . (الثالث) يثبت به الميراث دون النسب وذلك ثلاثة اشياء (احدها) اقرار موروث غير الاب والابن بوارث وليس له وارث غيره وقال سحنون لا يثبت به ميراث ولا نسب . (الثاني) شاهد عدل ويمين في ميراث من لا

وارث له . (الثالث) اقرار وارث بوارث آخر معه فقال مالك وابسو
حقيقة يعطي المقر للمقر به من ماله ما نقصه الاقرار ولا يثبت نسبه وقال الشافعي
لا يستحق ميراثا ولا نسبا الا ان كان المقر به محيطا بالمال كله فيثبت به الميراث
والنسب عنده .

(الفصل الثاني) في العمل ، اذا اقر وارث بوارث حيث لا يثبت النسب
فانما يأخذ المقر به ما يوجب الاقرار من نقص للمقر فان لم يوجب له نقصا لم
يأخذ شيئا كزوجة اقرت بأمر ، وان اقر بمن يحجب اعطاه جميع نصيبه كابن ابن
اقر بابن ، وان اقر بمن ينقصه اعطاه فضل ما يحصل له في الإنكار على ما
يحصل له في الاقرار والعمل في ذلك ان تصح فريضة الإنكار ثم فريضة
الاقرار وتنظر بين عدديهما حتى يصح ما من عدد واحد ، فان كانتا متماثلتين
كفت احدهما واعطيت المقر به فضل ما بيد المقر في الإنكار . وان كانتا متداخلتين
كفت الكبرى فقسمتها على الصغرى ثم ضربت ما بيد كل وارث من الصغرى في
الخارج من القسمة . وان كانتا متباينتين ضربت احدهما في الاخرى ثم ضربت
ما بيد كل وارث من هذه في عدد هذه وما بيد كل وارث من هذه في عدد هذه .
وان كانتا متوافقتين ضربت وفق احدهما في جميع الاخرى ثم ضربت ما بيد كل
وارث من هذه في وفق هذه وما بيد كل وارث من هذه وفق هذه : مثال زوج
وابن اقر لابن بنت فريضة الإنكار من اربعة وكذلك الاقرار ويبد المقر فسي
الإنكار ثلاثة وفي الاقرار اثنان فاعط المقر به واحدا وهو فضل ما بيد المقر فان
اقر الابن بابن كانتا متداخلتين الإنكار من اربعة والاقرار من ثمانية ويبد المقر في
الإنكار ستة وفي الاقرار ثلاثة فاعط المقر به ثلاثة فان كان ثلاثة اخوة اقر احدهم
بأخ رابع كانتا متباينتين لان الإنكار من ثلاثة والاقرار من اربعة فتضرب احدهما
في الاخرى باثني عشر يكون للمقر على الإنكار اربعة وعلى الاقرار ثلاثة فيأخذ
المقر به واحدا .

بيان : يتصور في هذا الباب اربع صور . (الاولى) يتحد المقر والمقر به فالعمل
على ما تقدم . (الثانية) ان يتخذ المقر به ويتمدد المقر فيأخذ المقر به من يد كل
مقر ما نقصه الاقرار ويجمع له ذلك . (الثالثة) ان يتحد المقر ويتمدد المقر به
فيقسمون فضل ما بيد المقر على حسب محاصتهم . (الرابعة) ان يتمدد المقر
والمقر به فيأخذ كل مقر به ما بيد كل من اقر به .

(الفصل الثالث) في الصلح : الصلح على ثلاثة أضرب . (احدها) ان يصلح
الوارث على ان يسقط جميع نصيبه فالعمل في ذلك ان تفرض المسألة وتسقط
سهمه منها وتقسم المال على البقية . (الثاني) ان يصلح بأقل من نصيبه مثل ان
يعطي ثلث حظه او رבעه فالعمل في ذلك ان تأخذ من نصيبه الجزء الذي صالح
به وتقسمه على رؤوس الورثة ان كان الصلح على الرؤوس او على سهامهم ان
كان الصلح على السهام وتدخل المصالح معهم ان اشترط ذلك وتخرجه ان لم
يشترطه وتعطيه بقية نصيبه . فان انقسم الجزء فلا إشكال وان لم ينقسم
ضربت وفق الرؤوس او السهام في الموافقة وكلها في المبائة في اصل المسألة

وصحت من المجموع ثم ضربت ما بيد كل وارث فيما ضربت فيما فيه أصل المسألة ثم ضربت جزء الصلح فيما ضربت فيه أصل المسألة ثم تقسيمه وتجمع لكل وارث ما صار له من الفريضة ومن الصلح . الضرب الثالث ان يصلح بأكثر من نصيبه فالعمل في ذلك ان تقسم الجزء الذي صلح به من مقامه ثم تسقط الجزء من المقام وتقسم بقية المقام على المحاصة وهي سهام سائر الورثة غير المصلح فان انقسمت فلا إشكال وان لم تنقسم فاضرب المحاصة او وفقها فسي المقام ومن المجموع تصح ثم أعط المصلح ما صلح عليه واقسم الباقي على سائر الورثة : مثال ذلك من ترك أما وابنين وبنات فالمسألة من ستة لأحد الابنين اثنان فان صلح على اسقاط حظه بقيت اربعة فتقسم المال عليها وان صلح على نصف حظه وهو واحد فاقسمه على الاربعة ان كانت القسمة على السهام وعلى الثلاثة ان كانت على الرؤوس وان دخل المصلح معهم براسه فاقسمها على اربعة واعمل في القسمة على ما تقدم ، وان صلح على ان يكون له ثلاثة أخماس التركة غاقم مقامها وهو خمسة واسقط منها ثلاثة واقسم الباقي وهو اثنان على سائر الورثة حسبما ذكرناه .

الباب العاشر

في الوصايا وفيه فصلان

احدهما في الفقه والآخر في العمل

(الفصل الاول) اركان الوصية ثلاثة : (الاول) الموصي وهو كل مالك حر مميز فلا تصح من العبد ولا المجنون الا حال افاقته ولا من الصبي غير المميز وتصح من الصبي المميز اذا عقل القرية خلافا لأبي حنيفة ومن السفهيه ومن الكافر الا ان يوصي بخمر او خنزير لمسلم . (الركن الثاني) الموصى له وهو كل من يتصور له الملك من كبير او صغير حر او عبد سواء كان موجودا او منتظر الوجـود كالحمل الا الوارث فلا تجوز له اتفاقا فان اجازها سائر الورثة جازت عند الاربعة خلافا للظاهرية واذا مات الموصى له قبل الموصي بطلت الوصية ويشترط قبول الموصى له اذا كان فيه اهلية للقبول كالهبة خلافا للشافعي .

فروع : من أوصى لميت وهو يظنه حيا بطلت الوصية اتفاقا فان أوصى له بعد علمه بموته صحت وكانت لورثة الموصى له خلافا لهما . (الركن الثاني) الموصى به وهو خمسة اقسام : الاول يجب على الورثة تنفيذه وهو الوصية بقرية واجبة كالزكاة والكفارات او مندوب كالصدقة والعق وفضلها الوصية للأقارب . والثاني اختلف هل يجب تنفيذه ام لا وهو الوصية بما لا قرية فيه . كالوصية ببيع شيء او شرائه . الثالث ان شاء الورثة انفذوه او ردوه وهو نوعان الوصية لوارث والوصية بأكثر من الثلث . الرابع لا يجوز تنفيذه وهو الوصية بما لا

يجوز كالياحة وغيرها . الخامس يكره تنفيذه وهو الوصية بمكرهه .
فروع عشرة : (الاول) للموصي ان يرجع عن وصيته في صحته ومرضه الا
عن التدبير . (الثاني) اذا اجاز الورثة الوصية بالثلث لوارث او باكثر من الثلث
بعد موت الموصي لزمهم فان اجازوها في صحته لم يلزمهم فان اجازوها في
مرضه لزمتم من لم يكن في عياله دون من كان تحت نفقته . (الثالث) ان اوصى
لغير وارث ثم صار وارثا بامر حادث بطلت الوصية . (الرابع) اذا ضاق الثلث
عن الوصايا تحاص اهل الوصايا في الثلث ثم ان كانت وصيته في شيء معين
كدار او عبد او ثوب اخذ حصته من ذلك الشيء بعيته . ومن كانت وصيته في
غير معين اخذ حصته من سائر الثلث . (الخامس) اذا اوصى لوارث واجنبي فان
كان مجموع الوصيتين اقل من الثلث اخذ الاجنبي وصيته كاملة وردت الوصية
للوارث وان كان اكثر من الثلث اخذ الاجنبي مثابه من الثلث . (السادس) اذا
اوصى بجزء او سهم من ماله فتقام فريضته ويعطى الموصى له سهم واحد فان
اوصى بشيء ولم يجعل له غاية كقوله اعطوا للمساكين كذا في كل شهر اخرج
ذلك من الثلث . (السابع) اذا اوصى بمثل نصيب احد اولاده فان كانوا ثلاثة
فللموصى له الثلث وان كانوا اربعة فله الربع . (الثامن) اذا اوصى بشيء معين
فتلف بطلت الوصية . (التاسع) من اوصى وله مال يعلم به ومال لا يعلم به
فالوصية فيما علم به دون ما لم يعلم به خلافا لهما الا المذبر في الصحة فهو
فيما علم وفيما لم يعلم . (العاشر) من اوصى بشيء معين لاسنان ثم اوصى به
لاخر قسم بينهما وقيل يكون للاول وقيل للثاني لانه نسخ فان اوصى لشخص
واحد بوصيتين واحدة بعد اخرى فان كانتا من جنس واحد كالدينارين فله الاكثر
منهما وان كانتا من جنسين فله الوصيتان معا .

(الفصل الثاني) اذا اوصى بجزء معلوم كالثلث او الربع او العشر او جزء من
احد عشر او غير ذلك ففي العمل وجهان احدهما ان تصح الفريضة ثم تزيد
عليهما من العدد ما قبل الجزء الموصى به فان اوصى بثلث زدت نصف الفريضة
وان اوصى بربع زدت ثلثها وان اوصى بعشر زدت تسعها . والثاني ان تنظر
مقام الجزء الموصى به فتعطي للموصى له وصيته منه وتقسم الباقي على فريضة
الورثة فان انقسم صحت الفريضة والوصية من المقام وذلك في المائلة والمداخلة
وان لم تنقسم ضربت بالمباينة عدد الفريضة في مقام الوصية وصحتا من
المجموع وضربت في الموافقة راجع احدهما في كل الآخر وصحتا من المجموع
مثال ذلك : تركت زوجا وثلاثة بنين واوصت بالخمس فالفريضة من اربعة فعلى
الوجه الاول تزيد عليها واحدا وهو ربعها فتصحان من خمسة وعلى الوجه الثاني
تأخذ مقام الخمس وهو خمسة فتعطي الموصى له واحدا وتقسم الاربعة على
الفريضة فتبقى كما كانت للتمائل فلو اوصت بالثلث فعلى الوجه الاول يزيد
عليها نصف الفريضة وهو اثنان فتصحان من ستة وعلى الثاني تنظر مقام الثلث
وهو ثلاثة فتعطي الموصى له واحدا ويبقى اثنان لا تنقسم على الفريضة وتوافقها
بالنصف فتضرب اثنين وهو راجع الفريضة في مقام الثلث وهو ثلاثة ستة ومنها

تصحان ولولا الموافقة لضربت الفريضة كلها في مقام الثلث باثني عشر .
تكميل : اذا تعددت اجزاء الوصية اخذت مقام كل منها فضربته في مقام
الآخر ان تباينوا وفي وقعه ان توافقا ويكون المجموع مقاما لجميعها مثل ما لو
اوصى بثلث وربع ضربت ثلاثة في اربعة باثني عشر او بخمس وسدس ضربت
خمس في ستة بثلاثين او بسدس وربع ضربت ثلاثة وهي وفق مقام السدس في
تسعة وهي مقام التسع بشمانية عشر فكذلك مقام الوصايا ثم يتصور في ذلك
خمس صور . (الاول) ان جاز جميع الورثة جميع الوصايا عملت على ما تقدم
وذلك ان تقيمها من مقام واحد ثم تعطي الموصى لهم جميع الوصايا وتقسم بقية
المقام على الفريضة . (الثانية) ان منع جميعهم جميعها لزمهم الثلث فان كان
لواحد اخذه وان كان لاكثر من واحد قسم بينهم على المحاصة . (الثالثة) ان
اجاز جميعهم بعضها وردوا بعضها فلمن اجازوا له وصيته كاملة ولمن يجيزوا له
نصيبه من الحصاص في الثلث لو انهم لم يجيزوا ولا يمنعون منه من ذلك .
(الرابعة) ان اجاز بعضهم جميعا ورد بعضهم جميعها لزم من اجازة ما ينوبه من
جميعها ولزم من لم يجز منابه من است . (الخامسة) ان اجاز بعضهم لبعض
وبعضهم لآخرين لزم كل وارث لمن اجاز له كمال وصيته ولمن لم يجز له مسا
ينوبه من الحصاص في الثلث . والقانون في عمل ذلك كله على ما تقدم من
قيمة المقام والنظر الى التماثل والتداخل والتباين والتوافق ثم انه تختص صورة
منها وجها من العمل تركناه مخافة التطويل .
(تنبيه) بعض الناس يذكر احكام المذبر في كتاب الفرائض وقد قدمنا حكمه
في باب من كتاب العتق فاغنى ذلك عن اعادته هنا .

كتاب الجامع

وهو الضابط لما شذ عن الكتب المتقدمة

وهو يشتمل على علم وعمل

ثم ان العمل منه ما يتعلق بالالسنه وهي الاقوال ، وما يتعلق بالابدان ، وبالقلوب وبالاموال ، وفي كل قسم مأمورات ومنهيات ومنها ما هو في خاصة الانسان وفيما بينه وبين الناس وفي هذا الكتاب عشرون بابا :

الباب الاول

في سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم

وباركه وترحمه وشرفه وكرمه

ذكر نسبه صلى الله عليه وسلم

وهو ابو القاسم (محمد) بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان . الى هنا انتهى النسب الذي أجمع الناس عليه واجمعوا على ان عدنان من ذرية اسماعيل النبي بن ابراهيم الخليل عليهما السلام واختلفوا في عدد الآباء الذين بين عدنان واسماعيل .

تكميل : العرب كلهم راجعون الى اصلين احدهما قحطان وهم اصل اليمن والآخر عدنان وهم قريش وسائر العرب وانما يقال قريش لمن كان من ذرية النضر بن كنانة دون غيرهم وكانت قريش متفرقة في البلدان فجمعهم بمكة قصي ولذلك قيل له مجمع . وهو كان سيدهم المطاع وكان له اربعة اولاد عبد مناف وعبد المزي وعبد الدار وعدي . وكان لعبد مناف اربعة اولاد هاشم والمطلب وعبد شمس ونوفل . وكان لهاشم اربعة اولاد عبد المطلب واسد وابو نضلة وصيفي

وانقرض نسله الا من عبد المطلب . وكان لعبد المطلب عشرة اولاد ذكور عبد الله والد النبي صلى الله عليه وسلم وعمومته التسعة وادرك الاسلام منهم اربعة حمزة والعباس رضي الله عنهما وابو طالب وابو لهب ، ومات قبل البعثة خمسة الحارث والزبير وحجل وضار والمقدم وكانت له ست بنات : أميمة وأم حكيم - وهي البيضاء - وبرة وعاتكة وصفيّة وأروى وهن عماته صلى الله عليه وسلم وأمه التي ولدته صلى الله عليه وسلم أمّنة بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب .

ذكر مولده ومنشئه ومبعثه وهجرته ووفاته

صلى الله عليه وسلم

ولد عليه الصلاة والسلام بمكة ليلة الاثنين لثمان خلون من ربيع الاول وقيل لاثنتي عشرة ليلة منه عام الفيل وظهرت عند مولده صلى الله عليه وسلم عجائب خرج معه نور وارتج ايوان كسرى وخمدت نار فارس وكانت لم تخدم منذ الف عام . وارضعته حليلة بنت ابي ذؤيب السعدية من بني سعد بن بكر وعندها كان حين شق جبريل عليه السلام بطنه وغسل قلبه . ومات ابوه وهو في بطن امه وقيل بعد ولادته وماتت امه وهو ابن خمس سنين وكفله جده عبد المطلب ثم مات وخلفه وهو ابن ثمانية اعوام فكفله عمه ابو طالب شقيق ابيه . وكان شقيقا عليه وناصرا له وخرج به في صفرة الى الشام فعرّفه بحيرا الراهب بصفات النبوة فآشار على عمه ان يرجع به خوفا من اليهود . وكان يسمى في قریش الامين وبعثه الله وهو ابن اربعين سنة وقيل ابن ثلاث واربعين وأول ما جاءه جبريل وهو يتعبد بغار حراء فانزل الله عليه سورة «اقرأ باسم ربك» وآمن به قوم من قریش وكفر اكثرهم وكان الكفار يفتنون المؤمنين ويعذبون من قدروا على تعذيبه حتى خرج جماعة من المؤمنين الى ارض النجاشي ملك الحبشة فأسلموا وكرمهم . ولما مات أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بموته وصلى عليه . وكتبت قریش صحيفة بينهم وبين بني هاشم وبني المطلب بأن لا يناكحهم ولا يبايعوهم وحصروهم في الشعب وأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الارضة قد أكلت الصحيفة فوجدوها كذلك فنقضوا امرها ، وأسري برسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة الى بيت المقدس وإلى السماوات السبع ، وكان صلى الله عليه وسلم يعرض نفسه على قبائل العرب ويدعوهم الى الله فاستجاب له الأوس والخزرج هم الانصار على ان يحملوه الى بلادهم وينصروه فأقام صلى الله عليه وسلم بمكة بعد البعث عشر سنين وقيل ثلاث عشرة سنة ، ثم هاجر الى المدينة فوصلها يوم الاثنين الثاني عشر من ربيع الاول وهو اول عام من تاريخ المسلمين . وهاجر اليه اصحابه واجتمع المهاجرون والانصار وأعز الله الاسلام

فبقي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة عشر سنين حتى بلغ رسالة ربه وأكمل الله دينه فقبضه الله اليه بعد أن خيَّره بين الموت والعيش فاختر لقاء الله فمرض صلى الله عليه وسلم اثني عشر يوما ومات يوم الاثنين الثاني عشر من ربيع الأول عام أحد عشر ودفن ليلة الأربعاء وقيل يوم الثلاثاء ببيت عائشة رضي الله عنها وهو ابن ستين سنة وقيل ابن ثلاث وستين .

ذكر خلقه وخلقه عليه الصلاة والسلام

أما خلقه فكان أحسن الناس وجهاً أزهر اللون مشبوباً بحمرة وجل الشعر حسن الجملة أكحل الشعر ليس بالجمد القطط ولا بالسبط ، ربعة وليس بالطويل ولا بالقصير أفتى الأنف أدعج العينين حسن الثغر واسع القم حسن العنق ضخيم اليدين واضح الصدر كث اللحية واسمها بين كتفيه خاتم النبوة . وأما خلقه صلى الله عليه وسلم فجمع أكرم السمائل وأعظم الفضائل فمنها شرف النسب صلى الله عليه وسلم وحسن الصورة وقوة الحواس ووفور العقل ودقة الفهم وكثرة العلم وفصاحة اللسان والنطق بالحكمة وكثرة العبادة والزهد والصبر والشكر والعفة والعدل والحياء والأمانة والمروءة والعفو والاحتفال والشفقة والرحمة والكرم والشجاعة والوقار والصمت والمودة والتواضع والاقتصاد والحلم وطيب النفس وسماحة الوجه وحسن المعاشرة وصدق اللسان والوفاء بالعهود وبذل الجهود في رضى المعبود والتزام آداب العبودية والقيام بحقوق الربوبية واحتمال المشقات في جنب الله تعالى وارتياب الأهوال العظام في دعاء الخلق إلى الله تعالى وشدة الخوف منه والرجاء فيه والمراقبة له والتوكل عليه والانتقطاع بالكلية إليه إلى غير ذلك مما تكل عنه الأقلام وتعجز عنه الأفهام .

ذكر بعض معجزاته صلى الله عليه وسلم

فمنها القرآن العظيم وانشق له القمر ونبع الماء من بين أصابعه وفجر الماء في عين تبوك وبئر الحديبية وأشبع الجمع الكثير من الطعام القليل مراراً وحسن إليه الجذع واتقاد إليه الشجر وسلم عليه الحجر ومسح ضرع شاة حائل فدرت وسقط عين بعض أصحابه فردها فكانت أحسن عينية وتفل في عين علي رضي الله عنه يوم خيبر وهو أرمد فبريء من حينه وأخبر بكثير من الفيوب فوقعت على حسب ما قال وهذا الباب واسع جداً وظهرت إجابة دعائه فسي أمور لا تحصى وإنما ذكرنا من معجزاته ما نقل بالتواتر الذي لا شك فيه ومعجزاته صلى الله عليه وسلم ألف معجزة ظاهرة وغير ذلك مما لا يعلمه إلا الله تعالى .

ذكر أزواجه صلى الله عليه وسلم

اول ما تزوج خديجة بنت خويلد بن اسد بن عبد العزى وهو ابن خمسة وعشرين سنة وبعت وهي معه فسارعت الى تصديقه ولم يتزوج عليها غيرها حتى ماتت بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين وتزوج بعدها عشر نسوة ودخل بهن اولهن سودة بنت زمعة القرشية من بني عامر ثم عائشة رضي الله عنها بنت ابي بكر الصديق رضي الله عنه ولم يتزوج بكرا غيرها تزوجها بمكة وهي بنت ست سنين وبني بها في المدينة وهي بنت تسع سنين وحفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنه وزينب بنت خزيمة الهلالية وام سلمة بنت ابي امية بن المصيرة القرشية من بني مخزوم وام حبيبة بنت ابي سفيان بن حرب القرشية من بني امية وزينب بنت جحش وجويرية بنت الحارث بن ابي ضرار من بني المصطلق من خزاعة وصفية بنت حيي بن اخطب من بني اسرائيل وميمونة بنت الحارث بن خزر الهلالية . فماتت قبله زينب بنت خزيمة وماتت التسعة بعده صلى الله عليه وسلم وتزوج نسوة اخرى طلقهن واختلف في اسمائهن وعددهن .

ذكر اولاده صلى الله عليه وسلم

ولدت له خديجة رضي الله عنها القاسم الذي كان يكنى به والطيب والظاهر وقيل اسم احدهما عبد الله وزينب ورقية وام كلثوم وفاطمة رضي الله عنهم اجمعين وولدت مارية سريته صلى الله عليه وسلم ابراهيم ولم يولد له من غيرهما . فاما الذكور فماتوا صغارا واما الاناث فتزوجن كلهن ، تزوج زينب ابو العاصي بن الربيع من بني عبد شمس وتزوج ام كلثوم ورقية عثمان بن عفان رضي الله عنهم اجمعين وتزوج فاطمة علي بن ابي طالب رضي الله عنهما فولدت له الحسن والحسين ومحسنا وام كلثوم وماتت بناته صلى الله عليه وسلم في حياته الا فاطمة ماتت بعده بستة اشهر .

ذكر غزواته صلى الله عليه وسلم وحجه وعمرته

غزا بنفسه سبعا وعشرين غزوة : (اولها) غزوة ودان وهي الابواء ثم غزوة بواط ثم غزوة العشيرة ثم غزوة بدر الاولى ثم غزوة بدر الثانية وهي يوم الفرقان يوم التقى الجمعان فنصر الله الاسلام وقتل من المشركين سبعون واسر سبعون واهلك الله فيها صناديد الكفار ، ثم غزوة السويق ثم غزوة غطفان وهي غزوة ذي امر ثم غزوة نجران ثم غزوة بني قينقاع ثم غزوة أحد استشهد فيها حمزة وجماعة من المسلمين ثم غزوة حمراء الاسد ثم غزوة بني النضير وهم يهود ففتح حصنهم واجلاهم ثم غزوة ذات الرقاع ثم غزوة بدر الثالثة ثم غزوة دومة

الجندي ثم غزوة الخندق ثم غزوة بني قريظة وهم يهود ففتح حصنهم وقتل رجالهم وسبى نساءهم وذريتهم ثم غزوة بني لحيان ثم غزوة ذي قرد ثم غزوة بني المصطلق ثم غزوة الحديبية ثم غزوة خيبر فتحها وافر اليهود فيها يعملون نخلها مساقاة ثم غزوة الفتح فتح مكة واختلف هل دخلها عنوة او صلحا واسلم يومئذ كافة اهلها ثم غزوة حنين وفيها رمى الكفار بقبضة من التراب فانهمزوا وغنم المسلمون نساءهم واموالهم ثم غزوة الطائف حضرها اياما ثم رحل عنها واسلم اهلها بعد ذلك ثم غزوة تبوك الى ارض الروم وهي آخر غزواته ويعث صلى الله عليه وسلم اصحابه الى الغزو ثمانيا وثلاثين مرة في سرايا يؤمر عليهم واحدا منهم ، وحج صلى الله عليه وسلم حجة الوداع بعد الهجرة عام عشرة واعتمر عمرتين عمرة القضية سنة سبع وعمرة من الجمرات سنة ثمان .

الباب الثاني

ذكر خلفاء الصدر الاول الى آخر دولة بني امية بالشرق

(ابو بكر الصديق رضي الله عنه) واسمه عبد الله وقيل عتيق بن ابي قحافة القرشي من بني تيم رضي الله عنه افضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وثاني اثنين اذ هما في الفار بويح يوم مات النبي صلى الله عليه وسلم وسمي خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت خلافته عامين وثلاثة اشهر وثمانية ايام . (عمر بن الخطاب رضي الله عنه القرشي) من بني عدي سمي بالغاروق وعز الله به الاسلام ونزل بتصديقه القرآن وكان هو وابو بكر الصديق وزيرين للنبي صلى الله عليه وسلم في حياته وضجيعين له في مماته عهد اليه ابو بكر بالخلافة وهو اول من دعي بامير المؤمنين وكثرت الفتوحات في مدته وكانت خلافته عشر سنين وستة اشهر ونصف شهر وقتله ابو لؤلؤة العنسي النصراني وهو يصلي بالناس في المحراب . (عثمان بن عفان رضي الله عنه القرشي) من بني امية سمي ذا النورين لتزوجه بنتي النبي صلى الله عليه وسلم وجمع القرآن في المصاحف وجهز جيش العسرة ولي الخلافة بعد عمر باجماع اهل الشورى وجماعة المسلمين وقتله العامة ظلما وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم وعده بالجنة على ذلك وكانت خلافته اثني عشر عاما غير عشرة ايام . (علي بن ابي طالب القرشي) من بني هاشم رضي الله عنه صهر رسول الله صلى الله عليه وسلم ونسيبه واخوه وابن عمه واسد الحروب وبحر العلوم ومطلق الدنيا بويح يوم قتل عثمان فانقل الى سكنى الكوفة وكان الخلفاء قبله بالمدينة وقتله عبد الرحمن بن ملجم الخارجي الشقي ظلما وكانت خلافته اربع سنين وتسعة اشهر وعشرة ايام . (الحسن بن علي بن ابي طالب رضي الله عنه) سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وريحانته من الدنيا بويح يوم مات ابيه فبقي ستة

اشهر ثم سلم الامر الى معاوية تورعا واشفاقا من سفك الدماء وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان ابني هذا سيد ولعل الله ان يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين . (معاوية بن ابي سفيان القرشي) من بني امية كان ابوه سيد قريش واسلم هو وابوه يوم الفتح وكان كاتباً للنبي صلى الله عليه وسلم ولاه عمر الشام فبقي عليها الى ان قتل عثمان ثم بايعه الحسن في ربيع الاول عام واحد وأربعين وسمي عام الجماعة استوطن دمشق هو وسائر خلفاء بني امية . (يزيد بن معاوية) هو اول من عهد اليه ابوه بالخلافة وفي ايامه قتل الحسين ابن علي رضي الله عنه وكانت وقعة الحرة بالمدينة . (معاوية بن يزيد بن معاوية) ولي بعد ابيه فبقي اربعين يوما ثم ترك الامر تورعا ومات باثر ذلك . (عبد الله ابن الزبير بن العوام القرشي) من بني اشد امه أسماء بنت ابي بكر الصديق وجدته صفية بنت عبد المطلب وهو اول مولود في الاسلام قام بمكة اول مدة يزيد فملك الحجاز والعراق وغيرهما الى ان حاصره الحجاج وقتله وصلبه . (مروان بن الحكم القرشي) من بني امية ولد في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم قام بعد معاوية بن يزيد . (عبد الملك بن مروان) تمهدت له الدنيا وقتل كل من نازعه وملك بلاد الاسلام شرقا وغربا وأورث الخلفاء اهل بيته وهم : (الوليد بن عبد الملك) ثم (سليمان بن عبد الملك) ثم (عمر بن عبد العزيز بن مروان الامام العادل ذو الفضائل المشهورة) ثم (يزيد بن عبد الملك) ثم (هشام ابن عبد الملك) ثم (الوليد بن يزيد) ثم (يزيد بن الوليد) ثم (ابراهيم ابن الوليد) ثم (مروان بن محمد بن مروان) وهو آخرهم قتل في ربيع عام اثنين وثلاثين ومائة فجعلت دولة بني امية تسعون سنة واحد عشر شهرا وسبعة عشر يوما .

ذكر خلفاء بني العباس

قاموا بخراسان واستوطنوا بغداد وملكوا بلاد الاسلام شرقا وغربا الا الاندلس وافريقية ومصر في دولة بني عبيد الله . واول من ولي منهم : (ابو العباس السفاح) واسمه عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بويع بعد قتل مروان بن محمد وقتل كثيرا من بني امية ، ثم اخوه (ابو جعفر المنصور) ثم (محمد المهدي بن المنصور) ثم (موسى الهادي بن المهدي) ثم (هارون الرشيد بن المهدي) ثم (محمد الأمين بن الرشيد) وهو المخلوع ثم (عبد الله المأمون بن الرشيد) وكان عالما فاضلا ثم (ابو اسحق المعتصم ابن الرشيد) ثم (الواثق بن المعتصم) ثم (التوكل بن المعتصم) ثم (المتنصر بن التوكل) ثم (المستعين) ثم (المهدي) وكان صالحا عادلا ثم (المعتضد) ثم (المكتفي) ثم (المقتدر) ثم (القاهر) ثم (الراضي) ثم (المتقي) ثم (المستكفي) ثم (الطيع) ثم (الطائع) ثم (القادر) ثم (القائم) ثم (المقتدي) ثم (المستظهر) ثم (المسترشد) ثم (الراشد) ثم (المقتفي) ثم (المستجد) ثم (المستضيء) ثم (الناصر) ثم (الظاهر)

ثم (المستنصر) ثم (المتنصر) وهو آخرهم قتل ببغداد عام سنة وخمسين وستمائة
فعدد خلفائهم سبعة وثلاثون ومدتهم خمسمائة وأربعة وعشرون سنة .

ذكر فتح الاندلس وذكر من ملكها

افتتحت عام اثنين وتسعين أرسل اليها موسى بن نصير عامل افريقية في
خلافة الوليد بن عبد الملك مولاة طارقا ففتحها ووجد فيها مائدة سليمان عليه
السلام وغيرها من الدخائر ووليها جماعة من الولاة الى ان انقرضت دولة بني
امية بالشرق فخرج رجل منهم فارا بنفسه وهو عبد الرحمن بن معاوية بن
هشام بن عبد الملك بن مروان فدخل الاندلس وملكها عام ثمانية وثلاثين ومائة
ولذلك سمي بالداخل واستوطن قرطبة واقام بها ملكا ثم ملكها بعد ابنه . «هشام
بن عبد الرحمن» . «الحكم بن هشام» ثم «عبد الرحمن بن الحكم» ثم «محمد بن
عبد الرحمن» ثم «المنذر بن محمد» ثم «عبد الله بن محمد» ثم «عبد الرحمن بن
محمد بن عبد الله» وهو الناصر وهو اول من دعي بالاندلس بأمر المؤمنين . وكان
جيشه مائة الف وكان يعطيهم ثلث جبايته ويختزن ثلثها ويتصرف في ثلثها وكانت
خلافته خمسين سنة . ثم «الحكم المستنصر بن الناصر» وكان محبا في العلماء
والعلم واقتنى من الكتب ما لم يجمعه احد قط . ثم «هشام المؤيد بن الحكم»
بويق وهو صغير فاستولى على الامر حاجبه المنصور محمد بن ابي عامر ، وضعف
امر بني امية الى ان انقرضت دولتهم في محرم عام سبعة وأربعمائة . وكانت
دولتهم بالاندلس مائتي سنة وتسعة وستين سنة وعشرين يوما . ثم ظهر
الشرفاء بنو حمود وهم : «علي» ثم «القاسم» ثم «يحيى» وكانت دولتهم سبعة
اعوام وسبعة اشهر وثمانية ايام . ثم قام الثوار بالبلاد فقام بأشبيلية بنو عباد
وبقرطبة بنو جهور وبطليطة بنو ذي النون وبغرناطة بنو صنهاجة وبالمرية زهير
وخيران ثم ابن صمادح وبسرقسطة بنو هود وبيطليوس بن مسلمة وبذانية مجاهد
ثم جاز الى الاندلس أمير المؤمنين . «يوسف بن ناشفين» اللموني صاحب المغرب
وقومه المسمون بالمرايطين فقتل المتوكل بن مسلمة وأولاده وخلع المعتد بن
المتنصر بن عباد وعبد الله حفيد باديس بن حبوس صاحب غرناطة وغيرها عام
اربعة وثمانين وأربعمائة وملك الاندلس مع العدو ثم ملكها بعده ابنه . «علي بن
يوسف» وقام ببلاد الاندلس قضاتها على اتفاق منهم نظرا للمسلمين فقام بقرطبة
أبن حمدين وبغرناطة ابن أضحى وبجيان أبو بكر بن عبد الرحمن بن جزي وهو
جد جد والد المؤلف لهذا الكتاب وبما لقيه ابن حسون وذلك عام أربعين وخمسمائة .

ذكر الخلفاء الراشدين

ظهر المهدي محمد بن عبد الله الحسني بالمغرب عام خمسة عشر وخمسمائة

واجتمع عليه قوم يسمون بالموحدين فجرى بينه وبين المرابطين حرب الى ان توفي عام اربعة وعشرين وخمسمائة فقام خليفته عبد المؤمن بن علي القيسي فملك المغرب كله وافريقية والاندلس وتسمى امير المؤمنين وعظم ملكه وساعدته دولته. ثم «ابنه ابو يعقوب يوسف» ثم «ابنه المنصور ابو يوسف يعقوب» وكان عالما محدثا الف كتاب الترغيب في الصلاة وحمل الناس على الظاهرية واحرق كتب المالكية . ثم «ابنه محمد الناصر بن المنصور» ثم «المستنصر ابو يعقوب يوسف بن الناصر» ثم «عبد الواحد بن ابي يعقوب بن عبد المؤمن وهو المخلوع» ثم «العاقل عبد الله بن المنصور» ثم «المأمون ابو العلاء ادريس بن المنصور» ثم «يحيى بن الناصر» ثم «الرشيد عبد الواحد بن المأمون» ثم «السعيد علي بن المنصور» ثم «المرتضى عمر بن ابراهيم بن اسحاق بن ابي يعقوب بن عبد المؤمن» ثم «الواثق المعروف بابي دبوس وهو «ادريس بن ابي عبد الله بن ابي حفص بن عبد المؤمن» وهو آخرهم قتل في محرم سنة سبع وستين وستمائة فعدد خلفائهم بعد المهدي ثلاثة عشر ومدة خلافتهم مائة سنة واثان وخمسون سنة . وكانت دولتهم بالاندلس قد انقضت بقيام امير المؤمنين التوكل محمد بن يوسف بن هود داعيا لبني العباس عام اربعة وعشرين وستمائة . ثم ظهر امير المسلمين الغالب بالله «محمد بن يوسف بن نصر» عام تسعة وعشرين وستمائة وملك حضرة غرناطة واستوطنها عام خمسة وثلاثين وملك ما بقي للمسلمين من بلاد المسلمين الاندلس وأورثها اهل بيته . ثم انقضت دولة الموحدين بني عبد المؤمن بقيام بني حفص عليهم يتونس وقيام بني عبد الواد بتلمسان وقيام بني مرين بالمغرب ولله الامر من قبل ومن بعد .

الباب الثالث

في العلم وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول) في فضله ، ومنه فرض عين ، وفرض كفاية . ففرض العين ما يلزم المكلف من معرفة اصول الدين وفروعه فاذا بلغ وجب عليه اولا معرفة الطهارة والصلاة فاذا دخل رمضان وجب عليه معرفة الصيام فان كان له مال وجب معرفة الزكاة فاذا باع واشترى وجب عليه معرفة البيوع وكذلك سائر ابواب الفقه . واما فرض الكفاية فهو ما زاد على ذلك والاستغفال به افضل من العبادات لثلاثة اوجه احدها النصوص الواردة في تفضيل العالم على العابد . (الثاني) ان منفعة العبادة لصاحبها خاصة ومنفعة العلم له ولغيره . (الثالث) ان اجر العبادة ينقطع بالموت واجر العلم يبقى ابدا لمن خلف علما ينتفع به بعده .

(الفصل الثاني) في شروطه ، فمنها ما يشترك فيه العالم والمتعلم وهما شرطان احدهما اخلاص النية فيه لله تعالى ، والاخر العمل به . ومنها ما

يختص به العالم وهما شيطان أحدهما بذل العلم لطالبه والسائل عنه يجد ونصيحة
والآخر التسوية في التعليم بين الأغنياء والفقراء فلقد كان الأغنياء في مجلس
سفيان الثوري يودون أن يكونوا فقراء ومنها ما يختص به المتعلم وهما شيطان :
(أحدهما) أن يبدأ بتعليم المهم فالأهم لأن العلم كثير والعصر قصير . (والآخر)
توفير معلمه ظاهرا وباطنا فقد قال بعض العلماء من قال لشيخه لم ؟ لم يفلح .
(الفصل الثالث) في فنون العلم وهي على الجملة ثلاثة أنواع علوم شرعية
وعلوم هي آلات للشرعية وعلوم ليست بشرعية ولا آلات للشرعية فأما العلوم
الشرعية فإصلها الكتاب والسنة ويتعلق بالكتاب علمان : القراءات والتفسير
ويتعلق بالسنة علمان أصول الدين وفروع الفقه وينخرط التصوف في سلك
الفقه لأنه في الحقيقة فقه الباطن كما أن الفقه أحكام الظاهر . وأما آلات الشرعية
فهي أصول الفقه وعلوم اللسان وهي النحو واللغة والأدب والبيان وأما التي ليست
بشرعية ولا آلات للشرعية فتقسم إلى أربعة أقسام : (الأول) ما ينفع ولا يضر
كالطب والحساب وقد يعد الحساب من آلات الشرع للاحتياج إليه في القرائن
وغيرها . (الثاني) ما يضر ولا ينفع كعلوم الفلسفة وعلوم النجوم أعني أحكامها
إلا التعديل الذي تخرج به الأوقات والقبلة فذلك لا بأس به وأما أحكام النجوم
فمن اعتقد تأثير النجوم فهو كافر ومن زعم الإطلاع على المفييات بها فهو مبتدع
وكذلك كل من يروم التطلع على الغيب بأي وجه كان . (الثالث) ما يضر وينفع
كالمنطق فإنه ينفع من حيث إصلاحه للمعاني كإصلاح النحو للألفاظ ويضر من
حيث هو مدخل للفلسفة . (الرابع) ما لا يضر ولا ينفع كعلم الانساب إلا ما فيه
اعتبار أو اقتداء أو استعانة على صلة الأرحام .

الباب الرابع

في التوبة وما يتعلق بها

أما التوبة فمعناها الرجوع إلى الله تعالى وهي واجبة على كل مكلف في كل
حين وهي أول مقامات السالكين . وفرائضها ثلاثة : الندم على الذنب مسن
حيث عصى به ذو الجلال لا من حيث أضر يبدن أو مال ، والإقلاع عن الذنب
في أول أوقات الامكان من غير تراخ ولا توان ، والعزم على أن لا يعود إليه
أبدا . ومهما قضى عليه بالعود أحدث عزمًا مجددًا ، وآدابها ثلاثة الاعتراف
بالذنوب بين يدي الله تعالى مقرونا بالانكسار والاكثار من الاستغفار والاكثار من
الحسنات لمحو ما تقدم من السيئات . والبواعث عليها سبعة : خوف العقاب
ورجاء الثواب والخجل من الحساب ومحبة الحبيب ومراقبة الرقيب القريب
وتعظيم المقام وشكر الانعام ، ومراتبها سبع : توبة الكفار من الإشرار وتوبة
المخلصين من الذنوب والكبائر وتوبة العدول من الصغائر وتوبة السالكين مما

يخامر القلوب من العطل والآفات المفسدات وتوبة العابدين من الفترات وتوبة
 أهل الورع من الشبهات وتوبة أهل المشاهدة من الغفلات . وأما التقوى فهي
 فعل ما أمر الله به وترك ما نهى الله عنه . وثوابها على ما ورد في الكتاب العزيز
 عشرة أشياء : ولاية الله تعالى ومحبته ونصرته وغفران الذنوب وتفريج الكرب
 والرزق من حيث لا يحتسب والفرق بين الحق والباطل والبشري في الدنيا
 والآخرة ودخول الجنة والنجاة من النار . وأما الاستقامة فهي الثبات على
 التقوى إلى الممات وإنما تحصل بعد القدر الأولي والتوفيق الرباني بمجاهدة
 النفس بالمعاهدة والمراقبة والحاسبة ثم المعاتبة للنفس والمعاقبة ،
 وجماع الخير كله في ثلاثة أشياء وهي أن يطاع الله فلا يعصى وأن يذكر فلا ينسى
 وأن يشكر فلا يكفر .

فصل : الذنوب التي تجب التوبة منها نوعان : كبائر وصغائر وتغفر الصغائر
 باجتناب الكبائر . وقد اختلف الناس في الفرق بينهما اختلافا كثيرا والاقرب إلى
 الصواب أن الكبائر هي ما ورد في النص على أنها كبائر أو ورد عليها وعيد في
 القرآن أو في الحديث . وقال بعضهم الكبائر سبع عشرة أربع في القلب وهي
 الإشرار والأصرار على الذنوب والأمن من عذاب الله والياس من رحمة الله .
 وأربعة في اللسان وهي السحر والقذف واليمين الغموس وشهادة الزور . وثلاثة
 في البطن وهي شرب الخمر وأكل الربا ومال اليتيم . واثنان في الفرج وهما
 الزنا وفعل قوم لوط . واثنان في اليدين وهما القتل وأخذ المال بغير حق .
 وواحد في الرجلين وهو الفرار من القتال . وواحد في جميع الجسد وهو عقوق
 الوالدين .

مسألة : النرد حرام باجماع وأما الشطرنج فإن كان بقرار فهو حرام باجماع
 وإن كان دونه فمكروه وفاقا للشافعي وقيل حرام وفاقا لأبي حنيفة وقيل يحرم
 أن آدمي عليه أو شغله عن أوقات الصلاة أو غيرها من أمور الدين أو فعل على
 وجه يقدح في المروءة كلعبة مع الأوباش أو على الطريق بخلاف ما سوى ذلك .
 وتنقسم الذنوب أيضا قسمين : ذنوب بين الله تعالى وبين العبد فإذا تاب منها توبة
 صحيحة غفرها الله له ، وذنوب بين العبد وبين الناس فلا بد فيها مع التوبة من
 انصاف المظلوم وإرضاء الخصوم وهي في أربعة أشياء في الدماء والأبدان
 والأموال والأعراض وتنقسم أيضا قسمين : وقوع في المحرمات وتفريط فسي
 الواجبات ولا بد في هذا من القضاء والاستدراك لما فات .

الباب الخامس

في الامورات المتعلقة باللسان

وهي أربعة : تلاوة القرآن وذكر الله والدعاء والأمر بالمعروف والنهي عن

المنكر ففي الباب اربعة فصول . (الفصل الاول) التلاوة ، وكل حرف بعشر حسنات ، وآدابها سبعة ، الوضوء واقتان القراءة وترتيبها والتدبر في المعاني وتوفية حق كل آية على ما يليق بها فيسأل ، عند آية الرحمة ويتعوذ عند آية العذاب ويعزم على الطاعة في آية الاوامر والنواهي ويتعظ عند المواضع وتمظيم الكلام لعظمة المتكلم به حتى كأنه يسمعه ورؤية المنة عليه في بلوغ كلام الحق اليه فيجد له حلاوة وطلاوة ويزداد به شغفا وولوعا . ودرجات علوم القرآن اربعة : حفظه ثم معرفة قراءته ثم معرفة تفسيره ثم تفسيره ثم ما يفتح الله تعالى فيه من الفهم والعلم لمن يشاء وانما يحضل هذا بعد تحصيل الادوات وملازمة الخلوات وتطهير القلوب من الآفات . (الفصل الثاني) في الذكر وهو ثلاثة أنواع : ذكر بالقلب واللسان وهو اعلاها وذكر بالقلب خاصة وذكر باللسان خاصة وهو ادناها . والذكر على نوعين واجب وفضيلة فالواجب التلطف بالشهادتين والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة في العمر وقيل متى ما ذكر والفضيلة ما عدا ذلك ، وهي انواع كثيرة كالتهليل والتكبير والتسبيح والتحميد والحوقة والحسيلة والبسلة واسماء الله تعالى كلها والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكل ذكر معنى وفائدة مخصوصة توصل الى مقام مخصوص والمنتهى الى الذكر الفرد وهو قولك الله وقد قيل انه اسم الله الاعظم . وللناس في الذكر مقصدان فمقصد العامة اكتساب الاجور ، ومقصد الخاصة الترقى بالحضور وكلا وعد الله الحسنى . وبينهما ما بين السماء والارض ففرق بين من يطلب حظ نفسه وبين من يطلب مجالسة رب العالمين لقوله جل وعز انا جليس من ذكرني على انه يحصل في ضمن ذلك اكتساب الاجور ونيل كل مأمول والامن من كل محذور ولذلك كان الذكر اقرب الطرق الموصلة الى الله تعالى . قال بعضهم من أعطاه الله الذكر فقد أعطاه منشور الولاية . (الفصل الثالث) في الدعاء وينبغي ملازمته لاربعة اوجه . (احدها) الامر به في الكتاب والسنة . (الثاني) انه سبب السعادة لقوله جل وعز «ولم اكن بدعائك رب شقيا» . (الثالث) لرجاء الاجابة في المسؤول . (الرابع) لظاهر ذلة افتقار العبودية وعزة قدرة الربوبية . وآداب الدعاء سبعة : الوضوء له وتقديم ذكر الله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبله ، ورفع اليدين به ، والالاحاج بالتكرار ، والاخلاص فلا يستجاب الا لمضطر او مخلص ، والتضرع حين السؤال ، وقصد الاوقات التي ترجى فيها الاجابة كساعة الجمعة وليلة القدر والسجود وبين الاذان والاقامة وعند قيام الصلاة وحضور الجهاد والثالث الاخير من الليل ودبر الصلوات . ومكروهاته سبعة ان يقول اللهم افعل لي كذا ان شئت وتكلف السجع فيه والاستعجال في الاجابة وهو ان يقول دعوت فلم يستجب لي ورفع البصر الى السماء حين الدعاء والدعاء على نفسه او ماله او ولده والدعاء على احد من المسلمين وتخصيص نفسه بالدعاء دون المسلمين وكرامية هذا في حق الامام اشد . «فوائد» افضل الدعاء ما ورد في القرآن والحديث وقد استوفينا في كتاب الدعوات والاذكار ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكتب الخمسة من الذكر والدعاء وما يتعلق بهما ، ونذكر

هنا طرفا من ذلك . فمن دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اصلح لي
ديني الذي هو عصمة أمري واصلح لي دنيائي التي فيها معاشي واصلح لي آخرتي
التي اليها معادي واجعل الحياة زيادة لي في كل خير واجعل الموت راحة لي من
كل شر . ومنه اللهم اني اسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى ، ومنه اللهم اني
اسألك حبك وحب من يحبك والعمل الذي يلغني حبك اللهم اجعل حبك احب
الي من نفسي واهلي ومن الماء البارد . ومنه اللهم اني اسألك العافية والمعافة
في الدنيا والآخرة ، ومنه اللهم عافني في بدني اللهم عافني في سمعي اللهم
عافني في بصري اللهم اني اسألك العافية في ديني ودنيائي واهلي ومالي اللهم
استر عوراتي وأمن روعاتي وأجب دعوتي . ومنه اللهم بعلمك الغيب وقدرتك
على الخلق احيني ما علمت الحياة خيرا لي وتوفني اذا علمت الوفاة خيرا لي
اللهم اني اسألك خشيتك في الغيب والشهادة واسألك كلمة الحكم في الرضا
والغضب واسألك القصد في الفقر والغنى واسألك نعيما لا يبيد واسألك قرة
عين لا تنقطع واسألك برد العيش بعد الموت واسألك لذة النظر الى وجهك
والشوق الى لقاءك في غير ضراء مضرة ولا فتنة مضلة ، اللهم زينا بزينة الايمان
واجعلنا هداة مهتدين . ومنه اللهم انفعني بما علمتني وعلمني ما ينفعني وزدني
علما الحمد لله على كل حال واعوذ بالله من حال اهل النار ومنه اللهم اني اسألك
الثبات في الامر والعزيمة على الرشد واسألك شكر نعمتك وحسن عبادتك
واسألك لسانا صادقا وقلبا سليما واسألك خيرا ما تعلم واعوذ بك من شر ما
تعلم واستغفرك مما تعلم انك انت علام الغيوب . ومنه اللهم الف بين قلوبنا
واصلح ذات بيننا واهدنا سبيل السلام ونجنا من الظلمات الى النور وجنبنا
الفواحش ما ظهر منها وما بطن وبارك لنا في اسماعنا وابصارنا وقلوبنا وأزواجنا
وذرياتنا وتب علينا انك انت التواب الرحيم واجعلنا شاكرين لنعمتك مثنين لها
قابلين واتمها علينا برحمتك يا ارحم الراحمين . ومنه اللهم اغسل خطايي بالماء
والثلج والبرد ونق قلبي من الخطايا كما نقيت الثوب الابيض من الدنس وباعد
بيني وبين خطايي كما باعدت بين المشرق والمغرب . ومنه اللهم الهمني رشدي
وأجرني من شر نفسي . ومنه اللهم اني اسألك من خير ما سألك منه محمد
نبيك صلى الله عليه وسلم ونعوذ بك من شر ما استعاذك منه محمد نبيك صلى
الله عليه وسلم وانت المستعان وعليك البلاغ ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم . ومن استعاذته صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم اللهم اني أعوذ بك من جهد
البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الأعداء ، ومنها اللهم اني أعوذ بك من
الهم والحزن والعجز والكسل والبخل والجبن وضلع الدين وغلبة الرجال . ومنها
اللهم اني أعوذ بك من الكسل والهرم والمأثم والمغرم ومن فتنة القبر ومن عذاب
القبر ومن فتنة النار وعذاب النار ومن شر فتنة الغنى ومن شر فتنة الفقر .
ومنها اللهم اني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع
ومن عين لا تدمع ومن دعوة لا يستجاب لها . ومنها اللهم اني أعوذ بك من
الفقر والقلّة والدلة وأعوذ بك من ان اظلم او اظلم . ومنها اللهم اني أعوذ بك من

الشقاق والنفاق وسوء الاخلاق . ومنها اللهم اني اعوذ بك من زوال نعمتك
 وتحول عافيتك وفجأة نفمتك وجميع سخطك . (ومما يقال عند الصباح والمساء
 سيد الاستغفار) اللهم انت ربي لا إله الا انت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك
 ووعدك ما استطعت اعوذ بك من شر ما صنعت ابوء لك بنعمتك علي وابوء بسك
 بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا انت ، فمن قالها حين يمسي فمات دخل
 الجنة ومن قالها حين يصبح فمات دخل الجنة ، وعند الصباح اللهم بك أصبحنا
 وبك أمسينا وبك نحيا وبك نموت وإليك النشور ، وعند المساء اللهم بك أمسينا
 وبك أصبحنا وبك نحيا وبك نموت وإليك المصير . ومن قال حين يصبح اللهم
 اني أشهدك وأشهد حملة عرشك وملائكتك وكتبك وأنبياءك ورسلك وجميع خلقك
 انك انت الله لا إله الا انت وحدك لا شريك لك وإن محمدا عبدك ورسولك اعتق
 الله ربعة ذلك اليوم من النار فإن قالها أربع مرات اعتقه الله من النار . ومن
 قال حين يصبح اللهم ما أصبح بي من نعمة او بأحد من خلقك فمنك وحدك لا
 شريك لك فلك الحمد ولك الشكر فقد ادى شكر ذلك اليوم . ومن قال فسي
 صباح كل يوم ومساء كل ليلة بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء فسي
 الارض ولا في السماء وهو السميع العليم ثلاث مرات لم يضره شيء ان شاء الله
 تعالى ، ويقال عند اخذ المضجع اللهم اني اسلمت وجهي اليك وفوضت امري
 اليك وألجأت ظهري اليك رغبة ورهبة اليك لا ملجأ ولا منجى منك الا اليك
 آمنت بكتابك الذي أنزلت وبنيك الذي أرسلت . ويقال ايضا باسمك اللهم
 وضعت جنبي وباسمك اللهم ارفعه اللهم ان أمسكت نفسي فارحمها وإن أرسلتها
 فاحفظها بما تحفظ به الصالحين ، وعند الانتباه من النوم الحمد لله الذي أحياني
 بعدما أماتني وإليه النشور وعند القيام الى الصلاة بالليل اللهم لك الحمد أنت
 نور السماوات والارض ومن فيهن ولك الحمد أنت قيوم السماوات والارض ومن
 فيهن ولك الحمد أنت رب السماوات والارض ومن فيهن أنت الحق ووعدك حق
 وقولك حق ولقاؤك حق والنار حق والجنة حق والساعة حق وسيدنا محمد
 صلى الله عليه وسلم حق اللهم لك أسلمت وعليك توكلت وإليك أنبت وبسبك
 خاصمت وإليك حاكمت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت
 انت المقدم المؤخر لا إله الا انت ، وعند نزول المنزل اعوذ بكلمات الله التامات من
 شر ما خلق من قالها لم يضره شيء حتى يرتحل منه ، وعند الخروج من المنزل
 بسم الله توكلت على الله لا حول ولا قوة الا بالله . وكفارة المجلس سبحانه
 اللهم وبحمدك أشهد ان لا إله الا انت استغفرك وأتوب إليك ، وعند الكرب لا إله
 الا الله العظيم الحليم لا إله الا الله رب السموات السبع والارض ورب العرش
 العظيم ، وعند رؤية المولى الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به وفضلني على كثير
 ممن خلق تفضيلا من قالها عوفي من ذلك البلاء ما عاش ، وعند الزعد والصواعق
 اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك وعافنا قبل ذلك ، وعند الريح اللهم اني
 أسألك خيرا وخير ما أرسلت به واعوذ بك من شرها وشر ما أرسلت به ، وعند
 المطر اللهم اجعله سبب رحمة ولا تجعله سبب عذاب .

(الفصل الرابع) في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو الاحتساب أركانه اربعة : المحتسب والمحتسب فيه والمحتسب عليه ، والاحتساب . فأما المحتسب فله شروطه وهي ان يكون عاقلاً بالغاً مسلماً قادراً على الاحتساب . عالماً بما يحتسب فيه وان يأمن ان يؤدي انكاره المنكر الى منكر اكبر منه مثل ان ينهي عن شرب خمر فيقول نهيه الى قتل نفس وان يعلم او يظن على ظنه ان انكاره المنكر مزيل له وان امره بالمعروف نافع، وفقد هذا الشرط الاخير يسقط الوجوب فيبقى الجواز والندب ، وفقد ما قبله يسقط الجواز . واختلف هل يجوز للفاسق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ام لا . وأما المحتسب عليه فكل انسان سواء كان مكلفاً او غير مكلف . وأما المحتسب فيه فله شروطه وهي ان يكون منكراً لا شك فيه فلا يحتسب فيما مضى لكن يقيم فيه الحدود اهل الامر ولا فيما يستقبل الا بالوعظ وان يكون معلوماً بغير تجسس فكل من ستر على نفسه واغلق بابه لا يجوز ان يتجسس عليه . وأما الاحتساب فله مراتب اعلاها التغيير باليد فان لم يقدر على ذلك انتقل الى اللسان فان لم يقدر على ذلك او خاف عاقبته انتقل الى الثالثة وهي التغيير بالقلب ، والتفسير باللسان مراتب وهي النهي والوعظ برفق وذلك اولى ثم التعنيف ثم التشديد .

الباب السادس

في النهيات المتعلقة باللسان

وهي (عشرون) الغيبة وهي ذكر المسلم بما يكره وان كان ذلك حقا سواء كان ذلك في دينه او نسبه او خلقه او ماله او فعله او قوله او غير ذلك وهي حرام الا في عشرة مواضع : (أحدها) التظلم وهو ان يشكو بمن ظلمه . (الثاني) الاستعانة على تغيير المنكر . (الثالث) الاستفتاء . (الرابع) التحذير من اهل الشر كارباب البدع والتصانيف المضلة . (الخامس) ان يكون الانسان معروفاً بما يعرف عن عينه كالاعمش والاعمرج . (السادس) ان يكون مجاهراً بالفسق . (السابع) التصيحة لمن شاوره في نكاح او شبهه . (الثامن) الجرح والتعديل في الشهود والرواة . (التاسع) الامام الجائر . (العاشر) زاد بعضهم اذا كان القائل والمقول له عالمين بما وقعت وفيه الغيبة . وكما تحرم الغيبة باللسان تجرم بالقلب وهو سوء الظن ويحرم الهمز فالهمز عيب الانسان في حضوره واللمز في غيابه وقيل بالعكس . (الثاني) البهتان وهو ذكر المسلم بما يكره وهو كاذب او غير متحقق وهو اشد من الغيبة ومنه القذف وقد تقدم في بابه ، وكفارة الغيبة والبهتان الاستحلال من المذكور وقال الحسن يكفي الاستغفار له وقال مجاهد يشني عليه ويدعو له بخير وذلك بعد شروط التوبة المتقدمة . (الثالث) الكذب وهو حرام الا في اربعة مواضع : (أحدها) في الإصلاح بين الناس ان اضطر للكذب فيه . (وثانيها) الخداع في الحرب . (وثالثها) كذب الرجل لزوجته وقيل اما

يجوز فيه التعريض لا التصريح بالكذب . (ورابعها) دفع المظالم كمن اختفى عنده رجل ممن يريد قتله فيجده والتعريض جائز وفيه مندوحة عن الكذب . (الرابع) اليمين الغموس وهو أشد أنواع الكذب ولا ينبغي كثرة الحلف وإن كان على حق . (الخامس) شهادة الزور . (السادس) النيمة وإن كانت حقا فإن كانت باطلا فقد جمع بين الكذب والنيمة . (السابع) الاستهزاء وهو السخرية وهو حرام سواء كان بقول أو فعل كالمحاكاة أو بإشارة . (الثامن) اطلاق ما لا يحل إطلاقه على الله تعالى أو على رسوله أو على الملائكة أو الأنبياء أو الصحابة . (التاسع) كلام العوام في دقائق علم الكلام مما لا يعلمون فربما يؤديهم ذلك إلى الزندقة أو الشك أو البدعة . (العاشر) السحر وقد تقدم ما يفعل بالساحر في باب الحدود . (الحادي عشر) الفحش من الكلام وهو الرفث . (الثاني عشر) الشعر والفناء وليس مذموما على الإطلاق قال الشافعي الشعر كلام فنه حسن ومنه قبيح وذلك أن الشعر أربعة أصناف : «أحدها» حسن وهو الحد والحكمة . «الثاني» ممنوع مطلقا وهو الهجو . «الثالث» المدح والثناء فإن كان حقا فهو مكروه وإن كان باطلا فهو ممنوع . «الرابع» التفضيل فإن كان فيمن لا يحل له فهو حرام والا فلا وأما الفناء فروي منه عن مالك والشافعي وأبي حنيفة ومنع مالك شراء الجارية المغنية ورأى أن الفناء فيها عيب ترد به وأجازه قوم مطلقا وهو مذهب أكثر المتصوفة وقال بعضهم إنما يحرم منه أربعة أشياء : (أولها) غناء امرأة لا يحل سماع صوتها . (الثاني) أن اقترن به آلة لهو كاللزامير والاوزار واختلف الناس في الشبابة . (الثالث) أن كان الشعر مما لا يجوز حسبما قدمنا . (الرابع) إذا كان الفناء يحرك قلب السامع إلى ما لا ينبغي . (الثالث عشر) المدح وإن كان حقا لاسيما بحضرة المندوح فإنه يهيج فسي القلب الكبر والعجب . (الرابع عشر) كلام ذي الوجهين وذو اللسانين وهو الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه . (الخامس عشر) تزكية الإنسان لنفسه وإن كانت بحق . (السادس عشر) إفشاء السر لأنه خيانة وقد جاء في الأثر إذا حدث الرجل بحديث ثم التفت فهي أمانة . (السابع عشر) الكذب في الوعد وهو من أخلاق المنافقين . (الثامن عشر) الجدل والغصام وهو المراء سواء كان في المناظرة العلمية أو في الأمور الدنيوية فإن سببه خط النفس وهو سبب في الحقد والعداوة ويجوز إذا كان القصد اظهار الحق . (التاسع عشر) ذم الأشياء كالاطعمة وغيرها ولعن الإنسان وغيره . (العشرون) الكلام فيما لا يعني وإن كان مباحا . (تنبيه) ورد النهي عن بعض الأسماء فمنها التكنية بأبي القاسم وإنما منع ذلك في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة لأن أبا بكر الصديق وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما قد كنى كل واحد منهما ولده أبا القاسم بعد ذلك ومنها أن يسمى الفلام نجاحا أو أفلح أو شبه ذلك وقال الراوي نهينا عن ذلك ولم يعزم علينا ومنها تسمية العنب بالكرم نهى عنه ولكنه نهى تأديب لا نهى تحريم .

الباب السابع

في المأمورات المتعلقة بالقلوب

وهي عشرون . (الاول) الخوف من الله تعالى وهو اللجام القامع عن المعاصي وسببه معرفة شدة عذاب الله ويسمى خشية ورهبة وتقوى ، والناس فيه على ثلاثة مراتب فخوف العامة من الذنوب وخوف الخاصة من الخاتمة وخوف خاصة الخاصة من السابقة والفرق بين الخوف والحزن ان الخوف مما يستقبل والحزن على ما تقدم وكلاهما يثير البكاء والانكسار ويبعث العبد على الرجوع الى الله تعالى . (الثاني) الرجاء وسبه معرفة شدة رحمة الله ويسمى طمعا ورغبة وينبغي ان يكون الرجاء والخوف معتدلين فان الخوف اذا فرط قد يعود الى اليأس وهو حرام والرجاء اذا فرط قد يعود الى الامن وهو حرام . (الثالث) الصبر واجره بغير حساب بخلاف سائر الاعمال فان اجورها بمقدار وهو اربعة انواع: صبر على بلاء الله وهو المقصود بالذكر وصبر على نعم الله ان لا يطغى بها وصبر على طاعة الله وصبر على معاصي الله . (الرابع) الشكر وهو بالقلب واللسان والجوارح فشكر اللسان الثناء وشكر القلب معرفة المنة وقدر النعمة وشكر الجوارح بطاعة المنعم . (الخامس) التوكل وهو الاعتماد على الله تعالى في دفع المكاره والمخاوف وتيسير المطالب والمنافع وخصوصا في شأن الرزق . وسببه ثلاثة اشياء : المعرفة بان الامور كلها بيد الله ، وان الخلق كلهم تحت قهره وفي قبضته وانه لا يضيع من توكل عليه . (السادس) التفويض الى الله تعالى وهو خروج العبد عن مراد نفسه الى ما يختاره الله له وسببه المعرفة بان اختيار الله خير من اختيار العبد لنفسه لان الله تعالى يعلم عواقب الامور والعبد لا يعلمها . (السابع) حسن الظن بالله فان الله يقول انا عند ظن عبدي بي وسببه المعرفة بفضل الله وكرمه وسعة رحمته . (الثامن) التسليم لامر الله تبارك وتعالى بتترك الاعتراض ظاهرا وترك الكراهة باطنا . (التاسع) الرضا بالقضاء وهو سرور النفس بفعل الله زيادة على التسليم وسببها ثلاثة اشياء : محبة الله تعالى فان فعل المحبوب ومعرفة حكمته في كل ما يفعل وان المالك يفعل في ملكه ما يشاء . (العاشر) الاخلاص لله تعالى ويسمى نية وقصدا وهو ارادة وجه الله تعالى بالاقتوال والافعال وصدده الرياء وسببه المعرفة بان الله لا يقبل الا الخالص وانه يطلع على النيات والضمائر كما يطلع على الظواهر . (الحادي عشر) المراقبة وهي معرفة العبد باطلاع الله عليه على الدوام فيشمر ذلك الحياء والهيبة والتقوى . (الثاني عشر) المشاهدة وهي دوام النظر بالقلب الى الله تعالى واستفراق فسي صفاته وافعاله وذلك مقام الاحسان الذي اشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله عليه السلام الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه ثم اشار الى مقام المراقبة بقوله صلى الله عليه وسلم فان لم تكن تراه فانه يراك وبين المقامين فرق . (الثالث عشر) التفكير وهو ينبوع كل حال ومقام ، فمن تفكر في عظمة

الله اكتسب التعظيم ومن تفكر في قدرته استفاد التوكل ومن تفكر في عذابه استفاد الخوف ومن تفكر في رحمته استفاد الرجاء ومن تفكر في الموت وما بعده استفاد قصر الأمل ومن تفكر في ذنوبه اشتد خوفه وصغرت عنده نفسه .
 (الرابع عشر) معرفة الله تعالى وهي نوعان خاصة وعامة فالعامة حاصلة لكل مؤمن والخاصة هي التي ينفرد بها الأنبياء والأولياء وهو البحر الأعظم الذي لا ساحل له ولا يعرف الله على الحقيقة إلا الله ولذلك فإن أبو بكر الصديق رضي الله عنه : العجز عن درك الإدراك أدراك . (الخامس عشر) التوحيد وهو نوعان عام وخاص فالعام هو عدم الإشراك الجلي وذلك حاصل لجميع المسلمين والخاص عدم الإشراك الخفي وهو مقام العارفين وكلاهما داخل تحت قولنا لا إله إلا الله .
 فسبب التوحيد الجلي البراهين القائمة عليه وقد تضمنها القرآن المبين وبسطنها في كتاب النور المبين . وسبب التوحيد الخفي معرفة قيومية الله تعالى على كل شيء وإحاطة علمه وقدرته وقهره بكل شيء وإن كل شيء إنما وجد بإيجاده له وبقي بامسأكه له فلا موجد في الحقيقة إلا وهو «كل شيء هالك إلا وجهه» .
 (السادس عشر) اليقين وهو صدق الإيمان حتى يطمئن به القلب بحيث لا يتطرق إليه شك ولا احتمال وسببه شيان أحدهما قوة الأدلة وكثرتها والآخر نور من الله يضيئه في قلب من يشاء . (السابع عشر) محبة الله تعالى وهي نوعان : عامة وخاصة فالعامة لجميع المسلمين ولا يصح الإيمان إلا بها وهو مقام أصحاب اليقين . والخاصة مقام المقربين وهي أعلى المقامات وأرفع الدرجات ولا سيما المحب المحبوب وسببها المعرفة بصفتين وهما الجمال والإجمال فإن المحسن والإحسان محبوبان لا محالة . وتختلف أقوال المحبين بالتلوين في القبض والبسط والشوق والأنس والصحو والسكر وهذه أحوال ذوقية قد علم كل أناس مشربهم . (الثامن عشر) والتواضع وهو ضد التكبر وسببه شيان التحقق بمقام العبودية ومعرفة الإنسان بعيوب نفسه . (التاسع عشر) الحياء وهو نوعان : حياء من الله وحياء من الناس وهو مستحسن في كل حال إلا طلب العلم . (العاشر) سلامة الصدر للمسلمين وهو يثمر طيب النفس وسماحة الوجه وإرادة الخير لكل أحد والشفقة والمودة وحسن الظن ويذهب الشحشاء والبغضاء والحقد والحسد ولذلك ينال بهذه الخصلة ما ينال بالصيام والقيام .

الباب الثامن

في المنهيات المتلفة بالقلوب

وهي عشرون . (الأول) الرياء في العبادات وهو الشرك الأصغر وهو ضد الإخلاص ولهما مراتب متفاوتة في قبول العمل وإحباطه وفي استحقاق العقاب على الرياء فقد يكون العمل أولا خالصا ثم يحدث الرياء في أثناءه فيفسده إن تمادى أو يحدث بعد الفراغ منه فلا يضر . وقد يكون أولا على الرياء ثم يحدث

الإخلاص في أثاله أو بعد الفراغ منه فينبغي استثنائه . وقد يبداه ممتزجا فينظر ايها اغلب فينابط به الحكم . وقال بعضهم : العمل لاجل الناس شرك وترك العمل لاجل الناس رياء . وما يتعلق بالرياء تسميع الناس بالعمل والتزين للناس باظهار الخير في القول او في الفعل او في اللباس او غير ذلك والمداينة والتفاق وهو اظهار ضد ما في قلبه . (الثاني) العجب وهو مفسد للعمل ومعناه استعظام العبد لما يعمل من العمل الصالح ونسيان منة الله به . (الثالث) الغرور وهو غلط النفس وحقيقته اعجاب بما لا خطر له او ركون الى ما لا ينفع . والمفترون اصناف كثيرة من العلماء والعباد والمتصوفة واهل الدنيا وغيرهم . (الرابع) التكبر وهو من المهلكات ومعناه تعظم الانسان في نفسه وتحقيره لغيره . ثم ان التكبر له اسباب فمنها العلم والعبادة والحسب والشجاعة والقوة والجمال والمال والجاه وهو درجات فاشده التكبر على الله ورسوله وهو الذي حمل اكثر الكفار على الكفر ، ثم التكبر على اهل الدين من العلماء والصلحاء وغيرهم بالاندرء بهم وعدم القبول لمناصحتهم ثم التكبر على سائر الناس . (الخامس) الحسد وهو حرام ومعناه تالم القلب بنعمة الله على عباده وتمني زوالها عن المنعم عليه فان تمنى مثلها لنفسه ولم يتمن زوالها عن غيره فذلك غبطة جائزة . (السادس) الحقد وهو خلق مذموم يثير العداوة والبغضاء والاضرار بالناس . (السابع) الغضب وهو منهي عنه فينبغي كظمه لئلا يعود الى منكرات الاقوال او الافعال . (الثامن) التسخط من الاقدار وهو ضد التسليم والرضى . (التاسع) خوف الفقر وهو من الشيطان . (العاشر) حب المال وستنكلم عليه في بابيه . (الحادي عشر) حب الجاه وهو يقود الى ارتكاب الاخطار والتعرض للمهلك في الدنيا والدين . (الثاني عشر) حب المدح وهو اقوى اسباب الرياء . (الثالث عشر) كراهة الدم وهو اقوى اسباب الغضب والحقد . (الرابع عشر) طول الامل وسببه نسيان الموت وهو يثمر شدة الحرص على الدنيا والتهاون بالآخرة . (الخامس عشر) كراهة الموت فمن احب لقاء الله احب لقاءه ومن كره لقاء الله كره لقاءه . (السادس عشر) تعظيم الاغنياء لاجل غناهم واحتقار الفقراء لاجل فقرهم وسببه عظمة الدنيا في القلوب . (السابع عشر) نسيان العبد عيوب نفسه لاسيما ان اشتغل مع ذلك بميوب الناس . (الثامن عشر) خوف غير الله ورجاء غير الله وهو ضد التوكيل وسببه عدم اليقين . (التاسع عشر) الاصرار على الذنوب ومعناه العزم على الدوام عليها وهو ضد التوبة . (العشرون) الغفلة وهي سبب كل شر وضدها التفكير واليقظ .

الباب التاسع

في الامورات والمنهيات المتعلقة بالاموال

اما الامورات فهي ثلاثة : الزهد والورع والانفاق . واما المنهيات فهي ثلاثة

أضداد هذه الثلاثة فصد الزهد الحرص وضد الورع كسب المال من غير وجهه وضد الإنفاق البخل ويجمع كل واحد مع ضده في فصول . (الفصل الأول) في الزهد ومعناه قلة الرغبة في المال أو عدمها وخروج حب الدنيا من القلب . والزهد الكامل هو الزهد في جميع الحظوظ الدنيوية من الجاه والمال والتعظيم والمدح وشهرة الذكر والتنعم بطيب المأكول والملبس وفضول العيش وغير ذلك . وليس الزهد بترك الحلال ولا إضاعة المال فقد يكون الفني زاهدا إذا كان قلبه مفرغا عن الدنيا وقد يكون الفقير دنيويا إذا اشتد حرصه وكان معمور القلب بالدنيا .

مسألة : اختلف الناس في المفاضلة بين الفقر والفني فذهب أكثر الفقهاء إلى أن الفنى أفضل واستدلوا بأن الفنى يقدر على أعمال صالحة ولا يقدر عليها الفقير كالصدقة والعق وبناء المساجد وذهب أكثر الصوفية إلى أن الفقير أفضل واستدلوا بنصوص في هذا المعنى ولا يصح التفضيل إلا بعد تفصيل وهو أن من كان يقوم بحقوق الله في الفنى ولا يقوم في الفقر فالفنى أفضل له اتفاقا، ومن كان بالمعكس فالفقر أفضل له اتفاقا ، وإنما محل الخلاف فيمن كان يقوم بحقوق الله في الحالتين . والحقوق في الفنى هو أداء الواجبات والتطوع بالمندوبات والشكر لله وعدم الطغيان بالمال ، والحقوق في الفقر هي الصبر عليه والقناعة وعدم التشوف للزيادة والبأس مما في أيدي الناس والله در غنى شاكرا أو فقير صابر وقليل ما هم . (الفصل الثاني) في الورع وهو على ثلاث درجات : ورع عن الحرام وهو واجب وورع عن الشبهات وهو متأكد وإن لم يجب وورع عن الحلال مخافة الوقوع في الحرام وهو فضيلة وهو ترك ما لا بأس به حذرا مما به البأس والأصل في هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم : **الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور متشابهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام** كالراعي حول الحمى يوشك أن يقع فيه ، إلى آخر الحديث ولذلك قيل إن هذا الحديث ربع العلم وقيل لثله .

مسألة : في معاملة أصحاب الحرام وينقسم حالهم قسمين : أحدهما أن يكون الحرام قائما بعينه عند الفاسد أو السارق أو شبه ذلك فلا يحل شراؤه منه ولا البيع به أن كان عينا ولا أكله أن كان طعاما ولا لبسه أن كان ثوبا ولا قبول شيء من ذلك هبة ولا أخذه في دين ومن فعل شيئا من ذلك فهو كالفاصد والقسم الثاني أن يكون الحرام قد فات من يده ولزم ذمته فله ثلاثة أحوال . «الحالة الأولى» أن يكون الغالب على ماله الحلال فأجاز ابن القاسم معاملته وحرّمها أصبغ . «والثانية» أن يكون الغالب على ماله الحرام فتمنع معاملته على وجه الكراهة عند ابن القاسم والتحريم عند أصبغ . «والثالثة» أن يكون ماله كله حراما فإن لم يكن له قط مال حلال حرمت معاملته وأن كان له مال حلال إلا أنه اكتسب من الحرام ما أدى على ماله واستغرق ذمته فاختلف في جواز معاملته بالجواز والمنع والفرقة بين معاملته بعهوض فيجوز كالبيع وبين

هيبته ونحوها فلا يجوز . (الفصل الثالث) في الانفاق وهما قسمان : «الاول» واجب فالبخل به حرام كالزكاة والنفقات الواجبة وعلف الدواب وأداء الديون . «والثاني» مندوب كاطعام الجائع وكسوة العريان وعتق الرقاب وبناء المساجد والقناطر والوقف على سبيل الخير وإعانة المديان والنقطة في الجهاد وغير ذلك وأفضله صلة الرحم ويقدم منها الأقرب فالأقرب ويقدم من النفقات الأهم فالأهم .

الباب العاشر

في الأكل والشرب

وآدابها عشرة : «الاول» تسمية الله عند الابتداء وحمده عند الفراغ . «الثاني» التقليل من الأكل فيجعل ثلثا للطعام وثلثا للشراب وثلثا للنفس . «الثالث» الأكل والشرب باليمين . «الرابع» الأكل مما يليه إلا أن يكون الوائسا مختلفة ورخص ابن رشد أن يأكل من غير ما يليه مع أهله وولده . «الخامس» أن لا يأكل متكئا . «السادس» أن لا ينفخ في الطعام ولا في الشراب ولا يتنفس في الأناء . «السابع» أن يوافق من يأكل معه في تصغير القم وإطالة المضغ والتمهل في الأكل . «الثامن» أن يفضل يده وفمه من الدسم وكره مالك تعمده غسل اليد للأكل . «التاسع» أن لا يشرب من فم السقاء . «العاشر» أن لا يقرن الثمر ويجوز الشرب قائما خلافا لقوم وإذا كان جماعة فأدير عليهم مينا يشربون فيأخذ بعد الأول الأيمن فالأيمن .

الباب الحادي عشر

في اللباس وفيه أربعة فصول

(الفصل الاول) في أنواع اللباس وهو ينقسم إلى أقسام الشريعة الخمسة فالواجب ما يستر العورة وما بقي الحر والبرد وما يستدفع به الضرر ففي الحرب وغيرها والمندوب كالرداء في الصلاة والتجمل بالثياب في الجمعة والعيدين . وأما الحرام فلباس الحرير والذهب للرجال واشتمال الصماء والاحتباء على غير ثوب يستر العورة وكل ما فيه سرف أو يخرج إلى البطر والخيلاء وتشبه الرجال بالنساء والنساء بالرجال في اللباس وغيره . وأما المكروه فالتلثم وتغطية الأنف في الصلاة ولباس زي العجم والتعمم بغير قناع ولباس ما فيه شهرة كلباس الضالحين الصرف ، والمباح ما عدا ذلك . «الفصل الثاني» في أنواع الملابس ويجوز جميعها للنساء وأما الرجال فيحرم عليهم الحرير والذهب على الجملة ثم أنه على أنواع فأما الخالص منه فأجمع على تحريم لباسه قال ابن حبيب ولا

يلتحف به ولا يفرشه ولا يصلي عليه ويكره للصبيان . وأما ما سدها حرير ولحمته من غير فمكروه وأجازه قوم وحرمه قوم إلا الخز فيجوز اتباعا للسلف . وأما ما فيه شيء من حرير فلا يجوز في المذهب وإن كان يسيرا واختلف في العلم في الثوب وفي اتخاذ الزر والطوق من حرير وقال ابن حبيب لا يستعمل ما بطن بحرير أو حشي به أو رقم به قال الباجي يريد إذا كان الحرير فيه كثيرا ولا بأس أن يخاط الثوب بالحرير . وأجاز ابن القاسم أن يتخذ منه راية في أرض العدو . وأجاز ابن الماجشون لباسه في الجهاد والصلاة به للترهيب به على العدو خلافا لمالك . ويجوز لباسه لحكمة وشبهها وكرهه مالك . وقال ابن حبيب لا بأس أن يعلق ستر من حرير ويكره ستر الجدران إلا الكعبة . (الفصل الثالث) في التختم ويحرم منه على الرجال ما كان من ذهب أو ما فيه ذهب ولو حية بخلاف الفضة والأفضل التختم باليسار وكره مالك التختم في اليمين ولا بأس أن يتقش في الخاتم اسم الله . (الفصل الرابع) في الانتعال ويستحب الابتداء باليمين في اللبس وباليسار في الخلع ولا يمشي أحد في نعل واحدة ولا يقف فيها إلا أن يكون الشيء الخفيف في حال كونه متشاغلا باصلاح الأخرى وليلبسهما جميعا وليخلفهما جميعا .

الباب الثاني عشر

في دخول الحمام

وهو للرجال دون النساء بعشرة شروط : «الاول» أن يدخل وحده أو مع قوم يستترون ويتعمد أوقات الخلوة قلة الناس . «الثاني» أن يستتر عورته بإزار صفيق . «الثالث» أن يستقبل الحائط لئلا يقع بصره على محظور . «الرابع» أن يغير ما يرى برق . «الخامس» أن لا يمكن الدلاك من عورته من السرة إلى الركبة إلا امرأته ومملوكته . «السادس» أن يدخله بنية التداوي والتطهر من الوسخ . «السابع» أن يدخله بأجرة معلومة بشرط أو عادة . «الثامن» أن يصب الماء على قدر حاجته . «التاسع» أن يتذكر به جهنم . «العاشر» أن لم يقدر على دخوله وحده أن يكتريه به قوم يحفظون أدبانهم . وأما النساء فاختلف في دخولهن فقيل يمتنعن من الحمام إلا من ضرورة كالمرض أو شدة البرد وشبه ذلك وقيل إنما منع حين لم يكن لهن حمامات منفردة فأما مع أفرادهن دون الرجال فلا بأس ثم إذا دخلت فقيل تستتر جميع جسدها وقال ابن رشد لا يلزمها منستر مع النساء إلا ما يلزم الرجل ستره من الرجال فإن النساء مع النساء كالرجال مع الرجال .

فرع : لا بأس أن يتدلك في الحمام بالجلبان والقول وما أشبه ذلك من الطعام ويدهن بعض جسده بالزيت والسمن .

الباب الثالث عشر

في الرؤيا في المنام

وحقيقتها عند المحققين امثلة جعلها الله دليلا على المعاني كما جعلت الالفاظ دليلا على المعاني ولذلك منها ظاهر ومحمّل كما في الالفاظ ظاهر ومحمّل . وهي خمسة اقسام اربعة منها لا تعبر وهي ما يكون متولدا عن احد الاخلاط الاربعة وعن حديث النفس والاحلام ، والمختلطة بحيث لا تعقل ، وواحدة تعبر وهي ما سوى ذلك فان كانت خيرا فليستبشر بها ولا يخبر بها احدا الا من يحب وان كانت شرا فلا يخبر بها احدا . ولينفث عن يساره ثلاث مرات ويقول اعوذ بكلمات الله التامات من شر ما رايت فاذا فعل ذلك موقنا به لم يضره ولا ينبغي ان يعبر الرؤيا الا عارف بها . وعبارتها على وجوه مختلفة فمنها ماخوذ من اشتقاق اللفظ ومن قلبه ومن تصحيفه ومن القرآن ومن الحديث ومن الشعر ومن الامثال ومن التشابه في المعنى ومن غير ذلك . وقد تعبر الرؤيا الواحدة لانسان بوجه ولاخر بوجه آخر حسبما يقتضيه حالها . (تنبيه) قال صلى الله عليه وسلم من رآني في المنام فقد رآني في المقام فقد رآني فان الشيطان لا يتمثل بي وقال العلماء لا تصح رؤية النبي صلى الله عليه وسلم قطعا الا لصحابي رآه لحافظ صفته حتى يكون المثال الذي رآه في المنام مطابقا لخلقته صلى الله عليه وسلم .

الباب الرابع عشر

في السفر وفيه فصلان

(الاول) في التوابع وهو ضربان هرب وطلب فاما الهرب فهو الخروج من دار الحرب الى دار السلام والخروج من دار البدعة والخروج من ارض غلب عليها الحزام والقرار من الاذية في البدن او الاهل او المال . واما الطلب فسفر العبرة وهو ندب وسفر الحج وهو فرض وسفر الجهاد وله حكمه وسفر المعاش للتجارة او نحوها والسفر لقصد البقاع الكريمة وهي اما احد المساجد الثلاثة واما مواضع الرباط والسفر لطلب العلم ولزيارة الاخوان ولقاء الصالحين . (الفصل الثاني) في آذابه وهي سبعة : الاول تقديم الاستخارة ، والثاني ان يقول عند خروجه بسم الله اللهم انت صاحب في السفر والخليفة في الاهل ، اللهم ازلنا الارض وهون علينا السفر ، اللهم اني اعوذ بك من وعشاء السفر وكآبة المنقلب ومن سوء المنظر في الاهل والمال ، الثالث ان ينظر الرفيق وخير الرفقاء اربعة وان كانت امرأة فلا تسافر الا مع زوج او ذي محرم فان عدمتهما واضطرت الى الخروج سافرت مع نساء مؤمنات ويجوز ان تسافر المتجالة التي انقطعت حاجة الناس منها مع غير ذي محرم ، الرابع الرفق بالدواب ، الخامس ان لا يعرس على الطريق لانها طريق

الدواب وماوى الحيات ، السادس ان يعجل الرجوع الى اهله اذا قضى مهمته من سفره ، السابع ان يدخل في صدر النهار ولا يأتي اهله طروقا .

الباب الخامس عشر

في آداب الصحبة

اختلفت مذاهب الناس في صحبة الناس فمنهم من اختار الصحبة لقصد النفع والانتفاع ولفضل الاخوة في الله تعالى ومنهم من اختار الانقباض والعزلة لانها اقرب الى السلامة ولان شروط الصحبة قل ما توجد . والناس ثلاثة اصناف اصدقاء وقليل ما هم ، ومعارف وهم اضر الناس عليك ، ومن لا يعرفك ولا تعرفه فقد سلمت منه وسلم منك . فاما الصديق فشروطه سبعة . (الاول) ان يكون سنيا في اعتقاده . (الثاني) ان يكون تقيا في دينه فانه ان كان يديعا او فاسقا ربما جر صاحبه الى مذهبه او ظن الناس فيه ذلك فان المرء على دين خليله . (الثالث) ان يكون عاقلا فصحة الاحمق بلاء . (الرابع) ان يكون حسن الخلق فان كان سيء الخلق لم تؤمن عداوته وتختبره بان تفضيه فان غضب فاترك صحبته . (الخامس) ان يكون سليم الصدر في الحضور والغيبة لا حقسودا ولا حسودا ولا مريدا للشر ولا ذا وجهين . (السادس) ان يكون ثابت العهد غير ملول ولا متلون . (السابع) ان يقوم بحقوقك كما تقوم بحقوقه فلا خير في صحبة من لا يرى لك من الحق مثل الذي ترى له . وحقوق الصديق سبعة : «الاول» المشاركة في المال حتى لا يختص احدهما بشيء دون الآخر . «الثاني» الاعانة بالنفس في قضاء الحاجات وتقديم حاجته على حاجتك . «الثالث» الموافقة له على اقواله والمساعدة له على اغراضه من غير مخالفة ولا منازعة فان المخالفة توجب البغضاء . «الرابع» العفو عن هفوات الصديق والافضاء عن عيوبه فمن طلب صديقا بلا عيب بقي بلا صديق . «الخامس» النصيحة له في دينه ودنياه . «السادس» الخلوص في مودته ظاهرا وباطنا حاضرا وغائبا والانتصار له فسي غيبته . «السابع» الدعاء له بظهر الغيب ، واما سائر الناس فحقوق المسلم على المسلم عشرة : ان يسلم عليه اذا لقيه ويعوده اذا مرض ويحييه اذا دعاه ويشمته اذا عطس ويشهد جنازته اذا مات ويبر قسمه اذا اقسم وينصح له اذا استنصحه ويجب له من الخير ما يجب لنفسه ويكف عنه شره ما استطاع ، فالمسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه ، ويبدل له من خيره ما استطاع في دينه ودنياه ، فان لم يقدروا على شيء فكلمة طيبة فان كان من القرابة فيزيد على ذلك حق صلة الرحم بالاحسن والزيارة وحسن الكلام واحتمال الجفاء ، وان كان جارا او ضيفا فله حق الضيافة والجوار ، وان كان مملوكا فله حق الرقق به وتوفية حقوقه من كسوته وطعامه . وموجبات الودعة ثلاثة ان تبدأ أخاك بالسلام وتوسع له المجلس وتدعوه بأحب اسمائه اليه ، وجماع حسن الخلق ثلاثة كف الاذى

واحتمال الاذى وبذل المعروف ، وجماع ذلك كله ان تكون لآخيك كما تحب ان يكون هو لك . وافضل الفضائل ان تصل من قطعك وتعطي من حرمك وتعفو عمن ظلمك . ولا يحل لمسلم ان يهجر اخاه فوق ثلاث ليال والسلام يخرج عن الهجران وخيرهما الذي يبدأ بالسلام ويهجر اهل البدع والفسوق لان الحب في الله والبغض في الله من الايمان .

مسألة : لا يتناجى اثنان دون واحد لان ذلك يحزنه لا في سفر ولا في حضر وكذلك لا يتناجى ثلاثة دون واحد وكلما كثرت الجماعة اشتد حزنه فيجب المنع .

الباب السادس عشر

في السلام والاستيذان والمطاس والتثاؤب

وما يتعلق بذلك وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول) في السلام . والابتداء به سنة على الكفاية ورده واجب على الكفاية فذلك يجزي الواحد عن الجماعة في الابتداء والرد ولا يزداد فيه على البركة . ويسلم الراكب على الماشي والصغير على الكبير والقليل على الكثير . فاما الداخل على شخص او المار عليه فيسلم عليه مطلقا ، ولا يبدأ اليهود ولا النصراني بالسلام ومن سلم عليهم لم يحتج ان يستقبلهم خلافا لابن عمر واذا بدأ وارد عليهم : عليكم ، بغير واو وقيل وعليكم باثباتها ولا يسلم على المرأة الشابة بخلاف المتجالة ولا يسلم على اهل البدع كالخوارج والقدرية وغيرهم الا على اهل اللهو حال تلبسهم به . ولا يسن السلام على المصلي ويكره على من يقضي حاجته ومن دخل منزله فليسلم على اهله وان دخل منزلا ليس فيه احد فليقل السلام على وعلى عباد الله الصالحين . واما المصافحة فجائزة وقيل مكروهة وقيل مستحبة وتكره المعانقة وتقبيل اليد في السلام ولو من العبد وينبغي لسيدته ان يزجره عن ذلك الا ان يكون غير مسلم . (الفصل الثاني) في الاستيذان وصفته ان يقول السلام عليكم ادخل ؟ ثلاثا فان اذن له والا انصرف والاستيذان واجب فلا يجوز لاحد ان يدخل على احد بيته حتى يستأذن عليه اجنبيا كان او قريبا ويستأذن على امه وعلى كل من لا يحل له النظر الى عورتها واذا استأذن فقل له من انت فليسلم نفسه باسمه او بما يعرف به ولا يقل انا . (الفصل الثالث) في المطاس والتثاؤب ، ينبغي للمطاس ان يقول الحمد لله ولن سمعه ان يشمته وهو يقول له يرحمك الله فيجيبه العاطس بقوله يغفر الله لنا ولكم او يهديكم الله ويصلح بالكم والتشميت بالشين المعجمة وبالسين المهملة وهو مستحب وكذلك جوابه . وقيل هو واجب على الكفاية فيجزي واحد عن الجماعة وقيل على العين فلا يجزي احد عن غيره . ولا يشمت من لم يحمد الله وليرفع صوته بالحمد

ليسمع فيشمت ومن عطاسه شمت الى الثلاثة ولم يشمت فيما بعدها ومن تشاب
فليجعل يده على فمه ويكظه ما فانه من الشيطان .

الباب السابع عشر

فيما يفعله الانسان في بدنه

وفيه أربع مسائل : (المسألة الاولى) في خصال الفطرة وهي عشرة ، خمس
في الرأس وهي السواك والمضمضة والاستنشاق وقص الشارب لا حلقه واعفاء
اللحية لا أن تطول جدا فله الأخذ منها. وخمس في الجسد: الاستنجاء والختان
ونشف الإبطين وحلق العانة وتقليم الأظافر وعد بعضهم فيها فرق الشعر بدلا من
ذكر السواك . (فرع) مذهب مالك أن الشارب يقص ولا يحلق وحمل على ذلك
الأحفاء المأمور به في الحديث وقال من حلق شاربه يوجب ضربا وأجاز الشافعي
وابن حنبل حلقه وحملوا على ذلك الأحفاء . (فرع) لا حد في زمان فعل هذه
الخصال فإذا احتاج إليها الإنسان فعلها . وقد جاء الحديث أربعون يوما فسي
قص الأظافر وحلق العانة . (المسألة الثانية) في حلق الشعر قال ابن العربي رحمه
الله الشعر على الرأس زينة وحلقه بدعة ويجوز أن يتخذ جمة وهو ما انحط
بمنابت الشعر ووفرة وهو ما زاد على ذلك إلى شحمة الأذنين وأن يكون أطول من
ذلك ويكره القزع وهو أن يحلق البعض ويترك البعض . (المسألة الثالثة) يجوز
صبغ الشعر بالصفرة والحناء والكمم اتفاقا . واختلف هل الأفضل الصبغ أو
توكه وكان من السلف من يفعله ومن يتركه . واختلف في جواز الصبغ بالسواد
وكرهته فقال مالك ما سمعت فيه شيئا وغيره أحب إلي وكرهه قوم لحديث أبي
قحافة . ويكره نفث الشيب وأن قصد به التلبيس على النساء فهو أشد فسي
المنع . (المسألة الرابعة) لا يحل للمرأة التلبيس بتغيير خلق الله تعالى ومنه أن
تصل شعرها القصير بشعر آخر طويل وأن تشم وجهها وبدنها وأن تنشر أسنانها
وأن تنمض فلوشم غرز ابرة أو مشرط أو غير ذلك ثم يحشى موضعه بالكحل
فيخضر والنشر تعت الأسنان حتى تتفلج وتتحد أطرافها والتنمض نشف الشعر من
وجهها ويجوز لها أن تخضب يديها ورجليها بالحناء وأجاز مالك التطريف وهو
صبغ أطراف الأصابع والأظافر ونهى عنه عمر .

الباب الثامن عشر

في أحكام الدواب والتصوير وفيه خمس مسائل

(المسألة الاولى) في رسم الدواب ولا بأس بوسم الحيوان كله بعلامة يعرف
بها ويكره الوسم في الوجه لانه مثله وتوسم الفم في آذانها لتعلمه في أجسادها

لانه يغيب بالصوف ومن له سمة قديمة فأراد غيره ان يحدث مثلها منيع
خوف اللبس .

(المسألة الثانية) في الخصاء ويجوز خصاء الغنم وسائر الدواب الا الخيل
لان الغنم تراد للاكل وخصاؤها يزيد في سمها والخيل تراد للركوب وخصاؤها
ينقص من قوتها ويقطع نسلها واذا كلب الفرس وخبث فلا بأس ان يخصى ويجوز
ان ينزى حمار على فرس عربية . (المسألة الثالثة) لا يجوز شد الاوتار على الدواب
ولا تعليق الاجراس عليها للنهي عن ذلك في الحديث وهي الجلاجل الكبار بخلاف
الصغار . وكلما عظم الجرس كان اشد في المنع لشبهه بالناقوس وقيل لانه يعلم
العدو بنا فيقتصدنا ان كان طالبا ويبعد ان كان هاربا . (المسألة الرابعة) في قتل
الدواب المؤذية ، اما الحيات التي في البيوت فتؤذن ثلاثة ايام فان بدا بعد ذلك
قتل واختلف هل ذلك عام في جميع البيوت ام خاص بالمدينة . ولا يؤذن ما
يوجد من الحيات في غير البيوت كالصحاري والادوية بل تقتل . واما السورع
فيقتل حيث ما وجد وكذلك الحداة والغراب والغارة والكلب المغور لانها الفواسق
التي امر بقتلها في الحل والحرم ، وكذلك الزنبور واما النمل والنحل فلا يقتل الا
ان يؤذي ولا يقتل شيء من الحيوان بالنار . (المسألة الخامسة) لا يجوز عمل
التماثيل على صورة الانسان او شيء من الحيوان ولا استعمالها في شيء اصلا
والمحرم من ذلك بالاجماع ما له قائم على صفة ما يحيى من الحيوان وما سوى
ذلك من الرسوم في الحيوان او الرقوم في الستور والبسط والوسائد ففيه
اربعة اقوال : المنع ، والجواز ، والكراهة . واختصاص الجواز بما يمتنع
كالبسط بخلاف الستور والمعلقة ويباح لعب الجوارى بالصور الناقصة غير التامة
الخطبة كالعظام التي ترسم فيها وجوه وقال اصبح الذي يباح ما يسرع اليه البلى .

الباب التاسع عشر

في مخالطة الرجال للنساء وفيه فصلان

(الفصل الاول) في حكم النظر وهو اربعة اقسام : (الاول) نظر الرجل للمرأة
فان كانت زوجته او مملوكته جاز له ان ينظر الى جميع جسدها حتى فرجها ،
وان كانت ذات محرم جاز له رؤية وجهها ويديها دون سائر جسدها على الاصح
وان كانت سيده جاز له ان يرى منها ما يرى ذو المحرم الا ان يكون له منظر
فيكره ان يرى ما عدا وجهها . ولا يدخل الخصى على المرأة الا ان كان عبدها او
عبد زوجها وان كانت اجنبية جاز ان يرى الرجل من المتجالة الوجه والكفين ولا
يجوز ان يرى ذلك من الشابة الا لعذر من شهادة او معالجة او خطبة . (الثاني)
نظر المرأة الى الرجل فان كان زوجها او سيدها جاز ان ترى منه ما يرى منها
ولن كانت ذات محرم او سيده جاز ان ترى منه جسده كله الا عورته وان كانت
اجنبية فقليل حكمها حكم الرجل معذوات محارمة وقيل كنظر الرجل الى الاجنبية .

(الثالث) نظر الرجل الى الرجل . (الرابع) نظر المرأة الى المرأة فيمنع النظر الى العورة ويجوز ما سواها في الوجهين .

(الفصل الثاني) فيما زاد على النظر اما الخلوة فلا يجوز ان يخلو رجل بامرأة ليست زوجته ولا ذات محرم منه واما المجالسة والمؤكلة فلا تجوز مع من يمنع النظر اليه الا لضرورة ولا يجوز ان تواكل المرأة عبدا الا اذا كان وغدا دنيا يؤمن منه التلذذ بالنساء بخلاف من لا يؤمن ذلك منه . واما المضاجعة فلا يجوز ان يجتمع رجل وامرأة غير زوجته او مملوكته في مضجع واحد لا متجردين ولا غير متجردين ولا يجوز ان يجتمع رجلان ولا امرأتان في مضجع واحد متجردين . وقد نهى عن المعاكمة ومعناها المضاجعة ويفرق بين الصبيان في المضاجع لسبع وقيل لعشر .

الباب الموفى عشرين

في الطب والرقي وما اشبه ذلك وفيه ثمان مسائل

(المسألة الاولى) في حكم علاج المريض وهو على ثلاثة انواع : (الاول) ممنوع وهو التداوي بشرب الخمر وبول الانسان . (الثاني) مختلف فيه وهو استعمال الخمر والبول من غير شرب كفصل القرحة بهما واستعمال غيرهما من النجاسات التي اخف واختلف في الكي والصحيح جوازه . (الثالث) جائز كشرب الدواء او الحمية او فصد العروق او غير ذلك . (المسألة الثانية) من الناس من اختصار التداوي لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم تداووا فان الذي أنزل الداء أنزل الدواء ومنهم من اختار تركه توكلأ على الله وتفويضا اليه وتسليما لامره تبارك وتعالى وروي ذلك عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه وبه اخذ اكثر المتصوفة . (المسألة الثالثة) في حقوق المريض وفي العيادة والتمريض فالعيادة مستحبة فيها ثواب والتمريض فرض كفاية فيقوم به القريب ثم الصاحب ثم الجار ثم سائر الناس . (المسألة الرابعة) في العين ومن أصاب احدا بالعين أمر أن يتوضأ له في اناء ويصب الماء على المأخوذ بالعين وصفته ان يغسل العائن وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وإطراف رجلتيه وداخله أزراره وهي الطرف الايسر من طرفيه اللذين يشد بهما ويذكر ان مما ينفع من العين قراءة قوله تعالى : وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم الآية . (المسألة الخامسة) يجوز تعليق التائم وهي العوذة التي تعلق على المريض والصبيان وفيها القرآن وذكر الله تعالى اذا خرز عليها جلد ولا خير في ربطها بالخيوط هكذا نقل القرافي . ويجوز تعليقها على المريض والصحيح خوفا من المرض والعين ، عند الجمهور وقال قوم لا يعلقها الصحيح . واما الحروز التي تكتب بخواتم وكتابة غير عربية فلا تجوز لمريض ولا لصحيح لان ذلك الذي فيها يحتمل ان يكون كفرا او سحرا . (المسألة السادسة) في الطاعون وهو الوباء واذا وقع بأرض فلا يخرج منها من كان فيها فرارا منه ولا يقدم عليها

من كان في غيرها على ما ورد في الحديث الصحيح . قال ابن رشد عن مالك لا بأس بالخروج منه والقدوم عليه لان النهي نهى ارشاد وتاديب لا نهى تحريم .

(المسألة السابعة) في العدوى وقد نفاها رسول الله صلى الله عليه وسلم فسي الحديث الصحيح وقال لا عدوى ولا طيرة وذلك تحقيق للقدر ونفي لما كان اهل الجاهلية يعتقدون ، فالعدوى تعدي المرض من انسان الى آخر ومن بهيمة الى اخرى الا انه قال صلى الله عليه وسلم لا يحل المرض على الصحيح ولا يحل الصحيح على الممرض وذلك لئلا يقع في النفس شيء ، وأما الطيرة فهي الكلام المكروه يتطير به وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره الطيرة ويعجبه الغال الحسن . (المسألة الثامنة) في الرقي والدعاء للمريض ورد في الحديث الصحيح رقية اللديع بام القرآن وانه برىء وقال صلى الله عليه وسلم من عاد مريضا لم يحضره أخله فقال عنده سبع مرات اسأل الله الكريم رب العرش العظيم ان يشفيك عاقاه الله من ذلك المرض . وكان صلى الله عليه وسلم اذا عاد مريضا قال اذهب الباس رب الناس واشف فأنت الشافي شفاء لا يغادر سقماء واخبر صلى الله عليه وسلم ان جبريل عليه السلام رقا بهذه الرقية : بسم الله اريقك والله يشفيك من كل داء فيك ومن شر التفاثات في العقد ومن شر حاسد اذا حسد . وكان صلى الله عليه وسلم يهود الحسن والحسين رضي الله عنهما فيقول اعيذكما بكلمات الله التامة من شر كل شيطان رجيم وهامة ومن شر كل عين لامة ويقول هكذا كان ابي ابراهيم يعوذ اسحق واسماعيل عليهما السلام وروينا حديثا مسلسلا في قراءة آخر صورة الحشر مع وضع اليد على الرأس انها شفاء من كل داء الا السام والسمام هو الموت وقد جربناه مرارا عديدة فوجدناه حقا . (وها هنا انتهى) الكتاب الجامع وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين .

الفهرست

- ٢٠ والجباير
الباب العاشر في الحيض والتفاس
٢١ والطهر والاستحاضة

(الكتاب الثاني) في الصلاة

- ٢٢ الباب الاول في انواع الصلاة
٢٣ الباب الثاني في الاوقات
٢٤ الباب الثالث في الاذان والاقامة
٢٥ الباب الرابع في المساجد ومواضع الصلاة
٢٦ الباب الخامس في خصال الصلاة
٢٧ الباب السادس في اللباس في الصلاة
٢٨ والنظر في المستور والساير
٢٩ الباب السابع في استقبال القبلة
٣٠ الباب الثامن في التبة والاحرام
٣١ الباب التاسع في القيام
٣٢ الباب العاشر في القراءة
٣٣ الباب الحادي عشر في القنوت
٣٤ الباب الثاني عشر في الركوع
٣٥ الباب الثالث عشر في السجود
٣٦ الباب الرابع عشر في الجلوس
٣٧ الباب الخامس عشر في التشهد
٣٨ الباب السادس عشر في السلام
٣٩ الباب السابع عشر في الامعية
٤٠ والجماعة
٤١ الباب الثامن عشر في ارقاع الصلاة
٤٢ الباب التاسع عشر في قضاء الفوائت
٤٣ الباب الموفي عشرين في السهو

- ٥ ترجمة المؤلف
٦ بسم الله الرحمن الرحيم
٧ الباب الاول في وجود الباري جل جلاله
٨ الباب الثاني في صفات الله تعالى
٩ الباب الثالث في اسماء الله الحسنى
١٠ الباب الرابع في توحيد الله تعالى
١١ الباب الخامس في تنزيه الله تعالى
١٢ الباب السادس في الايمان بالله
١٣ وملائكته وكتبه ورسله
١٤ الباب السابع في الايمان بالدار الآخرة
١٥ الباب الثامن في الامامة
١٦ الباب التاسع في الايمان والاسلام
١٧ الباب العاشر في الاعتصام بالسنة

(القسم الاول في العبادات) (الكتاب الاول)

- ١٨ في الطهارة
١٩ الباب الاول في الوضوء
٢٠ الباب الثاني في نواقض الوضوء
٢١ الباب الثالث في الاغتسال
٢٢ الباب الرابع في موجبات الغسل
٢٣ الباب الخامس في المياه
٢٤ الباب السادس في النجاسات
٢٥ الباب السابع في الاستنجاء ومسما
٢٦ يتصل به
٢٧ الباب الثامن في التيمم
٢٨ الباب التاسع في المسح على الخفين

(الكتاب الخامس) في الصيام والاعتكاف

- ٧٧ الباب الاول في شروط الصيام
٧٨ الباب الثاني في انواع الصيام
٧٨ الباب الثالث في خصال الصوم
٧٩ الباب الرابع في رؤية الهلال
٧٩ الباب الخامس في النية
٨٠ الباب السادس في الامساك
٨١ الباب السابع في مبيحات الافطار
٨٢ الباب الثامن في لوازم الافطار
٨٤ الباب التاسع في الاعتكاف
٨٥ الباب العاشر في ليلة القدر

(الكتاب السادس) في الحج

- ٨٦ الباب الاول في المقدمات
٨٧ الباب الثاني في خصال الحج
٨٧ الباب الثالث في المواقيت
٨٨ الباب الرابع في اعمال الحج
٩١ الباب الخامس في انواع الحج
٩١ الباب السادس في ممنوعات الحج
٩١ الباب السابع في الفدية والنسك والهدي
٩٢ الباب الثامن في موانع الحج
٩٤ الباب التاسع في العمرة
٩٥ الباب العاشر في زيارة قبر النبي (ص) وذكر الحرم والمواضع المقدسة

(الكتاب السابع) في الجهاد

- ٩٧ الباب الاول في المقدمات
٩٧ الباب الثاني في القتال
٩٩ الباب الثالث في الغنائم
٩٩ الباب الرابع في قسمة الغنيمة والفسية
١٠٠ الباب الخامس فيما جازه الكفار من اموال المسلمين
١٠١ الباب السادس في اسارى المسلمين
١٠٢ الباب السابع في الامان

- ٥٥ الباب الحادي والعشرون في الجمعة
٥٧ الباب الثاني والعشرون في الجمع
٥٧ الباب الثالث والعشرون في الخوف
٥٨ الباب الرابع والعشرون في القصر في السفر
٥٨ الباب الخامس والعشرون في العيدين
٥٩ الباب السادس والعشرون في الاستسقاء
٦٠ الباب السابع والعشرون في الكسوف
٦٠ الباب الثامن والعشرون في الوتر
٦١ الباب التاسع والعشرون في سائر التطوعات
٦١ الباب الثلاثون في سجود القرآن
٦٢

(الكتاب الثالث) في الجنائز

- ٦٣ الباب الاول في الفصل
٦٣ الباب الثاني في التكفين
٦٤ الباب الثالث في الصلاة
٦٤ الباب الرابع في حمل الجنازة ودفنها
٦٥ الباب الخامس في صفة القبور

(الكتاب الرابع) في الزكاة

- ٦٧ الباب الاول في شروط وجوب الزكاة
٦٨ الباب الثاني في خصال الزكاة
٦٨ الباب الثالث في زكاة العين
٦٩ الباب الرابع في الركايز والمعدن
٧٠ الباب الخامس في التجارة
٧١ الباب السادس في زكاة الديون
٧٢ الباب السابع في زكاة الحرث
٧٣ الباب الثامن في زكاة المواشي
٧٤ الباب التاسع في قسمة الزكاة
٧٥ الباب العاشر في زكاة القطر

- الباب الخامس في الإنكحة المحرمة ١٣٧
 الباب السادس في حقوق الزوجة ١٤١
 الباب السابع في أسباب الخيار ١٤٢
 الباب الثامن في الشروط في النكاح ١٤٥
 الباب التاسع في النفقات ١٤٧
 الباب العاشر في الحضنة ١٤٩

(الكتاب الثاني)

في الطلاق وما يتصل به

- الباب الاول في الطلاق ١٥٠
 الباب الثاني في اركان الطلاق ١٥١
 الباب الثالث في تعليق الطلاق ١٥٣
 الباب الرابع في الخلع ١٥٤
 الباب الخامس في التوكيل والتفويض ١٥٥
 والتخير ١٥٥
 الباب السادس في الرجعة ١٥٥
 الباب السابع في العدة والاستبراء ١٥٦
 وما يتصل بهما ١٥٦
 الباب الثامن في الابلاء ١٥٩
 الباب التاسع في الظهار ١٦٠
 الباب العاشر في اللعان ١٦١

(الكتاب الثالث)

في البيوع

- الباب الاول في اركان البيع ١٦٢
 الباب الثاني في انواع المكاسب ١٦٢
 والبيوع ١٦٤
 الباب الثالث في الربا في النقدين ١٦٤
 الباب الرابع في الربا في الطعام ١٦٥
 الباب الخامس في بيع الغرر ١٦٩
 الباب السادس في البيوعات الفاسدة ١٧٠
 الباب السابع في بيع الثمار والزرع ١٧٢
 الباب الثامن في بيع المراحنة ١٧٢
 والمساومة والزائدة والاستنابة ١٧٤
 الباب التاسع في العيوب والقبض ١٧٥
 الباب العاشر في السلم ١٧٧
 الباب الحادي عشر في بيع الاجال ١٧٨
 الباب الثاني عشر في بيع الخيار ١٨٠

- الباب الثامن في الصلح مع الحريين ١٠٤
 الباب التاسع في اخذ الجزية من اهل الذمة ١٠٤
 الباب العاشر في المسابقة والرمي ١٠٥

(الكتاب الثامن)

في الايمان والنذور

- الباب الاول في انواع اليمين ١٠٦
 الباب الثاني فيما يمتضي البر والحنث ١٠٨
 الباب الثالث في الكفارة ١١٠
 الباب الرابع في اركان النذر ١١٢
 الباب الخامس في احكام النذر ١١٢

(الكتاب التاسع)

في الاطعمة والاشربة والصيد والذبائح

- الباب الاول في الاطعمة في حال الاختيار ١١٥
 الباب الثاني في حال الاضطرار ١١٦
 الباب الثالث في الاشربة ١١٧
 الباب الرابع في الصيد والنظر في حكمه وشروطه ١١٨
 الباب الخامس في الذبائح ١٢٠

(الكتاب العاشر)

في الصحايا والعقيقة والختان

- الباب الاول في الضحية ١٢٥
 الباب الثاني في الاضحية ١٢٦
 الباب الثالث في احكامها قبل الذبح ١٢٧
 الباب الرابع في العقيقة ١٢٨
 الباب الخامس في الختان ١٢٩

(القسم الثاني)

(الكتاب الاول)

في النكاح

- الباب الاول في المقدمات ١٣٠
 الباب الثاني في اركان النكاح ١٣١
 الباب الثالث في الولي ١٣٣
 الباب الرابع في الصداق ١٣٥

(الكتاب السادس)
في الأبواب والمشاكل للأقضية

٢٠٧	الباب الأول في الإقرار
٢٠٨	الباب الثاني في الحكم على المديان
٢٠٩	الباب الثالث في التفليس
٢١١	الباب الرابع في الحجر
٢١٢	الباب الخامس في الرهون
٢١٣	الباب السادس في العمالة
٢١٥	الباب السابع في الحوالة
٢١٥	الباب الثامن في الوكالة
٢١٦	الباب التاسع في الغصب
٢١٨	الباب العاشر في التعدي
٢١٩	الباب الحادي عشر في الاستحقاق
٢٢٠	الباب الثاني عشر في موجبات الضمان
٢٢١	الباب الثالث عشر في الصلح
٢٢٢	الباب الرابع عشر في أحكام الأرضين
٢٢٣	الباب الخامس عشر في المرافق ومنع الضرر
٢٢٤	الباب السادس عشر في اللقطة واللقيط

(الكتاب السابع)
في الدعاء والحدود

٢٢٦	الباب الأول في القتل
٢٢٩	الباب الثاني في الجراحات
٢٣١	الباب الثالث في جنابات العبيد
٢٣٢	الباب الرابع في حد الزنى
٢٣٤	الباب الخامس في حد القذف
٢٣٥	الباب السادس في السرقة
٢٣٧	الباب السابع في شرب الخمر
٢٣٧	الباب الثامن في الحراة
٢٣٨	الباب التاسع في البقي
٢٣٩	الباب العاشر في المرتد والزنديق والسب والساحر

(الكتاب الثامن)
في الهبات والأحباس وما شاكلها

٢٤١	الباب الأول في الهبة
-----	----------------------

(الكتاب الرابع)
من القسم الثاني في العقود المشاكلة لليسوع

١٨١	الباب الأول في الإجارة والجمع والكراء
١٨٤	الباب الثاني في المساقاة
١٨٥	الباب الثالث في المزارعة والمغارسة
١٨٦	الباب الرابع في القراض
١٨٧	الباب الخامس في الشركة
١٨٧	الباب السادس في القسمة
١٨٩	الباب السابع في الشفعة
١٩٠	الباب الثامن في السلف وهو القرض
١٩٠	الباب التاسع في القضاء والاقتضاء
١٩١	الباب العاشر في المأذون له ومعاملة العبيد
١٩٢	الباب الحادي عشر في التجارة إلى أرض الحرب
١٩٢	الباب الثاني عشر في المقاصة في الديون

(الكتاب الخامس)
في الأقضية والشهادات

١٩٤	الباب الأول في حكم القضاء وفي نظر القاضي
١٩٥	الباب الثاني في صفات القاضي وآدابه
١٩٦	الباب الثالث في خطاب القضاة والحكم على الغائب
١٩٧	الباب الرابع في الحكم بين المدعي والمدعى عليه
٢٠٠	الباب الخامس في الحكم في التداعي والحوار
٢٠١	الباب السادس في اليمين في الأحكام
٢٠٢	الباب السابع في شروط الشهود
٢٠٤	الباب الثامن في مراتب الشهادات والشهود
٢٠٥	الباب التاسع في التحمل والإداء
٢٠٦	الباب العاشر في رجوع الشاهد عن شهادته

(الكتاب الجامع)
وهو يشتمل على علم وعمل

- الباب الاول في سيرة رسول الله
٢٦٩ صلى الله عليه وسلم
٢٧٣ الباب الثاني في تاريخ الخلفاء
٢٧٤ ذكر خلفاء بني العباس
٢٧٥ فتح الاندلس وذكر من ملكها
٢٧٥ ذكر خلفاء الموحدين
٢٧٦ الباب الثالث في العلم
٢٧٧ الباب الرابع في التوبة وما يتعلق بها
الباب الخامس في الامورات المتعلقة
٢٧٨ باللسان
الباب السادس في المنهيات المتعلقة
٢٨٢ باللسان
الباب السابع في الامورات المتعلقة
٢٨٤ بالقلوب
الباب الثامن في المنهيات المتعلقة
٢٨٥ بالقلوب
الباب التاسع في الامورات والمنهيات
٢٨٦ المتعلقة بالاموال
٢٨٨ الباب العاشر في الاكل والشرب
٢٨٨ الباب الحادي عشر في اللباس
٢٨٩ الباب الثاني عشر في دخول الحمام
٢٩٠ الباب الثالث عشر في الرؤيا في المنام
٢٩٠ الباب الرابع عشر في السفر
الباب الخامس عشر في آداب
٢٩١ الصحبة
٢٩٢ الباب السادس عشر في السلام
الباب السابع عشر فيما يفعل به
٢٩٣ الانسان في بدنه
الباب الثامن عشر في احكام الدواب
٢٩٣ والتصوير
الباب التاسع عشر في مخالطة
٢٩٤ الرجال للنساء
الباب العاشر في عشرين في الطب
٢٩٥ والرقى وما أشبه ذلك
٢٩٧ فهرست الكتاب

- الباب الثاني في المواقف وهو
٢٤٣ الحبس
الباب الثالث في العمري والرقبي
٢٤٥ والمنحة والعرية
٢٤٥ الباب الرابع في العارية
٢٤٦ الباب الخامس في الوديعة

(الكتاب التاسع)
في العتق

- ٢٤٧ الباب الاول في العتق
٢٤٨ الباب الثاني في الولاء
٢٤٩ الباب الثالث في الكتابة
٢٥١ الباب الرابع في التدبير
٢٥٢ الباب الخامس في امهات الاولاد

(الكتاب العاشر)
في الفرائض والوصايا

- الباب الاول في عسدد الوارثين
٢٥٣ وصفة الورثة
٢٥٤ الباب الثاني في الحجب والسهم
الباب الثالث في بسط الفرائض
٢٥٦ وترتيبها على الوراث
٢٥٩ الباب الرابع في موانع الميراث
الباب الخامس في اصول الفرائض
٢٦٠ وعولها
الباب السادس في الانكسار
٢٦١ والتصحيح
٢٦٢ الباب السابع في قسمة مال التركة
٢٦٣ الباب الثامن في المناسخات
الباب التاسع في الاقرار والانتكار
٢٦٤ والصلح
٢٦٦ الباب العاشر في الوصايا